الإخوان المسلمون

دراسة أكاديمية

أعدها

ريتشارد ب. ميتشل

ترجمة

عبد السلام رضوان

مراجعة

فاروق عفيفي عبد الحي

تقديم

صلاح عيسى

دفاتر التاريخ العربي (١)



اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمـــود ديـــــاب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

دفاتر التاريخ العربي (١)

الإخوان المسلمون

تأليف : دكتور ريتشارد ميتشل
ترجمة : عبد السلام رضوان
مراجعة : فاروق عفيفي
تقديم : صلاح عيسى

الناشر - مكتبة مدبولي
الطبعة الأولى - القاهرة - مايو ١٩٧٧

الإخوان المسلمون:

مأساة الماضي
و
مشكلة المستقبل

دراسة بقلم

صلاح عيسى

الاخوان المسلمون

مأساة الماضي ومشكلة المستقبل

التاريخ بين العلم والسياسة :

تعاني **مدرسة التاريخ العربي المعاصر** من ظواهر عديدة تولدت من ظروف التغير العنيف الذي شهدته الامة العربية خلال العقود التي بدأت مع الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت سنوات الحرب مرحلة مخاض عنيف انتهت بأن انبعثت في معظم أقطارها حلقات جديدة من ثورة التحرر الوطني سعيا وراء تحطيم التبعية للاستعمار الغربي ، ونشدانا لوحدتها القومية ، وتحطيما لبقايا العلاقات القبلية والاقطاعية التي كانت تكبل حركتها في اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . **وبدرجة ما** حققت تلك الثورات بعض ما نشأت وتحركت من أجله ، فاستمر بعضها بينما انتكس معظمها ، ولعب **العسكريون العرب** دورا بارزا في قيادتها ، وتركوا بصماتهم ـ سلبا وايجابا ـ على تلك المرحلة من تاريخ أمتنا .

بعض ما تعانيه مدرسة التاريخ العربي المعاصر نتيجة لتلك الظروف ، ذلك الخلط ـ جهلا أو غرضا ـ بين **(التاريخ)** و **(السياسة)** بشكل أفسد كليهما واخضع التاريخ ـ كعلم ـ لمتطلبات السياسة بأكثر صورها آنية وضيق أفق ، وهكذا خضعت الاجيال الجديدة لعملية « **غسل المخ التاريخي** » لكي يمحى الماضي لحساب الحاضر .

وربما كانت اكثر دوافع هذا الموقف اشراقا ، تلك **الرغبة في تقطيع روابط الامة بماض** ظن هؤلاء انه لم يكن يحمل سوى التبعية للاستعمار والتخلف المزري على الاصعدة الاجتماعية والفكرية ، ويمثل نقده بعنف وشراسة من وجهة نظرهم وسيلة لتلوى الامة كشحها عنه وتمضي في طريق اكثر استنارة وتقدما واستقلالا .

ولأن الطريق الى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ، فان تلك النظرة قد خلقت **رد فعل اكثر منها مراهقة** ، **فالسلفيون** الذين كانوا يرون في الماضي

بعض اشراق وكثير ظلام قد استفزهم تجاهل هؤلاء للتراث بأكمله وتحيزهم ولا موضوعيتهم، فرفضوا ـ كرد فعل ـ الحاضر وازدروه، وتعصبوا للماضي تعصبا يعمى عن الرؤية الموضوعية ، وادبح كل (**السلف**) عندهم **(صالحا)** وكل **(الخلف)** وعندهم **(صالحا)** ، بلأن تلك النيةالطيبةلم تقد فحسب الىجهنم (السلفية) التي تتمثل في يوتوبيا رجعيا ترفض العقل والمنطق ومصلحة

الامة والوطن ولكنها أيضا زادت من **سطحية بعض المتقدمين فكريا** ، فعجزوا عن قيادة التقدم فى خطى تستند الى فهم الواقع النوعى الخاص لتــاريخ أمتنا .

ولا خطأ فى القول بأن **خطرا ماحقا قد اصـــاب عقلنا الجمعى نتيجة لتلك الظاهرة** ، بحيث افتقد ـ هذا العقل ـ الى **(الحاسة النقدية)** فيما يدفع اليه من حقائق السياسة ونظرياتها ، واســتدرج الى متاهة لم يعد البعض يرى معها أن هناك **حقيقة موضــوعية على الاطلاق** ، فاليوم يكذب الامس ، والغد سيكذب اليوم .. وهكذا درنا فى حلقة مفرغة . وأسلم آخرون عقولهم ـ يأسا او عجزا ـ لا جهزة الاعلام والدعاية ، يصدقون كل ما تسوقه اليهم ـ وفيه الكذب صريحا وقبيحا ـ فاذا انكرته تلك الاجهزة قبل صياح الديك .. انكروه هم **بعدها** !!

وتلك فيما أظنه أخطر ظواهر الفكر العربى المعاصر وأكثرها اضرارا بحيوية الامة وفاعلية الشعب لأنها تضرب فى الصميم (الوعى الاجتماعى) ،

ذلك الذى بدونه لا تحقق الجماهير هدفها فى امتلاك مصيرها والسيطرة على مقدراتها .

وبعض ما يكون تلك (الحاسة النقدية) أن تستنقذ (التاريخ) من ذلك التناول الدعائى والديماجوجى الذى صار تقليدا من تقاليدنا العربية المعاصرة يثير اشمئزاز العالم المتحضر ، عندما يرانا نسعى لتأييد وجهة نظرنا استنادا الى حقائق مكذوبة بعلمنا أو صنعنا أو تواطؤنا بالصمت .

و **(التاريخ)** علم يخضع لكل ما تخضع له **العلوم** من شرائط وعلامات ، هدفه البحث عن الحقيقة فى أنقى صورها بقدر ما هو متاح من معطيــات تساعد فى الوصول اليها ، والمؤرخ يقوم بعمل **(معملى)** محض : يجمـع الحقائق من الوثائق والمذكرات والأوراق الرسمية وشــهادات الاحيــاء ، ويخضع كل ذلك لعملية تجمع المتشابه وتقارن بين الروايات ، وتعتمد بعضها ، وتطرح الآخر جانبا .

والاعلاميون ممن يخلطون بين العلم والسياسة ، لا يعنــون كثيرا بعملية التاريخ ، أو معمليته ، انهم يعتمدون عادة من الروايات ما يخــدم اهدافهم السياسية الآنية ـ أو اهداف من يعملون لحســابهم ـ فاذا لم يجدوا تلك الروايات التى تخدمهم فلا بأس بتزويرها !

وعلى الجانب الآخر فقد خضع **الاكاديميون** للرذيلة التى لا ينجو منها الا القلائل : رذيلة « ضيق الافق » ، فجاءت معظم اســهاماتهم مجرد قدرة مذهلة على حشد كمية مهولة من التفصيلات التى لا تنسجم فى أى مسار أو تخضع لأى مفهوم كلى وشامل ، غير مدركين أن هذا **(التجميع)** المفتقر تماما لأى **(تنظير)** يؤدى نفس الدور الديماجوجى ، فالتاريخ هنا لم يعد علما لفهم الماضى والتأثير فى الحاضر وامتلاك المستقبل ، ولكنه أصــبح مجرد حواديت وحكايات يتسلى بها الناس ولا يضرهم كثيرا الا يعرفونها .

ولا يعنى ضيق أفق بعض الاكاديميين أن نطرح جانبا **(ادوات البحث)** التى يستخدمونها أو أن نزدريهــا ، ولكن الوعى بأن تلك الادوات لا تعمل

بمعزل عن **المنهج أو الرؤية الكلية هو** السبيل للوصول الى تاريخ حقيقى ، فخطأ الاعتماد على (**التجميع**) دون (**التنظير**) لا يقل فداحة عن العكس ٠

وإذا كان صحيحا أن كل موقف **منهجى هو** فى النهاية موقف **سياسى** ، فان هناك فرقا بين الانتماء لمنهج أو أيديولوجية ، وبين اعتماد آراء **حزبية** أو حلقية ، وخاصة فى عالمنا العربى الذى اختلطت **الحزبية** فيه برواسب **قبلية** شديدة الوطأة ٠

ظاهرة تاريخية وسياسية :

لا خلاف فى أن الاخوان المسلمين ، واحدة من **أهم** الحركات السياسية فى تاريخ امتنا العربية ، لعبت دورا مؤثرا ــ بالسلب والايجاب ــ فى تطوره السياسى والاجتماعى والفكرى منذ نشأت فى عام ١٩٢٨ وحتى الآن ٠ وخلال ربع القرن المنصرم دخل الاخوان المسلمون فى مجموعة من **الصراعات السياسية** مع أنظمة الحكم العربية التى تولدت عقب الحرب العالمية الثانية ، وهو ما انتهى بها ــ بسبب ظروف معقدة ــ الى **صدامات دموية** قلصت وجودهم **المعلن** ، والقت عليهم ستارا من الصمت الثقيل اللهم الا من أقوال اعدائهم ومخالفيهم فى الرأى ٠

وفضلا عن أن هذا الستار من الصمت كان تجاهلا لواقع ، ظل **قائما وقويا** لسنوات طويلة ، وظلت له امتداداته فى أسوأ الظروف التى مرت بهم ، **فان كثيرا مما هو باطل** قد قاله خصوم الاخوان فيهم ، وهو ما ولد بالتالى رد فعل معاكس ، فلم يقولوا هم فى أنفسهم ــ ولم يقل فيهم كثيرون ممن يتعاطفون بالفطرة مع من يعتقدون انه مظلوم ــ الا كل **ما هو خير** ٠٠ بل ان امكانيات **التفاعل السلمى** بين الاخوان المسلمين وبين نظائرهم وانداده‍م من **القوى السياسية العربية** ، **قد اصبحت** بالصدام أو بحاجز الصمت مستحيلة ، وعكست نفسها بالسلب على الجميع ، فالتواجد (الواقعى) للاخوان أصبح منكورا رغم واقعيته ، ولم يلتفت كثيرون مع هذا الانكار الى ضرورة الحوار معهم ؛ أما بالنسبة للاخوان أنفسهم **فان التقوقع على الذات** واجترار مشاعر الانتقام والعزلة فى السجون قد حال بينهم وبين تجديد فكرهم ليلائم واقع تغير بالفعل وأصبح ينشد بحثا عقليا وسياسيا خلاقا لكل من يريد أن يعيش على خريطة الواقع السياسى العربى ٠

ويزيد من **أهمية وضرورة الحوار العلمى** حول الاخوان المسلمين ، أنه أصبح من الثابت الآن ، انهم ــ فى مصر ــ يلحون فى العودة للعمل السياسى ان لم يكونوا قد بدأوه فعلا ، فى مناخ تنشط فيه كل القوى السياسية فى مصر ، مطالبة بحقها فى العمل السياسى واستقلالها التنظيمى والايديولوجى ، ومعنى هذا أن الاخوان المسلمين ليسوا ظاهرة (**تاريخية**) تنتمى للماضى ، ولكنهم أيضا ظاهرة (**سياسية**) تنشط فى (**الحاضر**) وتؤثر فيه ٠ ومن هنا كان ضروريا أن يكسر حاجز الصمت الذى احاط بهم ــ وهو ما حدث بالفعل ــ فهم الآن يتكلمون عبر تجمعات شرعية ونصف شرعية ، وعبر منابر

فكرية متعددة ، كما أصبح من المتاح الآن أن يتكلم الآخرون عن تاريخهم وعن واقعهم ، خاصة هؤلاء الذين ـ مع خصـــومتهم لهم ـ قد تعففوا عن الكلام عنهم بسوء يوم أن كانوا عاجزين عن الرد أو الدفاع عن أنفسهم وهو مالم يتعفف عنه كثير من الاخوان ٠

وحرصا على أن يكون التناول أقرب ما يكون الى العلم ـ فى تنزهه وحيدته ـ جاء اختيار هذا الكتاب الذى الفه الدكتور ريتشـــارد ٠ ب ٠ ميتشل ، فى الاساس كرسالة لنيل درجة الدكتوراة فى التاريخ الحديث من جامعة برنستون الامريكية عام ٦٠ وصدرت طبعته الاولى فى كتاب بعنوان The Society of Muslem Brothers وهى الطبعـة التى يضم هذا الـكتاب الجزء الاول من ترجمتها الكاملة ، والتى تختلف عـن الرسـالة الاصلية ـ استنادا لما يذكره المؤلف فى مقدمته ـ بعض الشىء ، أن حذف بعض ماورد بالرسالة وبعض ملاحقها المتضمنة للنصوص الـكاملة للوثائق ، مالم ير له داعيا خارج حدود البحوث الاكاديمية ٠

والكتاب الاصلى يتضمن ثلاثة اجزاء فى مجلد واحد ، يعرض الاول لتاريخ الجماعة ـ وهو الذى بين يدى القارىء ـ بينما يعرض الثانى للجانب الايديولوجى ويخصص الثالث لدراسة نظم الجماعة وهيكلها التنظيمى ، وسـوف يتضمنها الجزء الثانى من الترجمة العربية الذى سيصدر قريبا .

وينتمى د ٠ ميتشل الى أصول عربية ، اذ كان والده فلاحا لبنانيا من وادى البقاع قبل أن يهاجر الى أمريكا سنة ١٨٩٨ حيث اقام هناك وتجنس بالجنسية الامريكية التى حملها ابناؤه الاثنى عشر ، الذين كان مؤلف هـــذا الكتاب اصغرهم ، وقد درس دكتور ريتشارد فى المدارس الامريكية والتحق خلال الحرب العالمية الثانية بالبحرية الامريكية وبعد تسريحه اســـتأنف دراسته ، وبتأثيرات أصوله العربية انتقل من الاهتمام بالتاريخ الاوربى ، والامريكى الى دراسة التاريخ الاسلامى وتاريخ الشرق الاوسط ٠

وكأثر من آثار تواجد المؤرخ العـــربى المعروف (فيليب حتى) فى أمريكا ـ التى هاجر اليها من لبنان عام ١٩٢٠ ـ بدأ الاهتمام تدريجيا فى الجامعات الامريكية بدراسة التاريخ العربى والاسلامى ، وحتى مشـــارف الخمسينات كانت جامعة برنستون الامريكية هى الجامعة الوحيدة التى تهتم بدراســـة التاريخ العربى ، ونتيجة لاهتمامها بذلك الجانب التحق بهـــا د ٠ ميتشل ، وما لبث أن زار مصر لأول مرة عام ١٩٥١ ، فبقى بهـــا عاما واحدا درس خلاله اللغة العربية ، ولفتت نظره الظواهر السياسية المتفجرة فى مصر ايامها ، بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ وبدء الكفاح المسلح فى منطقـة القنال ، ولانه كان يعتبر آنذاك يساريا فقد كان يفكر فى القيام بدراسة عن الحركة العمالية فى مصر ٠ ومع انه اهتم بالاخوان ـ الذين كانت اصـــداء ما تعرضوا له فى عام ١٩٤٨ ـ ماتزال قريبة العهد ، الا أنه لم يفكر انذاك فى القيام بدراسة عنهم ٠ باعتبارهم ـ كما قال ـ حركة سياســـية دينية رجعية ، ثم مالبث التفكير فى دراسة التيار السلفى عند (رشـــيد رضا) أن قاده الى وضع اساس هذا البحث خاصة وانه فى زيارته الثانية لمصر ،

قد شاهد بعض فصول التوتر الذى وقع بين الاخوان المسلمين وحكومة الثورة ، وهو التوتر الذى انتهى بصدام ١٩٥٤ الدموى الطابع ٠

وكان منطقيا أن تؤهل المؤلف دراسته للعمل بالسلك الدبلوماسى الامريكى ، فعمل قائما بالاعمال فى السفارة الامريكية باليمن (الشمالى) خلال السنوات التى سبقت ثورة ١٩٦٢ ، كما شغل ايضا نفس المنصب فى الكويت ، وقد استقر الآن فى منصب استاذ التاريخ المصرى والعربى الحديث بجامعة ميتشجان ٠

ولا جدال فى أن د ٠ ميتشل ينتمى الى منهج المدرسة الامريكية فى النظر الى الظواهر التى يدرسها ، وهو نفسه لا يخفى أن هذا الاهتمام بالتاريخ العربى والاسلامى هوجزء من السياسة الامريكية العليا ، فبالاضافة الى الاهتمام بالتاريخ العربى والاسلامى هو جزء من السياسة الامريكية محل دول الاستعمار القديم ٠ ومن ملامح تلك السياسة قرار الكونجرس الى الاهتمام العلمى فان الحكومة الفيدرالية قد بدأت تهتم بمثل تلك الدراسات وتشجع الدارسين على انجازها منذ الخمسينات عندما بدأت ملامح السياسة الامريكية الرامية الى الحلول فى منطقة الشرق الاوسط الامريكى الخاص بتشجيع دراسة اللغات ، فضلا عن برنامج التعليم من اجل الدفاع القومى ، وهو برنامج لاستخدام العلم والتعليم فى الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية وذلك بدراسة لغات وتاريخ الدول الافريقية والآسيوية والشرق الاوسط ، وهى كلها برامج تدفع الحكومة الامريكية للجامعات الاعتمادات المالية اللازمة لتمويلها ٠

وتنتشر مثل تلك المراكز العملية بوفرة فى العديد من الدول الاوروبية والاشتراكية أيضا ، بل أن هناك اهتماما اسرائيليا واسعا بشئون المنطقة يقدم جهدا علميا يستحق الانتفات والتقييم (يعتبر كتاب جبرييل باير الاستاذ بالجامعة العبرية بالقدس المحتلة عن تاريخ ملكية الارض الزراعية فى مصر واحدا من أفضل وأهم المراجع فى موضوعه وسوف تنشر ترجمته العربية الكاملة **الوكالة العربية للصحافة** ضمن هذه السلسلة من المطبوعات)، ومن الطبيعى أن الهدف النهائى للتشجيع الرسمى على اعداد تلك الدراسات عن أمتنا العربية هو التوصل الى حقائق يمكن على اساسها لمن يتخذون القرار السياسى أن يبنوه على اسس واقعية ٠٠ وليس بالضرورة أن يكون هذا القررا لصالح مطامحنا القومية والوطنية ، كما أنه ليس من النادر أن يكون اعداد تلك الدراسات ستارا للتجسس ـ أو جزءا من جهد يهدف للحصول على بيانات تفيد فى رسم خطط الدعاية التى تخدم السياسات الاستعمارية ٠

ومع وضع تلك المحاذير كلها فى الاعتبار ، يبقى الجانب الايجابى الذى يفرض ترجمة تلك الاعمال وتقديمها للقارىء العربى ، وهنا يبرز اعتباران هامان :

١ ـ ان الادوات المستخدمة فى البحث تكون ـ عادة ـ مرهقة بحكم

المناخ العلمى الاكثر صحة الذى يحيط بها ، وبحكم توفر العديد من الوثائق ـ وهو ما يعطيها تقديم حقائق كثيرة ـ تعرض فى صورة معاصرة ، بعيدا عن المبالغات التى يضفيها اصحاب الشأن على شئونهم ، وفى هذا الصدد فنحن اكثر من غيرنا حاجة الى قراءتها ، **والقراءة لا تعنى دائما أن نصدق كل ما نقرأه أو الا نخضعه للمناقشة ٠**

٢ ـ ان **وجهة النظر** النابعة عن بيئة مختلفة ومناخ فكرى مختلف فى تناول ظواهر حياتنا تستحق اهتماما فى فهمها ، لانها تساعدنا على فهم انفسنا ، وفهم الآخرين ٠ كما تساعدنا ـ اذا شئنا ـ ان نصحح لهم ما قد نراه خطأ فى تحليل وتفسير ظواهر حياتنا ٠

ويبقى بعد ذلك كله أن الحرص على الترجمة الكاملة والامينة لتلك النصوص ليس فقط حماية لحق اصحابها فى الا تغير وجهة نظرهم بالحذف أو بالاضافة ، ولكنه حرص على احترام العلم وتقديسه ، وتسييد منهجه ورؤاه فى أمتنا العربية ، وهو منهج يفرض لا أن ننقل لنعرف فحسب ، ولكن أيضا أن نتحاور مع ما نقرأه وان نناقشه بعقل يسعى للحقيقة ولا يصده عنها جهل أو خوف ٠

* *

فى ضوء تلك الاعتبارات كلها يجىء اختيار هذا الكتاب لترجمته ونشره ، كجزء من مشروع متكامل يأمل المخططون له والمسئولون عنه أن يكون لبنة متواضعة فى احياء العقلية العلمية العربية، بطرح كل (الظواهر العربية) فى التاريخ والاقتصاد والثقافة والسياسة للحوار العلمي والخصب والبناء الديمقراطى ، بما يتيح لنا أن نفهم واقعنا فى شموله بعيداً عن (السطحية) التى لا تؤصل الواقع بالنفاذ الى جذوره ٠٠ وبعيدا عن (الجزئية) التى تربط بين كل الظواهر فى آنيتها كما تربط بينها فى منشئها ، وبعيدا عن (التعصب) الذى يقدس مالا يقدس ، أن أمة تسعى الى الاستقلال السياسى والتقدم الاجتماعى والوحدة القومية ، لا تستطيع أن تحقق ذلك ، دون عصر تنوير عربى جديد ، نجاهد فى سبيله ، وندعو الآخرين لكى يجاهدوا معنا من أجل تحقيقه ٠

ملاحظات فى المنهج :

والمنهج العام الذى تستند اليه دراسة د. **مينتشيل** ، لا ينفصل عن رؤيته الحالية لظواهر الحياة السياسية والفكرية فى عالمنا العربى ، تلك الرؤية التى تنظر الى ظواهر التاريخ العربى كلها من **منظور النجاح فى صياغة دولة قومية على النمط الذى حققت به المجتمعات الاوروبية ثوراتها القومية منذ بدأ عصر التنوير الاوربى يقاوم ظلمات القرون الوسطى ٠**

وعنده أن مصر منذ بداية القرن الحالى تشهد صراعا بين ايديولوجيات ثلاث هى : الفرعونية ، والعروبة (وتشمل الدعوة للجامعة الاسلامية) ، والغريب ، ولأنه يقف مع الايديولوجية الاخيرة ، فهو يرى أن الدول الاسلامية **لا تستطع أن تنهل من التكنولوجيا الغربية دون ابنية ومؤسسات تستند الى الرؤية الغربية للحياة** ، أى : دون الرأسمالية كنظام اقتصادى **والليبرالية**

كأيديولوجية • ومقياس النظر الى الحركات الاسلامية الحديثـــة عند تلك المدرسة ، هو مقدار تجاذبها أو تنافرها مع **الايديولوجية الغربية** ، وربمـــا يعود الاهتمام بالاخوان المسلمين عندهم ، الى تصنيفهم لها باعتبارها دعوة اسلامية **تجديدية** ؛ تساهم فى قيادة العقل الاسلامى الى حيث يصبح أقرب ما يكون الى الليبرالية ، وهو قياس ــ به بعض صواب وكثير من خطأ ــ يتصورها شبيهة بدعوة الاصلاح الدينى التى نشـــأت فى أوربا فى القرن السادس عشر كتمهيد لثوراته البرجوازية ، ذلك الاصـــلاح الذى أدى الى **(تحرير الفرد من سلطة الكنيسة ، وساعد على تحويل اهتمامه من المشاكل الأخروية الى المشاغل الدينوية ، وصور له المجد الدنيوى والثروة الشخصية ــ كما فعل كلفن ــ كصوره من صور اختيار الله للانسان ، فأحل بذلك خلقية دينية جديدة يعتبرها الباحثون الغربيون خلقية الرأسمالية الحديثة، ويؤكدون أنه لولاها لما عرف الغرب الانطلاق الانمائى الذى شــق به طريق التقــدم للانسان الحديث » •**

« وأفضى هــذا الاصلاح الى فصــل الدين عن الدولة فصــلا تتفاوت درجاته فى مختلف الدول الغربية ، ولكنه يتفق فيها كلها على اعلاء سلطان العقل الانسانى وسيادة التجربة الانسانية فى ميدان النشـــاط الاجتماعى الانسانى بمختلف صوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تضطرد الثورة الانمائية فى هذه الدول بدون ان يعوقها التـــدين الذى تحول لشـــأن فردى خاص ، بل أن القيم والفضائل التى حركها الاصلاح الكلفينى كالحرية الفردية وروح الكســـب وروح المغامرة وروح الادخار تعتبر حـــوافز للانماء الى حد يحمل الباحثين على التساؤل عما اذا كان على الفرد أن يصـــبح كلفنيا ليصبح انمائيا أو ليصير تحديثيا » •• « د • حسن صعب : تحديث العقل العربى ــ ط٢ ــ ص ٨٣ / ٨٤ ــ دار العلم للملايين ــ بيروت ١٩٧٢ »•

ومع الاخوان المسلمين ــ فيما يزعمون لانفسهم ــ دعـــوة تحديثية ، نشأت لتجديد الاسلام ، فانهم على عكس ما قد يكون قد تصوره د • ميتشيل عندما بدأ دراسته لم يدعون الى علمانية ولم يتبنون تحديثا ، والقياس بين دعوتهم وبين التجديد المسيحى قياس يفتقـــد لشروط القياس ــ بالمفهـــوم الاسلامى ــ وهى اتحاد العلة ، أو تشابه السبب •

وفى ظننا مايفسد هذا هو التنبه لعلة ظهور التجديد فى المسـيحية والاسلام مع وضع الاختلاف فى الظروف موضع الاعتبار ، فمن جانب ، هناك خلاف واضح ، بين العقيدتين فى **رؤيتهما لظواهر الحياة وفى تأثيرهما على المؤمنين بكل منهما** ، لعل ابرز ملامحه ــ فيما يتعلق بموضوعنا ــ **ان الاسلام مع كونه جاء بتنظيم اكثر شمولا لحياة الانسان فى جوانبها الاقتصـــادية والاجتماعية ، فانه لم يفرض على المسلمين الا يكونوا فاعلين فى العـــالم الدنيوى ، فلم يعرفوا أى شكل من اشكال العزوف عن الكسب أو الســـعى للربح** ، وهى المبررات التى ادت الى الصدام بين الكنيسة وبين البرجوازية الاوربية فى فترة صعودها •

وهذا الخلاف الواضح ، اثر فى الداعين الى التجديد الاسلامى الذين لم يجدوا امامهم مبررات ملحة لصدام كالذى حدث فى اوروبا ، بل لم يجدوا رغبة فى تحديث الفكر الدينى وعصرنته ، ولم يتنبهوا الى أن باب الاجتهاد الاسلامى قد أغلق منذ خمسة قرون ، بعد أن أعطى ثمارا يحق للمسلمين منهم بالذات ان يتيهوا بها على الدنيا طوال القرون السبعة التى استمر هذا الباب فيها مفتوحا بين القرنين السابع والرابع عشر الميلاديين .

هنا يبرز **العامل الآخر** — الاكثر أهمية — فى الحيلولة دون تحقيق ماظن الدكتور ميشيل ان الاخوان المسلمين قادرون عليه ، وهو **ضعف البرجوازية المصرية** التى كان يمكن أن تستند الى دعوة تطلق حرية العقل والبحث والاجتهاد وتصوغ — فى أرقى صورها — لدى أفضل المجددين الاسلاميين ، روحا اسلامية جديدة ، تسمح للاسلام بأن **يستسيغ كل ما هو طبيعى** ، أى كل ماهو علمى وجديد ، وأن يظل مع ذلك معبرا تعبيرا ذا معنى ، أى تعبيرا ذا تأثر فى فكر الانسان وسلوكه ، عما هو ما قبل الطبيعة وما بعدها ، وهذا الالتقاء فى الدين بين ماهو طبيعى وبين ماهو (مابعد طبيعى)هو أيضا لقاء مابين الضرورة والحرية . وهو التقاء ديالكتيكى بين الطبيعة والله ، الطبيعة ضرورةونظامية وصيرورة. والله حرية وخلق وكينونة، وبقدر مايستمر الالتقاء بين الضرورة والحرية بقدر ما يظل معبرا عما هو كائن بدون أن ينفصل عما هو صائر ، وبقدر ما يتجدد فى الدين او خلاله هذا الالتقاء بقدر ما يبقى قاعدة الحوار اللانهائى بين الله والانسان . (د . حسن صعب : المرجع السابق الصفحة ٩١ — ٩٢ ويهمنا أن نشير هنا الى الاهمية البالغة لكتاب د . حسن صعب المذكور الذى يعد واحدا من اهم واخطر الكتب العربية فى السنوات العشر الاخيرة وينطبق نفس الرأى على كتابه : الاسلام تجاه تحديات الحياة العصرية — دار الآداب بيروت ١٩٦٤) .

هذه البرجوازية العربية الكسيحة طرحت مدرسة فى التجديد الاسلامى كسيحة مثلها . وبرغم النقنقة المستمرة بشعارات الاسلام ، فان العجز عن صياغة اجتهاد اسلامى فعال ، قد وضع الاسلام — كما يقومه السلفيون والرجعيون والمشعوذون والكهنة وخدام كل حكومة — ضد منهج البحث العلمى القائم على الملاحظة **والاستقراء أو التجريب وعندما نواجه بعض عناصرها** بما يستفزها من ظواهر التخلف كالتدهور الاخلاقى والفساد السياسى ، تنصب المحارق أو نمارس الاغتيال ، بينما يصبح الارهاب العقلى صلاتها اليومية السادسة . **فى حين الاجتهاد الاسلامى الحقيقى هو الذى بنى حضارة الاسلام الزاهرة حتى القرن الرابع عشر** ، بالتفاعل مع حضارة العالم وعطائه العقلى وبالحرية بلا حدود .

ان الدكتور ميتشيل على حق عندما يرى أن **محمد عبده أفضل من رشيد رضا** لان الاخير انحرف الى الرجعية ، **وطه حسين وأحمد أمين و د. محمد حسين هيكل وعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد** (فى أعمالهم الاساسية) أفضل من الاثنين ، بينما يزداد اهتمامه واهتمام الاوربيين عامة **بكمال اتاتورك** الذى يعتبرونه أهم مسلم فى الدنيا لانه أصلح الاسلام . لكن

حق الدكتور ميتشيل هو الباطل الكلى فى رأى الاخوان المسلمين ، ان على عبد الرازق قد وقع عندهم شهادة ردته عن الاسلام بكتاب (الاسلام واصول الحكم) ، لانه رأى ان الخلافة ليست اصلا من اصول الاسلام ، واهم مسلم فى الدنيا فى نظره ــ كمال أتاتورك ــ هو الكفر مجسـدا لانه الغى الخلافة نهائيا ٠٠ وبدرجة او بأخرى انطبق القول على الاخرين ، طه حسين (الشعر الجاهلى ومستقبل الثقافة فى مصر ــ راجع وجهة نظر متكاملة فى طه حسين فى كتاب يحمل وجهة نظر الاخوان المسلمين هو : طه حسين حياته وفكره فى ميزان الاسلام ــ انور الجندى ــ دار الاعتصام بالقاهرة ١٩٧٧) ، واحمـد امين (ضحى الاسلام) وخالد محمد خالد (من هنا نبدأ) ــ وراجع طبعاته الاولى حيث تجد المبررات التى صودر على اساسها الكتاب قبل ان يفرج عنه القضاء) ، وكل داعية للعلمانية او للقومية عندهم دسيسة صليبية (راجع تاريخا للفكر العربى يتبنى وجهة النظر تلك فى كتاب د ٠ محمد كامل حسين الانجاهات الوطنية فى الادب العربى الحديث ــ جزءان ــ منشـأة المعارف بالاسكندرية عام ١٩٦٠) ٠

والرؤية الغربيـة السـائدة ، والتى تذهب الى ان الصراع بين الايديولوجيات الفرعونية والعربية (وتتضمن الاسلامية) والغربية هو محور حركة التطور العربى الحديث ــ بالذات فى مصر ــ تبدو من الناحية الظاهرية صحيحة .. **ولكن الخلل يكمن فى أنها تتجاهل الاسس الاجتمـاعية التى تولدت عنها تلك الايديولوجيات مما يمكن أن يقود لفهم ناقص أو مغلوط لتلك الظواهر فى منشأها وتطورها وفى آفاق المستقبل امامها ٠**

لقد نشأت تلك الدعوات كلها مع **نمو الحركة السـياسية للبرجوازية القومية فى مصر** ــ وفى اقطار عربية أخرى ــ التى انتهت بتحقيق درجـة أو أخرى من الاستقلال القومى للاقطار العربية مهد لها وتولد عنها ذلـك البحث الدءوب عن أيديولوجية قومية ، ومعنى هذا أن تلك الدعوات كلها قد نشأت تعبيرا عن التطور الاقتصادى والصعود السياسى للبرجوازية وحلفائها، وفى ظل السعى الذى تقوم به اية برجوازية للاستيلاء على سوقها القومية وتوحيدها وفى حين ان العناصر الاكثر وعيا **قد صـاغت رؤية قومية** ــ بالمفهـوم البرجوازى لها ــ فان العناصر الاقل وعيا لم تستطع أن **تمـد بصرها الى طبيعة التكامل بين البنية الايديولوجية لأى نظام** ، وبين مصالح الطبقة التى تسـوده او تقوده خطوة الى الامام ، فالقومية والعلمانيـة والديمقراطية كمفاهيم للتصور الليبرالى للكون شرائط لا بديل عنها لحماية مصالح البرجوازية المحلية التى كانت صاعدة آنذاك ، وبينما عجزت المدرسة الاسلامية عن صياغة اجتهاد اسلامى فعال يلائم صعود البرجوازية، يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ، **فانها قد ابدت دائما حماسها للاساس الطبقى لبقاء البرجوارية** ، لكن هذا الحماس لم يمنعها من مخاصمة الشـعارات الفكرية والسياسية للبرجوازية الصـاعدة وبسبب تدنى وعيهم لم يتنبهوا الى أن **ضرب تلك الشعارات يمكن ان يضرب تلك المصالح** وهكذا وقعوا بين شـقى رحى ٠٠ فهم قد **قبلوا الاساس المادى للنظام الاجتماعى (الرأسـمالية)** كنظام اقتصادى متكامل يسعى الى الربح ويطبق قانون الثمن ، بينمـا

رفضوا المؤسسات السياسية والاقتصادية والمقولات الايديولوجية المعبرة عن هذا الاساس الاقتصادى (الاحزاب والبرلمان والدستور والبنوك وحـــرية العقيدة وحرية المراة والدولة والقومية الموحدة التى تساوى بين ابنائها فى حقوق المواطنه) متناسين او متجاهلين انه حيث هناك اقرار بحرية التملك وحرية المنافسة على السوق ، فلابد من تواجد كافة الشرائط الاخرى ٠

اننا نمشى بالقطع الى الخلف ، وتلك مأســـاة كل فكر لا تحمله جناحا طبقة قوية وفتية ، لا طبقـــة هجين تربت فى حجر الامبرياليـــة العالمية ، والا ما انتهى فكر محمد عبده الى رشيد رضا ، ثم الى الاخوان المسـلمين الذين انتهوا بافكار سيد قطب ، حيث وقف التجديد الاسلامي يلفظ انفاسه ، فنحن امام حكم بجاهليتنا ، كلنا بشرقنا وغربنا ، بماركسيتنا ورأسماليتنا ، جاهلية كالجاهلية التى عاصرها الاســلام او اظلم ٠ كل ما حولنا جاهلية ، تصــورات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم ، موارد ثقافتهم ، فنونهم وآدابهم ، شرائعهم وقوانينهم ، حتى ما نحسبه ثقافة ومراجع اســـلامية وفلسفة وتفكيرا اسلاميا هو كذلك من صنع هذه الجاهلية ٠ (سيد قطب ـ معالم على الطريق ط ١ مكتبة وهبه ـ ٦٤ ص ٢١) ٠

والمبرر الرئيسى لهذا الحكم هو « الاعتداء على سلطان الله فى الارض وعلى أخص خصـــائص الالوهية ، وهى الحاكمية : انها تسند الحاكمية الى البشر فتجعل بعضهم لبعض اربابا ٠٠ لا فى الصورة البدائية الساذجة التى عرفتها الجاهلية الاولى ٠٠ ولكن فى صورة ادعاء حق ووضع التصورات والقيم والشرائع والقوانين والانظمة والاوضاع بمعزل عن منهج الله للحياة وفيما اذن الله » (المصدر نفسه ـ ص ٩) ، « واذن لابد من تحطيم وتدمير تلك الجاهلية بازالة الانظمة والحكومات التى تقوم على اســـاس حاكمية البشر للبشر وعبودية الانسان للانسان » (ص ٨٧) ، واذا كان البيـــان يواجه العقائد والتصورات فان الحركة تواجه العقبات المادية الاخرى وفى مقدمتها السلطان السياسى القائم على العوامل الاعتقـــادية والتصــورية والعنصرية والطبقية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة المتشابكة ٠ (ص٨٤) ٠ والعمل الانقلابى كما يتصوره ســيد قطب ليس عملا يقوم على (الوعى) ، فعنده انه من السذاجة : « أن يتصور الانسان دعوة تعلن تحرير الانسان من نوع الانسان فى الارض ٠٠ كل الارض ٠٠ ثم تقف امام هذه العقبات تجاهد باللســان والبيان » . انه يعتمـــــد الوعى بعد الانقلاب لا قبله حين يخلى بين الدعوة وبين الافراد وهم متحررون من مؤثرات الجاهلية التى يعيشـــون فيها ٠٠ اما حين توجد تلك العقبات والمؤثرات المادية فلابد من ازالتها أولا بالقوة للتمكن من مخاطبة قلب الانسان وعقله وهو طليق من هذه الاغلال ٠ (ص ٩٠) ٠

وسيد قطب يطلب منا أن نتبعه للانقلاب وتحطيم جاهلية القرن العشرين دون أن نسأله برنامجا أو نظرية او اجتهادا ٠٠ ودون أن نناقشـــــه ٠٠ فعنده أن : « لابد أولا أن يقوم المجتمع المسلم الذى يقر عقيدة لا اله الا الله وان الحاكمية ليست الا لله ويرفض أن يقر بالحاكمية لأحد من دون اللـــه ويرفض شرعية أى وضع لا يقوم على هذه القاعدة ، وحين يقوم هذا المجتمع

فعلا تكون له حياة واقعية تحتاج الى تنظيم والى تشريع ·· **وعندئذ فقط** يبدأ هذا الدين فى تقرير النظم وفى سن التشريعات لقوم مستسلمين أصلا للنظم والشرائع » · (ص ٤٣) · والالحاح **فى فتح باب الاجتهاد الاسلامى** ــ عند الاستاذ سيد قطب هو **بعض خصائص الجاهلية التى حولنا** ، فهو الحاح يتضمن احراجا متعمدا ، وهو يقول : ان الجاهلية تتعمد احيانا أن تحرج المخلصين ، فتسألهم : أين تفصيلات نظامكم الذى تدعون اليه وماذا اعددتم لتنفيذه من بحوث ومن دراسات ومن فقه مقنن على الاصول الحديثة ، **كأن الذى ينقص الناس فى هذا الزمان لاقامة شريعة الاسلام فى الارض هو مجرد الاحكام الفقهية والبحوث الفقهية الاسلامية** ·· وكأنما هم مسلمون لحاكمية الله راضون بأن تحكمهم شريعته ولكنهم فقط لا يجدون المجتهدون فقها مقننا بالطريقة الحديثة ·· وهى سخرية هازلة يجب أن يرتفع عليها كل ذى قلب يحس لهذا (الدين بحرمة) ص ٥٨ ·

وحتى لو سلمنا بأن كل ما انجزته البشرية فى عمرها هو **جاهلية ينبغى الثورة عليها ، فان سيد قطب ــ آخر صيحات الاجتهاد الاسلامى ــ يرفض أن نجتهد فيما نريده بعد أن نثور ــ وعلينا أن ننقلب على الحكومات ثم بعد ذلك نفكر لم انقلبنا ؟ ونحن نعيش فى جاهلية لأننا فكرنا لأنفسنا وشرعنا لأنفسنا ، بينما الاسلام كما يفهمه سيد قطب هو الا نفكر او نجتهد** ·

وما يريده سيد قطب هو قمة المصادرة لحرية الانسان ، وقمة الاحتقار لعقله ، سواء فى **المبررات** التى استند اليها فى التوصل الى افقاره ، **أو فى النتائج** التى ستترتب على تنفيذ دعوته ·

ومبررات سيد قطب تستند الى الفهم الذى قدمه **للقرآن المكى** الذى كانت آياته كلها دعوة للتسليم والتى تتناول اكثر من ذلك ، اذ كان ضروريا أن تحطم الدعوة الاسلامية أولا خضوع الانسان للاوثان ، قبل أن تسوق اليه ملامح مجتمع جديد ·· لكن هذه المبررات عندما تساق هكذا تؤكد أن الاستاذ سيد قطب **يحتقر منطقنا وعقولنا** ، فان تبلغ الرسالة النبوية **لمجتمع شبه فطرى ، قبلى متخلف** ، كالمجتمع الذى كان قائما فى مكة ــ عند نزول الوحى ــ شىء ، وان نجدد الدعوة اليها فى عصر الوصول الى القمر ، شىء آخر ·· **ان القياس هنا خطأ لأنه يتم دون تماثل فى العلة** ·

وجاهلية عصرنا ــ **ونحن ننظر ، للامر كله من موقع يحاول اكتشاف التناقض فى افكار سيد قطب بتطبيق منهجه لا منهجنا** ــ بفرض وجودها ، ليست جاهلية وأد البنات ، أو عبادة الاصنام ، او شراء الاله من السوق لعبادته ثم اكله بعد الصلاة له اذا كان مصنوعا مما يؤكل ، تلك كلها ظواهر ووجهت **بمنطق عقلى بسيط** قدمه النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) وأورده القرآن المكى .. استطاع أن يسلم **محطم منطقا غير عقلى** .. يعبد فيه الناس ما صنعوه بايديهم ·· ان جاهلية العصر الحديث ــ بفرض وجودها ــ **هى جاهلية أرقى درجات التفاعل بين الانسان والطبيعة ــ جاهلية** السبرناطيقا والتكنولوجيا المتقدمة والفلسفات العقلية والاجتماعية ·· **واذا** كان سيد قطب يريد **أن يواجهها استنادا الى المنهج القرآنى واسلوب الدعوة**

المحمدية الراقى فليطبق نفس الاسلوب ·· ان القرآن المكى والاسلوب المحمدى فى الدعوات استند الى **منهج عقلى بسيط** واجـه جاهلية بسيطة ، واذن فان مواجهة جاهلية السبرناطيقا والتكنولوجيا وعالم الفلسفة المتشعب المتعقد ، ومشاكل مجتمع تراكمت خلال القرون التى مضت ، تحتاج الى **منهج اعتقادى عقلى شديد الرقى لمواجهة منطقها ·**

وهذا يعنى فهما جديدا للاسلام، يعنى اجتهادا عقليا طويلا ، فالمسلمون سادوا الدنيا وبنوا حضارة (قرنوسطية) كانت ومازالت مثار دهشة كل من يتأمل بنيانها المنطقى الداخلى ، فى الوقت الذى كانت اوربا فيه ترزح فى أسار الظلام لسبب واحد واضح وصريح : كنا نجتهد فى الاسلام ونجتهد فى العلوم العقلية والتجريبية ونعتمد مناهجها ، وكانوا هم يقلدون ، وعندما انقلب الوضع وصلوا هم الى القمر بينما نجتر نحن أفكار ترهب كل مجتهد ، ونعد المحارق لكل من يستخدم عقله ·· ذلك هو عطاء البرجوازية العربية : تحول التجديد الدينى الى دعوة لتدمير العقل ·· وتحولت القومية الى خليط من الدعوات الثيوقراطية والشوفينية الضيقة الافق ، وعشنا العصر الليبرالى العربى دون أن نتنفس يوما حرية حقيقية ·

وعندما يقال أن الصراع فى الماضى القريب كما هو فى الحاضر صراع بين الفرعونية (التى برزت اخيرا كدعوة تجزئية قطرية) الهدف منها تمزيق وحدة النضال العربى المشترك ضد الامبريالية ، وبين العروبة (التى انفصل فيها الجمع بين القوميتين العربية والاسلامية) ، وبين التغريب ·· فان هذا يكون صحيحا اذا قلنا أن لهذه الايديولوجيات مفاهيم طبقية مختلفة ، وانها فى العصر البرجوازى تعنى شيئا مختلفا عنه فى العصر الاكثر تقدما منه ·

والدعوة للتقريب مثلا ـ لدى **مفكرى البرجوازية الثوريين** ـ لم تكن دعوة للتبعية للغرب الاستعمارى ، ولكنها كانت فى ظن دعاتها ، محاولة لتسييد العقلية العلمية الصناعية ·· وبدأت الدعوة للعروبة متوترة كرد فعل على محاولات التذويب القومى ، بحيث بدت مجرد رغبة فى التميز القومى ، وهو ما ميز ايضا الدعوة للجامعة الاسلامية ، وهكذا نشأ اكثر مصطلحات فكرنا العربى ديماجوجية ، شعار (الافكار المستوردة) واكثر العقول سطحية وسذاجة يعلم **أن الفكر الاوربى بكل تياراته ، هو وليد عمليات تفاعل حضارية · ساهمنا نحن العرب والمسلمين ـ فى عصور ازدهارها حضارتنا فى القرنين السابع والرابع عشر ـ فيها بنصيب وافر ·· وكانت انجازاتنا فى العلوم الطبيعية والفلسفية ـ التى هى نفسها تفاعل بين عقول علمائنا والتراث السابق والمعاصر لهم ـ هى الاساس التى انطلقت منه عصور التنوير الاوربية ·· والتفاعل الآن مع مناهج البحث العلمى ومع رؤاه الفلسفية ، ليست استيراد الافكار ولكنه تفاعل حضارات ·· هى بضاعة اسلافنا ردت الينا ، وهى ميراث بشرى ساهمنا فى تطويره واغنائه ودفعه للامام ومازلنا مسئولين عن الاستمرار فى ذلك ·**

لكن برجوازيتنا العربية عجزت عن أداء كل مهامها التاريخية فلم تنسف علاقات الانتاج الاقطاعية وكل ابنيتها الفوقية ، ولم تثور فكرا ، تلك

البرجوازية الضعيفة التى بدأت تحقيق ثورتها بعد قرون من نجاح نظيراتها الاوربيات . وفى المراحل التى كانت فيها البرجوازية الاوربية تخون ثورتها .. وتلك هى المأساة الحقيقية التى عجزت عن مواجهتها الا بأن تتوشح برداء الاقطاع وعقله وليس برداء البرجوازية الثورية .. والمستقبل العربى فى ضوء ذلك لم يعد ملكا للبراجوازية اذا قسناه بمقياس الاهداف الراهنة لما نعيش من مراحل .. فحتى الآن .. ورغم محاولتها المجهدة لم تستطع أن تنجز أية قضية معلقة بشكل صحيح .. وظل العالم العربى قرية فى تركيبه الديموجرافى وشبه قرية فى بنائه الاقتصادى ، تسيطر عليه ايديولوجيات زراعية ، كل تلك مؤشرات على أن طاقة البرجوازية قد كادت أن تنفذ دون أن تنجز شيئا له قيمة ، واذن فان انجاز كل ذلك ـ بما فيه عصرنة التراث وتجديده ـ هو مهمة نقيضها الاجتماعى . (راجع صلاح عيسى : خريطة فكرية للمستقبل العربى ـ مجلة قضايا عربية العدد ٢ ـ ايار ١٩٧٤ ص ٧٥ ـ ٩٢) .

لقد عجز الاخوان المسلمون ومدرسة التجديد الاسلامى كله عن أداء مهامهم التاريخية باعتبارهم جزءا من التيار العام للفكر البرجوازى . عجزا عن صياغة فكر اسلامى ثورى ، فهل يعودون اليوم بنفس العجز . سؤال يتطلب أن نجيب على سؤال آخر قبله . كيف عادوا ؟ .. ولماذا ؟

مؤشرات العودة :

قبل أقل من خمسة اعوام كذبت الاحداث نبوءة د . ريتشارد ميتشيل . فعندما نشر هذا الكتاب لأول مرة ، اشار فى مقدمته اشارة عابرة الى الصدام الذى حدث بين عبد الناصر والاخوان المسلمين فى عام ١٩٦٥ ، والذى لم يتناوله بالبحث ـ واعتبر ذلك مما يمكن اتخاذه مؤشرا على استبعاد « الانبعاث العام لجماعة الاخوان المسلمين » واكد انه يشعر بأن القومية القائمة على اسس الاصلاح الدينوى اساسا والرائجة الآن ـ ١٩٦٩ ـ فى العالم سوف تواصل مسيرتها .

ولو تنبه د . ميتشيل للطبيعة الخاصة لبرجوازيتنا واسلوبها فى ممارسة السيطرة وما طرحته من فكر طوال محاولتها صياغة ثورتها التى تجاوزت القرن لما تنبأ تلك النبوءة .

على الصعيد السياسى يذهب البعض انه لم يكن طبيعيا أن تعود جميع الحركات السياسية السابقة على ثورة يوليو للعمل ولا يعود الاخوان المسلمون وهم اكبر تلك الحركات ـ بعد حزب الوفد ـ واكثرها نفوذا باعتراف خصومهم قبل اصدقائهم ، ففضلا عن ثلاث احزاب سياسية معترف بها رسميا فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، فقد عاد للعمل ـ أو ربما لم يكف عنه ـ حركات سياسية سرية ابرزها فصائل متعددة من الشيوعين المصريين (اعلن رسميا انها أربعة هى الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى والتيار الثورى ومنظمة ٨ يناير) ، وبعض التجمعات الوفدية فضلا عن شرائح من الناصريين ، كل هؤلاء يعملون علنا أو سرا .. فكيف يتصور احد أن لا يعود الاخوان المسلمون للعمل ؟

ولم يكن **الاعلان الرسمي الاول** عن وجود الاخوان المسلمين على خريطة الحياة السياسية المصرية هو عودة مجلتهم (الدعوة) للصدور فى يوليو ١٩٧٦ ـ اذ سبق ذلك صدور بيان اكثر تحديدا يعلن عن هذا التواجد ، فبعد انقضاء اقل من اسبوعين على فشل مغامرة (صالح سرية) للاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية فى ابريل ١٩٧٤ ـ نشرت صحف القاهرة الصباحية أغرب بيان سياسى نشر فى مصر منذ ٥٤ ـ وكان البيان صادرا عن السيدة زينب الغزالى الزعيمة الاخوانية **الشهيرة التى سبق الحكم عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة** فى عام ١٩٦٥ فى القضية التى عرفت رسميا بمؤامرة سيد قطب ٠ وقد صدر البيان كانكار منها لما ورد على لسان صالح سرية من أنه اتصل بها بشأن مؤامرته ، وكان مصدر العجب لهجة البيان ذاتها الذى صيغ فى اسلوب فيه كثير من الثقة بالذات ، وقالت الزعيمة الاخوانية فى مستهله : **ليس انور السادات هو ذلك الرجل الذى تقبل زينب الغزالى أن تلتقى برجل تعلم انه ضده** ٠٠ ثم انتقلت تعبر عن مبررات موقفها هذا فقالت : **انتى أقول أن انور السادات جاء لحكم جمهورية مصر العزيزة المسلمة وبحار من دماء الظلم تجرى فعمل على أن يوقفها وأوقفها فعلا ٠** وشهدت بأن : **أنور السادات رجل مؤمن ٠٠ ابن رجل مؤمن ٠٠ وأنا اعرف** أباه .. **وأعرف ايمان أبيه وتقواه** . وبنفس المعنى تقريبا أصدر الشيخ محمد الغزالى وصالح أبو رقيق ـ وهما من زعامات الاخوان التقليدية ـ بيانين نشرتهما الصحف واحتفت بهما ٠

وربما يكون هذا البيان أول اعلان شبه رسمى بأن الاخوان المسلمين يعتبرون أنفسهم **كيانا سياسيا قائما ينشط فى ظل تأييد كامل لسياسة الرئيس** أنور السادات ، ورغم عدم صدور أى تفسير رسمى يضفى طابعا خاصا على الافراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين من الاخوان المسلمين ، فان الدعوى قد اعتبرت ذلك اقرارا كاملا من الرئيس السادات بظلم الاجراءات التى اتخذت ضد الاخوان (الدعوة ـ العدد ٥) ٠

وثمة مؤشرات عديدة حطمتها مجلة (**الدعوة**) عند صدورها ، تؤكد هذا ، فهى لم تحتفظ فحسب **بشعار الاخوان المسلمين المرسوم** ـ سيفان متقاطعان يحيطان بمصحف والآية الكريمة « واعدو لهم ما استطعتم من قوة» بل ان افتتاحية العدد الاول منها اعلن مدير سياستها (**عمر التلمسانى**) ذلك بوضوح لا لبس فيه ، اذ خصص الافتتاحية لكى يؤكد أن المجلة تسير على طريق (الحسنين) ٠

أما أولهما فهو : **حسن البنا** الذى وصفه التلمسانى بأنه (مشعل زمانه على الطريق) ذلك الذى ترك آثاره ونتاج فكره وفهمه للاسلام بناء شامخا ، تحدى مفاسد العصر بمبادىء الاسلام وتكالبت عليه كل القوى وتجمعت ضده كل الاهواء والمشارب ، ومع ذلك بقيت النبتة الطيبة ، اصلها ثابت وفرعها فى السماء ، وقد ابدت الدعوة اهتمامها بتراث (البنا) فاهدت الى قرائها مع عددها الاول (وصاياه العشر) وخصصت زاوية فى بعض صفحاتها لنقل مختارات من اقواله ٠

واما الحسن الثانى فهو : **حسن الهضيبى** (الخليفة الاول المعتمد) ــ فاذا كان البنا قد مضى الى ربه وترك (النبتـــه يافعـــة فتية) ــ والكلام للتلمسانى ــ فقد كان الهضيبى (علامة زمانه ومشعل عصره ، يوم حمـــل الراية حريصا لم يفرط ، عزيزا لم يلن ، كريما لم يهن . وأدى الامانة ، أمينا فى عزم ، قويا فى حزم ، ثابت الخطى فى فهم ، فأكد معالم الفهم الســـليم للاسلام الصحيح فى القول وفى العمل ، لم يثنه حبل مشـــنقة ، ولم يرهبه سجن ولا تعذيب بل زاده الامر اصرارا على اصرار وصمودا فوق الصمود) .

وهذا السير على الطريق ، ليس جهدا تاريخيا تقصد منه (الدعوة) الدفاع عن تاريخ الرجلين ، فهى لا تعتبر نفسها مجلة تاريخية او مبدأ فكريا ولكنها تدخل فى معمعة السياسة وتخوض بحرها مؤكدة انها صوت الدفاع عن **الماضى** كما هى صوت الدفاع عن **الحاضر** .. لذلك أعلنت أنها فى صـــف المضطهدين من الاخوان فى اى مكان من العالم العربى (صـــــوت المعذبين بلا جريمة ارتكبوها الا انهم قالوا ربنا الله ولا نعبد سواه) .

واضافة الى ذلك فان (الدعوة) تعتبر نفسها صاحبة حق فى اصدار **بيانات باسم الاخوان المسلمين** وعلى لســــــانهم ، ففى العدد الثانى منها (أغسطس ٧٦) نشر مدير سياستها **عمر التلمسانى** بيانا بنفس التهمة التى وجهتها بعض الصحف للاخوان المسلمين بالسودان بأنهم شاركوا الشيوعيين فى محاولة الغزو التى جرت آنذاك . ضد حكم الرئيس نميرى .

وبرغم ان اجهزة الامن المصرية قد اكتشـــــفت عـــددا من التنظيمات الاسلامية السرية المتطرفة ــ كجمعيات التكفير والهجرة ــ التى تنتمى عموما للتيار الاخوانى ، فانه لم يبد على الصعيد الرسمى ان هناك تخوفا من نشاط الاخوان المسلمين فى الحدود الذى يســــير فيها حتى الان ، وبرغم العنف الشديد الذى شاب المغامرة الطائشة التى قام بها صالح سرية ، فان ســـوء الظن التاريخى لدى اجهزة الامن والمؤسسات السياسية المصرية ، لم يدفعها ــ تطبيقـــا للمنهج الذى كانت تســــير عليه قبل ذلك ــ الى **شن حملة من الاضطهاد** ــ على المستوى الدعائى او القمعى ــ ضد الاخوان المسلمين ، بل عوملوا برحابة صدر لم يعاملوا بها من قبل ذلك ، حلم كثيرون غيرهم أن تشملهم كدليل على المساواة بين القوى الســــياسية فى حرية العمل وفقا للمحكات الديمقراطية المعلنة .

وعندما استدعيت السيدة زينب الغزالى لاخذ اقوالها لفتت هذه الاقوال نظر كثيرين ، فقد ذكرت انها تعرفت بصالح سرية عن طريق زوجها الســـابق فى شهر أغسطس ١٩٧٦ ، وانها حددت موعدا له مع المرحوم حسن الهضيبى ــ الذى توفى قبل شهور قليلة من حادث الكلية الفنية العسكرية ــ باعتباره ــ اى صالح سرية ــ واحدا من الاخوان المسلمين فى العراق ، ونفت علمهـــا بما دار من حديث بينهما ـــ وان كانت قد ذكرت أن صالح قال لها أنه تحدث مع الهضيبى حول مشكلته مع الاخوان المســـلمين فى العراق ، وطلب منها ــ باعتباره مرشدا عاما ــ ان يحقق فى موضـــــوع فصل صالح سرية من جماعة الاخوان المسلمين فى بغداد .

وذكرت زينب الغزالى ان مناقشات كانت تدور بينها وبين صالح حول اسباب فشل الاخوان فى تحقيق اهدافهم داخل مصر والعالم العربى ، وانه كان يبدى ألمه لانحسـار حركه الاخوان ، ويتحدث عن ضرورة اقامة تجمع اخوانى لتجاوز السلبية والتفرق في صفوف الاخوان ، كما ذكرت انه قدم لها مذكرتين : الاولى عن ضرورة اقامة حكومة اسـلامية عن طريق القوة ، والثانية عن تاريخ الحركة السنوسية فى ليبيا والمهدية فى السودان وحركة بنى باديس فى الجزائر ، وحركة حسن البنا فى مصر ·

واستنادا الى اقوال زينب الغزالى فانها قد حولت سرية بمذكرتيه الى حسن الهضيبى ، الذى ناقشه فيهما ولم يستجب لالحاحه فى تحويلهما من نص مكتوب الى تحرك سياسى عنيف من هنا رفض الهضيبى الاشـتراك فى العمل للاطاحة بنظام الحكم القائم فى مصر عن طريق القوة ، واعلن له ان الاخوان المسلمين في حالة هدنه طويلة الاجل مع الرئيس السـادات · وقد ذكرت انها تعرفت على احدهم ـ طلال الانصارى ـ وقد صدر الحكم باعدامه ونفذ بالفعل ـ عن طريق الشيخ على عبده اسـماعيل الذى قدمه لها على اساس انه يرغب فى قيامها بتوجيهه الى العمل الاسلامى واضـافت بانها نصحته ـ اى طلال ـ بالتعمق فى دراساته ·

والمعروف ان القانون المصرى يتضمن بين نصوصـه مودا تعاقب بالسجن لمدة تصل الى ثلاث سنوات على كل من يعلم بنشاط مضاد ولا يبلغ عنه اجهزة الامن ، وهى التهمة التى سـبق لها وقادت مئات من الاخوان المسلمين الى السجن فى قضـية سيد قطب عام ١٩٦٥ ، عندما عرض عبد الفتاح اسـماعيل ـ اعدم فى عام ١٩٦٦ ـ الذى كان يتولى الامور التنظيمية انذاك ، عليهم الانضمام فرفضوا خشـية التعرض لما حـدث للاخوان المسلمين فى عام ١٩٥٤ ، ولكنهم لم يبلغوا اجهزة الامن بما جرى ، الامر الذى عوقبوا عليه بالسجن عندما اعترف المتهمون بذلك ·· وكان من بين من عوقبوا ، بالسجن لهذا السـبب مرشـد الاخوان الثانى حسن الهضيبى ·· الذى اعترف عبد الفتاح اسماعيل بانه عرض عليه الانضمام اليهم ولكنه رفض ونصحه بعدم الصـدام مع عبد الناصر لقوة اجهزته البوليسية وصعوبة الافلات منها ·

ومع ان النص فى ذاته غير ديمقراطى ، لانه يعاقب المواطن على انه ليس مرشدا او معاونا لاجهزة الامن ، فان المعترضين قد اعتبروا التجاوز فى تطبيقه على من علم من قيادات الاخوان بنشاط صالح سرية ولم يبلغ ، دلالة على ان المراجع الرسمية فى مصر ، قد عاملت الاخوان برحابة صدر تقديرا منها لتأييدهم غير المشروط ·

وعودة الاخوان المسلمين للنشـاط ـ وقد تعددت مظاهره ـ ليست فى حاجة الى تأكيد ، كما ان حدود هذا النشـاط فى اطار الحدود المعتمدة رسميا لخريطة القوى السياسية المصرية يؤكدها ما سبق لنا ذكره ·· على ان شكله وابعاده الاكثر عمقا ومسـتقبله ، تتطلب عودة للوراء ، ذلك ان

الاخوان المسلمين ليسوا ظاهرة سياسية مستحدثة لتخضع حركتها الراهنة للتكهن والاستنتاج .. ولكنهم حركة سياسية ذات تاريخ ، وبدرجة ما فان محاولة التنبؤ بقدرتهم على اداء دور بناء فى تجديد الفكر الدينى وتنويره .. ترتبط بالتنبؤ بقدرتهم على صياغة حركة سياسية تعبد مجرى المطامح الوطنية الديمقراطية للشعب المصرى ، وفى هذا وذاك فان استلهام استراتيجية حركتهم وتكتيكاتها هو البداية للاجابة على سؤالنا المطروح .

لماذا عادوا ؟ ..

عطاء البرجوازية الصغيرة

وضع الاخوان المسلمين الراهن ، يرتبط تمام الارتباط بنشأتهم ، وبالتطورات التى لحقت بالاوضاع السياسية فى مصر ، وانتهت بتسكينهم خريطة الصراع السياسى والاجتماعى بكل تعقيداتها .

ودون وقوع فى املال السرد التاريخى ، فقد سكن الاخوان تلك الخريطة فى نهاية العشرينات ، وكتعبير عن نشاط وفاعلية بعض **فصائل البرجوازية المصرية الصغيرة** التى كانت قد مارست نشاطا فعالا فى مجرى الثورة الوطنية التحررية (١٩١٩) لكن تجاربها خلال السنوات العشر التى تلت تلك الثورة ، كانت قد وصلت بها الى مأزق من الناحية السياسية والفكرية ومن ناحية الوجدان النفسى .

وعندما اطلق الصحفيون الاجانب ايامها على ثورة ١٩١٩ تعبير (**ثورة الافندية**) كانوا يركزون على فاعلية ونشاط فئات عديدة من البرجوازية المصرية الصغيرة : **طلاب المدارس ومجاورو الازهر** والحرفيون وصغار التجار وموظفو الحكومة الدين اضربوا عن العمل ابان الثورة ، مما كان مثار أعجاب الزعيم الهندى (غاندى) الذى قال ان سعد زغلول نجح فى دفع موظفى مصر الى الاضراب عن العمل وفشل هو فى ان يحقق ذلك .

وفيما بعد ، تنبه عديد من المؤرخين **للدور الهام والمميز الذى لعبته بعض عناصر من البرجوازية الصغيرة فى ثورات المستعمرات** ، وهو دور كان بارزا فى حركة التحرر الوطنى العربية عموما والمصرية خصوصا ، لكن السنوات العشر التى تلت ثورة ١٩١٩ ، كانت قد اكدت باحداثها ان الشرائح المتوسطة من البرجوازية المصرية والتى قادت ثورة ١٩١٩ ، قد اصبحت اكثر ميلا للمهادنة ورغبة فى المصالحة مع عدويها التقليديين : الاحتلال الانجليزى الذى كان يعصف بالاستقلال الوطنى والسراى الملكية التى لم تكن تنظر برضى الى مقولة (الامة مصدر السلطات) ، التى كانت شعار اكبر الاحزاب المصرية التقليدية ، فى تعبيرها عن التيار الليبرالى وهو (حزب الوفد المصرى) .

ومع ميل الوفد للتهادن ، كانت احلام الثورة العارمة بالتخلص من

الاحتلال والطغيان قد اجهضت نسبيا لشراسة القوى التى كان على الثورة ان تواجهها من جانب ولضعف قياداتها ، لكن الاحساس بفجيعة اغتيال الاحلام لدى البرجوازية المصرية الصغيرة كان غلابا ، بحكم انها كانت اكثر ميلا منذ البداية لكي تبالغ فى احلامها وتضفى على الواقع ما ليس فيه .

وكانت الحريات الديمقراطية التى انتزعها الشعب المصرى فى نضاله البطولى ابان ثورة ١٩١٩ ، قد اغتيلت بشكل بشع عبر سلسلة من الانقلابات التى عطلت الدستور المصرى (١٩٢٣) وصادرت الحريات الشخصية والسياسية ببشاعة وجلافة ، وهو ما ترك اثارا مريرة على معظم المفردات التى تنتمى نفسيا الى البرجوازية المصرية الصغيرة حيث تزداد الرغبة فى التمرد وتأكيد الذات بحكم الوضع الاقتصادى القلق وغير المستقر .

بل ان حلم الاستقلال نفسه كاد ان يصبح وهما ، فما ان انتزع المصريون حقهم فى الاستقلال الذاتى ، وقبل ان يتقدموا خطوة واحدة للامام حتى تصدت لهم قوى الاستعمار البريطانى فعادوا خطوتين الى الخلف ، وكان أقسى ما سمعه صغار البرجوازيين فى تلك السنوات ، العبارة القاسية التى تركها سعد زغلول قبل ان يموت : كانت غلطتنا ان صدقنا اننا مستقلون !!

من انقاض الحلم البرجوازى الصغير ، كان طبيعيا ان تبدأ مرحلة الخروج الكبير تلك التى بدأت فى اواخر العشرينات ، وحاولت خلالها عناصر من البرجوازية المصرية الصغيرة ان تبحث لنفسها عن كيان سياسى مستقل عن (الوفد المصرى) ، حزب البرجوازية المصرية التقليدى ، وان تبحث ايضا عن ايديولوجية متميزة عن ايديولوجيته التى كانت اكثر علمانيــة وليبرالية برغم عجزه الحركى النسبى بحكم ضعف الشرائح التى كان يعتمد عليها فى حركته .

وهكذا شهدت أواخر العشرينات واوائل الثلاثينات وعبر الاربعينات ظهور خمسة كيانات تنظيمية تنطلق جميعا من نشاط شرائح اجتماعية محددة ، وهى :

جمعية مصر الفتاة : التى قامت لاعادة مجد مصر الفرعونية القديمة متأثرة الى حد كبير بالنازية الالمانية والفاشية الايطالية فى تنظماتها وشعاراتها (وان كان ذلك لا يعنى بالطبع انها تشابهت معها فى ايديولوجيتها واساسها الاجتماعى) ، وقد بدأت الجمعية بالتعصب القومى الضيق الافق والذى يرى مصر فوق الجميع ، ويدعو الى زعامتها للعالم العربى والاسلامى .

الاجنحة والتنظيمات المتعددة التى تتبنى الفكر الماركسى ، وتسعى الى تحويل مصر الى مجتمع شيوعى ، والتى ظلت الى فترة طويلة ، انتهت بان حلت نفسها اختياريا فى عام ١٩٦٥م لتندمج فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى رفض قبولها ، مقتصرة فى عضويتها وحركتها على الشرائح الصغيرة من البرجوازية ، وقد فشلت فى ان تجتذب الطبقة العاملة الى صفوفها او ان تصعدها الى قياداتها ، مما أوقعها فى أخطاء نظرية وحركية انتهت بأن

اتخذت قرارا تاريخيا لم يحدث من قبل ـ ولن يحدث بعدها ـ وهو حلهـا لنفسها اختياريا ٠

مجموعة من الجمعيات الصغيرة اتخذت شعار القتل السياسى كوسيلة لتطهير الحياة السياسية ممن اعتبرتهم تلك الجمعيات (مصريون خونة) : وقد انقسمت تلك العناصر فى عمليات ارهابية فردية ضئيلة القيمة من الناحية الفعلية ، فشلت فى ان تغير اوضاع الحياة السياسية ٠

تيار اصلاحى فى اتجاه الدعوة للتصدى للعيوب الاجتماعية ومشاكل الفقر والجهل والمرض باعتبار ان اصلاح مصر من الداخل هو الوسيلة التى تقود الى تكوين مجتمع قوى ومتماسك يستطيع ان يحرر مصر من مشاكلها ٠

حركة الضباط الاحرار التى نشأت داخل الجيش المصرى ونتيجة لفتح ابواب الكلية الحربية المصرية بعد معاهدة ١٩٣٦ ـ التى رفعت نسبيا الوصاية البريطانية من الجيش امام ابناء الطبقات الوسطى الصغيرة ، وهو ما مكن عناصر من ابناء صغار الموظفين ـ عبد الناصر والسادات مثلا ـ من الانضمام الى الجيش ، واهلهم فيما بعد للتحرك السياسى الذى هدم النظام القديم ٠

جماعة الاخوان المسلمين التى اتخذت طابعا يرفع شعار العودة الى الماضى ، وتجديد شباب الأمة الاسلامية والوطن الاسلامى بقيادة حركة اصلاح دينى اسلامى ، باعتبار أن ذلك هو الحل الأمثل لمشكلة مصر ومشكلات العالم العربى ٠

ويلاحظ الراصدون لتاريخ كل تلك الفصائل ، التى تنتمى فى مجملها الى الشرائح الدنيا من البرجوازية المصرية ، أنها ساهمت فى تغيير خريطة الصراع السياسى والاجتماعى فى المنطقة عموما ، وهم يضعون الاخوان المسلمين على رأس العناصر التى تحركت بفاعلية ، ووجدت ظرفا مهيئا لهذا التحرك ، فضلا عن ذكائها السياسى ، ومهارتها فى رسم تحالفاتها السياسية ٠

وقد بدأ الاخوان كجمعية دينية صغيرة شكلها فى الاسماعيلية ـ احدى مدن القنال ـ الشيخ حسن البنا (١٩٠٦ ـ ١٩٤٩) الذى كان آنذاك مدرسا للغة العربية والدين الاسلامى فى واحدة منمدارسها الابتدائية وقد بدأت فى بواكير حياتها ، **مجرد جمعية دينية تقتصر أهدافها على الدعوة للاخلاق الفاضلة** ، والدعوة للتمسك بأصول الدين ، لذلك لم تستشعر القوى السياسية المتحركة آنذاك اى خطر منها وهكذا نشأت فى ظل رضاء تام من كل القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة آنذاك ٠

وبرغم أنها أنشئت فى ظل حكومة رجعية هى **حكومة محمد محمود** فى عام ١٩٣٨ فان الوزارة لم تتعرض لها ، ولم تستشعر منها خطورة ، فى حين كانت الوزارة قد شكلت أصلا للعصف بكل القوى الديمقراطية ، فألغت الدستور ، وأصدرت مجموعة من القوانين المعطلة للحريات العامة ،

ولم يكن أحد يتوقع منها خيرا لآية قوى ديمقراطية لكن **ذكاء الشيخ حسن البنا ، الذى أخفى به بمهارة أهدافه الحقيقية** ، جعل وزارة (اليد الحديدية) وهو الاسم الذى أطلقه محمد محمود على وزارته - تظن أن الاخوان المسلمين يمكن أن **يكونوا عامل تهدئة فى وقت كان يتميز بالصراع الديمقراطى** العنيف ·

وقد تكرر هذا الظن طوال مرحلة الانقلاب الدستورى الذى قاده الديكتاتور المصرى **اسماعيل صدقى** فى الثلاثينيات ، مدعوما بنزعات الملك فؤاد للحكم الفردى ، فعلى عكس توقعات كل المراقبين آنذاك ، توسع الاخوان المسلمين فى ظل الانقلاب الدستورى ، وانتشروا وأصدروا صحفا ومجلات ونقلوا مقر جمعيتهم من الاسماعيلية - المدينة الصغيرة - الى القاهرة عاصمة وادى النيل ·

ولأن الاخوان كانوا يدعون آنذاك الى أفكار يمكن فى التحليل النهائى اعتبارها **أفكار معارضة** ، فقد بدا غريبا أن تنتشر حركتهم فى ظروف جذر ديمقراطى عنيف كما حدث أيام حكم اسماعيل صدقى ·

لكن الاخوان - الذين كان مؤسسهم حسن البنا من **أذكى الشخصيات السياسية فى العالم العربى - تركوا السلطات القائمة وقتها تظن أن حركتهم تخدمها - وهو ما كان يتحقق موضوعيا** - بحكم انهم **يستلبون الشبان الذين كانوا منهمكين تحت قيادة حزب الوفد فى النضال ضد ديكتاتورية اسماعيل صدقى** ·

بل ان شركة قناة السويس، وكانت آنذاك شركة دولية لانجلترا الجانب الاكبر من اسهمها - قد نظرت اليهم نفس النظرة فمنحتهم تبرعا قدره خمسمائة جنيه مصرى وهو ما يعتبر دعما قويا اذا ما نظرنا الى قيمة الجنيه آنذاك ·

والارجح فى كل هذا أن الاخوان المسلمين - الذين ثبت فيما بعد انهم كانوا يستهدفون السلطة بمفهومها السياسى - قد خططوا لنشاطهم بحيث **لا يواجهون جبهات قوية** - وفى نفس الوقت فانهم **لم يعلنوا عن أهدافهم الحقيقية** ، وان كانوا قد قدروا أن حكومات الانقلابات حكومات باطشة ، يمكن مهادنتها ، بل والتعايش معها ، بعكس حكومات الوفد ، التى كانت ذات نزعات ديمقراطية واضحة تتيح معها لخصومها فى الرأى فرصتهم فى النشاط والعمل ·

وفيما اتضح بعد ذلك من آراء فان الاخوان المسلمين كانوا ضد الجميع ، ضد الوفد وضد **احزاب الاقليات** وضد النظام بمجمله وبمختلف مؤسساته بما فيها النظام الملكى نفسه ·

وكانوا ينطلقون فى ذلك كله من رفضهم للديمقراطية الغربية عموما ، دعوتهم الى ما اصطلحوا على تسميته (بنظام الشورى الاسلامى) ·

فى حماية الاقليات :

وقد ثبت بعد أن **ذكاء الاخوان المسلمين السياسى فوق مستوى الشبهات** ، وهو ما تأكد من الطريقة التى تعاملوا بها مع الاحتلال الانجليزى

فى مصر ، اذ تعاملوا بحجمهم الحقيقى ، لا بأهدافهم التى أعلنوها تدريجيا وفيما بعد ٠٠ وكما نجحوا فى خديعة شركة قناة السويس وحصلوا منها على منحة تصل الى خمسمائة جنيه رغم انها شركة تعمل لمصلحة الاحتلال الانجليزى ، فقد آثروا ابان الحرب العالمية الثانية الا يتدخلوا لسحق كل خصومهم السياسيين ، انهم لم يكفوا فقط خلال سنوات الحرب عن اى نشاط سياسى يعرضهم للعصف بهم ، بل العكس من ذلك اخذوا فرصة للانتشار والتوسع ، وتصرفوا بذكاء جعل سلطات الاحتلال الانجليزى فى مصر ترضى عنهم رضاء تاما ، ففى بداية الحرب العالمية الثانية ضيقت هذه السلطات على كل القوى السياسية الوطنية فى مصر سواء القوى الديمقراطية او القوى التي كانت تعادي الانجليز من منطلق فاشستي — اذ سارعت هذه القوى تنشط فى اتجاه تعطيل المجهود الحربى للحلفاء ، بما جعلها تتعرض لملاحقة بوليسية قادت معظم قياداتها الى السجون والمعتقلات طوال سنوات الحرب ـ ولم ينج من هؤلاء سوى الاخوان المسلمين ٠

وفى عام ١٩٤١ اعتقل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين ـ لفترة قليلة ـ وأودع فى معتقل الزيتون وكانت مصر أيامها تحت حكم مجموعة من أحزاب الاقليات السياسية من السعديين والاحرار الدستوريين ، وفى أحد الايام زار حامد جودة سكرتير الحزب السعدى معتقل الزيتون حيث التقى بالشيخ حسن البنا وقضى معه عدة ساعات واعتذر اليه عن اعتقاله ثم مالبث حسن البنا أن خرج من المعتقل بعدها بقليل ٠

وعلى الرغم من أن احدا لم يعرف ماذا دار بين الوزير السعدى والزعيم الاخوانى الا أن الراصدين للتطورات السياسية فى مصر قد لاحظوا انه خلال سنوات الحرب وعندما كان العمل السياسى العلنى فى مصر مصادرا بقسوة ، فان الاخوان المسلمين الذين كانوا حتى ذلك الوقت مجرد جمعية دينية صغيرة لا تختلف فى وزنها عن مثيلاتها كجمعية الشبان المسلمين والجمعية الشرعية ، قد توسعوا بشكل قاسى ، وانطلق خطباؤهم فى المساجد يهاجمون النازية ، ولما كانت الدعاية الالمانية قد ركزت فى مصر والعالم العربى والاسلامى على القول بأن هتلر أسلم وغير اسمه الى الحاج محمد هتلر وأنه ينوى بعد انتصاره أن يمنح الشعوب العربية دولة عربية اسلامية موحدة تحالف المانيا التى ستكون وقتها فوق الجميع ، فقد انطلق الاخوان يفضحون هذه الاكذوبة مساندين بقوة وبلا شروط الحلفاء فى صراعهم ضد النازى ، وفى مقابل هذه الخدمة الاعلامية الضخمة فان الحرب ، قد انتهت ليفاجأ السياسيون فى مصر بالاخوان المسلمين قد كونوا مئات الشعب فى القرى وتغلغلوا فى المدارس تحت سمع وبصر وزارة الداخلية وسلطات الامن ٠ (راجع وسيم خالد : الكفاح السرى ضد الاحتلال الانجليزى فى مصر طبعه مطابع الشعب ١٩٦٣ ، وهى مذكرات شاهد عيان لتلك الفترة) ٠

وأصبحوا قوة سياسية ينبغى أن يعمل حسابها ، ولولا تاريخ الوفد ورصيده الضخم الذى اكتسبه منذ ثورة ١٩١٩ لهدد الاخوان جماهيريته ،

تهديدا مباشرا لكن من المؤكد انهم قد خرجوا من سنوات الحرب، وقد زادوا عددا وعدة ، آلاف الاضعاف عما كانوا عليه قبلها ، خاصة انهم قد تميزوا منذ البداية بقدرة مذهلة على (التنظيم الحديدى) اكتسبها حسن البنا من دراسة متعمقة للحركات السرية التى نشأت فى الدولة الاسلامية فى عهود بنى امية وما تلاها والتى ميزت نشاط الفرق الاسلامية المتعددة وخاصة (الشيعة) ·

ويتمثل ذكاء حسن البنا وقدرته الفذة على عدم الدخول فى صدام مباشر قبل أن يستعد له فى نقطتين جوهريتين :

※ انه رفض ابان الحرب **عرضا بانقلاب** يقوم به مشتركا مع حزب مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين ، وتستند على أعداد محدودة من اتجاهين فى كل قرية ومدينة **مصرية يقومون فى وقت محدد بالاستيلاء على السلطة المدنية** والعسكرية فى هذه القرية أو المدينة ، بينما تتوجه مجموعة للاستيلاء على العاصمة بنفس الطريقة وقد ناقش الامر مع احمد حسين بشكل منطقى وانتهى منه الى أن الخطة غير عملية ، وانه يجمع السلاح ويخزنه ويدرب رجاله عليه ، وأنه لا يستطيع أن يحارب انجلترا ولها جيوش جرارة فى مصر ببنادق قديمة أو بقنابل من مخلفات الحرب العالمية الاولى · **(رواية احمد حسين ـ الدكتور خالد ـ مطبعة مصر ١٩٦٠)** ·

※ **انه رفض ان يصوغ برنامجا تفصيليا قبل الاوان** ، وقد ذكر احد أقطاب الاخوان فيما بعد أنه ناقشه فى هذا الامر ، فكان من رأيه أن محاولة صياغة رأى الاخوان فى القضايا التفصيلية ، وكيفية تطبيق الشريعة الاسلامية على حياة المجتمع المعاصر هى محاولة ضررها اكثر من نفعها ، فاذا كانت صياغة مثل هذه قادرة على مواجهة الخصوم السياسيين الذين اخذوا على الاخوان دائما انهم يطرحون شعارات عامة ولا يقدمون حلولا تفصيلية للمشاكل ، فانها تفتح الباب فى نفس الوقت لشقاق كبير بين المسلمين أنفسهم ، لتعدد المذاهب والاجتهادات وأن أوان معارك مثل هذه لم يؤن بعد **(شهادة هنداوى دوير أمام محكمة الشعب عام ١٩٥٤)** ·

بهذا الذكاء فى رسم التحالفات السياسية عاش حسن البنا ، وبه انتشر الاخوان المسلمون ·· وبسببه تعرضوا لأول صداماتهم الدموية مع الحكم المصرى قبل الثورة ·

فى الطريق الى سنوات المحنة :

ربما لم يستطع الاخوان المسلمون انفسهم ، وحتى هذه اللحظة ، أن يقيموا بشكل صحيح ، الخلل الذى حدث فى خططهم السياسية ، والذى قادهم الى مجموعة من الصدامات المتوالية ، وضعتهم فى صف القوى السياسية التى تعرضت للتصفية العنيفة من قبل خصومهم ، وهو ما دفع كثيرين من المحللين الى الظن بأن نفوذ الاخوان السياسى قد تقلص تماما ، وانهم انتقلوا من واقع (**سياسى**) الى ظاهرة (**تاريخية**) · كان منهم مؤلف هذا الكتاب د · **ميتشل نفسه** ·

والقاعدة العامة التى ينطلق منها معظم المحللين السياسيين عند رصد ملامح هذا الخلل ، هى الاعتراف **بداية للاخوان المسلمين بثلاث ميزات** اساسية ، يمكن عند رصد كل واحدة منها اكتشاف عجز فى الاجتهاد ، أو خلل فى التطبيق ، حال فى النهاية دون نمو الاخوان نموا طبيعيا ، وقادهم الى المراحل التى اصطلحوا على تسميتها بـ (**سنوات المحنة**) والتى تصاعدت ـ فى مصر ـ عبر ثلاث حلقات ، كانت **اعنفها واكثرها قسوة** سنوات ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ ٠

وعند هؤلاء المحللين ـ على اختلاف منابعهم الفكرية وتناقض موقفهم من الاخوان ـ انهم قد تميزوا بثلاث ميزات اساسية :

الاولى : انهم انطلقوا من **(ايديولوجية) قادرة على جذب أوسع** الجماهير ، بحكم انها تتعامل مع الفطرة فى بساطتها مما مهد لهم أن يكسبوا جماهيرهم دون مجهود كبير فى الاقناع أو فى التجنيد ، وانما باستثمار تراث مقدس وعصى على المنافسة ٠

الثانية : **انهم قد اثبتوا فى التنظيم المحكم والقوى والفعال مهارتهم** ، حتى انهم سحبوا من **خصومهم التقليديين ـ الشيوعيين ـ شعارا من أهم شعاراتهم الكلاسيكية ، وهو شعار التنظيم الحديدى ، فطبقوه** ، بينما ظل عند الاخرين ـ فى الاغلب الاعم ـ مجرد شعار .

الثالثة : ذكاؤهم الحاد فى **رسم التحالفات السياسية** ، بحيث اخذوا فرصة هادئة تماما لبناء حركتهم واحكام جهازها التنظيمى ، وحشد جماهير واسعة حولها ، قبل أن يدخلوا معارك غير محسوبة النتائج ٠

ولا خلاف بين المتابعين لتاريخ المنظمات السياسية ، على أن توفر هذه الخصائص فى أية حركة سياسية خليق بأن يكفل لها انتصارا مؤكدا على خصومها ، كما هو كفيل بزرعها على الخريطة السياسية لأى مجتمع لزمن يصعب تحديد مداه ٠

الثالثة : ذكاؤهم الحاد فى رسم **التحالفات السياسية** ٠ بحيث اخذوا فرصة هادئة تماما لبناء حركتهم واحكام جهازها التنظيمى ٠ وحشد جماهير واسعة حولها ، قبل ان يدخلوا معارك غير محسوبة النتائج .

ولا خلاف بين المتابعين لتاريخ المنظمات السياسية ، وعلى ان توفر هذه الخصائص فى أية حركة سياسية خليق بان يكفل لها انتصارا مؤكدا على خصومها ، كما هو كفيل بزرعها على الخريطة السياسية لاى مجتمع لزمن يصعب تحديد مداه .

على ان الواقع قد أخلف ظن الذين طبقوا هذا القانون على تاريخ الاخوان المسلمين ـ وخاصة فى مصر ـ **فبرغم كل مميزات حركتهم** ـ التى يندر توفرها فى حركة اخرى ـ تعرضوا لما هو معروف ، الامر الذى اكد ان الاخوان لم يستثمروا مميزاتهم استثمارا صالحا أو جيدا فى كل الاحوال .

وفى هذا الصدد فان المحللين السياسيين يرصدون :

ان استناد الاخوان المسلمين الى (ايديولوجية) قادرة على جذب أوسع الجماهير لم يكن كافيا وحده لعمل جماهيرى نشط وفعال ، فى ظروف تغير

اجتماعى كبير ، طرأ على العالم كله ، وعلى الامة العربية والعالم الاسلامى ، منذ تدهورت دولة الخلفاء الراشدين وبروز أوضاع ونظم ومؤسسات وافكار ، تتطلب اجتهادات واسعا وعميقا ، ولتظل لتلك الايديولوجية قدرتها على الجذب . وبينما بدأ مرشد الاخوان الاول المرحوم الشيخ حسن البنا ذكيا عندما رفض برنامج سياسى متكامل للاخوان ، **حرصا على و حدة اعضاء حركته ، المتعاطفة معها ، وخوفا من نقل خلافات الفرق الاسلامية الى صفوفها أو الى صفوف الجماهير** فان العجز — أو العزوف — عن وضع هـذا البرنامج كان من بين مبررات ضعف الاخوان سياسيا ، ذلك انهم لم يكونوا وحدهم فى الساحة السياسية وقد استطاع خصومهم دائما ان يعلنوا آراء محددة فى عديد من القضايا المطروحة بينما **كان على الاخوان ان يوازنوا بين عديد من الاعتبارات قبل اتخاذ أى موقف سياسى عملى من جانب ،** فضلا عن انهم بدوا امام جماهيرهم دعاة شعارات عامة ، لاشك فى صحتها ، ولكنها تفتقر لمواجهة الواقع المحددة والزمن المعين والبلد الخاص . وفى هذا الصدد ، وجه بعض المعاصرين للاخوان — فى الاربعينات نقدا لبرنامجهم لانه عجز عن سد الفجوة التى نشأت منذ توقف الاجتهاد الاسلامى ، فى قرون ضعف الدولة الاسلامية ، وعجز عن مواجهة تحديات العصر الذى شهد تغيرات جذرية فى مختلف مناحى الحياة .

ويحكم تكامل العناصر الرئيسية لفاعلية اية حركة سياسية ، فان الخلل الاول قد عرض تنظيم الاخوان الحديدى للخلل هو الآخر ، وقد ثبت فيما بعد أن مؤسس الاخوان — حسن البنا — كان قد خطط لحركته بحيث تضم تيارا جماهيريا واسعا ، **يتحرك بشكل ديمقراطى علنى** ويقوم على أساس انشاء شعب — أو فروع — فى كل قرية أو حى سكنى ، تنظيم مجموعة من الانشطة التربوية التعليمية والرياضية ، وتقدم الوانا متعددة من الخدمات الاجتماعية ، فضلا عن جهد ممتاز فى التثقيف والتربية الدينية ، لكن هذا التيار لم يكن اساس تنظيم الاخوان ، ففى داخله سعى حسن البنا الى بناء منظمة من الكوادر ، تتلقى تربية واعدادا خاصين وتعد لتكون (ميليشيا) سرية مسلحة ، مهمتها ان تستولى على الحكم بتحرك انقلابى .

والارجح فى ضوء ما أعلن من وثائق حتى الان . ان **(الجهاز الخاص)** — الاسم الرسمى لميليشيا الاخوان السرية — قد شكل ابان الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من اتساع أعداده ، وتشعب أفراده ، فقد تم اختراقه بسهولة من القوى المعادية التى ذهلت تماما من تنظيمه المحكم والقوى ، وصحيح ان خصوم الاخوان قد لجأوا الى عمليات تعذيب — تعدى بعضها كل ما يمكن قبوله — مبررين ذلك بان الاخوان لجأوا الى اساليب ارهابية ، وان الارهاب يحتاج الى **(ارهاب مضاد)** حتى يمكن ايقافه الا ان قليلين من أعضاء الجهاز للاخوان . هم الذين ثبتوا امام التعذيب ، وهو ما مكن خصومهم من الحصول على اسرارهم كاملة ، وتدمير تنظيمهم الحديدى النادر المثال ، من الطبيعى ان تكون جماهير الاخوان العريضة — اعضاء ما يمكن تسميته بالجهاز العام — اقل صلابة من خلاصة الكوادر الاخوانية التى تجمعت فى الجهاز الخاص ، وهو ما كان ينتهى بتشتت كامل للتنظيم الاخوانى .

ويعزو بعض المتابعين لحركة الاخوان السياسية ذلك الى **عدم وحدة**

التثقيف السياسى للاخوان ، فبينما كان الاعضاء الجماهيريين ــ بالجهــاز العام ــ ينضمون للاخوان فى أغلب الاحيان استجابة لمشاعرهم الدينية الفطرية التى لم يبذلوا جهدا فى تعميقها أو تنظيرها ، وسعيا وراء كسب مثوبة الدعوة للخير والفضيلة ومقاومة الرذائل فى النفس الانسانية ، **الى الدرجة التى لـم يعتبرها بعضهم اصلا حركة سياسية فجمع بين عضويتها وبين عضوية أحزاب أخرى ، كالوفد المصرى مثلا** ، وفى هذا الاطار كان اعضاء القسم العام للاخوان ينشطون من منطلق الاعتراف بالسلطة الدينية وقوانينها ، ورادين كل اثـم أو خلل أخلاقى الى عيب فى نفوس الافراد لا الى فساد فى النظام الاجتماعى يتطلب الانقلاب عليه ، وهو ما دفع المرحوم حسن البنا ذاته الى اعلان بانه **يعترف بالدستور المصرى ــ ١٩٢٣ ــ رغم انه كان يقوم على أسس دنيوية محضه** ، لكى يواجه (مأزق) قيامه بنشاط علنى لا يعترف بالدستور ويخضع له . **راجع رسالة المؤتمر الخامس ورده على ما سماه تهور صالح عشماوى الذى قد كتب فى التقرير يرفض الدستور .**

لكن هذه البساطة فى نشاط اخوان القسم العام ، تعقدت لدى اخوان القسم الخاص ، الذين كانوا يختارون من بين العناصر النشطة من اعضاء القسم العام ويتلقون دروسا خاصة ، ويخضعون لكشف طبى ولبرامج اعداد عقائدى وعسكرى مركبة ويعدون أساسا للعصف بالنظام السياسى القائم ، واعلان بديل له ، وبهذا كانت هناك مسافة فى الاقتناع والاعداد بين اعضاء الحركة الواحدة ، بحيث خفى على معظم الاعضاء العلنين للحركة ، واهدافها غير المعلنة .

واضافة الى ذلك فان **العجز الايديولوجى لدى الاخوان ، قد القى بظله على ممارساتهم السياسية اليومية** ، وبتراكم هذه الممارسـات ، اسـتطاع خصومهم النفاذ اليهم والتشهير بهم سياسيا ، فالرغبة فى حماية التنظيم قادت الاخوان المسلمين الى **مجموعة من التحالفات السياسية** ، لم تخضـع دائمـا للاسس المبدأية بل تناقضت معها تناقضا حـادا فى بعض الاحيان حتى ذهب خصومهم الاقوياء الى القول بانهم ظلوا دائما ــ فى مصر ــ يعملون فى حماية الاقليات السياسية المكروهةمن الشعب المصرى والمعادية للتطور الديمقراطى، وغير المتشددة فى مسألة الاستقلال الوطنى من الدستوريين والسعديين ، حتى بدأ الاخوان المسلمين فى الفترة من نشأتهم حتى انهيار النظام القديم (١٩٢٨ ــ ١٩٥٤) جزءا من التحالف المعادى للوفد المصرى ، حزب الوطنية المصرية الليبرالية التقليدى ، هذا التحالف الذى يخدم بنشاطه موضوعيا ــ ويصرف النظر عن النوايا ــ أوتوقراطية السراى الملكية والاستعمار الانجليزى .

وتتطلب دراسة **اسلوب الاخوان المسلمين فى رسم تحالفاتهم السياسية اهتماما خاصا ، فضلا عن أنها ضرورة لفهم طبيعة النشاط الذى ينوون القيام** به الان ، فأن المحللين يعطون اهمية بالغة لاخطائهم فى تطبيقها ــ مــع ذكاء التخطيط ويعتبرون تلك الاخطاء **(الخطيئة الاولى)** التى جعلت الاخوان المسلمين يتعرضون لعمليات التصفية الدورية فى مصر . وتعتبر مرحلة ما بعد سنوات الحرب العالمية الثانية نموذجا بالغ الدلالة على ذلك . وقد يفيد فى

الاستدلال هنا ، ان نعتمد مصدرا يعز على التجريح وهو مرافعة الاستاذ **أحمد حسين المحامي** وزعيم حزب مصر الفتاة انذاك . في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي ، زعيم الحزب السعدي ، الذي قتله احد اعضاء الاخوان المسلمين في ديسمبر عام ١٩٤٨ ، فالا ستاذ احمد حسين ليس معاصرا فحسب لنشأة الاخوان ، ولكنه ايضا ساق ذلك كله في معرض الدفاع عنهم وتبرير الصدام بينهم وبين السعديين ، الذي تخلفت عنه سنوات « المحنة » الاولى .

وفي تحليله ان الاخوان المسلمين قد تحالفوا مع السعديين ، بعد مفاوضات سرية اجراها القطب السعدي (حامد جودة) مع مرشدهم العام حسن البنا ، ابان اعتقال الاخير في سنة ١٩٤١ ، مقابل شروط لم تعلن الى الآن ، ولكن النتيجة العملية كانت ان خرج الاستاذ حسن البنا من الاعتقال وقد ازداد جاها وعزا بوقوف وزارة الاقليات الى جواره ، ومضى في دعوته حرا طليقا ، يجوب البلاد ، ويؤلف الشعب وينظم الجماعات واشتهر في البلاد ان الاخوان المسلمين في حماية الحكومة القائمة ، وفي حماية السعديين بصفة خاصة .

ومع الانقلاب الذي جاء بالوفد المصري الى الحكم بعد حادث ٤ فبراير الشهيرة نظر الوفديون شذرا الى الاخوان المسلمين ، لكن الاستاذ احمد حسين يذهب الى ان **(الوسطاء افهمو النحاس باشا — زعيم الوفد — وسراج الدين باشا — قطبه الكبير آنذاك وسكرتيره العام فيما بعد — أن الشيخ حسن البنا رجل دين لا اكثر ولا اقل)** ودعوته دعوة للاخلاق والفضيلة ، ونجحت المفاوضات وتقابل مصطفى النحاس وحسن البنا ، وقبل زعيم الاخوان المسلمين في ذلك الوقت ، **ان ينزل عن ترشيح نفسه في الانتخابات** في مقابل ان تطلق له الحكومه حرية المضي في دعوته الدينية البحتة ، وخرج حسن البنا من لدى النحاس باشا وقد باعد بينه وبين السياسة التي أوشك ان ينزلق فيها بترشيح نفسه .

وهكذا اثبت حسن البنا انه ذكي ومناور ، هو الذي كان يرفض الوفد ويرفض الاحزاب ويرفض النظام الملكي كله ، يمد يده لاعتى خصومه ، لكي لا يبطشوا بدعوته التي يرى أن قدرتها على المواجهة لم تحن بعد ، لكن بحر السياسة المصرية العاصف لم يلبث أن قاده الى مأزق جديد ، فمع الانقلاب الدستوري الذي ذهب بحكومة الوفد المعروفة بحكومة ٤ فبراير — عادت أحزاب الاقليات السياسية الى الحكم من جديد ، ونظرا لان السراى الملكية — **وعلى رأسها الملك فاروق نفسه** — كانت تنقم على الوفد انه قبل الحكم عقب الانذار البريطاني الشهير للملك فاروق بدعوة النحاس لتولي الوزارة والا عزل الملك ، فضلا عن أن الوفديين عموما كانوا عندما يتولون الحكم يكفون يد السراى الملكية عن العمل ، فان العهد الذي بدأ في ٤ اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٤٤ ، كان برنامجه — كما يقول احمد حسين — هو : **القضاء على الوفد قضاء مبرما وردم آثاره نهائيا . وهكذا فشل الاخوان في التنكر لتهمة التحالف مع الوفديين** ، واصر السعديون — حلفاؤهم

القدامى ــ على الا يقبلوا منهم ، الا ان يظهروا خصومتهم للوفد ، وتنكرهم له ، اذا شاءوا أن يستمروا فى نشاطهم .

وفى تقييم هذا الموقف ، يقول الاستاذ أحمد حسين : **لم يكن باستطاعة الاخوان أن يترددوا فى هذا السبيل ، فاعلنوا خصومتهم للوفد ، باعتباره حزبا سياسيا وخصومة حزب سياسى معين معناها انخراط صريح فى سلك السياسة الحزبية ، وتحولوا من حركة روحية بحتة تصادق الجميع وتتعاون مع الجميع الى هيئة لها راى فى السياسة فتناصر فريقا ضد فريق ،** وكان معنى هـــذا الموقف الجديد ان يخاصمهم الوفد ، وان يخاصموه فبدأت الا حتكاكات بــين الطرفين ، وبدأ الصدام على طول الخط، وكان طبيعيا ان **تقف** حكومة الاقلايات الى جوار الاخوان المسلمين فى كل صدام يقع بينهم وبين الوفد ، بل وكانت تحميهم وتشد أزرهم ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

وفى استعراضه لملامح المساندة التى قدمتها احزاب الاقليات السياسية الى الاخوان المسلمين فى حربهم للوفد رصد الاستاذ أحمد حسين ، أن حكومة السعديين قد سمحت للاخوان بانشاء (**الجوالة**) التى كانت تشكيلا شبه عسكرى ، وبرغم **ان القانون المصرى كان يحرم قيام تشكيلات من هـــذا النوع ،** فقد تضخمت جوالة الاخوان المسلمين حتى وصلت الى عشرين الفا كان باستطاعة الاخوان أن تعبئهم فى أى مكان شـــاءت ، وقال احمـــد حسين : ما هو السر الذى خول لدعوة الاخوان المسلمين بعد ان انخرطت فى المنازعات الحزبية ان يكون لها هذا الجيش من الجواله ؟ ، اسالوا الحكومة التى لم تسكت فحسب بل شجعت ومولت هذا الجيش ظنا منها انه عدة لهـــا ضد خصومها ، وانه سلاح ضد الوفد الذى يريدون القضاء عليه باى ثمـــن ولو بالخروج على كل قانون . وكل عرف . وكل مألوف .

وشملت الوقائع التى ذكرها أحمد حسين **تفصيلات مزعجة ،** تكشف عن ان الاخوان المسلمين قد استدرجوا فى تلك الفترة ليكونوا **الذراع الضاربة لاحزاب الاقليات السياسية ،** ولعل الاخوان المسلمين لم يدركوا خطر هـــذا التحالف الذى اجبروا عليه وقبلوه برغم عدائهم ــ كما ثبت بعـــد ذلك لتلك الاحزاب ــ ولكنه عزلهم عن مجموع حركـــة القـــوى السياسية والوطنية والساعية الى قلب النظام القديم .

ويعتبر موقف الاخوان من **(اللجنة الوطنية للطلبة والعمال)** نموذجا للمأزق الذى قادهم اليه تحالفهم مع احزاب الاقليات السياسية من مواقف تهادنية وخاطئة ، فوقتها كانت كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية قد تبنت فكرة رفض أسلوب المفاوضات والمساومات كحل لقضية الاحتلال الانجليزى لمصر . ورفعت شعارات الكفاح المسلح وتخليص الاقتصاد المصرى من التبعية للاحتكارات الدولية وتكوين جبهة وطنية معادية للاستعمار ، ولجأت السراى الى تعيين اسماعيل صدقى ــ ديكتاتور الثلاثينات الشهير ــ رئيسا للوزارة ، وتوجست القوى الديمقراطية خيفة من تعيينه . وسارعت بتكـــوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى ضمن ممثلين لكل شباب التجمعات والاحزاب السياسية والنقابات العمالية فى ميثاق جمهورى، للعمل على أفشال اى محاولة يبذلها اسماعيل صدقى لجر مصر الى حلبة الاحـــلاف الاستعمارية الغربية .

وشارك الاخوان المسلمين — **الذين كان العداء للاستعمار من بين شعاراتهم المعلنة** — فى تلك اللجنة ، لكنهم ما لبثوا ان استدرجوا الى **مؤامرة تخريب واسعة النطاق واحدثوا انشقاقا فى اللجنة وخرجوا مع بعض الجماعات الاخرى** ، وكونوا اللجنة القومية وتحالفوا مع اسماعيل صدقى والقى زعيم الطلاب الاخوانيين فى الجامعة مصطفى مؤمن خطابا شهيرا ايد حكومة صدقى واستشهد فيه بآية من القرآن تقول : **واذكر فى الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا** .

كان واضحا طوال الاربعينات أن الاخوان المسلمين يعملون فى حماية ومساعدة الاقليات السياسية المتحالفة مع السراى ، وقد اتجه هؤلاء لدعم الاخوان وتقويتهم لانهم اكتشفوا — **ان الاخوان كقوة سياسية تعمل فى حماية الدين** — هى اكثر القوى قدرة على تدمير حزب الوفد المصرى والقضاء عليه . وكان هذا الحزب الديمقراطى العتيد برغم كل عيوبه قلعة الوطنية المصرية ؛ لذلك كانت محاولات تخريبه وارهابه مستمرة ، وكان باستمرار هدفا لحلف شرير بين السراى والاستعمار البريطانى واحزاب الاقليات السياسية ، وكان طبيعيا ان ينفض التحالف بين الاخوان واحزاب الاقليات عند ما كبر الاخوان وتضخموا فبدأوا يعملون لحسابهم ، فعلى مشارف الخمسينات بدأ الاعداد لانتخابات جديدة لمجلس النواب ، وشعر الاخوان — الذين كانوا قد توسعوا لدرجة انه كان هناك نصف مليون عضو على الاقل ينتسبون اليهم فى صور واشكال شتى — بانهم أصبحوا قوة مستقلة اقوى مما كانوا يحمونهم ، **وبدأ الاخوان يعدون انفسهم لخوض الانتخابات القادمة** ، وكان لهم امل جبار فى انهم اذا لم يكتسحوا الانتخابات على الاقل فسيخرجون منها كحزب ، من اقوى الاحزاب الممثلة فى البرلمان وشعر السعديون الذين تبنوا الاخوان ليكونوا ذيلا لهم بان **الذيل قد أصبح هو الاصل** ، وان قوتهم أصبحت جارفة وانها باتت تهددهم فى الانتخابات القادمة ، فقرروا ان يتخلصوا منهم بأى ثمن من الاثمان ، وبدوا يضغطون على الاخوان المسلمين ويضغط الاخوان عليهم وراح النقراشى — الذى كان يرأس الوزارة وقتها — يضيق عليهم الخناق وراح بعض الشباب المتطرف من الاخوان الذين كانوا قد القوا هذه الحرية الواسعة ضد خصومهم ، راحوا يردون على هذا التضييق بتوجيه بعض الضربات فكانت **سلسلة من الحوادث الارهابية الرهيبة** شملت نسف بعض المحلات التجارية واغتيال احد القضاة ، وقرر النقراشى ان يضرب ضربته الحاسمة ، **واصدر قرارا بحل الاخوان ودفع ثمنا له حياته نفسها** ، اذ اغتاله الاخوان ، وهكذا بدات سنوات المحنة الاولى للاخوان ؛ **ذلك ان رسم التحالفات مهما كان ذكيا ، ومقتدرا لا يمكن ان يأتى بنتيجة ما لم يكن قبل كل شىء مبدأيا** .

مستقبل التحالف :

وتفيد دراسة تحالف الاخوان مع ثورة ٢٣ يوليو فى استكشاف مبررات التحرك الحالى للاخوان ، كما انه يلقى ضوءا اكتشافا على الخلل الرئيسى فى حركتهم .

ويمكن ان نضع فى الاعتبار عددا من الحقائق الاساسية :

أولا : ان القانون الاساسى الذى حكم تحالفات الاخوان المسلمين طوال

عمرهم ، لم يكن تحقيق أهداف مشتركة تجمع بينهم وبين اية قوى سياسية اخرى ، سواء كانت هذه الاهداف مرحلية أو دائمة ، ولكنهم سعوا دائما الى التحالف بهدف حماية انفسهم ، وهو ما يسميه البعض **(التعاون مع القوى السائدة)** مخرجا اياه من دائرة التحالف السياسي الى دائرة الانتهازية السياسية ، كما ان عزوفهم عن التحالف على اساس برنامج مشترك ناتج من رفضهم الكامل لكل الحركات السياسية الاخرى ورفضهم للنضال الديمقراطى وسعيهم لتقويض النظم السياسية القائمة على أسس دنيوية ، وهم فى هذا يقرون بانهم فصيلة سياسية بين فصائل اخرى ولكنهم يرون انفسهم **(حزب الله)** حيث لا يجوز مع حزب الله ان توجد احزاب اخرى .

ثانيا : انهم بذلوا نشاطا فى **التجنيد** داخل صفوف **الجيش المصرى** ، وفى صفوف **قوات الشرطة** فى السنوات السابقة على قيام الثورة مباشرة ، وكان لهم علاقات تنظيمية وشبه تنظيمية بعدد من الضباط الذين تحركوا سياسيا آنذاك ، والذين تزعموا فيما بعد — لفترة تطول أو تقصر — ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما ان عددا من هؤلاء كان متعاطفا مع الاخوان ، بحكم انه كان يصب فى التيار الداعى الى انشاء دولة اسلامية ، وفى هذا الصدد تبرز اسماء كل من انور السادات (الذى كان على صلة وثيقة بهم لم تصل الى حد الانتماء التنظيمى بالاخوان وبالذات زعيمهم حسن البنا) وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين الشافعى ، فضلا عن كل من : عبد المنعم عبد الرءوف وكان عضوا بالاخوان المسلمين وعضوا بمجلس قيادة الثورة ، وسبق له ان اقترح ان يكون لتنظيم الضباط الاحرار جناحا عسكريا للاخوان ولكن اقتراحه رفض ، وقد اختلف بعد ذلك مع قيادة الثورة ، وحوكم وهرب من السجن ، فاخفاه الاخوان المسلمون حيث عمل كعقل عسكرى لميليشيا الاخوان فى مؤامرة ١٩٥٤ ثم هرب مرة اخرى فور فشل مخططه ، ورشاد مهنا الذى عين لفترة قصيرة وصيا على العرش وكان متعاطفا مع الاخوان .

ثالثا : ان حركة الضباط الاحرار ، كانت تسعى من جانبها للتحالف مع المنظمات الشعبية والجماهيرية التى تقف موقف العداء من النظام القديم ، وفى هذا الصدد اتصلت — قبل الثورة — بالوفد ، وعقد لقاء بين جمال عبد الناصر وفؤاد سراج الدين ، كما كان عبد الناصر صديقا للعناصر الراديكالية واليسارية بالوفد (ابراهيم طلعت) ، فضلا عن علاقات مع الشيوعيين عن طريق القاضى أحمد فؤاد الذى كان على صلة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حديتو) ، كما كان على صلة بالحزب الشيوعى المصرى ، وكان منطلق الاحرار فى ذلك عدم وجود تنظيم شعبى لهم واقتصار نشاطهم على دوائر محدودة فى الجيش ، كما انه وفور انتصار الثورة مدت يدها للحزب الوطنى الجديد الذى كان يرأسه فتحى رضوان الذى كان أول معتقل سياسى يتم الافراج عنه قبل صدور قانون العفو العام .

وفى ضوء ما كشف الستار عنه من وقائع حتى الان ، فان الاخوان المسلمين كانوا على علم بموعد الثورة قبل قيامها ، وقد ذكر كمال الدين حسين انه اتصل فى ليلة الثورة هو وعبد الناصر بالاخوان واطلعهم على التفاصيل ،

وكان لهم فى اليوم التالى متطوعون على طريق السويس لاحتمال تحرش قوات الانجليز بالثورة ، كما تذكر مصادر اخرى ان عددا منهم كان يحرس بعض المنشآت واماكن العبادة . والمصادر الاخوانية تذكر ان موعد الثورة تأجل يوما او يومين حتى اخطر الهضيبى بموعد قيامها ــ وكان يقضى الصيف فى الاسكندرية ــ وقد وافق على تأييد الاخوان للثورة ، وهو التأييد الذى تاخر اسبوعا كاملا . كنوع من الحرص فى حالة فشل الحركة ، وان كان هذا الحرص قد استخدام فيما بعد للتشهير بالاخوان على أساس انهم تقاعسوا عن تأييد الثورة .

على ان بيان الاخوان المسلمين بتأييد ثورة يوليو ٥٢ صدر بعد استقرار الاوضاع . وجاء كما يقول د . عبد العظيم رمضان ــ **معبرا عن فهم لحركة الجيش كان افضل من فهم اصحابها لها ، فقد نظروا الى الحركة باعتبارها ثورة ، بينما كانت الحركة تنظر الى نفسها على انها انقلاب .**

والواقع ان **برنامج الخوان المسلمين الذى اعلنوه فى بداية الثورة ،** يمثل **قمة نضجهم السياسى كحركة سياسية ذات طابع راديكالى ،** وقد تحققت كثير من بنوده فيما بعد على يد سلطة عبد الناصر ، بحكم انه فى مجمله كان يعبر عن القاسم المشترك الاعظم **بين مطالب واراء الحركات والتيارات السياسية والاصلاحية التى كانت تعادى النظام القديم ،** لكن **مشكلة البرنامج** الحقيقية كانت تكمن فى **خللين رئيسين** فى عموده الفقرى :

الاولى : **غموض الاسلوب المطروح لحل المشكلة الوطنية** وقد اكتفى البرنامج بشانها بان تنبأ بان الانجليز سيجلون عن مصر والسودان دون ان يبدى رأيا فى وسيلة ذلك ، وكانت حكومة الوفد الاخيرة قد الغت معاهدة ١٩٣٦ ، وبدات حركة شعبية ورسمية لشن حرب محدودة ضد القاعدة البريطانية بمنطقة القنال وكان التيار الغالب بعد ان اوقفت هذه الحركة بحريق القاهرة يتجه الى رفض أسلوب المفاوضات ، واتخاذ خطوات ايجابية ضد الوجود الامبريالى وهو الامر الذى سكت عنه البرنامه ، فيما يتعلق باستئناف حرب العصابات ضد المحتل وان كان لم يسكت عن المصالح الاقتصادية الاميريالية .

الثانية : **غموض موقف الاخوان المسلمين منقضية الديمقراطية،** فقد وجه البيان نقدا حادا ولازعا وحقيقيا للدستور المصرى الذى كان قائما آنذاك (دستور عام ١٩٢٣) كما رفض الابنية الديمقراطية التى انشئت على أساسه، ولكنه فى نفس الوقت اكتفى بالمطالبة بوضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية دون ان يحدد موقفه من الاسس التى يقوم عليها هذا الدستور ، وهو ما دفع كثيرين الى ظن ــ تأكد فيما بعد ــ بان الاخوان يرفضون النظام الحزبى بمجمله .

وليس ثمة شك فى ان موقف الاخوان المسلمين من ثورة يوليو ــ فى عامها الاول على الاقل ــ قد ساهم فى تشكيل (المسار الديمقراطى) لمصر فى ربع القرن التالى لقيام الثورة ، كما ان هذا الموقف كان مفترق طرق بالنسبة للاخوان المسلمين انفسهم ولعلهم لوشاءوا تقييم سياستهم الماضية ، واجدين

فى تلك المرحلة مفتاح مأساتهم التاريخية التى — كما يرى بعض المراقبين — توشك ان تتكرر .

ومن الخللين الرئيسيين فى برنامجهم السياسى المطروح ، انطلق الاخوان يصوغون علاقتهم بثورة يوليو تلك العلاقة التى حددها عبد الحكيم عابدين ـ سكرتير عام الاخوان آنذاك قائلا : **ان جماعة الاخوان تحدد موقفها من الثورة ومن اية حكومة على الاسس الآتية : اما أن تعلن السلطة قيام دولة الاسلام ، فنعلن ولاءنا لها ونذيب وجودنا فى وجودها ، اما أن تتابع الخطوات الاسلامية تحت اسماء وعناوين اصلاحية وحينئذ نلتزم بتأييد الحكم مع استمرار تشكيلاتنا لاتمام الرسالة ، واما ان تكتفى بالناحية السلبية فنلتزم السلبية نحوها ، فان أبت السلطة ذلك واستأنفت حملاتها فى التنكيل بأهل الدعوة فنكون مضطرين الى الدفاع عن انفسنا .**

والتقييم الذى انتهى اليه د . عبد العظيم رمضان (عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ — ص ١١٨ ، ١١٩) صحيح فى مجمله فهو يذهب الى ان « سياسة الجماعة فى ذلك الحين كانت تقوم على **التأييد التكتيكى المحسوب** . الذى يخدم فى النهاية **اهدافها الاستراتيجية العليا** فى استخلاص الحكم » . لكن مشكلة الاخوان وقتها . كانت مشكلتهم القديمة نفسها . فقد سعوا اولا لمحاولة **السيطرة الفوقية على مجلس قيادة الثورة** الذى كان يمر بازمات سياسية بحكم التناقضات التى بدأت تنشأ بينه وبين الحركات السياسية الاخرى فى مصر ، وخاصة الوطنية والتقدمية منها . وبالذات فيما يتعلق بقضية الديمقراطية . والذى كان فى حاجة ماسة لتأييد الاخوان الجماهيرى وهم اقل القوى حماسا للابنية الديمقراطية الليبرالية ، **وقد انفرد الاخوان بتأييد قرار مجلس قيادة الثورة بحل الاحزاب والغاء دستور ١٩٢٣ ، واعلان فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات ،** بينما ادت هذه القرارات الى انفضاض كل القوى الاراديكالية فى مصر عن مجلس الثورة . بما فيهم التنظيم الشيوعى الوحيد الذى كان يؤيد الثورة حتى ذلك التاريخ وهو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى — حديتو .. وكان تأييد الاخوان لهذه القرارات مشروطا بتكرار محاولة بذلها الاخوان فى الشهور الاولى لقيام الثورة عندما طالب الهضيبى عبد الناصر بتشكيل لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها وهو طلب كرره صلاح شادى — مسئول تنظيمات الاخوان فى اجهزة الشرطة — ورفضه عبد الناصر قائلا : لقد قلت للمرشد سابقا اننا لن نقبل الوصاية واننى اكررها اليوم مرة اخرى فى عزم واصرار .

ومع تطور احداث أزمة مارس (ازار) ١٩٥٤ ، كشف الاخوان عن عيبهم الرئيسى : **فهم قد ساندوا مجلس الثورة فى تخطيطه الذكى للتخلص من القوى السياسية الاخرى وعلى رأسهم الوفد .**

وحاولوا ان يقبضوا ثمن ذلك ان يسيطروا هم على مجلس الثورة ، وبهذا يكونوا قد سيطروا على الحكم . وعندما رفض مجلس القيادة ذلك بدأوا الاصطدام معه ، وسعوا الى تقوية نفوذهم داخل الجيش والبوليس

للقيام بانقلاب عسكرى مضاد ، مع شن حملة اغتيالات واسعة تمكنهم ــ مع ما لهم من جماهيرية نسبية ــ من السيطرة على الحكم .

لكن هذا المخطط قد فشل بمجمله لان الاخوان رفضوا ان يراهنوا على الديمقراطية الليبرالية ، ورفضوا التعاون مع القوى السياسية الاخرى .. وساهموا فى العصف بها وايدوا اعتقالها ، وهكذا دخل مجلس قيادة الثورة الحرب ضدهم ، فوجدوا انفسهم وحدهم بلا حلفاء .. وانتصر الضباط عليهم .. وانتصروا ايضا على كل الليبراليين المصريين .. وبدأوا بناءا ديمقراطيا خاصا بهم .. ذلك البناء الذى وصفه الاخوان فيما بعد بانه ديكتاتوريا .

والذين لا يوافقون الاخوان على هذا التحليل .. يقولون : حتى ولو كانت ديكتاتورية فانتم المسئولون عنها بالدرجة الاولى .

فى موقف الدفاع :

يمكن القول دون شبهة خطأ ، ان مشكلة الاخوان المسلمين القديمة ، تكاد تكون هى نفسها مشكلتهم الجديدة ، وكما ان لكل مشكلة حلقة رئيسية تتركز فيها كل مسبباتها وتتبلور وتتضح ، فان مشكلة الاخوان المسلمين فى الماضى ، كما هى فى الحاضر تتركز فى شىء اساسى : الذكاء البالغ فى رسم التحالفات السياسية فى درجة يصبح فيها هذا الذكاء البالغ غباء بالغا .

وكثيرون ممن يختلفون مع الاخوان اختلافا جذريا فى منطلقاتهم الفكرية . ازعجهم هذا ، وهو يخيفهم الان ، بل ان بعضهم كان يرى فى الاخوان المسلمين ــ على العهد الذى كانوا فيه واقعا سياسيا ــ قوة لا شك فى عدائها للاستعمار ــ وفى سعيها وفق تصورها ــ لبناء حياة افضل للبشرية فى عصر سيطرة الامبريالية على الصعيد العالمى ، ويرى مما يفيده ان يمد اليهم يده ، وان يمضيا معا شوطا من طريق قبل ان تتفرق بهم السبل . لكن الاخوان المسلمين رفضوا دائما يد التعاون الممدودة ، وولوا وجههم شطر قوى سياسية لا جدال فى انها كانت عدوهم الحقيقى ــ فى المنظور ــ الانى والتاريخى ــ وهو ما كانوا يعلمونه ، ولكنهم أثروا المراهنة دائما على الجواد الرابح باعتبار ما هو كائن ، دون المراهنة على الجواد القوى باعتبار ما سيكون ، وفى ظنهم ان هذا ذكاء خارق يحتمون معه فى ظل القوة ، مما يدفع الريب عنهم . ويقلص الظنون من حولهم ، فينمون دعوتهم ويوسعون رقعتها ويرسخون جذورها فى الارض ، وهم فى امن من العصف بهم ، الى ان ياتى الوقت الذى يكونون فيه قادرين على قلب النظام برمته .

لكن ما غاب عن ذكاء قيادة الاخوان المسلمين ــ المقتدر والغلاب ــ ان المراهنة على الجواد الذى تافل شمس قوته ، هى مراهنة على الجانب الاخر من التاريخ ، وان من اهم اسباب قوة اية حركة سياسية ، الا تتحالف بشروط تتدنى عن الحد الادنى من مبادئها ، فهى اذ تفعل ذلك تختار لنفسها موقع « الذيل » او « التابع » وهو شىء اخر تماما غير الحليف ، والنتيجة العملية لمثل هذا الموقف هى خسارة سياسية محققة ، وعلى كل الاصعدة

فليس مما يفيد أية حركة سياسية ، تعمل لتقوية نفسها ، ان تخسر سمعتها السياسية وسط الجماهير ، باتخاذ مواقف تتعارض مع مصالحها ، ومن هنا فان القوة التى نشدها الاخوان المسلمون بالتحالف مع احزاب الاقليات السياسية والخضوع الكامل لشروط هذه الاحزاب كانت خسارة كاملة للاخوان ، لم تتح لهم تحقيق هدفهم بالانتشار القوى والمؤثر وسط الجماهير ، اذ انهم كسبوا حكومة مكروهة واحزابا مرفوضة ، بينما خسروا جماهيرا شعبية واسعة ، وحركات سياسية مؤثرة ، بل ان حلفاءهم من احزاب الاقليات انقلبو عليهم عندما شعروا بأن الاخوان قد اصبحوا اقوياء بالنسبة لهم ، فبددوا قوتهم ، وهشموها وفتحوا لهم المعتقلات والسجون .

ويلاحظ المراقبون السياسيون فى دراساتهم لتحالفات الاخوان المسلمين ، **ان معظمها لم يكن « فعلا » ، لكنه كان « رد فعل »** ، وان ما كان يحكم الاخوان المسلمين فى قبولها ، **كان حرصهم البالغ على حركتهم ،** وهكذا تحول **(التنظيم) الى كيان مقدس اشبه** (بالوثن) ينبغى الحفاظ عليه بصرف النظر عن مبدئية الاسلوب أو لا مبدئيته واضافة الى ذلك فان الزعامة الفردية لعبت دورا مؤثرا وفعالا فى تاريخ الاخوان المسلمين .

ومع ان احدا من هؤلاء لم ينكر على مؤسس الاخوان وزعيمهم الاول حسن البنا **ذكاءه المقتدر وقدرته الحركية ، وصفاته القيادية الاخرى ،** الا ان ذلك **لا ينفى ان قوة شخصيته** الطاغية ، قد انتهت بالاخوان الى **حركة تدور حول شخصه وحده ، الامر الذى سهل ضربها دائما . كما سهل لخصومها التسلل اليها لشقها وتفتيتها** ، نتيجة لانعدام الديمقراطية داخل التنظيم ، ولفردية القيادة ، وهكذا انتهى تنظيم معبود ــ بصرف النظر عن محتواه ــ وتركز هذا التنظيم فى شخص حسن البنا .

وتحفل الادبيات الاخوانية الكلاسيكية ، التى صاغها حسن البنا ، بنصوص صريحة تدعو **للبيعة وللتسليم الكامل للقيادة** . فقد طالب مريديه واعضاء جماعته بالثقة والتسليم التام للقيادة . واحتج عليهم بالآية الشريفة التى احتج بها محمد (صلى الله عليه وسلم) على المؤمنين من المهجارين والانصار « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وقال البنا : ان القائد **جزء من الدعوة ولا دعوة بغير قائد ، وعلى قدر الثقة المتبادلة بين القائد والجنود تكون قوة نظام الجماعة واحكام خططها ونجاحها ، وللقيادة فى دعوة الاخوان حق الوالد بالرابطة القلبية ، والاستاذ بالافادة العلمية ، والشيخ بالتربية الروحية ، والقائد بحكم السياسة العامة »** . واردف ان دعوتنا تجمع هذه المعانى جميعا والثقة بالقيادة هى كل شىء فى نجاح الدعوات ، لذلك يجب أن يسأل الاخ الصادق نفسه هذه الاسئلة :

ــ **هل هو مستعد لاعتبار الاوامر التى تصدر اليه من القيادة** (فى غير معصية طبعا) لا مجال للجدل فيها ولا للتردد ولا للانتقاص . ولا للتحوير ؟

ـ هل هو مستعد لان يفرض فى نفسه الخطأ وفى القيادة الصواب اذا تعارض فى ماأمر به مع ما يعلم فى المسائل الاجتهادية ؟

ـ هل هو مستعد لوضع ظروفه الحيوية تحت تصرف الدعوة ، **وهل تملك القيادة فى نظره حق الترجيح بين مصلحته الخاصة ومصلحة الدعوة العامة ؟**

ولم تكن مراحل الدعوة غائبة عن مؤسس الاخوان ، الذى حدد مراحل معينة لانتصار دعوته تبدأ **بالتبشير فالتكوين فالتنفيذ** ، ويصبح الاستناد الى مصدر ذلك اهمية بالغة فى هذا الصدد : والمصدر هو الكتاب المطبوع للشيخ حسن البنا مؤسس الاخوان بعنوان « **رسالة التعاليم منى الى اخوان الكتائب** » ، ففى هذا الكتاب ذكر الشيخ حسن البنا ان حركة الاخوان تمر بثلاث مراحل :

الاولى : **مرحلة التعريف** : بنشر الفكرة العامة بين الناس . ونظام الدعوة فى هذا الطور نظام **الجمعيات الخيرية ومهمتها** العمل العام ووسيلتها الوعظ والارشاد واقامة المنشآت وفى هذا الطور الدعوة عامة . وتقبل الجماعة فيه كل من أراد من الناس ، وليست الطاعة العامة لازمة فيها

الثانية . **مرحلة التكوين** : باستخلاص **العناصر الصالحة لحمل اعباء الجهاد** ، وضم بعضها الى بعض ، ونظام الدعوة فى هذا الطور صوفى بحت من الناحية الروحية وعسكرى بحت من الناحية العلمية ، وشعار هاتين الناحيتين دائما : **أمر وطاعة من غير بحث ولا مراجعة ولا شك ولا حرج** ، لا يقبل به الا من أستعد استعداداً حقيقيا لتحمل اعباء الجهاد الطويل كتبع التبعات ، وأول بوادر هذا الاستعداد كمال الطاعة .

الثالثة ـ **مرحلة التنفيذ** : والدعوة فى هذا الطور جهاد لا هوادة فيه . وعمل متواصل فى سبيل الوصول الى الغاية وامتحان وابتلاء .

وهذا التحديد **للمراحل الاستراتيجية لثورة الاخوان كان** ، فيما هو واضح ، **المحدد الرئيسى فى رسم تحالفاتهم السياسية** ، لكن مشكلته فيما يبدو انه لم يضع عديدا **من العوامل الموضوعية** محل الاعتبار وعلى رأسها طبيعة **الحركة السياسية فى المجتمع المصرى ، واقطابها الفاعلة والمؤثرة ، وطبيعة الصراعات بينها** ، وكان الشيخ البنا قد نبه الاخوان الى انهم سيقابلون مقاومة عنيفة فقال : « احب ان اصارحكم بأن دعوتكم لازالت مجهولة عند كثير من الناس ، ويوم يعرفونها ويدركون مراميها واهدافها ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية ، وستجدون أمامكم كثيرا من المشقات . سيقف جهل الشعب بحقيقة الاسلام وستجدون من أهل الدين ومن العلماء الرسميين من يستغرب عليكم فهمكم للاسلام وينكر عليكم جهادكم » **الا أن هذا التنبيه لم يفرض على الاخوان فهما جيدا لطريقة ادارة الصراع السياسى ، الامر الذى دفع المراقبين الى القول بأن الخطأ الرئيسى الذى وقع فيه الاخوان دائما كان ميكافيلية تكتيكاتهم السياسية وهو ما أوقعهم لمرحلة طويلة فى خطأ المراهنة على الجانب الآخر للتاريخ ، وقادهم الى مآزق متتالية قلصت نفوذهم .**

وفى دراسة هؤلاء المراقبين للملفات واوراق قضية اغتيال محمـــود فهمى النقراشى ـ زعيم الحزب السعدى ـ على يد عبد المجيد احمد حسن طالب الطب الاخوانى ، ثم أوراق حادث اغتيال حسن البنا نفسه ـ الذى دبره البوليس السياسى انتقاما لمصرع النقراشى لاحظوا الحقائق التالية :

ان حملة القمع الوحشية التى شنتها حكومة السعديين ضد الاخوان المسلمين ، والتى شملت حل جمعيتهم بأمر عسكرى ـ كانت الاحكام العرفية معلنة أنذاك بسبب حرب فلسطين ـ واعتقال قياداتهم ، وحل كافة تنظيماتهم حتى تلك التى كانت ذات طابع تجارى واقتصادى محض كشركة المعـاملات الاسلامية ـ قد دفعت الاخوان المسلمين الى موقف دفاع . واضطر حسن البنا الى التراجع . وقبل ـ فى هذا الجو الارهابى ـ أن يتفاوض مع حكومة السعديين . التى اشترطت أن يصدر البنا باســـمه بيانا يهاجم فيه قاتل النقراشى ، ومن قام من الاخوان باعمال مشابهة لما صدر عنه . وأن يسلم ما لديه من معلومات عن الاسلحة وأجهزة اللاسلكى والاشخاص القياديين المسئولين عن ميليشيا الاخوان مقابل الافراج عن المعتقلين السياسيين من جماعته والتفكير فى السماح لها بالعودة للعمل .

والارجح أن حسن البنا الذى ابدى موافقة نظرية على تحقيق هـــذه المطالب لم يكن ينوى الاستجابة لها ، ولكنه كان يناور ، لذلك اضاع وقتا طويلا ملحا فى طلب السماح له بزيارة المعتقلين والاجتمـــاع مع رؤوس الجماعة فى سجونهم . ليستنير بما لديهم من معلومات من الميليشيا ، وهو ما شكت فيه حكومة السعديين فرفضت الاستجابة له ، وطالت المفاوضات التى يرجح انها كانت طعما من السعديين لتدمير الرجل وجماعته ، والتى هيأت المناخ لاغتياله .

لكن مناورة السعديين نجحت فى استثمار حرص الرجل على تنظيمه . فلم تدفعه فحسب الى قبول المفاوضة معها وهو فى مركز ضعف . ولكنهـا تشددت فانتزعت منه مكسبا هاما هو البيان الشهير الذى اصـــدره عقب مصرع النقراشى بعنوان « بيان للناس » وفيه هاجم البنا قاتل النقراشى ، ونفى أنه يعلم شيئا عن الجريمة وذكر أنه يبرأ منها ومن مرتكبها مســـــتندا فى ذلك الى احاديث وآيات .

ولم تمض أيام على نشر البيان حتى قام بعض اعضـــــاء الاخوان المسلمين بوضع حقيبة مليئة بالمتفجرات بمبنى محكمة الاستئناف بالقاهرة ، وضغطت الحكومة على الشيخ البنا وكانت المفاوضات تجرى بينها وبينه أنذاك بوساطة مصطفى مرعى وزير الدولة فى حكومة ابراهيم عبد الهادى الذى خلف النقراشى ـ ليستصدر منه بيانا جديدا يدين به حوادث الارهاب ، وكتب بالفعل بيانه الشهير (ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين) ، قال فيـــه انه شعر « بأن من الواجب عليه أن يعلن ان مرتكب هذا الجرم الفظيـــع وأمثاله من الجرائم لا يمكن أن يكون من الاخوان ولا من المســـلمين . لأن الاسلام يحرمها والاخوة نأباها وترفضها » وذكر البيان اعتقاد الشيخ البنـــا بأن الحادث الجديد انما ارتكب تحديا للكلمة التى نشرت بعنوان « بيـــان

للناس » . وأردف : « ولكن مصر الآمنة لن تروعها امثال هذه المحاولات الاثيمة وسيتعاون هذا الشعب العظيم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمانينته فى ظل جلالة الملك العظيم على القضـــاء على هذه الظاهرة الخطيرة · واعلن فى ختام بيانه انه سيعتبر أى حادث من هذه الحوادث يقع من أى فرد سبق له اتصال بجماعة الاخوان . موجها الى شخصية » ومع أن لهجة البيان لم تعجب الحكومة التى ردته الى صاحبه طالبة بيانا أكثر شدة، الا أنها قامت بنشر البيان عقب اغتيال الشيخ البنا ، واســتخدمه النائب العام لارباك عبد المجيد حسن الذى اغتال النقراشى ، فادلى باعتــرافات متكاملة قادت رؤوس الميليشيا الاخوانية الى قفص الاتهام ومكنت السعديين ـ حلفاء الامسواعداء اليوم ـ من توجيه ضربة عنيفة الى الجهاز الخاص ، ساهمت ـ مع نجاح الحكومة فى تدبير اغتيال حســـن البنا ـ فى تراجع الاخوان المسلمين خطوات الى الخلف ، مما جعلهم يبدأون بعد ذلك وهم فى موقف دفاع ، بعد أن كان ظنهم انهم انتقلوا الى موقف هجوم ·

والنتيجة العملية لهذا الموقف هى أن انتهاء مايصفه الاخوان المسلمين بسنوات المحنة الاولى جعلهم يبدأون من موقف ضعف ، فاختاروا مرشدهم العام الجديد « حسن الهضيبى » من رجال القضـــاء المتعاطفين معهم ، ليرضوا القضــاة الذين اثارهم اغتيال الاخـــوان للقاضى عبد اللطيف الخازندار ـ ابان محاكمته لبعض اعضاء الميليشيا الاخوانية ـ لمنعه من الحكم عليهم ولارهاب القضاة ، وحرصوا ايضا على أن يكون المرشد العام الجديد من المرضى عليهم من السراى الملكية ، فهو صهر نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية آنذاك ، التى نمى اليهم انها تعارض فى عودة جماعتهم ·

وهكذا شهدت السنوات التى فصلت بين المحنتين الاولى والثانيـــة (٥١ ـ ٥٤) عودة الاخوان للعمل ، واضطرارهم ـ حرصا على دعوتهم ـ للتحالف مع الملك فاروق الذى لم يتدخل فحسب فى اختيار مرشدهم العام الجديد ، ولكنه فرض على الاخوان خطهم السياسى ، عندما استقبل حسن الهضيبى ، الذى روى بنفسه قصة لقائه بفاروق فى حديث صحفى ادلى به بعد شهرين من ثورة تموز ١٩٥٢ ، ذكر فيه ان الملك قال له : « ان هـــذه المقابلة هى الوحيدة التى تمت لقيادة الاخوان المسلمين وان الذين سبقوك أرادو ذلك ، فلم اجبهم » · وهى عبارة تؤكد أن حسن البنا كان قد طلب مقابلة الملك ، ولكنه رفض الطلب ·

ووصف الملك فى تلك الفترة دعوة الاخوان بانها « دعوة الى كتاب الله » ، وهى « دعوة خير لا يستطيع احد أن يردها » ، واســتطرد قائلا : « وانا بفطرتى متدين وهذه فطرة تولد مع الشخص » ثم اضـــاف : « ان الانجليز سيخرجون من البلاد حتما ، ولكن الذى يجب علينا أن نقاومه هو الشيوعية لأنها تتنافى مع الدين » ووافق الهضيبى على ذلك وقال الملك منهيا المقابلة : « بلغ اخوانك تحياتى » وقد وصف الهضيبى المقابلة فى حينها بانها كانت مقابلة كريمة لملك كريم !!

والواقع أن موافقة الهضيبى على ما قاله الملك ، كانت تشخيصا غير

دقيق للواقع السياسي المصرى آنذاك وعلى سبيل المقارنة فحسب . ففى نفس الفترة تقريبا ، عبر الجنرال الانجليزى « سليم » فى مباحثاته مع مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى ايامها ، عن قلق انجلترا لما وصفه بالخطر السوفيتى على مصر ، وقد رفض النحاس ذلك ، وقال ان **الاحتلال الانجليزى لمصر أمر واقع وخطر متحقق وانه لا يمكن اقناع الشعب المصرى بقبول الاحتلال على اساس خطر وهمى محتمل وهو الخطر السوفيتى** واصر النحاس فى مباحثاته على أن الخطر الحقيقى على استقلال مصر يتمثل فى قوات الاحتلال الانجليزى .

ويلاحظ البعض ان المقابلة قد تمت فى وقت كانت المخابرات الامريكية تتحرك فيه بنشاط زائد فى مصر ، وقد ذكر « **مايلز كوبلاند** » فى كتابه (لعبة الامم) أن وكالة المخابرات الامريكية كانت تفكر فى هذا الوقت فى تشجيع الجمعيات الدينية لكى تصد المد اليسارى الديمقراطى فى مصر ضمن التفكير فى احداث انقلاب فى مصر من داخل السلطة نفسها أو من خارجها .

ولعل موافقة الهضيبى على توصيف الملك فارق للوضع فى مصر على اساس ان الخطر الرئيسى يتمثل فى الشيوعية لا فى الاحتلال الانجليزى . وهو التحليل الذى كان مرفوضا آنذاك من كافة القوى السياسية المصرية المعادية للامبريالية ، والمعادية فى نفس الوقت للشيوعية . كانت تعكس مدى **الخلل فى تحالفات الاخوان المسلمين** ، والمدى الذى اضطروا اليه اضطرارا عندما عادوا الى **موقف الدفاع** .

وربما يفيد فى هذا الصدد أن نذكر انه ابان محاكمة قاتل النقراشى اشاع الاخوان ان هناك اجتماع عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وأمريكا فى فايد وقرروا مطالبة الحكومة بحل الاخوان ، ومع أن الحكومة نفت هذا تماما . فانه قبل مرور اقل من خمس سنوات كان مرشد الاخوان الجديد (حسن الهضيبى) يصرح بأنه : « **على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا الاخوان المسلمين وسيكف عن اعتبارهم شبحا مفزعا كما حاول البعض أن يصورهم** .

وكانت تلك قمة مواقف الدفاع الذى اجبر الاخوان المسلمين – عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ – الى اتخاذها .

عطاء سنوات المرارة :

انتهى الصدام بين ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وبين الاخوان المسلمين ، **بنتائج قاسية على الضباط الاحرار ، وعلى الاخوان المسلمين ، وعلى التطور الديمقراطى المصرى على وجه العموم** .

وفى تفصيل ذلك يمكن القول بأن عطاء هذا الصدام ، يتمثل فى نتيجتين مترابطتين وبالغتى القسوة .

الاولى على الاخوان انفسهم ، اذ استطاع مجلس قيادة الثورة أن يشق صفوفهم وأن يضم الى مؤيديه جانبا من الجمعية التأسيسية ، وهى بمثابة اللجنة المركزية للاخوان ، وبعض اعضاء مكتب الارشاد ، وهو بمثابة المكتب السياسى ، كما نجح فى أن يلزم آخرين من اعضاء هذين

المستويين موقف الحياد ، ووقفت الاغلبية العظمى من المستويات القيادية الاخرى للاخوان مع حسن الهضيبى (المرشد العام) وزعيم الجناح المعارض لثورة يوليو) خاصة بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، التى عارضها الاخوان وكانوا على حق فى موقفهم منها ، لكنهم فشـــلوا . فى ايقاف عبد الناصر عن التوقيع النهائى على الاتفاقية بعد أن تشـــكلت القوى الديمقراطية الاخرى فى موقفهم بحكم مساندتهم الســـابقة لمجلس قيادة الثورة فى اجراءاته المعادية للمنطلقات الليبرالية ، كما أنهم من جانبهم لم يسعوا الى تنسيق مع هذه القوى ـ فيما عدا مشاركة جزء منهم فى الجبهة التى ضمت فصائل محدودة من الشيوعيين والوفديين وجناح من الاخوان ـ ولجأوا الى اسلوبهم الخاطىء ، وهو محاولة اغتيال عبد الناصر فى اكتوبر ١٩٥٤ .

ولا جدال فى أن مواجهة الضباط لتلك المحاولة كانت اكثر قســـوة وقوة وعنفا من مواجهة السعديين للاخوان ابان ما يسمونه بسنوات المحنة الاولى ، وقد ساعد على هذه القسوة ، الاخوان أنفســـهم . الذين مهدوا الارض للعصف بهم ، عندما شجعوا الضباط على منحى غير ديمقراطى فى الحكم . وهكذا انتهى صدامهم مع الضباط الاحرار الى حملة اعتقـــالات واسعة ، وحملة تعذيب شرسة ، وبمحاكمة جناح الهضيبى امام محكمـــة استثنائية . وعن هذه المحكمة صـــدرت احكام باعدام ستة من زعمـــاء الاخوان . وحكم على كثيرين منهم باحكام بالغة القسوة .

وفى عام ١٩٥٧ افرج عن المعتقلين منهم ، وعفا عبد الناصر عن بعض المسجونين الذين قبلوا التنكر لاخوانيتهم بينما بقى الاخرون ، وخاصـــه الكوادر الرئيسيه لميليشيا الاخوان فى السجون ـ وكانت المعاملة الشرسة فى السجون كفيله بانصراف العديدين من قيادة الاخوان الى شئون حياتهم الخاصة بعد ان عجزوا عن تحمل قسوة النظام الناصرى فى التصدى لمناوئيه.

وهكذا دخل الاخوان فى مرحلة التحلـــل التنظيمى ، اذ لم ينجح عبد الناصر فحسب فى توجيه ضربة محكمة الى تنظيمهم الحديدى ، ساعده عليها معرفته السابقة بهم وانضمام جناح منهم اليه بكـــل اسرار التنظيم ، ولكنه نجح أيضا فى سحب البساط من تحت اقدامهم ، اذ تدعمت شعبيته بعد معارك الاحلاف والعدوان الثلاثى والتسليح وتأميم القناة ، فلم يعد ثمة خوف من جماهيرية الاخوان .

والاهم من هذا كله ، ان الاخوان ارتدوا ، كالعادة ، الى موقع دفـاع ، لعله كان اسوأ مواقفهم على الاطلاق ، اذ تغلب الفهم الذاتى لمشكلتهم عـــلى الفهم الموضوعى ، واصبحت جريمة عبد الناصر فى رأيهم ـ هى « ام الجرائم » ـ واصبح اسقاط نظامه والتعاون مع اعداء هذا النظام هو كل همهم . وهو جوهر حركتهم ، وهكذا اصبحوا ينشطون من رد فعل بشكل مطلق ، وكفوا عن الفعل السياسى . وغفلوا عن مهام ايديولوجية وفكرية كانت مطروحـــة آنذاك عليهم تتمثل فى تطوير افكارهم السياسية التى وضعت نفسها ببرنامج أول اغسطس ١٩٥٢ ـ الذى اشرنا اليه ـ على بداية منعطف جديد ، ليس

هذا فقط بل ان **جهودا لا بأس بها كانت قد بدأت في الخمسينات من جانبهم** من اجل فتح باب الاجتهاد الاسلامي ، وسد الفجوة بين الدين والحياة ، لكنها توقفت • وعلى العكس من ذلك كله ارتد الاخوان المسلمين ارتدادا شاملا ، حتى ان كثيرين ممن املوا فيهم كفوة وطنية معادية للامبرالية ، قد ازعجهم **تحالف قياداتهم الهاربة من مصر مع كل اعداء نظام عبد الناصر ، دون تمييز بين من يعادون هذا النظام من منطلقات وطنية وبين من ينقمون عليه لوطنيته وقوميته وعداؤه للاستعمار •**

وهكذا خسرت القوى الوطنيه الاخــوان كفصــيلة هامة ومؤثرة من فصائلها •

وكانت النتيجة القاسية الثانية لصدام ١٩٥٤ بين الاخوان والثورة ، تتعلق **بالضباط الاحرار** انفسهم ، الذين كان صدامهم مع الاخــوان هو **(بروفة) للحكم اللاديمقراطى** ، الذى ساد مصر بعد ذلك التاريخ • ولاشك ان أجهزة الامن المصرية ـ التى روى فيما بعد كثير عن قسوتها وشراستها ـ **قد تلقت تدريباتها الاولى على انتزاع الاعترافات وممارسة التعذيب ، على الاخوان المسلمين ،** كما انها اخذت قيمتها كركن من اركان البنية السياسية لنظام يوليو ١٩٥٢ • من نجاحها فى تدميرهم سياسيا وتنظيميا • وتصــفيتهم جسدية نفسية وبدنية •

واضافة الى هذا كان الاخوان المسلمون**راس الذئب الطائر** ، فالطريقة التي واجههم النظام بها • **أرهبت كل القوى السياسية الأخرى ،** ودفعتها الى موقف شبه سكوني • وخاصة الوفديين ، وقللت من امكانيــة اية محاولة لوجود قوى سياسية مستقلة فى مصر • ومالبث هذا السكون ان اغــرى السلطة بتجاوزات قادتها فى النهاية الى ضيق متعجرف بكل كلمة نقد ، او كل حركة ـ سياسية أو جماهيرية ـ لا تندمج فى ابنيتها اولا تتحرك باشارة منها • وسادت نغمة من **(النرجســية الثورية)** ، تحتقر الاخرين وترفضهم وتزدريهم • وتسعى (للاجراء) بينما تضــيق (بالشركاء والحلفاء) وترفض من أى ثورة غيرها أى شرط وان دنا ، واى مطلب وان قل ، وربما يفيد هنا ان ننقل عــن الذين تابعوا هــذه موقف تحليلهم الذى يرى **ان الاخوان هــم المسئولين عن ذلك لانهم راهنوا على الجواد اللا ديموقراطى عندما تحالفوا مع العسكرين للاطاحة بالقوى السياسية الاخرى ، ظنا منهم انهم قادرون بعــد ذلك على الحلول محلهم ، فعصف بهم العسكريون ، وانفردوا وحدهم بالحياة السياسية المصرية •**

وهكذا تشتت الاخوان فى اقطار عربية كثيرة ، وفى حين لزم بعضــهم الصمت تورط الكثير منهم فى تحالفات سياسية مع اكثــر القوى تخلفا ، وربما اكثرها عداء للاخوان ـ اذا ما طبقنا مفاهيمهم القديمة ـ وقادهم الاحســاس بالحرج الذاتى الى مواقف غير موضوعية • وفى رأى البعض انه لايجــوز ان تحسب تلك المواقف على الاخوان ، اذ لم يكن لهم وجود كحركة منظمة يلتزم اعضاؤها بمواقفها ، ولهذا فأن الذين تحركوا منهم او تحالفوا مع قوى معادية للشعوب العربية ، قد تصرفوا على مسئوليتهم الشخصية ، ولا يجــوز ان نحسب تصرفاتهم على الاخوان كحركة •

لكن وجهة النظر تلك لاتلقى قبولا لدى كثيرين من الدارسين للامر ، وذلك فى ضوء التطورات اللاحقة ، اذ عاد الاخوان لتنظيم صفوفهم مرة أخرى فى عام ١٩٥٩ واستمروا يعملون بسرية تامة وكونوا تنظيما مسلحا جديدا بشكل سرى والنقطة الجوهرية والاساسية فى النظر الى تنظيم الاخوان الذى عاد نشاطه بين ١٩٥٩ — ١٩٦٥ تكمن فى رصيد حقيقتين هامتين ،

الاولى : ان التنظيم عاد هذه المرة للعمل بشكل سرى محض من الناحية التنظيمية ، بحيث اعتمد على الميليشيا المسلحة الهادفة الى الانقلاب ، دون اية محاولة للتنظيم الجماهيرى الواسع أو التفكير فيه ، وهكذا يمكن القول بأن تنظيم الاخوان قد توحد لحساب الجناح السرى والانقلابى وغير الجماهيرى منهم ، فلم يعد هناك جهاز عام جماهيرى وجهاز خاص يضم كوادر مسلحة ، ولكنه تحول الى مجموعات انقلابية فقط ، وهذه المجموعات بحكم حلقيتها وضيقها اكثر ميلا للافكار المتطرفة ، خاصة فى مناخ كان يرفض النظام الناصرى جملة وتفصيلا ، ويعتبره كافرا كفرا مطلقا يتطلب تدميره دمارا شاملا ·

الثانية : ان التنظيم عاد بايديولوجية اكثر سلفية واقل رحابة عما كانت عليه افكار الحسنين (البنا والهضيبى) منشئا جناحا جديدا فى الاخوان هو جناح القطبين : نسبة الى سيد قطب الذى كان الاب الروحى للتنظيم الجديد ، واكثر اجنحتهم محافظة واقلها قبولا للنظام الديمقراطى ·

وقد عكس الصراع بين الجناحين نفسه ، مما زاد من قسوة الظروف التى احاطت باعتقالات ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ ، عندما اصبح (القطبيين) يكفرون اتباع الحسنين (انظر ردا هادئا على افكار معالم على الطريق لسيد قطب ورد فى كتاب حسن الهضيبى ـ قضاة لادعاة ، الذى كتبه ابان اعتقاله الاخير ـ دار النشر الاسلامية ١٩٧٧) ·

ولم يشمل هذا الاعلان فحسب ادانه فكرية وتكفيرا لعبد الناصر ونظامه ولكل انظمة الحكم فى العالم . ولكن الحكم بالتكفير شمل الاخوان المسلمين ، ممن قبلوا منهج البنا والهضيبى ·· وانقسم الاخوان المسلمون فى السجون ـ ابان محنة ١٩٦٥ ـ الى قسمين رئيسيين . وبدا الصراع الايديولوجى بينهما ؛ وهو ما ساهم به خلاله المرحوم حسن الهضيبى بكتابه الاكثر تسامحا الذى رد به على افكار سيد قطب ، وهو(دعاد لا قضاة) والاسم نفسه يحدد محتواه ، وقد دفعته دار النشر الاسلامية للمطبعة اخيرا كرد على نشاط وافكار القطبيين والتطويرات التى دخلت على نشاطهم العملى فيما يعرف الان بجماعات التكفير والهجرة ·

المعركة الثانية :

ومرة ثانية تدخل النظام الناصرى لقمع الاخوان المسلمين فشن ضدهم حملة اعتقال وتعذيب ومحاكمات ضاربة انتهت باعدام ثلاثة من زعمائهم ، فضلا عمن قتلوا تحت التعذيب ويصل عددهم حسب تقديرات الاخوان

المسلمين انفسهم الى ٣٨ فردا ، وسجن بعض مئات واعتقال ١٨ الف منهم خلال أقل من شهر .

ومع ان الصدام الثاني وقع في مرحلة كان النظام الناصرى قد استكمل فيها اسسه الفكرية والايديولوجية ، فان كلا المرحلتين اكدت عجزه عن صياغه رؤية سياسية صحيحة لمواجهة الاخوان ، وفى هذا الصدد يمكن رصد الحقائق الآتية :

ان النظام الناصرى لم يتعامل ابدا مع الاخوان كخصوم يديولوجيين ، ولكنه تعامل معهم كخصوم سياسيين ، وتلك كانت مأساته لكبرى ومأساة مصر بالاخوان فالقضية لم تكن مجرد تنظيمات ارهابية ، ولكن الفلسفة نفسها ، وحقيقة الامر انه بينما كان هناك عدة الاف في السجون من الاخوان ، فأن المناخ السياسى والفكرى في مصر كان يفرز باستمرار ويوميا عناصر قابله لان تستهويها دعوتها ، سواء بحكم التربية او النشأة أو تدنى الوعى العام وهى كلها ظواهر لعدم وعى الشرائح المطحونه فى المجتمع المصرى بسبب مأساتها .

والايديولوجية الاخوانية تقوم على فكرة القوميه الاسلاميه والدولة الدينية وهى بذلك معادية للفكرة القومية بكل مستوياتها ومعادية للعلمانية والزمنية ولكل الاتجاهات الديمقراطية ، لكن النظام الناصرى لم يجسر أبدا على أن ينازل الاخوان رافضا هذه الدعوة المغلوطة ، بل حرص بديماجوجية فائقة على منافستهم فيما يدعون اليه لسحب جماهيرهم الى صفه ، وقد انشأ بالفعل فى عام ١٩٥٤ منظمة شبابية دينية فاشية باسم (منظمات الشباب) كان يشرف عليها احد الضباط وهو وحيد رمضان وكان شعارها (شرقية ولا غربية) . وقد حاول ان يستخدم هذه المنظمة ضد الاخوان ، لكنها لم تنجح وانتهى الامر بعد فترة باعتقال وحيد رمضان نفسه فى قضية تآمر .

ان النظام حاول ان يستخدم الاخوان كقوة منظمة أو كتيار فكرى لضرب كل خصومه وقد برز هذا بشكل واضح فى العامين الاولين للثورة ، ويلاحظ ان تنظيم سيد قطب قد بدىء تشكيله فى عام ١٩٥٩ ونما وتضخم فى مرحلة المد اليمينى الذى نشره النظام ابان معركته الضارية ضد الشيوعيين .

ان خطأ الاخوان الرئيسى هو صياغتهم لتحالفات غير مبدأية مع القوى السياسية الاخرى بحيث قبلوا دائما التحالف مع الكل بهدف تقوية أنفسهم ، واتاح لهم هذا دائما ان ينتشروا ويتضخموا ، ولولا وجود عناصر مغامرة فى صفوفهم كانت تستعجل الثمرة ، وتضرب فى غير الوقت المناسب ، لاتاح لهم هذا التحالف مع بعض شرائح البرجوازية الاستيلاء على الحكم .

ولكن هذا التحالف فشل فى تحقيق اهدافه ، لانه كان مراهنة على الجانب الاخر .

فهل تكون عودة الاخوان الى العمل من جديد خطوة اخرى فى طريق المراهنة على الجانب الاخر من التاريخ ؟

والواقع ان الباحث المحايد ، يستطيع فى أن يستنتج بسهولة . ان موقف الاخوان المسلمين من عبد الناصر يبدو (معركة ثأريه) فى جانبيها الشخصى والسياسى ، وفى حين يبدو انهم يعترضون على الطابع البوليسى الذى ميز معظم سنوات حكمه ـ وهو ماتشترك فىادانته كل القوى السياسيه بما فيهم الناصريون أنفسهم ـ فان ذلك لايبدو هو القضية الاساسية أو الوحيدة .

وفى رأيهم أن التجاوزات التى لحقت بالحريات العامة فى العصر الناصرى لم تكن مجرد (سلبيات) ، ولكنها (وصمة عار فى جبين الانسانية بأسرها حتى تقوم الساعة) وعهد عبد الناصر (البغيض) و (البائد) ، شهد انتهاك حرمات الحرائر واهدار رجولة الرجال ، وتعذيب الصغار والاطفال والنزول بالادمية الى أحط من مستوى أوغل الحيوانات فى الوحشية . (مجلة الدعوة العدد ٣ ص ٥ والعدد ٥ ص ٣)

ومع اعتراضنا الكامل والنهائى والبات على أى معاملة للافكار السياسية بالاساليب القهرية بكل أشكالها أو درجاتها ، فان الاخوان المسلمين ، هى آخر القوى السياسية المصرية التى يحق لها التنديد بالحكم البوليسى أو رفضه ، فمثل هذا الحكم ليس مجرد نزعات فرد ، ولكنه ينطلق اساسا من المناهج التى ترفض تعدد الآراء والاجتهادات فى الفكر والسياسة ، وهذا هو منهج الاخوان المسلمين أنفسهم ، الذين رفضوا منذ نشأتهم الحزبية وطالبوا بالغاء الاحزاب السياسية بحجة أن الاسلام يدعوا الى الوحدة والتعاون بين الناس ، بينما الحزبية تدعو للتعصب للرأى وتعمل على توسيع هوة الانقسام فى الامة وكان العلاج الناجح فى رأيهم هو أن تزول جميع الاحزاب لانها كلها مقصرة فى تنفيذ أحكام القرآن . (من خطب حسن البنا ـ الحلقة الاولى صفحة ٦٠ ـ ٦٣) .

وقبل الثورة ـ وفى العامين الاولين منها ـ تعرضت قوى سياسية مختلفة لاشكال من القهر على يد الاخوان المسلمين ، الذين تميزت حركتهم السياسية ، ومازالت تتميز (**بالحوار العضلى**) مع خصومهم السياسيين ، فضلا عن الاخوان الحوار دائما ـ حتى هذه اللحظة ـ فى المطالبة بالتصفية الادارية لخصومهم فى الراى ، حتى وصل بهم الامر الى **التعاون مع أجهزة الامن** ، وأصبح قسم المعلومات لديهم يبلغ تلك الاجهزة بأسماء هولاء الخصوم ـ ومنهم الشيوعيين ـ على حد اعترافهم هم أنفسهم فى محاكمات ١٩٥٤ . ومن البديهى أن تلك الاجهزة لاتتعامل مع من **يقع فى يدها بالجوار ولكنها** ـ والعهدة على مجلة الدعوة الجديدة ـ تنزل بالآدمية الى أحط من مستوى أوغل الحيوانات ء الوحشية . وكما أطيح بالحريات الديمقراطية فى مصر حدث هذا ، بتأييد منهم وهو ماسبق لنا أن عالجناه عند التعرض لموقفهم من قضية الديمقراطية فى الفترة الواقعة بين قيام الثورة وأزمة مارس ١٩٥٤ (هناك تفاصيل مهمة أزيح عنها الستار أخيرا فى مذكرات اللواء محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ـ وكتاب أحمد حمروش البالغ الاهمية : قضية ثورة ٢٣ يوليو) .

والحكم البوليسى الذى غضب منه الاخوان عندما لحقهم ـ ولميغضبهم

عندما لحق غيرهم - لايبدو هو الاساس في مشاركة الاخوان في الحملة الثأرية على ذكر عبد الناصر والحقيقة ان نقدهم لعبدالناصر هو رفض لأفضل مافيه - وقد أيدوا أسوأ مافيه حتى عام ١٩٥٤ - ومع انهم يذهبون الى القول بأنهم (يفرقون بين الثورةوبين من قام بها) (الدعوة العدد الخامس ص ٢و٣). وبرغم انها تفرقة مضحكة وعصية على التخيل لم تمنعهم من الهجوم على اشتراكية عبد الناصر ، التى حاربت الحريات وأعلنت الحرب على الاديان وقتلت الابرياء وتطاولت على الاعراض وصادرت الحقوق واعتدت على الحريات وأهلت علينا بالهزائم والنكسات (الدعوة العدد ٢ صفحة ٢٦) ، وهم يفرقون بين (الثورة) وبين من قام بها ، فزعامة عبد الناصر عندهم (زعامة قامت على الدعاية المزيفة والتدجيل الخسيس يريدون اسباغها على من لم يسيىء الى الاسلام والمسلمين أحد من قبل مثله) . (الدعوة العدد الخامس) ، وبعض حسنة هذه الزعامة هى تطويرها للازهر ، وليس هناك مخلص على فهم ووعى الا ويدرك أن قانون التطوير لم يكن الا قانون تغيير وتدمير (العدد ٢ صفحة ٢٧) .

وتفيد المراجعة التاريخية لظروف عودة الاخوان المسلمين للعمل بعد ضربة ١٩٥٤ فى استكشاف المبررات السياسية لتلك العودة . فالتنظيم الجديد للاخوان بدأ العمل فى عام ١٩٥٩ كعملية ثأرية ارهابية للرد على ماأنزلته أجهزة الامن الناصرية بهم فى عام ١٩٥٤ ، وقد ظل يعمل فى هذا الاطار طوال أربعة أعوام ، لكن سيد قطب رفض هذا المنهج فى عام ١٩٦٣ - وكان مايزال سجينا - ورفضه فى عام ١٩٦٤ ، عقب الافراج عنه ، مطالبا بعمل انقلابى متكامل (راجع فى هذا الصدد أقوال سيد قطب أمام صلاح نصار رئيس نيابة أمن الدولة العليا فى قضية ١٩٦٥ - محضر جلسه ١٨-١٢ - ١٩٦٥) والفرق بين التاريخين وبين الهدفين ، هو الفرق بين الظاهرة الناصرية فى زمن كان الدفاع عن الملكية الفردية هو أقدس شعارتها . وفى زمن أدركت ووعت لانها لاتستطيع أن تنمى أو تتقدم دون الحد من شرور تلك الملكية .

ومع ان الاخوان المسلمين لم يقدموا أى شكل من أشكال التكامل الايديولوجي ورفضوا أن يفتحوا باب الاجتهاد الاسلامى بشكل حقيقى . الا انهم كانوا قد تنبهوا فى مرحلة متأخرة ، الى ضرورة تناول بعض المسائل . وخاصة مايتعلق منها بالاقتصادليواجهوا زحم الافكار الاشتراكية التىطرحت فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومحاولة تحليل موقفهم من قضية الملكية فى الاسلام لاتعود الى وجهة نظر متكاملة ، ولكنها تقود الى اجتهاد برجوازى صغير متخلف وغامض ،فقد ذهب سيد قطب الى أن النظام الاسلامىليس هو الرق ..وليس هوالاقطاع. وليس هو الشيوعية ان النظام الاسلامى هو فقط النظام الاسلامى . (مجلة المسلمون - عدد مارس ٥٣) وهذا التعريف (السلبى) الذىلايقدم بديلا ، لم يعق محاولات أكثر ايجابية فى الاجتهاد - لاتتسق كلها فى نسق واحد .

وفى تلك الاجتهادات نغمة معادية للرأسمالية الكبيرة على أساس أن

(الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين) (محمد الغــزالى : الاسلام والمناهج الاشتراكية صفحة ٤٥) ، كماانها تقوم على :أساس الاحتكار والتحكم فى الاسعار صفحة ٦٢ · والعداء للاحتكار عندهم ، يقوم على أساس انه (كثيرا مايؤدى الى تحكم صاحب العمل فى العمال فوق تحكمه فى السوق الاستهلاكية والاسلام يحرم نظام الاحتكار) لذلك يشجع الاسلام تاميم المرافق العامة (سيد قطب : معركة الاسلام والرأسمالية ص ٥٩) · ويدخل فى اطار ذلك هجوم الاخوان المسلمين على رأس المال الربوى الذى يحرمه الاســلام ، باعتبار أن الربا : هو عصب الحياة المالية الخاضرة ودعامة النظم الراسمالية (محمد الغزالى صفحة ٥٨) ، وفى حين أقر سيد قطب أن : العمل هو السبب الوحيد للملكية والمكسب فى الاسلام فهو يحــرم الربا (معــركة الاســلام والرأسمالية ص ٥٠ ـ وهذه أفكار سيد قطب فى الخمسينات) · الا انه عجــز أن يرى وجها آخر للاستغلال غير الربا ·وأكثر الاجتهادات تناسقا فى النظرة الاخوانية تجاه حق التملك هى فكرة «الوظيفــة الاجتماعية للملــكيه » وهى الفكرة التى نشر عنها الاستاذ البهى الخولى سلسلة مقالات فى جريدة الاخوان المسلمين اليومية فى الاربعينات جمعها بنفس عنوانها وأصــدرها فى كتاب بعنوان (الاسلام : لا شيوعية ولا رأسمالية) ، وكان البرنامج التثقيفى الذى وجهه قسم العمال بالاخوان المسلمين لاعضائه ، وقد عادت مجلة (الدعوة) الجديدة تردد نفس الفكرة التى تقول ان الاسلام لايعرف (الملكية) وان كان يعرف (الحيازة) فى حين قررت المذهبية الاسلامية أن هذا الكون مرده الى خلق واحد بارىء مصور مبدع متقن ، وانه تعالى وحده مالك هذا الملك بما فيه من مادة وروح ارتضى استخلاف أشرف المخلوقات على مافى الســماوات وما فى الارض ، ووضع الامانة بين يديه · والمذهبية الاسلامية لاتنظــر الى الانسان باعتباره مالكا أصيلا لاى شىء ، لا لذاته وجسده ولا لزرع أو ضرع ، ولا لارض أوماء أو هواء الانسان فى الاسلام خليفة الله سبحانه فى ملكه (وكيــل) مكلف برعاية خلقه ، مأمور باتباع أوامر خالقه ومالكه وســيده ، واذن كان التعبير الصحيح لما يكتسبه المسلم بماله الحلال من طيبات هو الحيــازة وليس الملكية وان جرى العرف تجاوزا على اطلاق لفظ الملــكية والتملك · (مجلة الدعوة العدد الاول ص ٤٢ـ٤٣) ، وبالاضافة الى أن تلك الفكرة لم تؤصــل بما يجعلها برامج عملية نفهم منها منهاج الاخوان لمواجهة ظواهر تراكم الفقر وتراكم الغنى المتلازمة لأى مجتمع طبقى ، فان أفقها لايتعدى الافكار البرجوازية الصغيرة ، وهى السمة الاساسية لفكر الاخوان المسلمين ·

وفى هذا الصدد تبرز الملاحظات الثلاثة الآتية :ـ

● ان الاخوان المسلمين يرفضون أصــلا فكرة **أن الاســتغلال طبيعة متلازمة للملكية القائمة على استغلال العمل المأجور** ، تلك الفكرة التى تعــد جوهر النظرة الاشتراكية وعلى عكس ذلك فقد ذهب البهى الخولى فى مانيفستو التثقيف الاقتصادى لعمل الاخوان المسلمين الى القول بأن مقاومة الاستغلال الدنىء لاتكون بالغاء الملكية بل (باقامة السلطة العادلة) ، أما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تنتج مثل هذا العدوان فقد يملك الانســان ولا يظلم ،

وقد يملك ويكن محسنا كريما وسمحا رحيما يفشي الخير والمساواة والسلم بين الناس) والملكية عند هليست فى حاجة الى معالجة أو مقاومة وانمـــا الى (التهذيب) ص ١٩ .

و «التهذيب» الذى طرحه الاخوان على الملكية الاقطاعية كان رفضـــا لاتجاه مجلس الثورة لتحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان ، اذ طالب الهضيبى بأن يكون الحد الاقصى المقترح ٥٠٠ فدان . والفكر الاخوانى يفر انقســام المجتمع من حيث الاساس الى طبقات ، تتكفل الـزكاة والضرائب الحسنات بالتقريب بينها .

● وقد عكس فكر الاخوان الاقتصادى عجزا بالغا عن اكتشاف الاشكال المعاصرة . والسائدة للاستغلال . بتركيزه على ان التصدى للارباح الربويه كفيل بتحطيم شرور الرأسمالية . وهو مالم يعد صحيحا بعــد أن تراجعت الاعمال الربوية عن ان تكون أخطر أشكال راس المال ؛ بعد أن كانت فى صدر الاسلام عصب المبادلات والمعاملات المالية ، وبتراجعها أفسحت مكان الصدارة **للتناقض بين رأس المال والعمل باعتباره** أبشع الاشكال المعاصرة للاستغلال فى ظل النظم الرأسمالية الحديثة ،وهذا العجز فى اكتشاف السمه الرئيسيه لعصرنا يجعل الاخوان يقفون من حيث الجوهر فى صف تأييد النهب الرأسمالى لجهود الطبقات الكادحة .

● والنظام الذى طرحه الاخوان كبديل للانظمة الاقتصادية المعاصرة. هو ماسماه ــ قبل ربع قرن ــ الشيخ محمد الغزالى بـ **(النظام الاقتصــادى الوسيط)** ، يقول عنه انه : طبق بأشكال مختلفة فى المانيا وايطاليا على عهود النازى والفاشيست ، ويطبق الآن فى انجلترا باشراف الدولة على المصــالح والشركات الكبرى اشرافا مباشرا ودخولها فى رأس المال بذسهم تزيد عــلى النصف . وهو ماعتبره وسط بين تعطيل مبدأ الملكية وبين اطلاقه (الاسلام والاوضاع الاقتصادية ص ٦٢ــ٦٣ . وحول فكر الاخــوان المسلمون راجــع الفصول البالغة الاهمية والاقتدار فى كتــاب طارق البشرى ــ ــ الحـــركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ٧٢ وانظر أيضا شريف خالد : مواقع حركة الاخوان المسلمين من مجرى الاحداث فى المجتمع المصرى ــ مجلة كتابات مصرية العدد ١ سبتمبر ١٩٧٤ ــ ص ١٧ و٣٧ ــ دار الفكر الجديد ــ بيروت) .

وقد قدم الفكر الناصرى اجتهادات أكثر راديكالية وأكثر انســـجاما وتكاملا من تلك الافكار ، وبرغم الفهم البرجوازى الصغير بأن للملكية وظيفة اجتماعية واثبت انه أكثر اخلاصا وهو الاخلاص الذى فتقده الاخوان المسلمين الذين التزمت حركتهم السياسية بالتحالف مع الاقليــات اتى ــ فضــلا عن معاداتها للجماهير الشعبية ــ كانت أكثر قربا للعناصر الاحتــكارية ، بينمــا عادت الوفد الذى يعود اليه الفضل فى كل المكاسب الاقتصادية التى حققتها الجماهير الشعبية قبل ١٩٥٢ ، كما عادوا عبد الناصر وأخذوا عليه آنه قضى على حرية المنافسة ، وتخصص مجلة الاعتصام ــ التى تربطها بالتيار الاخوانى

صلة غير محدودة ـ كل جهدهاللبرهنه على ان الاسلام معالاقتصاد الحر وضد التميم أو التدخل فى حرية التملك بأى صورة من الصور ٠

ومع ان شرائح عديدة من البرجوازيةالمصرية كانت تنظر بعيون مرتابة ـ وان كانت خائفة ـ لعمليات التصفية التى مارسها النظام الناصرى ضد الشرائح العليا من تلك البرجوازية . مماسس فى تقديرها قداسة حق الملكية، سواء بإباحة الدعاية الفكرية ضد شرور الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . او بالاجراءات التى صدرت فى يوليو (تموز) ١٩٥١ ، واستكملتفى اغسطس ١٩٦٣ ٠ تم وضعت آخر لمساتها فى قرارات مارس ١٩٦٤ . وقدبدت تلك الاجراءات فى نظر البعض نسقا مطلقا لحق الملكيه **بالرغم من انها لم تسد الباب مطلقا أمام التراكم الرأسمالى من الناحية القانونية او الواقعية** وان دفعته للاختفاء فى الادخار غير المثمر أو ممارسة الطفيلية التى تخرج عن الرقابة القانونية ، **وقد أثار هذا مخاوف برجوازية** انطلقت مذعورة آنذاك ، وكان رد فعلها محاولات للتهدئة ، تبلورت وتحددت أكثر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، عندما طرح النظام الناصرى فكرة الوحدة الطبقيه بمفهوم مختلف عما كان يطرحها به من قبل ، الا أن البرجوازية المصريه ـ بقيادة شرائحها الطفيلية ـ فى ظل تدنى وعيهاشنت حملة ثأرية ضد الرجل ـ بعد وفاته لتأكيد اعادة حرية التملك الى مكانة مقدسة على الخريطة الفكرية والسياسية العربية عموما والمصرية خصوصا ٠

وفى مجرى حركتها السياسية ٠ سرعان ماوجدت تلك الشرائح نفسها حليفة للاخوان المسلمين . باعتبارهم قادرين على تقديم غطاء ايديولوجى يستثمر المشاعر الفطرية لدى الجماهير بالتلويح باعلام الاسلام . وباعتبارهم قوة ضاربة تتميز بانتهازية سياسية تدفعها ـ الى نشدان الحماية ـ فى فترات الضعف ـ تحت الجناح القوى بصرف النظر عن مبدأية التحالف أو لا مبدأيته .

وهذا التحالف يؤدى اليوم مهمام لايستطيع غير الاخوان أداؤها ٠ ولكنه ككل التحالفات : مؤقت وسوف ينتهى حتما بالصدام .

كانت الشرائح الطفيلية من البرجوازية المصرية تبحث عن ثأرها من الرجل الذى جسر فمس حرية التملك المقدسة ؛ وكان الاخوان المسلمون يزعمون انهم يبحثون عن ثأر الله من الرجل الذى ظنوه أهدر الايمان والاسلام ٠

وفى مجرى الحياة المصرية ٠٠ التقيا ليراهنا معا على الجانب الآخر من التاريخ ٠ لتصبح مأساة الاخوان المسلمين هى مشكلتهم فى المستقبل

المراهنة على الجانب الآخر من التاريخ :

يبدو ان الخشية من أن تكون عودة الاخوان المسلمين للعمل مراهنة على الجانب الآخر من التاريخ .. ليست مجرد مخاوف لا تستند الى أساس واقعى ٠ ذلك ان حركة سياسية كالاخوان لا تستطيع أن تنسلخ ببساطة من خبرتها التاريخية ، أو أن تتجاوزها ، وهى تعود للعمل بنفس القيادات ،

بعد عزلة طويلة فى السجون لم تحرمهم فحسب من التفاعل مع الواقع المحيط بهم ، ولكنها اخضعتهم لمشاعر نفسية قد تكون طبيعية ومقبولة على المستوى الشخصى . لكنها على مستوى الحياة السياسية ليست كذلك ·

وقد وصل عداء الاخوان المسلمين لعبد الناصر ونظامه الى ذروة غير مسبوقة فى مشاعر الجماعات السياسية ، الى درجة اخذ عليهم معها البعض انهم شمتوا فى هزيمة ١٩٦٧ ، واعتبروها برهانا الهيا يؤيدهم ضد عدوهم الذى صنفوه فى خانة الكافرين منذ زمن طويل ، دون أن يتنبهوا الى أنهم يشمتون فى الوطن وفى الامة العربية كلها ·

وقد كان طبيعيا اذن يحتل تحليل مفردات كبيرة منهم لطبيعة الصدام الذى حدث بينهم وبين عبد الناصر ، نتيجة لقوة الاجراءات التى اتخذت ضدهم ، وفى هذا الصدد يمكن رصد حصيلة عدد من المناقشات جرت مع بعضهم تكشف عن تصورهم العام لهذا الامر :

● ففى تحليلهم ان عبد الناصر كان **شيوعيا** . تلثم لفترة طويلة ، ثم كشف عن نفسه اللثام عندما اتخذ **اجراءات ١٩٦١** ، وخاصة عندما **تحالف مع الاتحاد السوفيتى** ، فانتقل بهذا الى معسكر اعداء الاخوان ، ولم تعد هناك **اية أرضية للتحالف معه** ، أو للتعاون مع نظامه ،مع انهم لم يخفوا أبدا عداءهم لاسرائيل ، الا أن **الخطر الاسرائيلى تراجع الى الخلف** ، وأصبح فى المحل الثانى من الاهتمام ، بل وأصبح لدى بعض مفرداتهم أقل أهمية ، فالاسرائيليون ــ كما ذهب هذا البعض ــ يدينون بدين سماوى ، وعند الحوار معهم حول امكانية العمل المشترك ، بين عبد الناصر وبينهم لصد العدوان **الاسرائيلى والامريكى** ، على أساس أنه الخطر الاكثر الحاحا ، وأن تصفية الحساب مع عبد الناصر يمكن أن يكون شعار مرحلة مقبلة ، كان رد الاخوان انهم **لا يحاربون كافرا تحت راية كافر** ·

● وقادهم هذا الخطأ الرئيسى فى فهم طبيعة الصراع على المستوى العالمى . ودور القوىالوطنية العربيه فيه ، **الى خلل فى تقييم ممارستهم من ناحيه ، والى فهم مغلوط لموقف القوى السياسية العربية الاخرى من نظام عبد الناصر** ·

فقد اعتبر الاخوان ان مؤامرتى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ، مجرد **تحايل سياسى** من عبد الناصر ، أراد أن يتخذه ذريعة لتصفيتهم خضوعا لضغط الغرب الذى كان يعتبرهم الخطر الرئيسى عليه ، وفى هذا الصدد أصبح محمود عبد اللطيف ــ الذى قام بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى ميدان المنشية فى عام ١٩٥٤ ــ فى منظورهم عميلا لأجهزة الامن الناصرية ، وذكر بعضهم أن عبد الناصر لم يخرج فى ذلك اليوم الى الشرفة التى كان مفروضا أن يخطب منها ، الا بعد أن وصله قميص خاص ضد الرصاص كان قادما مع رسول من أمريكا توجه من المطار الى ميدان المنشية ، حيث ارتدى عبد الناصر القميص قبل أن يظهر امام الجماهير ،مما يعنى أنه كان على علم بمحاولة الاغتيال التى قامت بها أجهزته كنوع من خلق ذريعة لضرب الاخوان

ونصفيتهم . ولا جـدال فى ان ذلك خيال نادر المثال ، يتجـاهل الاعترافات المفصلة التى أدلى بها قادتهم أمام محكمة الشعب ، بصرف النظر عن الضغوط التى تعرضوا لها . وعن همجية المحاكمة . وعلى عكس تصفية ١٩٥٤ ، فقد اعتبر الاخوان ان عبد الناصر قد اصطدم بهم فى عام ١٩٦٥ بتعليمات مباشرة من الاتحاد السوفيتى . واستدلوا على ذلك بحادث شـكلى محض ، هـو ان عبد الناصر اذاع انباء المؤامرة فى خطاب له القاه على المبعوثين المصريين فى موسكو ابان زيارة كان يقوم بها للعاصمة السوفيتية .

وخطورة هذا التحليل تكمن فى انه حال بين الاخوان المسـلمين وبين **تقييم أسلوبهم فى العمل** ، تقييما يقوم على النقد الذاتى . وربما كان مفيـدا مثل هذا الرسوخ انفسهم : هل يفيد العمل الحلقى المحدود فى مواجهة نظام له مثل هذا الرسوخ الذى كان لنظام عبد الناصر . سواء من حيث الاستمرار او من حيث القدرة على جذب الجماهير ؟ ، هل كان تشخيصهم لايديولوجية النظام الناصرى من انه معاد للاديان وللاسلام بالذات .. تشخيصا صحيحا ؟ .. الم يكن فى انجازاته كثير مما طالب به الاخوان المسلمين أنفسهم قبل ذلك؟.. أكان من الصحيح سياسيا وفكريا ، أن يبدو الاخوان وكأنهم مع الرأسمالية وان يربطوا الاسلام بفوضى الانتاج الراسمالى وشروره ؟ .. الم يكن خط العداء لعبد الناصر بشكل مطلق ، نوع من التأييد غير المعلن للقوى الدولية التى كانت تعاديه والتى سبق للاخوان أن انكروا عليها عداءهـا لأهـداف المسلمين ولمطامحهم المشروعة فى التحرر والاسـتقلال ؟ .. وهل خضـعت تحالفات الاخوان ـــ مع قوى عربية أو غير عربية ـــ لأسس اسلامية حقا ، أم ان ما قادهم الى ذلك هو تطبيق مقولة **(عدو عدوى هو صديقى)** ، بصرف النظر عن اى اعتبار آخر .. والا فهل يستطيع الاخوان الزعم بأن هـؤلاء الحلفاء كانوا اكثر اسلاما من الرجل من الناحية الموضوعية والشكلية ؟

أسئلة كثيرة لم يعن الاخوان بالرد عليها ، ربما كان ما يجمعها كلها ، هو ما ذهب اليه بعض قادتهم من قبل عندما اعلنوا ان الاسلام لم يعد يقبل الا فى الاطار الذى وضعه فيه الاخوان المسلمين ، الامر الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من قبل من أن **(التشكيل)** عند الاخوان قد أصبح هو الاساس ، واصبح شبيها بالوثن المقدس ، رغم انه مجرد وعاء لمضـمون لم يعن به الاخـوان كثيرا عنايتهم بالحفاظ على تشكيلهم ، ولم يقدسوه كما قدسوا التنظيم .

تصـــدير

للمرة الثالثة منذ أنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ ، دفع أعضاؤها عام ١٩٦٦ أفدح ثمن (حياتهم نفسها) من أجل « حق » تحدى السلطة الرسمية فى مصر . فبعد خروج الإخوان من المعتقلات ومن ظلال الحياة السياسية المصرية عام ١٩٦٥ ، ظهر أن أعضاء التنظيم اشتركوا فى نوع من المؤامرة ضد نظام الرئيس عبد الناصر . وعادت حملة الاعتقالات فى صيف ١٩٦٥ وإستمرت بقية العام وخلال النصف الأول من عام ١٩٦٦ ، وفى ٢١ أغسطس ١٩٦٦ كانت الاعتقالات والمحاكات قد بلغت ذروتها بصدور أحكام محكمة أمن الدولة العليا بأعدام سبعة من الأخوان شنقاً وبالسجن لمدد مختلفة على مائة أو أكثر ، وفى ٢٩ أغسطس خففت على الاحكام أربعة من المحكوم عليهم بالإعدام إلى السجن المؤبد . وتم شنق الثلاثة الآخرين ..

والواقع أنه فى غياب المصادر التى تشكل المادة الكافية (ووجود) صعوبات عديدة ، لمستها بنفسى ، تواجه الدراسة الجادة لهذه الحركة ، فإنه من الأفضل أرجاء الحكم النهائى على مداول هذه الأحداث الأخيرة . على أننا نعتقد أنه يمكن أن نلاحظ ، فى إيجاز وعلى نحو عابر ، أن هذه الأحكام التى صدرت بالإعدام ، وعلى خلاف ما تذهب إليه الحكومة المصرية ، لن تكون مانعة من أن تبعث جماعة الإخوان المسلمين من جـــديد ، ومن الممكن تصوير ما حدث على أنه لايبدو كونه إنفجاراً كان متوقعاً بسبب التوتر

الذى غذته زمرة من الأرهابين الأفراد كرست نفسها « لموقف إسلامى » من المجتمع بعيد تماما عن روح الإسلام ، ومجموعة أخرى من محترف السخط. وشعورنا الذى أحسسنا به منذ فترة ، والذى يشاركنا فيه الآن آخرون ، [1] هو أن القومية القائمة على أساس الاصلاح الدنيوى أساساً والرائجة الآن فى العالم العربى سوف تواصل مسيرتها حتى تنتهى تماماً إلى ما نادت به جماعة الإخوان المسلمين فى بدايتها .

وتعنى هذه الدراسة بتلك الفترة المبكرة ، منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨ وعبر أزمتيها الأساسيتين فى ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ . وهى دراسة تنقب فى تاريخ الحركة وتنظيمها وأفكارها[2] وقبل البدء فى سرد تاريخ الحركة أوردنا ملخصا لحياة مؤسسها ، حسن البنا ، الذى بدأ فى وقت مبكر من شبابه الارتباط الطويل بمنظمات تهتم بالفضيلة والبعث الروحى للاسلام ، كما نمى فى الوقت ذاته حسه القوى بالنواحى العملية وكان لذلك كله صداه المباشر فى إحساسه بالزعامة . هذا الاحساس الذى تطور فيما بعد على نحو فعال .

وقد تتبعت الدراسة تطور حركة الإخوان منذ بدايتها المتواضعة بين عمال مدينة الإسماعيلية بمنطقة قناة السويس وخلال أيامها الأولى بالقاهرة ، حيث تم إرساء لإطار الأساسى لتنظيمها ، ثم خلال الحرب العالمية الثانية عندما إستكملت الجماعة مؤسساتها ومارست أول صدام مع السلطة . ونحن نرى أن القوى المتصارعة — أثناء فترة الحرب العالمية الثانية — قد لعبت دوراً هاما فى ظهور الجماعة — فى فترة ما بعد الحرب — فى مركز الحلبة السياسية المصرية . ولقد كشفت تلك الفترة عن التناقض الأساسى بين الحزبين

الجماهيريين فى مصر — الاخوان المسلمين والوفد — فى محاولة كل منهما احتلال موقع الصدارة فى الحياة السياسية . كذلك كشفت تلك الفترة عن تناسق داخلى من حيث الهدف (وهو هنا مناوأة الوفد) بين الجماعة والقصر ، ذلك التناسق الذى إنهار فى إثر أعمال العنف التى إتسع نطاقها فى مصر فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ والتى بلغت ذروتها فى ذلك العام الأخير بمصرع النقراشى باشا رئيس الوزراء على يد أحـد الإخوان المسلمين ، وما أعقب ذلك من حل للجماعة واغتيال زعيمها حسن البنا بتحريض من السلطات الرسمية . ونحن نرى أن أعمال العنف التى وقعت خلال الفترة التالية للحرب العالمية لم تـكن سوى نتيجة ، لا سببا ، لانهيار الحياة البرلمانية فى مصر الحديثة ، وهى حقبة وصلت إلى نهايتها بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد ظلت الجماعة — لفترة قصيرة بعد حلها الأول — تعمل بصورة سرية ، ثم ظهرت بزعامة جديدة بعد ثورة ١٩٥٢ ، وبهالة من الأهمية واضحة وجديدة ، نجمت عن الإرتباط السرى القديم بين بعض الضباط الأحرار وبين الجماعة . على أن العلاقات الطيبة بين الجماعتين لم تـكن فى الواقع بالقوة التى ظهرت بها فى البداية ، إذ سرعان ما تدهورت خلال فترة لم تزد عن عامين . لتنتهى تماماً فى أكتوبر ١٩٥٤ بمحاولة اغتيال عبدالناصر رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وحل الجماعة مرة أخرى وشنق ستة من الإخوان فى ديسمبر ١٩٥٤ ، وتلك هى نهاية الفترة التى يتوقف عنـدها تأريخنا للجماعـــــة .

أما القسمان التاليان من الدراسة فيتناولان — على الترتيب —

الهيكل التنظيمي للجماعة وأفكارها وخططها لتحقيق نظام إسلامي حقيقي. وفي خاتمة الدراسة حاولنا تقييم الجماعة تقييماً موضوعياً في ضوء التاريخ السياسي الحديث لمصر[٣] وفي ضوء النزعة التجديدية الإسلامية[٤] وقد ركزنا في ذلك على نقطتين : الأولى ، أن القسط الأكبر من العنف السياسي الذي أتهمت به الجماعة — إتهاماً غير كاذب — كان نتيجة لإحساس بالاحباط السياسي والإقتصادي والاجتماعي شمل العناصر العديدة للحركة الوطنية ، والذي كان بدوره نتيجة للشلل الذي أصاب الحياة السياسية والمسار العام للتطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر ذلك الإحباط الداخلي الذي غذاه النزاع المصري البريطاني وقضية فلسطين . والثانية ، أن عنف الاخوان تسبب في ظهور نزعة طائفية شديدة الوقع — شملت المسلمين مثلما شملت الأقليات اليهودية والمسيحية — وكان منشأ هذه النزعة فقدان التوازن بين التراث المعترف به وبين والمقومات الفعلية لمجتمع مسلم ، فضلا عن السمة النضالية التي حاولت بها الجماعة التغلب بها على إنعدام التوازن هذا[٥] .

ونتيجة للمشاركة الملتزمة للجماعة في الحياة السياسية ، فأن موقعها في حركة التجديد الإسلامي ليس واضحاً بما يكفي . فرغم إتباعها ، في بعض المجالات ، التراث الفكري — المتفتح نسبياً — للشيخ محمد عبده ، إلا أن الجماعة عكست أيضا بالتالي التغير المضطرد في طابع هذه الحركة الرمزية من التصلب والتعصب . وعلى ذلك ، فإننا نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحركة رغم الطابع المحافظ لروحها العام وشروط عضويتها ، إستطاعت أن تجذب إليها عدداً كبيراً من أهل الريف والحضر كأعضاء ، متحمسين ، والذين كان أغلبهم قد تقبلوا بالفعل لكن بدرجات متفاوته أسس النظرة المعاصرة .

ولما كان العديد من هؤلاء الأعضاء ، لا يجدون مكانا موانيا لهم فى مجتمع متزايد الدنيوية ولا سيطرة لهم عليه ، لذا جنحوا إلى التطرف والتمرد ، على النحو الذى ميز حركة الإخوان .

والدراسة التى يضمها هذا الكتاب أعدت فى الأصل لتقديمها كرسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة « برنستون » عام ١٩٦٠ . وكنت قد قررت القيام بهذه الدراسة عن جماعة الإخوان المسلمين فى ربيع ١٩٥٢ بعد شهور قليلة من مراقبة الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ — عندما كانت مصر قد ألغت معاهدتها مع بريطانيا وكانت تحاول مرة أخرى ، بالدبلوماسية وبالعنف معا حل قضية الشكل النهائى للعلاقة التى تربطها بتلك الأمة .

ولقد بدأت الخطوات الفعلية الأولى للبحث فى مجال الدراسة فى يوليو ١٩٥٣ وأنتهت فى أبريل ١٩٥٥ . وخلال تلك الفترة تعرض البحث للتوقف مرات عدة ، وكان أحيانا يتقدم بفضل الحصول على معلومات جديدة وفيرة ، إلا أن التعقيدات واجهته دائما بسبب المتاعب المتزايدة التى واجهتها حكومة الثورة والتوترات التى إتسع مداها بين الحكومة العسكرية وبين جماعة الإخوان ، والانقسام داخل الجماعة نفسها ، وحل الجماعة رسميا مرتين فى عهد الحكومة العسكرية ، والصراع الذى نشأ داخل الحكومة من أجل السلطة وهو الصراع الذى ساهمت فيه الجماعة ، ثم محاولة إغتيال عبد الناصر رئيس الوزراء فى تلك الفترة وما تلاها من تنفيذ الإعدام شنقا فى ستة من أعضاء الجماعة فضلا عن سجن المئات من أعضاء.ولم تكن ظروف هذه الدراسة فى مجرى الأحداث التى واكبتها بالشىء السهل ، بل وتزايد تعقيد المسألة بسبب تناول الدراسة

لحركة جاءت محاولة التأريخ لها مع نوع من التطرف الهستيرى معها أو ضدها على حد سواء ، وهو ما حاولت — وربما لم أوفق — فى أن أبدده .

وفى هذه الطبعة المنقحة لم أحاول — كما أشرت — أن أصل بها إلى أحداث ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، كما خولت لنفسى حرية حذف بعض المواد والعديد من الوثائق التى إقتصرت أهميتها على البحث الأصلى . فضلا عن أننى لم أشعر بضرورة الإشارة - سواء فيما يتعلق بالنص أو التعليقات الواردة فى الهوامش أو القائمة البيبلوجرافية - إلى الأعمال الضخمة التى ظهرت منذ كتابة أصل هذه الدراسة ، حول مصر الحديثة ، بإستثناء ما أرتبط منها بما ركزت عليه من تحليلات ، أو الأعمال التى توفر معلومات جديدة حول الموضوع . ذلك أن الدراسة - كما كان متصوراً لها فى الأصل - لم تكن ترمى أبداً إلى أن تكون أكثر من تغطية محدوده لجانب من تاريخ مصر الحديثة .

وإنى لا شعر بامتنان عميق للعديد من الشخصيات والمعاهد - فقد أتاحت لى مؤسسة « فولبرايت » القيام بأول زيارة لمصر . كما دعمت مؤسسة «فورد» البحث بسخاء ، كذلك أعرب عن شكرى الخاص لمستر « كايون ، أو. سويزى » وهيئة مكتبه . كما ساعد مستر « جون مارشل » من « مؤسسة روكفلر » فى دعم الكتابة الأصلية للدراسة ولقد قدم قسم اللغات والآداب الشرقية فى جامعة برنستون عونا كريما لدراستى العليا بصفة عامة ولا ستكمالى هذه الدراسة بصفة خاصة . وأسجل هنا الأسماء التالية بسبب اشتراكها المباشر تقريبا فى القيام بهذه الدراسة : بروفيسور « تى كيلرونج » الذى شجعنى على الاستمرار ، و « ر . رابلى وندر » الذى قرأ الدراسة بعد كتابتها .

وأعرب عن شكرى أيضا للعديد من الأصدقاء والزملاء ، أذكر هنا القليل منهم : « كريس كارسون » الذى شارك فى مناقشات استمرت ساعات طويلة حول مداولل هذه الحركة والحقائق المرتبطة بها · و « وليم براون » و « وليم د . تورجر » من مركز دراسات الشرق الأدنى ، الذى أتاح لى الفرصة لاعادة التفكير ومراجعة الدراسة . ولقد قدمت لمركز « متشجان » – كنوع من العرفان – جميع المواد التى جمعتها فى الدراسة الميدانية ، احفظها فى مجموعة أبحاثه الخاصة · وأعتقد أنها ستكون أكثر المجموعات الكاملة الموجودة فعلا .

وقدقدم لى الكثير من طلبتى مساعدتهم فساعد « أحمد جودة » خلال البحث فى القاهرة بالترجمة ومناقشة الأحداث . كما قرأ مع « شارلز دى سميث » النص الكامل للدراسة وفحصا المراجع وقدما ملاحظات مفيدة . وقدم لى نفس المساعدة « جيمس جانكويسكى » الطالب بجامعة كولورادو الآن وقام كل من « دليلاند . إل » و « باترشيا فيتشر » و « بولا آجية » بنسخ البحث على الآلة الكاتبة ومراجعة النسخ .

كما أوجه شكرى أيضا إلى مس « كاترين دوف » التى أعدت الكتاب للنشر ، ولمستر « آر طومسون » الذى أعد الفهرست .

وفى النهاية فإننى أكن أعظم مشاعر العرفان لعشرات المصريين والاخوان المسلمين وغيرهم ممن رحبوا بى وتحدثوا معى (أو أظهروا لى العداء) فقد تعلمت منهم الكثير فشكرا بلاحدود . أما بالنسبة لأسرتى ، التى عانت طوال فترة إعداد الدراسة ، فإن الكلمات المجردة تصبح هنا بلا معنى .

ريتشارد ب . ميتشل

هوامش التصدير :

١ — أنظر بوجه خاص : م . هالبرت ، سياسات التحول الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٦٥) ص ١٩٥٣ . وأيضا س . ب هاريس القومية والقومية والثورة فى مصر (١٩٦٤) ص ٢٠٩ .

٢ — علينا أن نلاحظ هنا أن هذه الدراسة لا تعنى بالحركات الجماهيرية وإنما هى دراسة لحركة واحدة فى العمق . ونحن لم نربط هذه الدراسة بالحركات الجماهيرية الأخرى كما لم تضف إليها أية معلومات مستمدة من الكتابات النظرية التى ظهرت فى الفترة الأخيرة حول الحركات الجماهيرية والسلوك السياسى فى المجتمعات « غير الغربية » فالأسلوب الذى تناولت به الموضوع هو تاريخى على نحو كلاسيكى ، أى أسلوب محاولة بحث الظاهرة تاريخية بين سلسلة الأحداث والأفكار المترابطة خلال فترة زمنية محددة — فى أبعادها الأعمق دلالة — وذلك على مستويين ، (١) دراسة الظاهرة من خلال قانونها الداخلى الخاص ، و (٢) من خلال الإطار الذى يعكس تصورى الخاص عن الانسان والمجتمع والإفتراضات والمسلمات التى تنشأ خلال الدراسة نفسها وأننى لأرجو أن يجد زملائى الباحثين فى فروع العلم الاجتماعى الأخرى ، وهم الذين تمرسوا على رؤية العالم بأساليب مختلفة ، أن يجدوا فى هذه الدراسة — التى يغلب عليها الطابع التجريبى — معلومات تساعدهم على بناء أنساق

نظرية ذات مغزى تستطيع من خلالها أن نفهم تلك الحقبة على نحو أفضل .

وفى دراستى هذه فأننى أدين بالكثير للعمل الرائع الذى كتبه الحسينى « الاخوان المسلمون : كبرى الحركات الاسلامية الحديثة » كذلك هناك عمل آخر يدافع عن الإخوان كتبه محمد شوقى زكى وهو كتاب مفيد وإن لم يحز نفس الشهرة . وعلينا أن نذكر بطبيعة الحال الدراسة الهامة المبكرة التى كتبها « هيوارث دون » بالانجليزية « الدين والاتجاهات السياسية فى مصر الحديثة ١٨٥٠ » والمؤلف ـ كما سنلاحظ فيما بعد ـ شارك فى تأريخ الحركة وكتابه يعد من المصادر الأساسية . أما أحدث الدراسات التى تهتم على نحو مباشر بالحركة فهى دراسة هاريس عن القومية والثورة :

وهناك دراستان هامتان تتناولان بالتفسير النظم السياسية الناشئة فى مصر والشرق الأدنى ، نجد فيهما محاولة لدراسة الجماعة ؛ الدراسة الأولى هى :

« مصر تبحث عن مجتمع سياسى » لـ أن . صفران . (١٩٦١) .

والثانية : (سياسات التحول الاجتماعى) . وهناك أيضا الدراسة التى كتبها ل . بندر والتى لاتتعرض مباشرة لتاريخ الجماعة . دراسة كانتويل سميث « الاسلام فى التأريخ الحديث » (١٩٤٧) ودراسة كريج « الحركات السرية

فى الاسلام المعاصر » فتهتمان بصورة أساسية بالدلالة الدينية للحركة . أما أول هذه الدراسات جميعا وأكثرها أهمية فهى دراسة البروفيسور جيب : الاتجاهات الحديثة فى الاسلام — ١٩٤٧ .

٣ — سوف يتضح للقارىء فى سياق قراءته للدراسة أننا لم نختلف مع الكثير من العناصر المكونة لاطار تاريخ مصر الحديثة والمتعارف عليها باستثناء المواضع التى تتصل بهذه الحركة . ودراستى التاريخية تدين بالكثير لأعمال كولومب وماراوكيرك ولاكوتير وهويلوك ولتيل والمؤرخ المصرى الرافعى ولأن هذه الدراسة لاتتناول التاريخ العام لمصر الحديثة ، فقد ثرت ألا أستعرض فى هذه الصفحات معرفتى البيبلوجرافية بذلك التاريخ .

٤ — كذلك لم أحاول أن أكتب مرة أخرى ؛ أو حتى أن ألخص ، ذلك العمل الذى قام به على أفضل وجه كل من جيب وسميث وكريج وآدمز وحورانى وجارديه وأنوانى وجوميير وجمال أحمد وآخرين .

٥ — أننى مدين للبروفيسور ما نفريد هالبرن من أجل ما قدمه لى من عون للوصول إلى تصور أكثر وضوحا لمسألة العنف هذه .

المراجع الأساسية

١ — المجلات والجرائد المصرية المختلفة خـلال الفترة التى تناولتها الدراسة .

٢ — مجلات ودوريات غربية .

L' Afrique et l' Asia
Cahiers de l' orient Contemporain
Middle East Affairs
Middle East Journal
The Muslim world

٣ — الرسائل والمنشورات الرسمية :

الأناشيد ـ بين الأمس واليوم ـ دستورنا ـ دعوتنا فى طور جديد ـ العبادة جوهرها وآفاقها — الاخوان المسلمون تحت راية القرآن — الجهـاد — المحمدية — ومن آداب الأسرة والـكتيبة — المرأة بين البيت والمجتمع — مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى — المجتمع الإسلامى — المؤتمر الخامس — نحو جيل مسلم — ظام الأسر نشأتها وأهدافها — نظام الأسر ورسالة التعاليم — إلى الشباب — الرسائل الثلاث (دعوتنا — إلى أى شىء ندعو الناس — نحو النور) — التشريع الإسلامى — الرسالة الأولى للاخوات المسلمات .

برنامج ثقافى مهنى للمدرسين — البيان الذى أقرته الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين فى إجتماعها غير العادى المنعقد بالمركز العام فى يوم الجمعة ١٠ ذو القعدة ١٣٧١ . (أول أغسطس ١٩٥٢) — اللائحة العامة للنشاط الرياضى — اللائحة الداخلية العامة للاخوان المسلمين — اللائحة الداخلية لقسم الاتصال - المنهج الدراسى الإسلامى لمدرسة الجمع - المنهج الدراسى الاسلامى لاخوان الأسر — قانون النظام الأساسى لهيئة الاخوان المسلمين العامة .

٤ — كتابات بالعربية لمؤلفين من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين :

فتحى العسال : حسن البنا كما عرفته ، ١٩٥٣ .

عبد القادر عودة : الاسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه ، ١٩٥٢ .

الاسلام وأوضاعنا القانونية ١٩٥١ .

الاسلام وأوضاعنا السياسية ١٩٥١ .

المال والحكم فى الاسلام ١٩٥١ .

التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى (٣ أجزاء) ١٩٤٩ .

عبد الباسط البنا : منى .. إلى .. شهيد الاسلام ١٩٥٣ .

تاج الاسلام وملحمة الامام ١٩٥٢ .

لبيب البوهى : الإخوان أيام المحنة (١٩٥٠ — ١٩٥٢) .

الإيمان والرجل (١٩٥٠ — ١٩٥١) .

مع شهداء الإخوان (١٩٥٢ — ١٩٥٣) .

محمد الغزالى : فى موكب الدعوة ١٩٥٤ .

الاســلام والاستبداد السياسى (١٩٥٠ — ١٩٥١) .

الاسلام والمناهج الاشتراكية ١٩٥١ .

الاسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين.

الطبعة الثالثة ١٩٥٣

الإسلام والأوضاع الاقتصادية .

الطبعة الثالثة ١٩٥٢

من هنا نعلم الطبعة الرابعة (ترجمة إسماعيل فاروخى واشنطن ١٩٥٣) .

تأملات فى الدين والحياة ١٩٥١ .

التعصب والتسامح بين الاســـلام والمسيحية (١٩٥٣ — ١٩٥٤) .

أحمد أنس الحجاجى : الإمام (جزآن) ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

الرجل الذى أشعل الثورة ١٩٥٢ .

رسالة من المريخ .

روح وريحان ١٩٦٤ .

فتحى عبد المجيد : قضية الشهيد حسن البنا ١٩٥٤ .

أنور الجندى: قائد الدعوة : حياة رجل وتاريخ مدرسة ١٩٤٦.

عبد الخبير الخولى : قائد الدعوة الاسلامية حسن البنا ١٩٥٢.

حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ١٩٥١ .

سيد قطب : العدالة الاجتماعية فى الاسلام (الطبعة الثالثة) ترجمة
جون هاردى ، واشنطن ١٩٥٥ .

دراسات إسلامية ١٩٥٣ .

معركة الإسلام والرأسمالية ١٩٥٢ .

السلام العالمى والاسلام ١٩٥١ .

سعيد رمضان : فى آفاق العالم الاسلامى ١٩٥٧ — ١٩٥٤ .

معالم الطريق دمشق ١٩٥٥ .

محمد عبد الله السمان : الإسلام المصفى ١٩٥٤ .

كامل إسماعيل شريف : الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين
(١٩٥٢ — ١٩٥٣) .

٥ — أعمال بالعربية لكتاب آخرين :

محمد حسن أحمد : الإخوان المسلمون فى الميزان (١٩٤٧ —
١٩٤٨) .

محمد حبيب أحمد : نهضة الشعوب الاسلامية فى العصر الحديث
١٩٥٢-١٩٥٣

موسى اسحق الحسينى : الاخوان المسلمون : كبرى الحركات
الاسلامية الحديثة الطبعة الأولى بيروت

(١٩٥٢) ترجمة جون برون بيروت ١٩٥٦ .

مجلس قيادة الثورة : الاخوان والارهاب ١٩٥٥ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ١٩٤٧-١٩٥١- ٣ أجزاء .

أنور السادات : صفحات مجهولة ١٩٥٤ (الطبعة الانجليزية نيويورك ١٩٥٧).

محمد شوقى زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى ١٩٥٤ .

٦ — وثائق :

— الحكم فى قضية النيابة العمومية رقم ٢٢٩٤ ، ١٩٥٠ ، الخاصة بقضية الجيب الصادر فى ١٨ مارس ١٩٥١ .

— مجلس الدولة ، القضية رقم ١٩٠ دائرة وقف التنفيذ برياسة حضرة صاحب العزة محمد سامى مازن بك .

— الحكم فى قضية الجناية العسكرية رقم ٥ عابدين ١٩٤٩ الخاصة بمقتل المغفور له دولة محمود فهمى النقراشى باشا ، الصادر فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ . والمواد التالية لا تصلح كوثائق بسبب كونها منشورات معاصرة للحركة ، إلا أنها تحتوى بالفعل رغم سياقها المتحيز على أجزاء

من الاجراءات والدعاوى والقضايا السالفة الذكر وغيرها والتى شارك فيها الاخوان :

دار الفكر الاسلامى : قضايا الاخوان : قضيــة سيارة الجيب ، أقوال كبــار الشهود وحوادث التعذيب ١٩٥١ .

قضايا الاخوان : قضية سيارة الجيب الحيثيات ونص الحكم ١٩٥١ .

كمال كيره : محـكمة الشعب ١٩٥٤ جزآن .

الجزء الأول

تاريخ الجماعة

الفصل الأول

حسن البنا

وتأسيس جماعة الاخوان المسلمين

الفصل الثانى

الوصول الى مركز القوة

الفصل الثالث

الصعود الى القمة
وقرار الحل

الفصل الرابع

اعادة التشكيل ... المرحلة الثانية

الفصل الخامس

ثورة يوليو ١٩٥٢
وقرار الحل الثانى

القسم الاول – التاريخ

الفصل الأول

حسن البنا وتأسيس جماعة الأخوان المسلمين[1]

حسن البنا :

ولد حسن البنا فى أكتوبر عام ١٩٠٦ بمديرية (محافظة) البحيرة فى قرية المحمودية والتى تبعد تسعين ميلا شمال غرب القاهرة .وكان أبوه «الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا » الساعاتى هو مأذون الناحية وإمام مسجدها ، ودارساً ومؤلفاً للعديد من كتب الحديث ، وقد تلقى علومه فى الأزهر فى عهد الإمام محمد عبده[2] . وفيما بين فترات قيامه بواجباته الدينية وقراءاته ودراساته ، كان يمارس حرفة يدوية هى إصلاح الساعات ، وهى الحرفة التى حرص على تلقينها لأبنه جنباً إلى جنب مع مالقنه إياه من معارف تقليدية وكلاسيكية واسعة وحب للعبادة .

وفى الثامنة من عمره[3] ، بدأ حسن البنا ــ الأبن الأكبر بين خمسة أبناء ــ تعليمه النظامى فى كتاب القرية[4] وكان معلمه الشيخ محمود زهران من بين الأشخاص الأوائل بعد والده، الذين تركوا أثراً عميقاً فى تطور تكوينه الشخصى والفكرى .

وفى الثانية عشرة ، التحق البنا بالمدرسة الابتدائية ، حيث بادر بالاشتراك

فى أول جماعة دينية من بين الجمعيات التى شارك فى عضويتها خلال مراحل تطوره ، وكان معلمه بالمدرسة ـــ الذى ترك أثراً آخر فى تـكوينه ـــ هو الذى نظم ووجه « جماعة السلوك الأخلاقى » فى بادىء الأمر والتى كانت تهدف إلى تعميق حساسية أعضائها تجاه الآثام الأخلاقية ، والتى فرضت نظاما من الغرامات المرهقة يطبق على أعضاء الجماعة الذين يتلفظون بالسباب واللعنات فى حديثهم ويصبونها على زملائهم أو يرتـكبون مايخالف الدين.

وخلال فترة وجيزة أصبح البنا قائدا للجماعة (ص ٦ ـــ ٧) وقد شكل عدد من الفتيان الأحدث عهدا والذين كانوا غير مقتنعين بهذا العمل ،جماعة أخرى أسموها « جماعة النهى عن المنـكر » تمثل هدفها الأساسى فى ممارسة تأثير أعمق على حياة المدينة . وكان من بين نشاطاتها الرئيسية كتابة وتوزيع الخطابات السرية (وأغلبها خطابات تهديد) إلى من ترى أنهم يحيون بصورة تتعارض مع تعاليم الاسلام .

وخلال هذه الفترة المبـكرة من حياته ، شهد البنا حلقات الذكر لأول مرة فى لقاءاته بالطريقة الصوفية « إخوان الحصافية » . وقد أنخرط فى نشاط هذه الفرقة الصوفية عشرين عاما متوالية ، بعد أن تأثر بعمق بما شهده فيها . كما أهتم بالصوفية خارج إطار هذه الفرقة معظم فترات حياته ، وقرأ بشغف الأعمال المتوفرة عن مؤسس الطريقة وعن الصوفية بشكل عام ، وأصبح فى نفس الوقت عضوا متحمسا فى حلقات الذكر وتلميذا لشيخ مشايخهم (ص ١٠ ـــ ١٤) .

وكان من نتيجة إنضمام هؤلاء الأعضاء الجدد ـ البنا وزمرته ـ إلى الجماعة

الصوفية ، أن برزت فكرة إنشاء منظمة أخرى سميت أيضا جمعية الحصافية للبر ، ذات هدف مزدوج : هو النضال من أجل الحفاظ على المبادىء الأخلاقية للدين الاسلامى ، ومقاومة نشاط البعثات التبشيرية المسيحية فى المدينة . وفى الثالثة عشرة أصبح البنا سكرتيرا للجمعية ، أما رئيسها فكان أحمد السكرى الذى لعب بعد ذلك دورا هاما فى تطوير فكرة جماعة الأخوان المسلمين . وكان السكرى شابا صغيرا عندما تعرف به البنا فى حلقات الذكر . ولقد نظر البنا إلى هذه المجموعة فيما بعد على أنها الأرضية الأساسية والارهاص الذى مهد لقيام جماعة الأخوان المسلمين (ص ١٦) .

وفى العام الأخير للبنا فى المدرسة الابتدائية أندلعت ثورة ١٩١٩ . واشترك البنا كطالب فى المظاهرات التى أنفجرت داخل وخارج المدرسة ، وفى تأليف وإلقاء الأشعار الوطنية . وفيما بعد ، كان عليه أن يتذكر بمرارة خاصة منظر القوات البريطانية أثناء إحتلالها لمسقط رأسه فى ذلك الوقت (ص ٢٢ ـ ٢٥) ولقد صحبته هذه الذكريات عندما كان يتهيأ — ولم يبلغ بعد الرابعة عشر — للالتحاق بمدرسة المعلمين الأولية بدمنهور على بعد ١٣ ميلا جنوب غرب المحمودية . وأصبحت النزعة الصوفية التى راودته مؤخرا أكثر تغلغلا فى كيانه وفى عام ١٩٢٢ تم قبوله كعضو عامل فى جمعية الحصافية ، بل وأرتدى ـ لفترة من الوقت ـ العمامة ذات الشراشيب والعباءة البيضاء المميزة للجماعة (ص ١٤ ـ ١٦ ، ص ١٩ ـ ٢٢) وفى ذلك الوقت أصطبغت رؤيته للأمور بصبغة التعاليم الصوفية والتعاليم التى وضعتها شخصية لها مكانتها الرفيعة فى التاريخ الاسلامى ألا وهى شخصية أبو حامد الغزالى (١٠٥٨ ـ ١١١١ ميلادية) . وقد دفعت به آراء أستاذ العصر الوسيط (الغزالى) هذا حول التعليم ، والتى أستمدها البنا من

كتابه (إحياء علوم الدين) إلى الاقتناع بعدم جدوى الأستمرار فى التعليم الرسمى . وهكذا تعرضت للخطر المرحلة الأخيرة من تعليمه الرسمى ، أى مرحلة التعليم العالى فى العاصمة . ويتذكر البنا الصراع الذى دار داخل نفسه فى السنة النهائية لمدرسة المعلمين بين « حبه للتعليم » واقتناعه « بفوائد التعليم للفرد والمجتمع » وبين التعاليم الغزالية حول العلوم والمعرفة ووجهة النظر القائلة بأن التعليم يجب أن يقتصر على ما هو ضرورى « لتحقيق الواجبات الدينية واكتساب الرزق » (ص ٩٠) . وهذا الموقف من التعليم كان السمة المميزة لمواعظه التى ألقاها على أتباعه الأوائل فى الجماعة ، وهو الموقف الذى عزز ودعم — خلال حيـــــاته المهنية — ما يمكن تسميته بالسمات الواقعية والغيبية « لتكوينه العقلى » . على أن معلميه فى تلك الفترة حاولوا إقناعه بأن يطرح جانباً تلك الشكوك التى تراوده وأن يواصل تعليمه العالى . وفى عام ١٩٢٣ ، وكان فى السادسة عشر ، ترك مدرسة المعلمين الأولية والتحق فى نهاية العام نفسه بدار العلوم بالقاهرة (ص ٢٨ — ٢٩) . ولقد أنشئت دار العلوم عام ١٨٧٣ كأول محاولة مصرية لتقديم تعليم « عصرى » عال (علوم) فضلا عن العلوم الدينية التقليدية التى تخصصت فيها الجامعة القديمة التابعـــــة للازهر وأصبحت دار العلوم من الوجهة الأساسية مدرسة عليا للمعلمين ، إلا أنها اصطبغت أكثر فأكثر ، مع تطور النظام الدنيوى للجامعة ، بالصبغة التقليدية السلفية .

وخلال تلك الفترة كانت معالم التكوين العقلى والعاطفى للبنا آخذة فى التبلور ، فحتى ذلك الوقت ، كان العاملان المؤثران فى تثقيفه بصورة دائمة هما التعاليم الإسلامية الكلاسيكية والانضباط الروحى للصوفية . كذلك كان

التأثير المنهجى الواضح لوالده ومعلميه أكثر أهمية من تعليمه الرسمى . وكان يعتز بأنه كان يتخطى نطاق المعرفة المرتبط « ببرنامجه الدراسى » . إذ كانت له فضلا عن هذا البرنامج ، مطالعاته الواسعة : أدب الصوفية والسيرة النبوية والقصص التاريخى عن البطولة والدفاع عن « الوطن » و « الغيرة فى الدفاع عن الدين » و « النضال على طريق الله » . وليس واضحاً ما إذا كان هذا النوع الأخير من القراءات قد جاء سابقا أم تاليا على إدراكه لوضع مصر كبلد محتل ، إلا أنه يشير بوضوح إلى علاقة هذه القراءات بذلك الإدراك (٦) .

وكل هذه المؤثرات فى حياته وجهها معلموه وجهة عملية طبقها فى الجماعات الدينية العديدة التى اشترك فيها . ومن الأمثلة التى تكشف عن حماسته الدينية وإيمانه الدينى الراسخ تلك القصة الأسطورية التى تنطوى — رغم الشك فى صحتها — على دلالة رمزية فى هذا الصدد . وتشير تلك القصة إلى أنه وهو فى العاشرة من عمره استطاع بجهده الخاص أن ينجح فى الاستعانة بالبوليس لإزالة أحد التماثيل « الداعرة » لامرأة شبه عارية من فوق أحد زوارق النهر ، وتحطيمه (٨) . ولقد تشكل هذا الميل الطبيعى للفعالية على نحو جديد أكثر حدة من خلال ما تلقاه من خبرة فى القاهرة .

وقد تواقت وصول البنا إلى القاهرة مع فترة الغليان الفكرى والسياسى التى ميزت العشرينات . وباستعراضه الموقف « بعينى ريفى متدين » (٩) استطاع البنا أن يميز المشكلات الأكثر خطورة من وجهة نظر : الصراع المحتدم بين الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على حكم مصر ، والمجادلات السياسية الصاخبة التى أسفرت عن « الانقسام » فى أعقاب ثورة ١٩١٩

و « اتجاهات الردة والعدمية » التى غمرت العالم الاسلامى بعد الحرب ، والهجمات التى كانت تشن على التراث وعلى السلف الصالح – والتى شجعتها « الانتفاضة الكمالية » فى تركيا – والتى اتخذت شكلا منظما من خلال حركة « التحرر الفكرى والاجتماعى » لمصر ، وكذلك التيارات « اللاإسلامية » فى الجامعة المصرية بعد إعادة تنظيمها والتى بدا أنها تنطلق من الاعتقاد القائل بأن « الجامعة لن تحقق علمانيتها إلا إذا ثارت ضد الدين وحاربت التقاليد الاجتماعية المستمدة منه » ، والجمعيات والأحزاب و « الصالونات الأدبية والاجتماعية » العلمانية المؤيدة لمبادىء الحرية فى الفكر والعمل التى عملت على تثبيت هذه الأفكار ، مستهدفة « إضعاف شأن الدين » بصورة أساسية (ص٤٦ – ٤٨)[١٠] .

وكان رد الفعل لدى البنا وأصدقائه ذوى الاتجاهات الفكرية المشابهة لفكره إزاء صورة القاهرة هذه هو : « الله وحده يعلم كم أمضينا من ليال لبحث حال الأمة ، نحلل العلة ونفكر فى وسائل العلاج الممكنة ولقد بلغ بنا القلق درجة وصلنا معها إلى حد البكاء[١١] » .

وفى القاهرة اتصل البنا بجمعية الحصافية ، وانضم فى السنة التالية لجماعة دينية أخرى هى « جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية » « التى كانت تنظم المحاضرات حول الموضوعات الاسلامية[١٢] إلا أن كلا من الجمعيتين لم تكن بكافية فى رأيه لسد الفجوة التى رأى أنها تفصل بين المسلمين وبين الإسلام وتعاليمه . وهكذا من قناعة متزايدة بأن « المسجد وحده غير كاف » للوصول بالناس إلى بر الايمان الحق ، انطلق إلى تنظيم مجموعة من طلبة جامعة الأزهر ودار العلوم الذين توفرت لديهم الرغبة فى التدرب للقيام بمهمة

« الوعظ والارشاد » . وقدم هؤلاء خدماتهم في المساجد كما قدموها في التجمعات الشعبية » – (المقاهى وأماكن التجمع الأخرى) (ص ٤٤ – ٤٦) – وكان النوع الأخير من النشاط هو الأكثر أهمية وقد ثبت نجاحه الكبير فيما بعد . وقد أرسل عدداً من هؤلاء الطلاب بعد تدريبهم في القاهرة إلى جميع أنحاء الريف المصرى لتولى أعمالهم ليس فقط من أجل « نشر الدعوة الاسلامية[١٣] » بل أيضا ، وبصورة عملية ، لنشر فكرة جماعة الاخوان المسلمين .

وقد أدى اهتمام البنا بظاهرة ارتداد « الشباب المتعلم » عن « النهج الاسلامى فى الحياة » إلى سعيه للحصول على مشورة الجيل الأكبر من رجال الدين وغيرهم من المفكرين العلمانيين . فكثيراً ما كان يتوجه إلى المكتبة السلفية التى كان يديرها فى ذلك الوقت محى الدين الخطيب ، ويتردد على الخلف السورى لمحمد عبده ، رشيد رضا ، المشرف على تحرير مجلة المنار ، كما أعجب إعجابا صادقا بفريد وجدى وأحمد تيمور باشا الذين رأى فيهما نصيرين « للقضية الاسلامية » (ص٤٩ – ٥٠ ، ٥٧ – ٥٨) . وأخيرا ، فقد أعرب البنا عن قلقه لمشايخ الأزهر – المركز الفكرى للاسلام – ثم حمل بشدة على معارضتهم السلبيـــة واستسلامهم الواضح فى وجه « التيارات التبشيرية والالحادية » التى تشيع الفوضى فى المجتمع الاسلامى . ذلك أنه أدرك أن وقت العمل قد حان ، ومن ثم كان يحث الآخرين على إدراك ذلك (ص ٥٠ – ٥٤)[١٤] . فتجاربه المبكرة هى التى هيأته للادراك الحاد لهذه المشكلة ، ولقد ظل طوال حياته يحمل ذكريات مريرة ومؤلمة حول القلق الروحى العميق الذى ساد هذه الفترة من حياته فى القاهرة فى علاقاته « بطبقة

الموظفين » الدينيين . وبوضوح أكبر بدأ يتبين نوع « الفعل » اللازم لانقاذ المجتمع الاسلامى ، ودوره هو الخاص فى هذا الصدد .

وفى السنة النهائية بدار العلوم ، دعى الفصل الذى به حسن البنا لكتابة مقال حول الموضوع التالى: تحدث عن الآمال الكبيرة التى تراودك بعد إتمام دراستك ، وبين كيف ستعد نفسك لتحقيق تلك الآمال . وقد استهل البنا مقاله بالعبارة التالية : « أعتقد أن أفضل الناس هم أولئك الذين يحققون سعادتهم بتوفير سبل السعادة للاخرين وباسداء المشورة لهم » : ثم ذهب إلى أن ذلك أمر يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال إحدى الوسيلتين الآتيتين : الأولى هى « طريق الصوفية الحق والتفانى بالعمل الصادق فى خدمة الإنسانية » . أما الثانية فهى طريق التعليم وإسداء النصح ، وهو طريق مشابه للطريق الأول من حيث أنه يتطلب الاخلاص والعمل إلا أنه يتميز عنه بارتباطه بحياة الناس « ثم يضيف » إنى أعتقد أن شعبى قد إبتعد عن أهداف إيمانه نتيجة للمراحل السياسية التى مر بها والتأثيرات الاجتماعية التى تعرض لها وتحت تأثير الحضارة الغربية .. والفلسفة المادية والتقاليد الأفرنجية » ونتيجة لهذا فإن تراث الشباب أصبح إيمانا « فاسدا » وسادت بينهم « مشاعر الشك والحيرة » و « بدلا من الايمان تفشى الألحاد بينهم » . وإزاء وضع كهذا كان رأى البنا أن مهمته فى الحياة هى ناهضة هذه الاتجاهات ، فعليه أن يصبح « ناصحا ومعلما » يكرس نفسه بالنهار للأطفال ، ولآبائهم بالليل مبصرا إياهم بأهداف الدين وبالمصادر الأصيلة لرفاهيتهم وسعادتهم فى الحياة . وسيكون عليه أن يقدم لهذه المهمة أقصى ما يملكه من « مثابرة ونكران للذات » ، ومن فهم ودراسة ، واهبا لذلك جسدا يتوق لمواجهة المصاعب وروحا

« نذرها لله » . وكانت كلمة الختام فى مقاله هى « هذا عهد بينى وبين ربى » (ص ٥٤ — ٥٧)[١٥].

وفى صيف عام ١٩٢٧ تخرج البنا من دار العلوم وعمره ٢١ عاما . وفكر لفترة قصيرة فى الانضمام إلى واحدة من البعثات السنوية للدراسة بالخارج ، إلا أنه لم يفعل ذلك لأسباب غير معروفة (ص ٥٨ -- ٥٩)[١٦]، وبدلا من ذلك قبل التعيين فى إحدى المدارس التابعة للحكومة . وجاء تعيينه مدرساً للغة العربية بإحدى المدارس الابتدائية بمدينة الاسماعيلية بمنطقة القناة . وغادر القاهرة فى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ إلى موطنه وعمله الجديدين وظل يعمل فى حقل التدريس حتى استقالته عام ١٩٤٦ بعد تسعة عشر عاما من إلتحاقه بالخدمة .

تاسيس الجماعة :

منذ البداية بدأ حسن البنا يسهم بدور فعال فى حياة مجتمع الاسماعيلية . ومن خلال المسجد والمدرسة اختلط بالشخصيات الدينية والعلمانية البارزة فى المدينة . وعلى الفور — وكما وعد فى مقال تخرجه — لم يقتصر نشاطه على الفصول النهارية فقط ، بل امتد أيضاً إلى تقديم الدروس الليلية لأولياء الأمور. وكانت غالبية هؤلاء — فى ذلك الوقت — عمالا وموظفين وتجاراً صغاراً (ص ٦١ — ٦٢)[١٧]. وبينما إستخدم خلال أيام نشاطه الأولى المدرسة والمسجد ، إلا فإنه عاد مرة أخرى لاستخدام المقاهى — كما فعل فى القاهرة لخلق جمهور من المستمعين ، وهو إتجاه أوحت به مناقشات المسجد . وكانت طريقته أن يلقى حديثه ، وأن يلاحظ أى المستمعين هو الأكثر تأثراً ، ثم يأخذ هؤلاء فى مجموعات أصغر من أجل إعطائهم المزيد من الدروس والوعظ

والمناقشة لقضية الاسلام . كما سعى فى تلك الفترة أيضاً إلى أن يتعرف على نحو أوثق ، وأن ينفذ إلى مصادر القوة فى مجتمعه المحلى . تلك التى تصورها على أنها تتكون من (١) العلماء (٢) مشايخ الطرق الصوفية (٣) علية القوم ، وكان يقصد بهم العائلات الكبيرة والزمرة ذات المركز القيادى بالمعنى الواسع للكلمة (٤) النوادى (الجمعيات ذات النشاط الاجتماعى والدينى) . تلك هى المصادر التى اهتم بها وسعى بالتالى إلى التأثير من خلالها على أصحاب الرأى (ص ٢٢-٧١) .

وقد اعترف عند تعيينه فى الاسماعيلية بأنه لا يعرف أين تقع تلك المدينة على وجه الدقة ، وأن كل ما يعرفه فى هذا الشأن لا يتعدى ما يعرفه غالبية المصريين وهو أنها إرتبطت دائما بقناة السويس وبكل ما يتصل بها من أحداث . ولقد أدت مراقبته لمجتمع المدينة إلى تعميق وعيه بدور المدينة الهام كنقطة محورية لكل من الاحتلال البريطانى العسكرى و «الاحتلال الاقتصادى» الأجنبى . فهنا لا توجد فقط المعسكرات البريطانية بل وهناك أيضاً - وهو ما يمقته البنا بنفس الدرجة - شركة قناة السويس حيث السيطرة الأجنبية الكاملة على الخدمات العامة وحيث المنازل الفاخرة للأجانب فى مواجهة المنازل «البائسة» لعمالهم . وحتى علامات الشوارع فى الأحياء الشعبية المصرية - كما لاحظ البنا - كانت مكتوبة بلغة الاحتلال (ص ٧٣) .

وفى الوقت الذى تركز فيه اهتمامه على بيئته الجديدة ، إلا أنه لم ينس القاهرة بكل خطاياها وآمالها . وعلى ذلك فقد احتفظ بصلاته مع الجماعات الاسلامية فيها ومع الأصدقاء الذين نذر نفسه معهم لخدمة « رسالة الاسلام »

فقد ساند إقامة جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ كما عمل مندوبا محليا لمجلة « الفتح » التى تأسست حديثاً والناطقة بلسان التجمعات الاسلامية المحافظة فى ذلك الوقت ، والتى أشرف على تحريرها محى الدين الخطيب مدير المكتبة السلفية وأحد مؤسسى جمعية الشبان المسلمين (ص ٧١ — ٧٢ [١٨]) .

وبعد تأسيس جمعية الشبان المسلمين فى القاهرة بفترة قصيرة ، ولدت حركة البنا الخاصة . ففى ذى القعدة من عام ١٣٤٧ هجرية (مارس ١٩٢٨) كما سجل البنا : حضر ستة أشخاص من العاملين بالمعسكرات البريطانية لرؤيته ، وبكلماتهم نفسها دشنوا رسميا جماعة الاخوان المسلمين والواقع أنه لا يمكن التحقق مما قالوه بالفعل فى تلك المناسبة . أما ما نسب إليهم فهو أمر جدير بالاهتمام لسببين اثنين : أولا ، تلخيصه الدرامى الذى لا يخلو من دقة لطامح الحركة وروحها ، وثانيا ، تعبيره بوضوح عما أصبح مصدرا رئيسيا لقوتها ، وهو طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع . وتسير الرواية على النحو التالى : حضر الرجال إلى البنا وبعد أن شكروه على ماقدم لهم من علم قالوا : « لقد سمعنا ووعينا وتأثرنا ونحن لا نعرف السبيل العملى للوصول إلى عزة الإسلام ولخدمة ورفاهية المسلمين . لقد سئمنا حياة الذل والقيود هذه . وعجيب أن نرى العرب والمسلمين ليست لهم منزلة ولا كرامة فهم ليسوا أكثر من أجراء تابعين للاجانب . ونحن لا نملك شيئا إلا هذا الدم .. وهذه الأرواح .. وهذه العملات النقدية القليلة .. وإننا لنشعر بعجزنا عن فهم الطريق إلى العمل كما تفهمه أنت ، ولا نعرف الطريق إلى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرفه أنت . وكل ما نرغب فيه الآن هو أن نقدم لك كل ما نملكه حتى نصبح فى حل من المسئولية أمام الله ولكى تصبح أنت مسئولا أمامه عنا وعما

يجب أن نقوم به . فإذا ما تعاهدت مجموعة مع الله باخلاص على أن تحيا فى سبيل دينه وأن تموت فى سبيل خدمته وعلى ألا تسعى إلا لما فيه رضاه فحسب ، عندئذ ستضمن جدارتها ونجاحها مهما كان من صغر عدد أعضائها أو ضعف وسائلها .

وقد قبل البنا ، الذى تأثر بالموقف تأثراً عميقا ، بالمهمة الصعبة التى ألقيت على عاتقه . وأقسموا جميعا على أن يكونوا « جنداً لرسالة الاسلام » . وتم اختيار الاسم باقتراح البنا : « نحن أخوة فى خدمة الاسلام ، ومن ثم فنحن (الاخوان المسلمون) (ص٧٣ — ٧٤)[٢٠] .

الاسماعيلية : ١٩٢٨ — ١٩٣٢ :

كان الهدف المباشر للجماعة ، خلال السنوات الثلاث الأولى من حياتها ، هو توسيع نطاق عضويتها داخل مدينة الاسماعيلية وفى المناطق المحيطة بها — وقد عمل البنا وعدد من المندوبين المختارين على تحقيق هذا الهدف عن طريق الاتصال المباشر والقيام بجولات فى الريف أيام الأجازات الأسبوعية والعطلات ، وإلقاء المواعظ فى المساجد فى أغلب الأحوال وفى المنازل والنوادى والتجمعات الأخرى أيضا وقد وفر لهم الحديث داخل المساجد الشرعية والاحترام اللازمين لحركتهم . كما أن الصلات المباشرة مع الناس فى منازلهم وأماكن عملهم وأيام راحتهم ، أضفت على هذه الشرعية طابع الصدق والتواصل الانسانى وخلال سنوات أربع تكونت عدة شعب للجماعة على طول الجانب الشرقى للدلتا فى الاسماعيلية وبورسعيد والسويس وأبو صوير ، وعلى الجانب الغربى حتى شبراخيت ، كما كانت هناك صلة محدودة نسبيا بالقاهرة (ص ٨٤ — ٨٦ ، ١٠٠ — ١٠٨) .

واتخذت الجماعة من أحد المنازل القديمة بالاسماعيلية مركز نشاطها فى تلك الفترة -- مقرا لها . وساعدت التبرعات (ومن بينها خمسمائة جنيه مصرى من شركة قناة السويس) والقروض المقدمة من تجار المنطقة على تمويل بناء مسجد انتهى منه فى عام ١٩٣٠ (ص ٨٢ - ٨٦ — ٩٣ — ٩٦) ، ثم أضيف إليه بعد ذلك مدرسة للبنين وناد (ص ٩٦ ـ ٩٨) ومدرسة للبنات (١٠٩ ـ ١١٠) وقد تم تأسيس الشعب الأخرى على نفس النمط : إنشاء مقر قيادة يتبعه إنشاء بعض المشروعات : مسجد ، مدرسة ، ناد ، مصنع محلى صغير أى مشروعات يمكن استخدامها ركيزة لممارسة مصالح أو أنشطة تخص المجتمع المحلى(٢١) .

لكن مع الانتشار السريع للجماعة ، ظهرت موجة من العداء الغريزى والأعمال المناهضـــــة لنشاطها ، مثلت نذيراً لما سوف تحمله السنوات التالية على نطاق لم يكن ليحلم به البنا . فى ذلك الوقت ، عام ١٩٣٠ ، انحصرت المشاعر العدائية فى الشكاوى المقدمة حول الحركة ونواياها تجاه وزارة اسماعيل صدقى باشا . وقد زعمت هذه الاتهامات ضمن ما زعمت — والتى أدرك البنا أن بعضها موجه من قبل المسيحيين ـ بأن البنا كان : (١) شيوعياً يستخدم الأموال الشيوعية فى القيام بنشاطه (٢)وفديا يعمل ضد صدقى (٣) جمهوريا يعمل ضد الملك فؤاد (٤) مجرما انتهك شروط الوظيفة التى تحظر جمع الأموال واستخدامها لأغراض غير قانونية . وقد تم التحقيق مع البنا من قبل وزارة المعارف بناء على طلب رئيس الوزراء ، إلا أن التحقيق انتهى بتبرئة ساحته « من جميع التهم (ص ٨٨ ـ ٩٣) . وإن كان هناك شىء آخر أضافه التحقيق فهو ذلك الاهتمام الذى أولاه صدقى باشا للجماعة ، الذى لعب دوراً آخر فيما بعد فى الكشف عن تاريخها .

وبعد أجازة صيف عام ١٩٣٢ طلب البنا نقله إلى القاهرة وأجيب إلى طلبه . وكانت جماعته على صلة سابقة بجماعة الثقافة الاسلامية بالقاهرة ، التى كان يرأسها عبد الرحمن البنا أحد أشقائه الأصغر سنا والمتدين بنفس الدرجة والذى كان يعمل بالقاهرة بعد حصوله على دبلوم التجارة العليا . وقد اندمجت الجماعتان لتشكون منهما أول شعبة للاخوان المسلمين فى القاهرة ، مما أتاح للجماعة فرصة الدخول بصورة منظمة فى « الدوائر الاسلامية » بالعاصمة . وأصبح أغلب أعضاء مجموعة القاهرة قادة للجماعة فى محيطها الجديد بهذه المدينة (١٠٨ ـ ١٠٩)[٢٢] .

وكانت الحاجة لاختيار من يحل محل البنا فى الاسماعيلية مثاراً لأول خلاف يدور داخل الجماعة . ويروى البنا كيف ثار هذا الخلاف على النحو التالى : بعد أن طلب الأعضاء المقربون منه أن يرشح ممثلا يحل محله ، وفى اجتماع عام عقد بالمسجد تم اختيار مرشح بالإجماع . إلا أن أنصار أحد المتنافسين ـ عز ما بدأوا حملة من الهمس ضد الممثل المنتخب محتجين بأن الاجتماع لم يكن قانونياً بسبب تغيب بعض الأعضاء . . وناقش البنا المسألة مع المنشقين ووافق على الدعوة لاجتماع آخر أعلن عنه على أوسع نطاق ، غير أنه طلب منهم الموافقة المسبقة — وقدموها فعلا — على الالتزام بالقرار الذى سينتهى إليه هذا الاجتماع . . . ومع ذلك فعندما عزز الاجتماع الثانى ما انتهى إليه الاجتماع الأول ، لجأ المنشقون إلى حيلة جديدة ـ فقد أشاعوا فى البداية أن القدرات الإدارية المتواضعة للعضو المنتخب تعرض القروض المقدمة للجماعة لخطر الضياع . وعليه أعلن البنا ، بموافقة دائنى الجماعة ، تحمله شخصياً مسئولية

المبلغ بأسره . وعندما أعلن ذلك قدمت التبرعات الخاصة إليه لتمكينه من سداد الديون بالكامل .

ثم قدم المنشقون ، وكان من بينهم أمين صندوق الجماعة ، بلاغاً رسمياً ضد البنا ، متهمين إياه بإساءة استخدام أموال الجماعة وذلك بتوزيعها على الشعب الجديدة ومن بينها الشعبة التي يرأسها شقيقه في القاهرة . وقد أصدر النائب العام قراراً ببراءة البنا من التهمة عندما اعترف المدعي بأن الاعضاء أنفسهم يؤيدون تصرف البنا . واقتنع البنا تماما أن هؤلاء الرجال فقد فقدوا إدراكهم لطبيعة الجماعة وإيمانهم بطاعة القيادة ، وبأن من الواجب فصلهم . إلا أنهم استقالوا قبل أن يقدم على اتخاذ هذا الإجراء ليشنوا حملة من الإشاعات حول خطورة الجماعة و « عملها السري » وليشددوا بالذات على وقوفها ضد « حرية الرأي » وبعد وصول البنا إلى القاهرة حاول بعضهم تشويه سمعته عند ناظر المدرسة التي نقل إليها . . . إلا أن أصدقاء البنا قاموا بالاعتداء عليهم بالضرب وتم تحويلهم إلى المحكمة ، حيث أفرج عنهم جميعاً (ص ١١٩ ـ ١٣٥) .

وذلك هو الخلاف الوحيد في حياة الجماعة ـ في عهد البنا ـ الذي توجد له رواية رسمية بمثل هذا الشمول . ورغم عدم توافر أي دليل مستقل يعزز أي جزء مفرد من رواية البنا ، إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن هذا الخلاف كان نموذجا لجميع القضايا الخلافية التي هددت من حين لآخر الوحدة الداخلية للجماعة عندما اتسع نطاق نشاطها ، والتي كان لها تأثيرها على مسار تقدم الجماعة وعلى مجرى تاريخها ، وأخيراً توقفها النهائي عن النشاط .

هوامش الفصل الاول :

(١) المصدر الأساسى لحياة حسن البنا مستقى من المادة الخاصة بسيرته الذاتية بعد جمعها (وتصنيفها) من صفحات جرائد ومجلات الجماعة . وقد ظهرت أول كتب المذكرات، والتى جمعها أحد السوريين (انظر مجلة الدعوة ١٥ ابريل ١٩٥١ ص ٨) فى بيروت وتحت عنوان : « مذكرات حسن البنا » الجزء الأول ، والكتاب يتناول حياة البنا والسنوات الأولى من تاريخ الحركة . على أن الطبعة التى صدرت فى القاهرة بعنوان « مذكرات الدعوة والداعية » هى النص الأصلى لطبعة بيروت مع إضافات كتبها أحد الكتاب المصريين امتدت بالموضوع حتى بداية الحرب العالمية الثانية . ومن المعروف أن النص الأول ظهر فى بيروت عقب أول حل للجماعة عام ١٩٤٨ وأن النص الثانى ظهر فى الفترة المبكرة من إعادة تنظيمها بعد ١٩٥٠ . وسوف نستعين فى هذه الدراسة بطبعة القاهرة وسنشير لها بعد ذلك بكلمة « مذكرات » . ولأن هذا الفصل يعتمد بصورة أساسية على هذا المصدر ، فسوف نضع إشاراتنا إليه بين أقواس فى متن الدراسة . ولسوء الحظ لا توجد ، فيما نعلم ، أية مصادر نقدية يمكن مقارنتها مع هذه السيرة الذاتية .

ومن أجل الإلمام الأكثر تفصيلا بحياة البنا وبشخصيته

وتأثيره يمكن الرجوع إلى مجلة الدعوة (غير الرسمية والموثوق بها مع ذلك) وبصفة خاصة الاعداد التذكارية التى صدرت فى مناسبة ذكرى وفاة البنا : الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ١٢ فبراير ١٩٥٢ ، ١٠ فبراير ١٩٥٣ و ١٦ فبراير ١٩٥٤ و ١٥ فبراير ١٩٥٥ . ومن أفضل وأقدم التحليلات والتلخيصات المادة المتوفرة حول البنا كتاب الحسينى « الأخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة » ص ٧ — ٨ ، ١٢ — ١٩ ، ٤٠ — ٦٢ .

(٢) يذكر الحسينى فى (الأخوان المسلمون) أن من بين أعماله دارستين عن الفقيهين الشافعى وابن حنبل ، وأنه إستقى مادته من الدراسة الوحيدة والمطولة عن والد البنا لأحمد أنيس الحجاجى « روح وريحان » ص ١٠١ — ١٢٢ .

(٣) أنظر مارواه البنا عن طفولته وأيامه قبل الدراسة فى مجلة المصور (٢٠ أغسطس ٥٥) ص ١٦ .

(٤) انظر « ذكريات هذه الأيام فى مكتبة والدى » بقلم شقيقه عبد الرحمن فى مجلة « الدعوة » (١٣ فبراير ١٩٥١) ص ٣ ، ٣٠ .

(٥) انظر أيضا الحسينى « الأخوان » ص ٤٧ .

(٦) بالإضافة إلى الأعمال التى ذكرها البنا (ص ٢٧) انظر الحسينى « الأخوان ص ٧ ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٧) نفس المصدر ص ٤٦ .

(٨) وردت هذه القصة ضمن قصص أخرى على لسان والده فى مجلة المصور (٢٩ أغسطس ١٩٥٢) .

(٩) محمد حبيب أحمد ، نهضة الشعوب الإسلامية فى العصر الحديث ص ١٠٥ .

(١٠) انظر ايضا أنور الجندى «قائد الدعوة : حياة رجل وتاريخ ومدرسة » ص ١٤٧ — ١٣٩ ، والحسينى ، الأخوان ص ١٠ — ١١ .

(١١) المؤتمر الخامس ص ٧ .

(١٢) انظر قائمة الجماعات الدينية فى كتاب «مصر الحديثة» لهيورث دون ، ص ٣٠ .

(١٣) المؤتمر الخامس ص ٦ .

(١٤) ذهب البنا إلى أنه نتيجة لهذا التفاعل للاراء ظهر « القطوران الاسلاميان » الهامان فى عام ١٩٢٧ وهما : تأسيس جمعية الشبان المسلمين على غرار جمعية الشبان المسيحين ، وإصدار « مجلة الفتح » التى كان مخططا لها أن تكون «صوت الإسلام » انظر مجله الدعوة (١٥ فبراير ١٩٥٥) ص ١٨ ، لمزيد من التفاصيل حول المقالات الأولى للبنا فى مجلة الفتح .

(١٥) انظر أيضا من أجل وصف تفصيلى بليغ للاسلوب

« المفعم بالقلق » الذى كتب به البنا المقال ، الحجاجى «روح وريحان » ص ٨٥ — ٩٨ .

(١٦) أثار الأعضاء أنفسهم السؤال الهام بخصوص ما كان سيحدث لو أن البنا قد سافر إلى الخارج . انظر الدعوة (١٥ فبراير ١٩٥٥ ص١٨ وحبيب أحمد، نهضة الشعوب ص١٠٤ .

(١٧) انظر أيضا فتحى العسال « حسن البنا كما عرفته » ص٥٤ — ٥٥ .

(١٨) انظر الهامش رقم ١٤ ولم يكن نشاط جمعية الشبان المسلمين عريضا فى نظر البنا بحيث يستحوذ على كامل اهتمامه .

(١٩) يتوافق ذو القعدة ١٣٤٧ هجريه مع شهرى أبريل ومايو ١٩٢٩ كما لاحظ هيورث دوز فى « مصر » ص ١٥ وروزنتال « الأخوان المسلمون فى مصر » ومجلة عالم الاسلام أكتوبر ١٩٤٧ ص ٧٢٨ إلا أن البنا أورد التاريخ الهجرى المبين أعلاه متوافقا مع مارس ١٩٢٨ . ومن جهة ثانية يورد الحسينى فى « الأخوان » شهر مارس ١٩٢٨؛ دون أن يشير إلى الشهر الهجرى . واتبع الكتاب هذا التاريخ أو ذاك دونما اشارة إلى الأختلاف بينهما . وقد تم الأحتفال بالذكرى العاشرة فى يناير ١٩٣٩ مما جعل تاريخ ١٩٢٩؛ هو الأرجح إلا أن الاحتفال بالذكرى العشرين تم فى سبتمبر ١٩٤٨، يقبل أغلب الأعضاء تاريخ ١٩٢٨على أنه الأكثر دقة فضلا عن أنه مذكور فى المادة الأولى من « قانون النظام الأساسى للحياة

العامة للاخوان المسلمين ، ص ٥ مع التاريخ الهجرى المذكور آنفا . انظر كتاب هاربس « القومية والثورة » ص ١٥٠ .

(٢٠) انظر أيضا الحسينى « الأخوان » ص ١٧ — ١٩ وعبد الباسط البنا «تاج الإسلام وملحمة الأمام »ص١٨ـ٢٥.

(٢١) الحسينى ، الأخوان ص ٢١ ، والعسال ' البنا كما عرفته ، ص٥٤ .

(٢٢) انظر أيضا عبد الباسط البنا « تاج الإسلام » ص ٣٤ — ٣٦ ولبيب البوهى « الايمان والرجل » ص٦ — ٧ ، وعبد الجليل الخولى « قائد الدعوة الإسلامية حسن البنا » ص ٢٦ ومجلة الدعوة (فبراير ١٩٥٢) س ١١

الفصل الثانى

« الوصول إلي مركز القوة »

القاهرة : ١٩٣٢ — ١٩٣٩

لم تؤد الأزمة الصغيرة التى أفسدت على البنا رحيله عن الاسماعيلية إلى إضعاف مشاعر البهجة والتفاؤل بالمستقبل التى رافقت التحرك إلى القاهرة — وقسم البنا وقته بين التزاماته تجاه المدرسة التى يعمل بها وبين التنظيم أو المنظمة الجديدة . ولقد سبق أن لاحظنا أن الأندماج مع جمعية الثقافة الإسلامية قد هيأ للجماعة نقطة بدء فعالة . وأعلنت شعبة الاسماعيلية نقل مقر القيادة إلى القاهرة وواصلت تقديم المعونة المالية لنشاط الجماعة بالقاهرة . ويزعم البنا أنه رفض ، فى هذا الوقت المبكر ، عروضا مختلفة « بالاعانة المالية » فى مقابل تأييد « الوضع السياسى القائم » ، والتى قدمها إسماعيل صدقى باشا رجل القصر الدائم والقوى ، والعدو اللدود لحزب الوفد[1] .

وقد التزم البنا وبحزم بعدد من الأعباء التى يقوم بها بعد فراغه من العمل المدرسى وأتبع نظاما روتينيا ثابتا : يزور مركز الجماعة فى الصباح قبل الذهاب إلى المدرسة ، ثم بعد عودته منها ، ثم فى المساء . وخلال تلك الأوقات كان ينكب على تصريف الأعمال والبت فى المسائل . وكان يلقى المحاضرات أو يكتفى بالتحدث مع الأعداد الكبيرة المتزايدة من الزوار[2] وكان يخصص الفترة

بين غروب الشمس وصلاة العشاء لأنقاء الحضرات التقليدية ، ومعظمها يتعلق بتفسير القرآن - كان يقدمه بصورة مبسطة لمستمعيه الذين كانوا فى ذلك الوقت من فقراء الحى المحيط بمقر الجماعة وكانوا قوما « بلا تعليم وبلا رغبة فى التعلم »[٣]

من هذه البداية المتواضعة التى لم تختلف عن بدايات العديد من الجماعات الدينية التى ازدهرت فى العاصمة ، نمت جماعة الأخوان المسلمين فى فترة نشوب الحرب العالمية الثانية لتصبح واحدة من أهم القوى السياسـية المتصارعة على المسرح المصرى وذخل فى عضويتها نوعيات مختلفة للغاية بحيث أصبحت تمثل عمليا فئات المجتمع المصرى على إختلافها · كذلك كانت لها — وهو الأهم — غزوات فعالة داخل الفئات التى كانت محلا لتنافس كافة القوى السياسية — الموظفين والطلبة — والفئات التى لاقت إهمالا بالغا رغم قوتها الهائلة الكامنة ، أى عمال المدن والفلاحين .

رأثر سلسلة من التنقلات خرج مقر الجماعة من أزقة الأحياء الشعبية إلى شوارع القاهرة الرئيسية ، ومن الحجرات الصغيرة إلى المبانى والأرض الشاسعة فضلا عن وجود هيئة دائمة من السكرتارية والموظفين[٥] ذوى المرتبات المدفوعة والمفرغين للعمل تمشيا مع حجم عضويتها المتنامى وإتساع نفوذها وحقل نشاطها داخليا وخارجيا . وهناك معيار آخر لنمو الجماعة يتمثل فى حجم ونطاق « المؤتمرات العامة » التى كانت تقام بصورة دورية لمناقشة عمل الجماعة ووضع الخطط اللازمة له أو للتصديق على ماتم القيام به فعلا أو ماتم الاتفاق عليه . كذلك تقدم هذه المؤتمرات صورة عامة لنشاط الجماعة فى الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٩ .

وقد تركز اهتمام المؤتمر العام الأول المنعقد فى مايو ١٩٣٣ على المشكلة الخاصة بنشاط البعثات التبشيرية المسيحية وأساليب مواجهتها . وأرسلت الجماعة خطابا إلى الملك فؤاد أعربت فيه عن اعتقادها بضرورة إخضاع نشاط البعثات التبشيرية الأجنبية الرقابة الحكومية الصارمة (٦) .

وتناول المؤتمر العام الثانى ، المنعقد فى وقت متأخر من نفس العام، تناول بالبحث مسائل الأعلان والدعاية التعليمية ، وأقر تأسيس شركة صغيرة لأنشاء مطبعة خاصة بالأخوان المسلمين (٧) . وتلى ذلك مباشرة إصدار عدة صحف معبرة عن الجماعة : ففى البداية صدرت مجلة « الأخوان المسلمون » الأسبوعية ، ثم ظهرت بعد ذلك مجلة « النذير » ، كما قامت المطبعة بطبع « الرسائل » التى أصبحت فيما بعد أهم النصوص « التوجيهية » بالنسبة للأعضاء ، وكانت حتى عام ١٩٤٨ هى المصادر الأساسية لدراسة أفكار الحركة — وتورد هذه الرسائل ، التى كتبها حسن البنا ، نسخا من رسائل الجماعة وإتصالاتها بالحكومة المصرية المختلفة أو موجزا لتلك الرسائل حول وضع المجتمع المصرى والطريق إلى الإصلاح ، أو تنطوى على رسائل كتبت للأعضاء حول فكرة أو حول المهام أو المسئوليات الملقاة على عاتقهم . كذلك سارعت الجماعة إلى إقامة الاتصالات الشفوية بالقاء محاضرات اسبوعية على جميع المستويات فى المركز العام وفى الشعب المختلفة ، وبالقاء المحاضرات والمواعظ فى المساجد وفى أى مكان آخر يكون مجالا للتجمع (٨) ذلك أن البنا كان يرى أن قضية اكتساب أنصار جدد هى المرحلة الأولى التى لابد منها لأى حركة إنها مرحلة « الدعاية والاتصال والأعلام » .

وانعقد المؤتمر العام الرابع للاحتفال بتتويج الملك فاروق عام ١٩٣٦ . أما

المؤتمران الثالث والخامس (مارس ١٩٣٥ ويناير ١٩٣٩ فقد نوقشت فيهما موضوعات معينة مثل مقاييس أو شروط العضوية ومسئولياتها ، والسلطة العليا للجماعة وبنيتها التنظيمية . ونظم المؤتمر بوجه خاص تشكيلات «الجوالة» التى تمت بصورة منتظمة من خلال ممارسة التدريبات الرياضية التى بدأت فى الأيام الأولى للجماعة بالاسماعيلية[١٠] . وبعد الجوالة جاء تأسيس الكتائب عام ١٩٣٧ للغرض نفسه هو العمل على تواجد أتباع مخلصين للجماعة[١١] وتزويدهم بالأدوات اللازمة لوضع أفكارها موضع التنفيذ. أما المؤتمر الخامس فقد أولى اهتماما خاصا المسائل المتعلقة بتعديل اللوائح الداخلية[١٢]. وهو الأمر الذى وصفه البنا بأنه « المرحلة الثانية » للحركة ، الخاصة بالتشكيل والاختيار والأعداد[١٣].

وقد تواقت المؤتمر الخامس مع الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة وخلال هذه السنوات العشر تبلورت مجموعة الأفكار التى شكلت أيديولوجية الجماعة وجوهر فكرتها خلال السنوات العشر التالية ومابعدها . وكانت هذه الأفكار أساساً بمثابة تعريف إسلام الأخون المسلمين ، وتأكيد على أن: (١) االإسلام كنظام شامل متكامل بذاته ، هو السبيل النهائى للحياة بكافة نواحيها (٢) الإسلام نابع من ، وقائم على مصدريه الأساسيين ، ماجاء به الوحى فى القرآن وحكمة الرسول فى الحديث (٣) الإسلام قابل للتطبيق فى كل زمان ومكان[١٤].

وفى داخل هذا الأطار حدد حسن البنا للأعضاء نطاق الحركة التى يشكلون جزءا منها : ففكرة الأخون المسلمين تنطوى فى ذاتها على جميع نواحى الإصلاح ، وفى كلمات محددة أوضح أن الحركة « دعوة سلفية وطريقة

سنية وحقيقة صوفية ومنظمة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكرة إجتماعية [١٥]» وكان من بين خصائصها المميزة تجنب الخلافات المذهبية التي «الأعيان والأعلام» «والأحزاب والجامعات» وإهتمامها بالتنظيم والبرنامج والعمل والسعي الدائب لنمو حجم عضويتها [١٦] واستنادا لهذه الأسس أوضح البنا اتجاه الجماعة إزاء السلطة والحكومة والدستور والقانون والقضايا الوطنية والعروبة [١٧].

على أن المؤتمر الخامس تطلع أيضاً إلى المستقبل، إلى فجر «حياة جديدة» «ونضال جديد»، إلى الأعداد للمرحلة الثالثة من نشاط الحركة، وهي مرحلة التنفيذ» وتلك هي المرحلة النشطة التي سنخرج منها «الثمار الناضجة لرسالة الأخوان المسلمين». إلا أن البنا، إزاء ضغط أنصاره من الشباب (كما سنرى بعد حين)، انتهز الفرصة كي يحذر «المتسرعين والقلقين» بأن الطريق ما زال طويلا إلا أنه لا طريق سواه، وأن النجاح لن يتأتى إلا بعد الصبر والتخطيط وأن العمل وليس الكلام، والتحضير وليس الشعارات، هما الكفيلان باحراز النصر. وفي كلمته الختامية الشهيرة صاغ شروط تلك المرحلة:

«.. في الوقت الذي يكون فيه منكم – معشر الأخوان المسلمين – ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسها روحيا بالايمان والعقيدة، وفكريا بالعلم والثقافة، وجسميا بالتدريب والرياضة في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجاج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله [١٨]».

وعلى ذلك، فقد رأى المؤتمر الخامس في عام ١٩٣٩ أن المنظمة قد اكتسبت

داخليا اطارها الأساسى وأنها أصبحت قوية بدرجة تكفل لها أن تستعرض عضلاتها علنا وبحرص شديد فى وقت معا ، أما نشاطها الخارجى ، الذى لم يكن يحده سوى متطلبات تنظيم فى مرحلة النمو ، فقد تطور على نحو متزايد الجرأة والثقة بالذات وبصورة مضطرده الأتساع مع تطور أفكارها والأدوات المرتبطة بتحقيق تلك الأفكار بصورة أكثر وضوحا وتحددا .

وكان خطاب الجماعة إلى الملك فؤاد فى ١٩٣٣ بخصوص النشاط التبشيرى بمثابة البداية لعديد من الاتصالات المشابهة برؤساء الحكومات المصرية بهدف الوصول إلى الإصلاح بأسم الإسلام روحا ونصا . ومن أكثر هذه الاتصالات شدة ، الخطاب الذى وجه إلى الملك فاروق ورئيس وزرائه مصطفى النحاس باشا ولرؤساء الحكومات العربية عام ١٩٣٩ وهو عبارة عن صياغة المقترحات التى سبق أن تقدم بها البنا ، والتى ظهرت فى الرسالة المعروفة بأسم « نحو النور » [١٩] . وقد شغلت عملية توجيه هذه الرسائل وإصدار المجلات الأسبوعية الجانب الأساسى لنشاط الجماعة خلال سنواتها الأولى فى القاهرة .

وقد هيأت الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين بين الصهاينة والعرب والبريطانيين أولى الفرص للتدخل الفعال للجماعة والذى تجاوز حدود الدعاية فى المسائل « السياسية » . واتخذ هذا التدخل صورة جمع الأموال لمساعدة العرب الفلسطينيين على مواصلة « الاضراب » العربى فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ ، وفى القيام بالمظاهرات وتوزيع الكتيبات والقاء الأحاديث دفاعا عن قضيتهم [٢٠] . وقد اعترف البنا رسميا — وأن جاء ذلك فى وقت لاحق فى أول عدد من مجلة النذير فى مايو ١٩٣٨ بأن النشاط السياسى يشكل جزءا من إهتمامات الحركة ميز — على حد قوله — « بداية مشاركتها فى النضال السياسى الداخلى والخارجى [٢١] وسوف نذكر المؤتمر الخامس أنه

حدد طبيعة الجماعة بأنها — ضمن الأشياء الأخرى — « هيئة سياسية » ومن الواضح أن هذا التحرك فى إتجاه النشاط السياسى قد تطابق توقيته ليس فقط مع شعور الجماعة المتنامى بقوتها التنظيمية بل أيضا مع الأتجاه المواتى من الأهتمام السياسى الواضح الذى وجه « للقضايا الإسلامية » فى العالم العربى وفى شمال إفريقيا وجنوب آسيا .

وفى مصر ، كان الموقف السياسى محكوما بوجود الملك الشاب فاروق الذى اعتلى العرش حديثا وكان محببا إلى الناس فى ذلك الوقت ، وقد توج ملكا فى يوليو ١٩٣٧ ، بعد فترة من الوصاية على العرش بدأت فى مايو ١٩٣٦ . وقد حظى إتجاهه الدينى المبكر ، نتيجة تأثره بأحد معلميه الخصوصيين وهو الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر ، بتقدير الشعب واحترامه . وكما أسلفنا القول ، فإن المؤتمر الرابع للأخوان قد دعى للانعقاد للأحتفال باعتلاء فاروق للعرش . وبعد إحتفال طويل وبهيج — لعبت خلاله الجوالة أول ادوارها الهامة كقوى « للنظام والأمن » — تجمع الأخوان عند بوابات قصر عابدين وهم ينشدون قسما تقليديا بالولاء : « نهبك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله [٢٢] » .

وإلى جانب المراغى ، كان صاحب الأثر الآخر على الملك الشاب هو على ماهر باشا ، الصديق القديم للأسرة المالكة وعدو الوفد وقد انتقلت هيمنة الملك الجديد إلى على ماهر ، الذى سارع إلى انتهاز الفرصة لكى يمسك القصر بزمام المبادرة فى الصراع التقليدى بين الأمتياز الملكى وحزب الوفد الشعبى. وقام حلف المراغى — ماهر ، بالضرب على النغمة العربية بل والإسلامية ممتزجة

بالسياسة المعادية للوفد، لحظى بتأييد الأخوان المسلمين ومصر الفتاة أو «القمصان الخضراء» بزعامة أحمد حسين أفندى — وبالتالى أبدى الحلف تشجيعه لمثل هذه التجمعات. ومن وجهة معينة، كانت الجماعتان بوصفهما حزبين شعبيين مفيدتين كثقل سياسى مضاد للوفد. على أن نشاط الأخوان المسلمين دفاعا عن فلسطين قد أثر فضلا عن ذلك — فى كل من المراغى وماهر، اللذان رأيا فى هذه القضية وانصارها شيئا مفيدا لتعزيز هيبة مصر فى العالم العربى.

وعندما عاد على ماهر إلى القاهرة فى مارس عام ١٩٣٩ بعد حضوره مؤتمر المائدة المستديرة حول فلسطين فى لندن، كأحد أعضاء الوفد المصرى للمؤتمر، أستقبله الأخوان استقبالا حافلا(٢٣).

وقد اكتسبت هذه العلاقة بين ماهر والأخوان المسلمين أهمية إضافية خلال السنة الأولى للحرب، وهو الأمر الذى سنتناوله فى جزء قادم من هذا الفصل وحالما أصبحت هذه العلاقة أكثر وضوحا سنحت الفرصة لأنشقاق ثان أكثر خطورة هذه المرة. ففى خريف عام ١٩٣٩ على وجه التقريب، انفصلت مجموعة صغيرة من المنشقين عن الجماعة وشكلت «جمعية شباب سيدنا محمد» وقد حدث الانشقاق حول ثلاثة مسائل منفصلة أندمجت بالتدريج فى قضايا أساسية حول الوسيلة والغاية.

وأولى تلك المسائل كانت تتعلق باستخدام الأموال التى جمعها البنا لدعم إضراب العرب فى فلسطين والأنشطة التى قامت بها الجماعة دعماً لهم. وقد قبل معظم الأعضاء بوجهة نظره بأن إنفاق بعض هذه الأموال على شعب الجماعة فى مصر — وبالتالى جعل الجماعة أكثر فاعلية — ليس من الأمور التى تلحق

الضرر بالفسطينيين بل تساعدهم بالأحرى بطريقة أخرى . وقد لزم المنشقون الصمت لفترة ، إلا أن سخطهم ظهر مجددا مع النقطة الثانية فى الخلاف : وهى مسألة ما إذا كان يتعين أولا يتعين على الجماعة عقد تحالفات مع قوة أو أخرى من القوى السياسية الموجودة فى البلاد .

وكان البنا قد أوضح أن من بين الفضائل الأساسية للجماعة تجنب التورط مع « الأكابر والأعلام » و « الأحزاب والجماعات » إلا أن علاقته الودية مع على ماهر — التى ساد اعتقاد راسخ بأنها تضمنت تقديم « مساعدات » من نوع ما إلى الجماعة ، وهى التهمة التى لم يقر بهـا البنا وإن لم ينكرها بحزم[٢٤] أدت إلى إتاحة الفرصة لأثارة القضية . فطالبت جماعة المنشقين بفصل « أحمد السكرى » صديق البنا منذ الطفولة والزميل القديم فى فكرة إنشاء التنظيم ، والذى حضر إلى القاهرة مؤخرا لتولى منصب نائب الزعيم . وكان السكرى الذى اعتبر محور المشكلة فى العلاقة مع ماهر ، قد أصبح فى هذا الوقت « ضابط الاتصال السياسى » غير الرسمى وهو الدور الذى ظل يمارسه حتى تم فصله عام ١٩٤٧ . وفى عام ١٩٣٩ رفض البنا فصله ، وبالتالى سمح للموقف بأن يزداد اشتعالا . ووضح أن بعض المنشقين كان يحركهم رد فعل قوى لم ينشأ عن الاعتبارات السياسية أو التحالفات بقدر ما نشأ عن موقف الجماعة من على ماهر[٢٥] وفكرة السماح للجماعة أن تصبح أداته لمحاربة الوفد . ففى ذلك الوقت لم يكن من التناقض بعد ، أن تصبح عضوا وفديا وأنت فى جماعة الأخوان المسلمين .

وقد أدت قضية التحالفات السياسية والنشاط السياسى إلى ظهور المشكلة

الثالثة المتعلقة بالأساسيات العقائدية والاخلاقيه التي يجب ان تسترشدبها الجماعة وبالرغم من تسوية هذه المشكلة بصورة مؤقته إلا أنه لم يتم حلها أبدا حلا نهائيا . وقد إتخذ بعض الأعضاء الذين انضموا إلى الجماعة — « دفاعا » عن القيم الإسلامية — هذا الالتزام بصورته الحرفية وشجعهم على هذا تأكيد الجماعة على النظام والتدريب البدنى والروحى والمعنوى. وقدمال هؤلاء الأعضاء مع تنامى قوة الجماعة ومع تجسيد هذه القوة فى نظام الجوالة والكتائب ، إلى المطالبة بأن تؤدى الجماعة رسالتها . فرسالة الجماعة ، فى رأيهم واضحة لاتتأثر بالاعتبارات السياسية المعقدة ، أنها الخلاص الروحى لمصر « بقوة السواعد » إذا استدعى الأمر . وقد لجأوا فى هذا السياق ، إلى الحديث النبوى القائل : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان » .

وقد عارض البنا ، فى هذا النزاع ، تطبيق الحديث مؤثرا العمل بالآية القرآنية : أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين.(٢٦) مما أدى إلى انفصال عدد من الأعضاء عن الجماعة خلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ ، بسبب سخطهم على موقف البنا فى هذه المسألة ، وهو الموقف الذى بدا متناقضا فى رأيهم مع تعاليم الجماعة. ولقد قيل أن واحدا من هؤلاء حاول الاعتداء على حياته . وفى عام ١٩٣٩ أدى تفاقم الغضب حول المسائل السياسية وإستخدام الأموال فى مصر وفلسطين ورفض البنا المستمر لفكرة فرض الإصلاح بالقوة إلى ازدهار الحركة الانشقاقية . وأكدت الاتجاهات التطورية لجمعية شباب سيدنا محمد الجديدة الأهمية النسبية للجانب المعنوى فى النضال ضد البنا .

وقد أدى هذا الانشقاق إلى نتائج عاجلة . وكان تحذير البنا فى المؤتمر الخامس عام ١٩٣٩ ضد « المتعجلين والقلقين » هو تحذير فرضه هذا التطور

وظل الشعور بالتوتر عاليا لدرجة قامت معها ضجة أخرى حول هذه المسألة عام ١٩٤٠ ، مما أدى إلى حدوث مزيد من الانشقاق . ومن بين أبرز هؤلاء المنشقين نجد محمود أبوزيد المشرف على تحرير مجلة النذير الذى أخذ معه المجلة ورخصة الجماعة الخاصة بإصدارها (٢٧) وربما بدأ فى النهاية ، أن نظام الكتائب قد حكم عليه بالفشل الذريع نتيجة لرد الفعل من جانب المنشقين إزاء برنامج التدريب ، وقد نعت أعضاء من الأخوان هذا الموقف بأنه سلوك « أهوج » أدى — فيما بعد — إلى توقف البرنامج .

ورغم أن انشقاق ١٩٣٩ والمشكلات التى أثارها كانت من الأهمية بمكان بالنسبة للبنا كما كان سببا كافيا لازعاجه ، إلا أنه لم يؤد إلى أى عرقلة حقيقية لتقدم الجماعة سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث النفوذ . وقد أدت سنوات الحرب والنتائج السياسية والاقتصادية التى ترتبت عليها إلى إضافة قوة دفع جديدة لهذا التقدم . كذلك اتضحت ، على نحو محدد ، الاتجاهات الفكرية والتنظيمية للجماعة — والتى كانت مفهومة ضمنا أو موجودة كامكانية خلال سنواتها العشر الأولى، وتطورت الجماعة بصورة غير محسوسة — فى الغالب — إلى قوة راغبة وقادرة على القيام بدور حاسم ، فى سنوات ما بعد الحرب فى الحياة المصرية .

الحرب العالمية الثانية

منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، ارتبط تاريخ الأخوان المسلمين — بصورة لاتنفصل — بتاريخ مصر . وقبل تقديم وصف مفصل لتطور الجماعة،

سيتعين علينا أن نعرض للأحداث السياسية العامة فى مصر والعلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى . ففى أغسطس ١٩٣٩ استقال محمد محمود باشا رئيس الوزراء لأسباب صحية . وكلف الملك على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وعين على ماهر من بين وزرائه محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع الوطنى وهى الوزارة ذات الأهمية الاستراتيجية ، وعبد الرحمن عزام بك وزيرا للاوقاف أولا ثم وزيرا للشئون الاجتماعية ، ثم فى المنصب الأخطر : قائدا للجيش المرابط مع تعيين اللواء عزيز على المصرى رئيسا لأركان القوات المسلحة .

ومع وجود ملك متأثر وخاضع تماماً لعلى ماهر والمراغى والأفكار الخاصة بالوحدة العربية (بل وربما الاسلامية أيضا) ومع وجود هذه الشخصيات لم تكن مصر فى أيدى من تعتبرهم بريطانيا زعماءها الذين يمكنها الاعتماد عليهم (٢٨)

ولقد إتخذت مصر موقفا صائبا . فمع أعلان بريطانيا الحرب على المانيا ، قامت مصر بتنفيذ ماهو مطلوب منها طبقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ : إذ قطعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع المانيا، وصادرت الممتلكات الألمانية وأعتقلت جميع الرعايا الألمان الذين لم يقروا بعدائهم للنازى . وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء مع تعيين رئيس الوزراء حاكما عسكريا ، ووضعت الموانىء تحت سيطرة البحرية البريطانية وفرضت رقابة صارمة على البريد والبرقيات والتليفونات والمطبوعات بالمشاركة مع البريطانيين (٢٩) .

كذلك أعلنت الحكومة ولاءها وصداقتها وانتظرت لترى نتيجة الحرب التى بدت آفاقها — فى المراحل الأولى — متطورة فى غير صالح الحلفاء .

وكان من نتيجة الأنباء الواردة عن سير الحرب فضلا عن الدعاية الألمانية النشطة أن عانت بريطانيا مزيدا من الصعوبات — فى غيبة الأعلان المصرى لحالة الحرب — لكى تحظى بالتزام مصرى أعمق فى مواجهة أعباء الحرب المتزايدة الثقل ، وبالاستجابة بفاعلية أكثر فى مواجهة الأخطار التى تحيق بقضية الحلفاء الآخذة فى التدهور . لقد وضحت خطورة المسألة مع دخول إيطاليا طرفا فى الحرب فى يونيو ١٩٤٠ ، ومع نشوء مشكلة الأمن بسبب وجود جالية إيطالية كبيرة فى مصر — كان أن أجرت السلطة البريطانية ، فى مواجهة القيادة المصرية اللاامبالية بل وربما المعادية ، سلسلة من التغييرات أدت إلى تعزيز سلطة الحلفاء بصورة معقولة فى ذلك الوقت . فقد أعلن فجأة فى فبراير ١٩٤٠ عن منح عزيز المصرى قائد القوات المصرية «أجازة مرضية» لمدة ثلاثة أشهر ، امتدت ستة اشهر أخرى فى مايو ١٩٤٠ ، ثم أحيل إلى المعاش فى ١٧ أغسطس وحل محله لواء آخر اعتبرته السلطات البريطانية محلا للثقة ، وأعقب التخلص النهائى من عزيز المصرى تشكيل وزارة جديدة ، فبعد دخول إيطاليا الحرب ، إستقال على ماهر نتيجة لاختلافه مع السلطة البريطانية حول كيفية معالجة الوضع الجديد ، وحل محله أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى .

ثم شكل حسن صبرى باشا وزارة جديدة فى ٢٩ يونيو ١٩٤٠ ، لم يشترك فيها صالح حرب كوزير للدفاع ، واستمرت الوزارة قائمة حتى وفاة رئيسها فى نوفمبر . وخلال تلك الفترة ، وبينما انشغلت مصر بالتفكير فى إمكانية القيام بدور الدولة المحاربة ، اشتعلت معركة أفريقيا وقصفت الاسكندرية ذاتها بالقنابل . وتولى حسين سرى باشا الوزارة فى نوفمبر ،

الأمر الذى كان يبشر باستمرار تحسن العلاقات بين أطراف المعاهدة ، بالرغم من رفض كل من الوفد والسعديين الاشتراك فى الوزارة . وأدى نجاح بريطانيا فى الصحراء الغربية والذى أعقبه استقرار الأوضاع فى هذه الجبهة فى ربيع ١٩٤١ إلى المساعدة على استقرار نمط العلاقات المصرية الانجليزية بصورة تعاونية وفعالة على أسس معقولة لمواجهة أعباء الحرب .

ومع ذلك فقد تعرضت العلاقات الهادئة نسبيا لأنهيار فى مايو ١٩٤١ بسبب العصيان المسلح الذى قام به رشيد عالى (الكيلانى) فى العراق ، والذى أعادت بريطانيا بعده بحث موقف الأمن فى مصر وقام حسين سرى بتحديد إقامة على ماهر فى عزبته بوصفه شخصية ذات ميول هدامة . وفى نفس الوقت اتصلت المخابرات الألمانية والإيطالية بعزيز المصرى ، الذى أحيل إلى التقاعد ، ثم كان أن خطط للهرب من مصر للاتصال بالمتمردين فى العراق ، إلا أنه تم اعتراضه وهو داخل طائرة تابعة للسلاح الجوى المصرى ليلة ١٥ — ١٦ مايو وبرفقته ضابطين آخرين ، لكنه تمكن من الهرب بمفرده ثم ألقى القبض عليه بعد ذلك فى ٦ يونيو . وفى ١٩ مايو صدر قرار من وزارة المعارف بنقل حسن البنا على أمر عسكرى مصرى . وفى ٢٠ مايو حـــــل شخص آخر محل عزام بك فى قيادة « الجيش المرابط »[٣٠] .

ولفترة قصيرة بدا أن الموقف فى مصر قد ركن مرة أخرى إلى الاستقرار . وسمح للبنا بالعودة من الصعيد فى الخريف ثم ألقى القبض عليه فى أكتوبر . وإذا ما نظرنا للموقف نظرة شاملة فسنجد أن فقر المحصول ونقص المواد

الغذائية وعودة التوتر بسبب فتح جبهة هجومية فى الصحراء الغربية قد أدت جميعها إلى استثارة السخط فى البلاد هـذا السخط الذى تركز على الموقف المهين للقصر بسبب قرار الحـكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع حـكومة فيشى الفرنسية فى يناير ١٩٤٢ ، وادت المظاهرة الضخمة التى قام بها الطلاب فى اول فبراير إلى أستقالة وزارة حسين سرى .

وقام السفير البريطانى سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) بزيارة الملك فاروق وشـكى من ان :

« تعاون حـكومة سرى مع بريطانيا قد اعيق نتيجة للتآمر فى الدوائر الأخرى ، وان دعاية المحور لاتواجه بالشدة الـكافية ، كما ان العناصر الموالية للمحور تعمل بحرية وقد جرى تشجيع الطلبة على التظاهر تأييدا لرومل ، والآن وفى الوقت الذى يتقدم فيه العدو فى شبه جزيرة اليونان فإن الموقف الاستراتيجى بالنسبة لمصر التى تعتبر القاعدة البريطانية الحيوية فى الشرق الأوسط اصبح ملغما بالاحتمالات الخطرة .. (لذلك) يصبح واجبا تطبيقاً لأحكام الدستور ، تشـكيل حـكومة اغلبية فى البلاد ، تـكون قادرة بالتالى على السيطرة على الموقف الداخلى »(٣١) .

وطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد إلى تشـكيل الوزارة . ووعد الملك بعقد مؤتمر لزعماء الأحزاب بهدف تشـكيل حـكومة ائتلافية . إلا ان البعض نصحه بعدم جدوى هـذا المنحى . وفى ٤ فبراير تسلم انذارا بريطانيا ، وبعـد أن حاول المقاومة ، وجد قصره محاصرا بالدبابات البريطانية فآثر الإستسلام . وفى ٦ فبراير تشـكلت وزارة

النحاس باشا[٣٢] .

وظلت حكومة الوفد فى السلطة حتى نهاية الحرب تقريبا ، حيث انجزت كل ما كان ينتظره البريطانيون من حفاظ على النظام والأمن الضروريين لمواصلة الحرب بنجاح .. إلا ان فسادها الداخلى الخاص (الذى ادى إلى انقسام فى صفوف الوفد) وتراجع خطر الحرب عن وادى النيل وظهور التوتر السياسى القديم والجديد (وبخاصة بين القصر والوفد) افسح المجال لاقالة وزارة النحاس باشا بأمر ملكى فى ا كتوبر ١٩٤٤ . وتشكلت الوزارة الجديدة فى ٩ ا كتوبر برئاسة احمد ماهر زعيم السعديين الذى اختتم فترة الحرب باعلان الحرب على قوات المحور ليدفع حياته ثمنا لهذا الأعلان عند قراءته له امام مجلس النواب فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .

وعندما بدأت الحرب ، اعلن الأخوان المسلمون فى خطاب إلى على ماهر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر فى الحرب واقصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦[٣٣] وفيما عدا ذلك واصلت الجماعة فى الظاهر ، شرح قضيتها ، كذلك قامت بدور فعال فى إثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذى واجهته بريطانيا -- كما سبق ان لاحظنا — بالحزم حرصا على تأمين مؤخرتها .

وبعد نقل حسن البنا للصعيد فى مايو ١٩٤١ ، إستخدم موقعه الجديد كمقر للجماعة (وكان السكرى قد نقل فى نفس الوقت إلى الوجه البحرى) .

وواصل نشاطه علنا . وقد أدى نقله إلى قيام مناوشة برلمانية . فقد انتهز الوفديون الفرصة لاحراج الحكومة لأسباب أخرى لاصلة لها بالبنا . وعندما برر حسين سرى رئيس الوزراء نقل البنا بأنه أهمل فى أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية — أرفقت بهـا صورة لملفات التفتيش بوزارة المعارف — لتفنيد ملاحظات حسين سرى . وفى شهر سبتمبر أعيد البنا والسكرى إلى القاهرة . إلا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عابدين أمين عام الجماعة فى أكتوبر أثر انتهاء أحد الاجتماعات الجماهيرية المناهضة لبريطانيا . وأصدرت الحكومة فى نفس الوقت قراراً بإيقاف صحف الجماعة « التعارف » و « أشعاع » وصحيفة « المنار » المعروفة التى أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا مؤخراً . كما حظر على الصحف نشر أية أنباء عن الأخوان أوعن الاجتماعات التى يقيمونها(٣٤) . وفى نفس الشهر تم الأفراج عن المعتقلين نتيجة لحدوث رد فعل برلمانى عام مضاد للحكومة فضلا عما قيل عن الضغط الذى مارسه القصر فى هذا الصدد(٣٤) وكانت تلك هى « المحنة » الأولى — على حد تعبير الأخوان — التى تصيب الجماعة . ومنذ ذلك الوقت لم تستطع أى حكومة فى مصر أن تتجنب الصدام مع الأخوان المسلمين .

والواقع أن توافق نقل البنا فى مايو ١٩٤١ مع أبعاد على ماهر وفصل عزام من قيادة « الجيش المرابط » وإحالة عزيز المصرى إلى التقاعد قد أوحى بوجود علاقة بين هؤلاء الرجال أدت إلى اتخاذ هذا الموقف المشترك منهم . على أن البنا قد نفى بعد ذلك أنه كان يعرف ، خلال وزارة ماهر ١٩٣٩ —

١٩٤٠ ، أيام الوزراء أو رئيس الوزراء باستثناء صالح حرب باشا . والأخيران كانا معروفين لدائرة واسعة من الناس ، والأخوان بوجه خاص ، نظراً لاخلاصهما الواضح للقضايا العربية والإسلامية(٣٦) . وبالمثل أصبح لعلى ماهر بعضا من هذه المكانة ، فضلا عن أنه ، وعلى عكس ما أكد البنا — اجتمع بالبنا وتم التعارف بينهما منذ ١٩٣٥(٣٧) . وإلى جانب ذلك فإن هناك من المعلومات ما يؤكد ما ذكرناه : إذ كان واضحا أن هناك اعتماداً مستمراً من جانب على ماهر وزملائه على الأخوان المسلمين لتأييد السياسة القومية والعربية المعادية للبريطانيين . فتلك التركيبة المتشابكة من العلاقات كان تشمل فى أحد الجوانب القصر وعلى ماهر وعزام والمصرى والمراغى ، وعلى الجانب الآخر طلبة الأزهر والأخوان المسلمين ومنظمات سياسية أخرى مثل مصر الفتاة(٣٨) . وقد استمر اتصال البنا بعلى ماهر — الذى كان سببا فى إنشاق البعض عن الجماعة قبل الحرب مباشرة كما سبق أن ذكرنا — خلال السنتين الأولتين من الحرب ، على أنه لا تتوافر عليا أية معلومات محددة عن طبيعة هذه الاتصالات(٣٩) .

على أن هناك قدراً أوفر من المعلومات فيما يتعلق بعلاقة البنا بعزيز المصرى . فالمصرى ، مثل عزام وحرب ، معروف باسهاماته فى خدمة القضايا الوطنية والعربية ، ولقد نال شهرة ومجدا عسكريا خلال الحملات العثمانية فى طرابلس كما شارك فى الانتفاضات التى اجتاحت العالم العربى وأدت إلى الثورة على السلطان التركى . وقد سجل المصرى بنفسه أول لقاء له مع الأخوان ، ممثلين فى شخص البنا ، بعد زيارة له إلى لندن عام ١٩٣٧ . فقد استقبله فى المطار ثلاثة أشخاص يرتدون « الملابس الإسلامية » (يقصد الجلابيب) وقدموا له

التحية فى كلمات لم تبعث فى نفسه الرضا حتى أنه صاح غاضبا « أريد أن أرى الأخوان وقد مثلوا فكرة التجديد والنهضة حتى فى ملابسهم .. (وأن أرى) فى أيديهم ـ فضلا عن المسابح ـ كتبا يتناقشون فيها معى[٤٠] .

ومن المعروف أن المصرى كان يعمل فى الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٤٠ ، بالتنسيق مع على ماهر ، على التودد ليس للاخوان المسلمين فقط بل أيضاً لمصر الفتاة . وطبقا لما ذكره هيورث دون ، سعى المصرى إلى توحيد الجماعتين[٤١] التى ساد التوتر بينهما نتيجة المنافسة المتزايدة[٤٢] . وكانت الصداقة بين الرجلين من القوة بحيث استطاع البنا فى عام ١٩٤٠ أن يقوم بدور الوسيط بين المصرى وبين مجموعة من صغار الضباط الساخطين الذين اطلقوا على انفسهم فيما بعد اسم « الضباط الأحرار » ثم قادوا الثورة الناجحة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢[٤٣] .

وكان انور السادات ، احد اعضاء المجموعة الثورية ، هو الضابط الذى اجتمع به البنا فى اللقاء الأول . ولم يكن معروفا — على وجه اليقين فى ذلك الوقت — من هم هؤلاء الذين يمثلهم السادات ، إلا انه كان ضابطاً عاملا بالجيش وكان يشير إلى مجموعات تخطط للثورة . ولم يكن واضحا بحال انه كان يقصد « الضباط الأحرار » الذين اصبحوا بعد ذلك حكاما لمصر . وقد قيل انه التقى هو والبنا ، فى البداية ، عن طريق الصدفة فى صالة طعام الضباط بأحد المعسكرات خارج القاهرة . وكانت الليلة هى ليلة المولد النبوى حيث القى البنا حديثا دينيا كجزء من الاحتفال بالمولد . وقامت بين الاثنين علاقة اتسمت بالألفة ، وبدأت بينهما سلسلة من اللقاءات استمرت نحو عامين .

ويشير السادات — خلال حديثه عن تلك اللقاءات — إلى ان فكرة الثورة قد تأصلت جذورها فى الجيش منذ عام ١٩٣٨ ، وإن المجموعة الثورية كانت تسعى إلى الحصول على التأييد من داخل بنية السلطة القائمة. وتحقيقاً لهذا الهدف كانوا يتطلعون إلى الاتصال بعلى ماهر وعزيز المصرى الذين شكلا هدفين اساسيين لعداء بريطانيا عقب نشوب الحرب(٤٤) .

وأدت تنحية على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ إلى إبتعاده عن نطاق إتصال الجماعة ، أما عزيز المصرى فقد تم الاتصال به عن طريق البنا. ففى خريف ١٩٤٠ أجتمع به السادات فى عيـــادة الدكتور إبراهيم حسن النائب الثانى لجماعة الأخوان وبحث الاثنان محنة مصر فى ظل الاحتلال البريطانى وإتفقا ، بعد أن ثبت قصور كل الوسائل الأخرى ، على أن « خلاص البلاد لن يتأتى تحقيقه إلا انقلاب يتم على أيدى العسكريين » وهو « هدف بعيد » ملأ السادات شعورا بالرهبة . وبعد هذا اللقـاء الأول بدأ السادات والبنا فى كشف « الأسرار » التى تشكك كل منهما فى أن الآخر يخفيها عنه . وبدآ لأول مرة يتحدثان بصراحة عن النوايا وعن توحيد الصفوف من أجل تحقيق الهدف المشترك(٤٦) . وبعد هذه السلسلة من اللقاءات بدا أن عزيز المصرى قد أصبح الشخصية المركزية التى التفت حولها جماعات من الجيش والأخوان والبوليس والتى وجدت كل منهما فى الأخرى سندا فى عزمها المشترك على النضال ضد البريطانيين (٤٧) .

وفى مايو ١٩٤١ قام المصرى بمساعدة ضباط المخـابرات الألمانية وأنور السادات ، بمحاولته الفاشلة للاتصال بالمتمردين فى العراق . وكان عبد المنعم عبد الرؤوف أحد الضابطين اللذين تم القبض عليهما معه ، وكان صديقا لـكل

من السادات والمصرى ، وأحد الساخطين على السلطة فى الجيش منذ ١٩٣٩. وحين تم الأفراج عنه فى ربيع ١٩٤٢ وبعد القاء القبض على أنور السادات فى أغسطس من نفس العام (بسبب إتصاله المستمر بعملاء الألمان) أصبح عبد الرؤوف ضابط الاتصال الأساسى بين الجيش الأخوان المسلمين[٤٨] . وعلى عكس السادات أصبح عبد الرؤوف بعد ذلك عضوا عاملا فى الجماعة . وقد لعب دورا بالغ الأهمية فى تاريخها . ففى الوقت كان يقوم بدور المبعوث الأساسى لتيار السخط فى الجيش ، فكان يقوم باحضار الضباط إلى مقر الجماعة للاستماع إلى البنا ، ثم يرتب بعد ذلك لقاءات خاصة بينه وبينهم[٤٩]. ونتيجة لهذا اكتسب وضعا قياديا فى صفوف تيار السخط الرئيسى والناجح فى الجيش والذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩٥٢ .

وهناك نقطة أخرى لها أهميتها فى هذا الصدد . فقد سر السادات أن يرى — خلال لقاءاته بالبنا — أن الأخير قد شرع بالفعل فى جمع السلاح . إذا بدأ البنا — دون أن يخبر بذلك حتى أقرب الزملاء إليه — فى جمعه قطعة قطعة عن طريق أتباعه فى صفوف الجيش[٥٠] . ومن جهة ثانية ، التقى السادات بالبنا للمرة الأخيرة ، قبل القاء القبض عليه فى أغسطس ١٩٤٢ بوقت قصير حيث ادلى إليه بكل مايستطيع أن يقوله حول مجموعة الجيش وحول عملها ورغم الدهشة التى ابداها البنا لهذا الأفشاء ، إلا أن السادات شعر بأنه لم يقتنع بعد تماما بفكرة قيام الجماعة بدور المساند المدنى أو « الشعبى » لحركة عسكرية للتحرر من البريطانيين . وظل السادات مقتنعا — حتى وهو يكتب عن هذه الفترة فى ١٩٥٣ — بأنه على الرغم من أن البنا كان يكرس حياته للهدف « قلبا وقالبا » وعقلا وروحا ، إلا أن الترتيبات والتجهيزات الضرورية

والخاصة « بالتسليح والتشكيلات » ، التى دفع البنا — بسلوكه التكتيكى — السادات إلى الاعتقاد بوجودها، لم يكن فى الأمكان الاعتماد عليها ، وأن الدور الذى عرض القيام به فى عملية التحرير هذه على أساس شروط الجيش ، لا يمكن الاطمئنان إليه تماما (٥١) . وكما اتضح فى نهاية المطاف ، كانت نقطة الخلاف القائم بينهما نظرية بحتة فى تلك الفترة . أما بعد ذلك، فإن هذا الخلاف لم يمنع قيام مزيد من العلاقات المثمرة بين الجيش والأخوان مع أكساب فكرة الثورة قوى دافعة جديدة . ومع هذا ، فإن ذلك خلق احساساً بالريبة ظل سائدا بدرجة أو بأخرى عن العلاقات بين المجموعتين كلما أزدادت مشاركتهما فى النشاط السياسى الدائر ، والذى أدى فى النهاية إلى تقويض هذه العلاقة .

على أنه وأيا كانت أهمية هذا الأتصال بالجيش من جانب الجماعة فيما بعد ، فقد كان مقصوراً فى ذلك الوقت على البنا وحده ، والواقع أن الأهمية الأساسية لهذا الاتصال كانت تكمن فى إقامة الصلة بين الجماعة والنطاق الأشمل للنضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وهو النشاط الذى أحرز تقدما جديداً واكتسب ثمة أعمق بسبب ضغوط الحرب على بريطانيا ، ومصادرها الأولية . وكان رد الفعل البريطانى عنيفا وحاسما ، وقد تمثل عنف إجراءات رد الفعل هذا فى عملية تنصيب وزارة النحاس باشا فى فبراير ١٩٤٢ . منذ ذلك الحين بدأت عناصر الحركة الوطنية على إختلافها فى تطوير ركيزة جديدة لنشاطها النضالى تكون أكثر حدة بصورة لم يسبق لها مثيل .

كان أول عمل لوزارة النحاس فى ٧ فبراير هو حل البرلمان والدعوة إلى إنتخابات جديدة . وفى المؤتمر العام السادس للأخوان المسلمين ، والمنعقد فى

يناير ١٩٤١ تم إتخـاذ قرار بأن تتقدم الجماعة فى الوقت المناسب بمرشحين للانتخابات . وقد إعتبرت دعوة الوفد لاجراء الانتخابات فرصة مناسبة لأول إختبار للقوة الانتخابية للجماعة . وأعلن البنا عن ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعيلية ، مسقط رأس حركته ، وبمجرد تقدمه بالترشيح اسرع النحاس باستدعائه وطلب منه أن ينسحب ووافق البنا دون الدخول فى جدال طويل ولكن « فى مقابل » الآتى : (١) حرية الجماعة فى استئناف أعمالها على نطاق شامل . (٢) أن تعد الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمه لحظر المشروبات الكحولية والدعارة . ووافق النحاس ، وأمر بعد فترة وجيزة بفرض قيود على بيع المشروبات الكحولية فى أوقات معينة يوميا ، وخلال شهر رمضان وفى الأعياد الدينية . كما إتخذ بعض الاجراءات الضرورية لحظر ممارسة الدعارة وقام فورا بأغلاق بعض المواخير . كذلك سمح باستئناف الجماعه لبعض نشاطاتها ، بما فى ذلك إصدار بعض مطبوعتها وعقد الاجتماعات[٥٢] .

وهكذا انتهت قضية الانتخابات وأعلن البنا فى مارس تأييده للحكومة الوفدية[٥٣] ولم تحـدث ايه أنشطة تحريضية هامة فى الفترة الباقية للحكومة الوفدية فى السلطة ورغم ذلك ظلت العلاقات بين الأخوان المسلمين والوفد غير مستقرة . ففى نهاية ١٩٤٢ أغلق النحاس مرة ثانية جميع الشعب فيما عدا المقر الرئيسى للجماعة . وتغير الموقف فى بداية ١٩٤٣ بزيارة مجموعة من أعضاء حزب الوفد البارزين — معظمهم من الوزراء — لمقر الجماعة وأعلانهم — بعد الحديث الذى القاه البنا — « ولا هم » لا « فكرة » التى يمثلها الأخوان . وخلال الفترة الباقيه من عمر الوزارة تراوحت العلاقات مابين العداء والمودة ، فترة من الرقابة والمتابعة الصارمة تتلوها فترة من الحرية النسبية .

لقد عكس التضارب فى موقف الوفد ، جزئيات تسايمه بتعاظم قوة الأخوان المسلمين والمنهج المتغاير الذى اتبعه، منذ ذلك الوقت فصاعدا ، فى التعامل معهم . فبالنسبة للجناح « الليبرالى » من الوفد كان الأخوان دائما شيئا ملعونا . أما الجناح « اليمينى » الذى تزعمه منذ ذلك الوقت فؤاد سراج الدين ، فكان ينظر إلى الجماعة على أنها أداة مفيدة ضد الضغوط الاجتماعية الخطيرة التى تولدت فى مصر ، حيث أزدهرت الشيوعية بصفة خاصة خلال الحرب . وذكرت التقارير أن سراج الدين قد ساعد الحركة ، بوصفه وزيرا للزراعة فى تلك الوزارة، على الانتشار فى الريف . أما الوفد ككل ، فلم يكن بمقدوره التغاضى عن أية قوة كامنة قد تستخدم فى الصراع الطاغى الذى لا يهدأ مع القصر ، أو قد تشكل تهديدا إذا مانجح القصر فى إستخدامها(٥٥) .

على أن علاقات الوفديين بالجماعة تأثرت بتخوف النحاس — فى ظروف أعلان حالة الطوارىء القصوى خلال أيام الحرب — من أن يقدم الأخوان على أى تصرف بالكتابة أو بالقوة يهدد التأييد الكامل للحلفاء الذى وعد به البريطانيين ، والذى ظل ملتزما به للنهاية ورغم أن سلوكه هذا كان يصدر عن قناعته وعن صالحه الخاص ، إلا أن تطابق وجهة نظره مع السفارة البريطانية جعله عرضة للاتهام بالتواطؤ مع « الامبرياليين » ورأى الأخوان فى معاملة الوفد لهم — أحيانا — استمرارا لاضطهادهم الذى بدأ منذ مايو ١٩٤١ على يد « المعتدى البريطانى » .

وبعد الأفراج عن البنا فى أكتوبر ١٩٤١ ، جرى اتصال بين السفارة البريطانية والأخوان المسلمين . والواقع أن مسألة من الذى بادر بالاتصال ؟

كانت ومازال موضعا للخلاف ، وعلى أن الواضح إن الاتصال قد تم بالفعل وأنه لم يسفر عن نتائج إيجابية (٥٦) . والنقطة الأساسية هنا هي أن الأخوان قد رأوا في فشل بريطانيا في « شرائهم » سببا أساسياً لمضايقات النحاس للجماعة أولا برفضه ترشيح البنا للانتخابات (٥٧) وثانيا بمواقفه العدائية المتكررة تجاههم طوال فترة بقائه في الحكم . وتأكد الأخوان بشكل قاطع من الموقف العدائي الثابت للبريطانيين تجاههم ، حتى أن البنا كتب رسالة وداع لاتباعه في منتصف عام ١٩٤٣ نتيجة لاقتناعه بان المخابرات البريطانية تعمل جاهدة على نفيه (٥٨) .

وتضم هذه الوثيقة — التي تحتل مكانا بارزا في قائمة القراءات الموصوفة للأعضاء — ثمار تجربته خلال السنتين الأولتين له في الصراع مع السلطة ، كما تحتوى على تحذيره للأعضاء من المعاناة التي تنتظرهم في مواجهة تزايد العداء الخارجي ، ويجدر هنا الاستشهاد بجزء من تلك الوثيقة بوصفها انعكاسا لاتجاه فكرى أساسي في الحركة ، وبوصفها أيضا نوعا من التنبؤ بما سيقع من احداث :

العقبات في طريقنا

« أحب أن أصارحكم أن دعوتكم لا زالت مجهولة عند كثير من الناس ويوم يعرفونها ويدركون مراميها وأهدافها ستلقى منهم خصومة شديدة وعداوة قاسية وستجدون أمامكم كثيراً من المشقات وسيعترضكم كثير من العقبات وفي هذا الوقت وحده تكونون قد بدأتم تسلكون سبيل أصحاب الدعوات أما الآن فلا زلتم مجهولين ولا زلتم تمهدون للدعوة وتستعدون لما

تتطلبه من كفاح وجهاد. سيقف جهل الشعب بحقيقة الإسلام عقبة فى طريقكم ، وستجدون من أهل التدين ومن العلماء الرسميين من يستغرب فهمكم للاسلام وينكر عليكم جهادكم فى سبيله ، وسيحقد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان ، وستقف فى وجهكم كل الحكومات على السواء ، وستحاول كل حكومة أن تحد من نشاطكم وأن تضع العراقيل فى طريقكم .

وسيتذرع الغاصبون بكل طريق لمناهضتكم وإطفاء نور دعوتكم ، وسيستعينون فى ذلك بالحكومات الضعيفة والأخلاق الضعيفة والأيدى الممتدة إليهم بالسؤال وإليكم بالإساءة والعدوان وسيثير الجميع حول دعوتكم غبار الشبهات وظلم الإتهامات وسيحاولون أن يلصقوا بها كل نقيصة وأن يظهروها للناس فى أبشع صورة معتمدين على قوتهم وسلطانهم ، ومعتدين بأموالهم ونفوذهم : « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون » وستدخلون بذلك ولا شك فى دور التجربة والإمتحان فتسجنون وتعتقلون وتنقلون وتشردون وتصادر مصالحكم وتعطل أعمالكم وتفتش بيوتكم ، وقد يطول بكم مدى هذا الإمتحان : « أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون » ولكن الله وعدكم من بعد ذلك كله نصرة المجاهدين ومثوبة العاملين المحسنين « ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . . . فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين » فهل أنتم مصرون على أن تكونوا أنصار الله ؟ . . .

أيها الإخوة المسلمون ، إسمعوا :

أردت بهذه الكلمات أن أضع فكرتكم أمام أنظاركم فلعل ساعات عصيبة

تنتظرونا بحال فيها بينى وبينكم إلى حين ، فلا أستطيع أن أتحدث معكم أو أكتب إليكم ، فأوصيكم أن تتدبروا هذه الكلمات وأن تحفظوها إذا أستطعتم وأن تجتمعوا عليها ، وأن تحت كل كلمة لمعانى جمة .

أيها الإخوان : أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزباً سياسياً ولا هيئة موضعية لأغراض محدودة المقاصد ولكنكم روح جديد يسرى فى قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن ، ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله ، وصوت داو يعلو مردداً دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن الحق الذى لا غلو فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس . إذا قيل لكم الإم تدعون فقولوا ندعوا إلى الاسلام الذى جاء به محمد صلى عليه وسلم والحكومة جزء منه والحرية فريضة من فرائضه ، فإن قيل لكم هذه سياسة ! ، فقولوا هذا هو الاسلام ونحن لا نعرف هذه الأقسام ، وإن قيل لكم أنتم دعاة ثورة ! فقولوا نحن دعاة حق وسلام نعتقده ونعتز به ، فإن ثرتم علينا ووقفتم فى طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندفع عن أنفسنا وكنتم الثائرين الظالمين وإن قيل لكم أنتم تستعينون بالأشخاص والهيئات فقولوا : « آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنتم به مشركين » فان لجوا فى عدوانهم فقولوا « سلام عليكم لا نبتغى الجاهلين » .

وسواء أكان هذا التهديد حقيقياً أم متوهماً إلا أنه لم يتحقق أبداً فى حياة البنا . على أن كلماته كانت متمشيه مع أحداث التطورات التنظيمية الداخلية . فالإحتكاك مع الحكومة جعل الجماعة أكثر عداء للسلطات المحتلة ، فضلا عن أنها عززت لامرة الأولى من عدائها للنظام القائم فى مصر . لقد استكمل البنا ، خلال هذه الظروف ذاتها ، المرحلة النهائية لتخطيطه التنظيمى . ففى أواخر ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣ ، خرجت إلى الوجود تلك الوحدة التى عرفت داخل الجماعة بإسم « النظام الخاص » وعرفت خارجها بإسم « الجهاز

السرى[٦١] » ويشير هذا التاريخ ، وهو الأرجح بين كل التواريخ الأخرى إلى بدء تأسيس الوحدة وليس بداية التفكير فى إنشائها . وقد حدد الأعضاء أنفسهم شفوياً تاريخ بدء الجهاز السرى بوقت ما يقع بين ١٩٣٠ و ١٩٤٧ ، وهو ما يعد تعبيراً مباشراً عن جهل الجمهور الواسع من الأعضاء بالمسائل المتعلقة بهذا الجهاز .

وفى بداية عام ١٩٣٠ ، فى أول نزاع للبنا مع الأعضاء المنشقين ، أتهم البنا مباشرة أحياناً وببث الإشاعات أحيانا أخرى بالقيام « بأعمال سرية[٦٢] » إلا انه من المؤكد أن هذا الإتهام — فى تلك المرحلة المبكرة — كان يرجع أساساً إلى إحساس المقربين منه بإفتقار أسلوب البنا إلى الصراحة والمباشرة . ولقد تضمن تصنيف العضوية الذى أقره المؤتمر العام الثالث فى مارس ١٩٣٥ إلى جانب الفئات الثلاث : «١» المساعد ، «٢» المنتسب «٣» العامل ، فئة رابعة هى « المجاهد[٦٣] » ولم يجر تفسير المعنى المحدد لهذه الفئة فى ذلك الوقت وترى مصادر أخرى أنه لم يكن يرمى إلى تكوين « جهاز » بمعناه الذى عرف عنه فيما بعد وإنما مجرد تكوين مجموعة من أكثر الأعضاء إخلاصا وفعالية والذين يستطيعون تحمل العبء لخدمة « الله والرسالة » . وبحلول عام ١٩٣٦ كان قد تم تشكيل الجوالة ، وفى نفس الوقت بدأ البنا شخصيا فى الإضطلاع بمهمة تبصير مجموعات صغيرة تتألف من عشرة أعضاء بأهداف الجماعة ، كذلك فإن إنشاء الكتائب عام ١٩٣٧ ، بتشديدها على التدريب الجماعى وبنظامها الصارم القائم على قضاء الليل فى الصلاة والتفكير ، كان تعبيراً عن مبدأ « المجاهد » المتفانى الذى أعلن عنه فى إجتماع عام ١٩٣٥ . وقد توافقت هذه التطورات التنظيمية مع بداية إهتمام الإخوان بفلسطين

وبدء نشاطهم فيها . وهى القضية التى شكلت مع الإحتلال البريطانى الركيزة الأساسية لطموح الجماعة لممارسة النشاط السياسى المؤثر إجماعيا .

ومع ذلك فإذا كان هذا الجهاز السرى — بما هو كذلك — لم يكن قد إنتهى من إنشائه بعد ، فان التأكيد على السرية قد أصبح أسلوب عمل تم أرساؤه فيما يتعلق بأهداف التشكيلات القائمة . وفى تصريح هام للبنا عام ١٩٣٨ — والذى لم ينشر إلا بعد ثورة ١٩٥٢ — أجاب البنا على تساؤل لأحد الشبان ذوى الميول « الثورية » من أعضاء الجماعة حول وسائل « الإصلاح » و « التحرير » بأنه من الخطأ فى مواجهة « القانون » أن يكون الإنسان صريحا ، وأن السرية أجراء ضرورى فى الفترة الأولى من عمر أى حركة للحفاظ على صمودها وضماناً لإستمرارها[٦٤] . ولم ينشأ التنظيم السرى إلا فى أثر الصدام الأول للبنا مع السلطة فى السنوات الأولى للحرب . وفى مناقشته للمبادىء الأساسية للجماعة فى رسالة الوداع ، التى كتبها عام ١٩٤٧ ، ذكر البنا « وسائل أخرى » سياسية وإيجابية فى وقت معا « قد يقبل البعض بشأنها الممارسات المستقرة للناس بينما يثور البعض الآخر على تلك الممارسات وقد يتصف البعض بالوداعة بينما يحتاج الآخرون إلى إستخدام القوة[٦٥] » . ولقد تعززت — فى وقت لاحق — الإتصالات بضباط الجيش ، بوقوع تلك الأحداث التى أثارت المشاعر الوطنية ، والتى كانت من الأسباب المباشرة لتشكيل الجهاز السرى والبـدايات الأولى للجوء إلى النشاط المتجاوز للشرعيــة[٦٦] .

وكان التنظيم السرى داخل الجماعة ، نتيجة لبزوغ كفـكرة فى المرحلة الأولى تحت تأثير مفهوم « الجهاد » ثم تشكيله بعد ذلك تحت ضغط الحماس

الوطنى الجارف — ينظر إليه على أنه أداة للدفاع عن الاسلام وعن الجماعة . وفى ١٩٤٣ بدأ الجهاز يلعب دور المدافع عن الحركة ضد البوليس والحكومات المصرية . ومن بين الدوافع الأساسية التى مارست تأثيرها فى هـذا الصدد ، ذلك الشعور السائد بخيانة قيادات الحركة الوطنية -- التى ظهرت على نحو أكثر سفورا خلال ظروف الحرب — وهذا الشعور شاركتهم فيه مختلف عناصر الحركة الوطنية ، والذى كان لابد وأن يؤدى إلى توجيه إهتمام الحركة الوطنية ـ فى ظل الضغوط المتزايدة ـ داخليا إلى مصر والمصريين ، وخارجيا إلى مناهضة الوجود البريطانى . وفى ١٩٤٤ بدأ الجهاز السرى أيضا فى التسلل إلى الحركة الشيوعية التى بعثت فيها فترة الحرب حياة جديدة ، والتى ظلت فى نظر الاخوان المسلمين أحد الأعداء الرئيسيين .

وقد واكب تشكيل الجهاز السرى حدوث تطورات جديدة وبعيدة الأثر فى عمل التنظيم العلنى . فقد تم إستكمال نظام الكتائب ، بعد أن لاحظت الجماعة أنه أصبح نظاما قاصرا ، بتنظيمه بشكل أكثر دقة ومرونة وجعله أكثر قابلية للانضباط التنظيمى ، وقد شكل نظام الكتائب بانسجامه مع روح الجماعة الأداة الأساسية لحشد ولاء الأعضاء . والشكل التنظيمى الجديد هو ما اطلق عليه « نظام الأسر » الذى أصبح حجر الزاوية فى القوة التنظيمية للاخوان المسلمين على الرغم من وجود الجهاز السرى . وفى أواخر ١٩٤٣ وافق إجتماع جماهيرى للجماعة على تقرير بتأسيس « نظام الأسر التعاونى » الذى شكل منذ ذلك الوقت فصاعدا النمط السائد للعلاقة الداخلية . ونتج عن تطبيق هذا النظام إقامة عدد غير محدود من الخلايا لا يزيد عدد الأعضاء فى كل منها عن خمسة أعضاء . وكانت تمثل وحدات توجيه عقائدى أكثر

منها وحدات تنظيمية ، حيث يتلقى فيها الأعضاء على نحو مباشر وبجهد تعاون تلك الأفكار التى تؤهلهم للقيام بالتزامات العضوية الفعالة . وباضافة نظام الأسر إلى الجهاز السرى ، الذى تم الانتهاء من تشكيله ، ونظام الجوالة المتزايد الفعالية ، تم تعزيز البنية الداخلية للجماعة(٦٨) .

وأثر اقالة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ ، اختار القصر أحمد ماهر باشا زعيم الحزب السعدى لتشكيل حكومة جديدة . وكانت تلك هى البداية لسلسلة مما أطلق عليه كل من الاخوان والوفد اسم « حكومات الأقلية »(٦٩) ومنذ ذلك الوقت وحتى إنتخابات ينـاير ١٩٥٠ ، حكمت مصر بواسطة المستقلين والسعديين . مما عكس عودة القصر النشطة إلى ميدان السياسة الداخلية ونجاحه فى تنحية الوفد عن السلطة . كذلك كان الموقف يبشر بأن مصر ما بعد الحرب ــ التى تواجه مشا كل خارجية وداخلية حرجة والتى يحكمها رجال لا يتمتعون بأدنى تأييد شعبى ــ محتم عليها أن تمر بفترة متأججة من تاريخها .

وعلى الفور ، اتخذ أحمد ماهر الاجراءات اللازمة لإنتخابات عامة جديدة ، وأعد الاخوان أنفسهم مرة أخرى ؛ لخوض غمارها واختار البنا الاسماعيلية ــ أيضا ــ كما اختار خمسة من زملائه مناطق أخرى معتزمين خوض المعركة الانتخابية على أساس « برنامج إسلامى » . وفى ينـاير ١٩٤٥ جرت الانتخابات ــ التى اتضح أنها من أكثر الانتخابات التى جرت فى تاريخ مصر تزييفا ــ وهزم البنا وجميع الاخوان الآخرين فى الدوائر التى كانوا على يقين تام من نجاحهم فيها(٧٠) فالى جانب المصلحة المباشرة للحكومة فى فوز أنصارها بالمقاعد ، كان ماهر قد أظهر حقيقة ميوله تجاه الجماعة عندما سعى للحصول على

فتوى من الشيخ المراغى شيخ الأزهر - وإن لم ينجح فى الحصول عليها - تعلن أن هناك عدداً أكثر مما ينبغى من الجماعات الإسلامية فى مصر، وكان واضحاً أن هذا الاجراء كان موجها ضد الاخوان المسلمين [71] .

وعندما أعلن ماهر عن عزمه إعلان حالة الحرب على المحور احتج الاخوان المسلمون والغالبية العظمى من العناصر الوطنية بما فى ذلك الوفد، إلا أن أحمد ماهر أصر على موقفه بهدف تأمين موقع لمصر فى عملية إقرار السلام . وفى ٢٤ فبراير تم اغتياله أثناء قراءته لبيان إعلان الحرب فى مجلس النواب . والقى القبض على البنا والسكرى وعابدين، لكن سرعان ما أفرج عنهم بعد إجراء التحقيق وإعتراف القاتل بانتمائه للحزب الوطنى [72] وقام البنا بزيارة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء الجديد وصديق ماهر الحميم وخليفته فى زعامة الحزب السعدى، لتقديم عزائه ولتوضيح رسالة الجماعة . وقد رد النقراشى على ذلك باصدار أوامره بفرض رقابة مشددة على نشاط التنظيم وأعضائه، وكانت تلك هى السياسة التى التزم بها بدرجات متفاوته من الشدة طوال فترة بقائه فى الحكم . .

ولقد كانت فترة حكم وزارة النقراشى من ٢٥ فبراير ١٩٤٥ إلى ٤ فبراير ١٩٤٦، فترة التحول من مرحلة زمن الحرب إلى مرحلة ما بعد الحرب من تاريخ الحركة . ورأى الاخوان فى تلك الحكومة بداية « المحنة الكبرى » [74] التى اتجهت بهم خلال السنوات الثلاث التالية إلى الفترة التى حققت فيها الجماعة أعلى مراتب القوة والنفوذ . ولقد كانت تحت رئاسة النقراشى أيضا تلك الحكومة التى تصدت فى النهايه لهذا النفوذ الواسع .

هوامش الفصل الثانى

(١) مذكرات الدعوة والداعية ص ١٠٩ . ويبدو أن العرض تم تقديمه لرئيس جمعية القاهرة للثقافة الأسلامية ،وهو شقيق البنا وإذا صح هذا الكلام ، فسيكون بمثابة أول شاهد مسجل لما يقول عن استمرار التحالف بين المجموعات الأسلامية وبين الزعامات المحافظة (أو القصر) ضد الوفد و (أو) ضد الشيوعية . انظر أيضا حول المرحلة المبكرة للجماعة فى القاهرة الحجاجى « روح وريحان » ، ص ٢٢٨ ، ٢٤٩ - ٢٥٣ .

٢ — الحجاجى ، ص ٢٥٣ — ٢٥٥ .

٣ — البوهى ، الأمام والرجل، ص ٨ ، ص ١٠ — ١١

٤ — مذكرات الدعوة والداعية ، ص ١٤٤،وهيورثدون ص ١٧ .

٥ — عبد الباسط البنا « تاج الأسلام » ص ٢٦ — ٣٨ .

٦ — مذكرات الدعوة والداعية ١٤٥ ، ١٥٥ —١٦٣.

٧ — نفس المصدر ص ١٧٠ — ١٧١ وتاريخ المؤتمر الثانى ليس معروفا على وجه التحديد ، فماجـــاء

فى المذكرات من انه شوال ١٣٥٠ هجرية الموافق فبراير ١٩٣٢ يبدو غير دقيق .

٨ — المصدر السابق ، ص١٤٥ ، ١٤٨ — ١٥٠ ، ٣٥ ،

٩ — المؤتمر الخامس ، ص ٢٠ ـ ٢١ ، الرسائل الثلاث ، ومن بينها رسالة « دعوتنا » ، ص ١١ ـ ١٢ ، كشاهد على اهتمام البنا باستخدام الأساليب « العلمية » فى الدعاية .

١٠ — انظر « مذكرات الدعوة والداعية » ص ١٨٨ — ٢١٢ .

١١ — حول الجوالة والكتائب والأمور التنظيمية الأخرى « انظر القسم الثانى من هذه الدراسة » .

١٢ — مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٥٩ ـ ٢٦٤ ، وبوجه خاص ص ١٦٢ ـ ٢٦٣ .

١٣ — المؤتمر الخامس ص ٢١ ـ ٢٢ .

١٤ — المصدر السابق ص ٨ ـ ١٤ .

١٥ — المصدر السابق ص ١٤ ـ ١٦ .

١٦ — المصدر السابق ص ١٧ ـ ٣٣ .

١٧ — نفس المصدر السابق ص ٣٣ ـ ٦٤ انظر أيضاً حول هذه المسائل وجميع القضايا الأخرى . المتعلقة بالأيديولوجية « القسم الثالث من هذه الدراسة » .

١٨ — المؤتمر الخامس ص ٢٢ ـ ١٥ والفصل المقتبس ص ٢٤ .

١٩ — أعيد تقديم أجزاء من هذه الرسالة في «مذكرات» ص ٢٣٦ ـ ٢٤١ ، كما أعيد نشر الخطابات الموجهة إلى رؤساء الوزارات في مصر سلسلة نشرت بجريدة الأخوان المسلمين في الفترة من أول يوليو حتى ٢٧ يوليو ١٩٤٦ .

٢٠ — أنظر أيضاً الصفحة التالية .

٢١ — مذكرات ص ١٥٠ .

٢٢ — انظر نفس المصدر ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥ حول وصف الاحتفال ومبايعة فاروق .

٢٣ — هيورث دون ص ٢٣ ـ ٢٨ وص ٣٤ ، والمعهد الملكي للشئون الدولية « بريطانيا العظمى ومصر » ١٩٥٢ ص ٥٦ ـ ٥٧ والمعروف أن استقبال الاخوان لماهر لم يكن محل تأييد جماعي ، كما أصبح جزءا من عملية انشقاق أخرى داخل الجماعة كما سنرى .

٢٤ — مذكرات ، ص ٢٥٧ .

٢٥ — لم يناقش هيورث دون « مصر الحديثة » ص٢٧ ـ ٢٨ وص ٣٠ « إلا الوجه السياسي فقط للنزاع . إلا أنه قدم أكمل العروض لهذا الوجه .

٢٦ — يوجد الحديث فى صحيح مسلم (طبعة القاهرة ، الجزء الأول ص ٤٨) وكتاب الايمان (الباب الثالث والثمانين ونجد حديثاً بديلا له فى صفحة ٨٥) ويقدم الخولى فى كتابه « قائد الدعوة الاسلامية حسن البنا » (ص٧٣ ـ ٧٤)الرواية الوحيدة المتوفرة للنقطة التالية فى الخلاف ، انظر أيضا حبيب أحمد فى كتابه « نهضة الشعوب الاسلامية » ص١١٠ .

٢٧ — مجلة الاخوان المسلمين (٢٠ مايو ١٩٥٤) ص٢.

٢٨ — انظر م . كولامب « تطور مصر (١٩٢٤ — ١٩٣٠ » ١٩٥١) ص ٨٢ ويتحدث ج . كيرك فى كتابه « الشرق الأوسط ابان الحرب » ١٩٥٢ ص٤ عن « وزارة داخلية » من المصرى وحرب وعزام ، الذى عمل تحت توجيه ماهر على « تعزيز ولاء القوات المسلحة للملك وعلى استخدامها كسند لسلطتهم الخاصة » . وقد اعتمدنا فى تغطية الخلفية التاريخية لهذه المرحلة على كولومب وكيرك والمعهد الملكى للشئون الدولية « بريطانيا العظمى ومصر » .

٢٩ — كيرك ص٣٤ .

٣٠ — أنظر بصفة خاصة حول هذه المرحلة كتاب السادات « صفحات مجهولة » ص٨٢ ـ ٩٢ .

٣١ — كيرك ص٢٠٩ ، وبالرغم من أن الرواية غير رسمية إلا أنها أكمل الروايات المتاحة .

٣٢ — من أجل رواية مصرية لحادث فبراير انظر : مصطفى مؤمن « صوت مصر » (١٩٥١ ص ٨٨ - ١١٠ ومؤمن هو أحد الزعماء الطلابيين فى تلك الفترة ثم أصبح فيما بعد شخصية بارزة داخل جماعة الاخوان المسلمين .

٣٣ — مذكرات ص ٢٨٠ - ٢٨٦ .

٣٤ — الحجاجى ص ٢٣٠ - ٣١ ، والعسال « البنا » ص ٥٥ وحامد « قضية الشهيد حسن البنا » ، ص ٢٤ -٢٧ ، وهيورث دون ص٣٨ .

٣٥ — « نظام الأسر نشأتها وأهدافها » ، وهو من مطبوعات الاخوان الرسمية ص ٦٥ ، ٧ ، وجريدة الاخوان المسلمين (٣ يوليو ١٩٤٦) ص٢ .

٣٦ — جريدة الاخوان (٣ يوليو ١٩٤٦ ص ٢ ، والحسينى ، « الاخوان ص ٢٦ - ٢٧ ، وكيرك » موجزتاريخ الشرق الأوسط (واشنطن ١٩٤٩) ص٢٠٠ .

٣٧ — جريدة الأخوان (١٣ يوليو ١٩٤٦) ، ص ٤ .

٣٨ — انظر مجلة الدعوة (١٠ فبراير ١٩٥٣) ص٣ .

٣٩ — هيورث دون ص ٢٣ — ٢٨ ، ٣٣ — ٣٤ ،

٣٦ ـ ٣٨ ، وكيرك « الشرق الأوسط ابان الحرب» ص٢٠٧، وجاكوب بوهم « الأخوان المسلمين » ص ٢١٢ وزيفى كابلنسكى « الأخوان المسلمين » فجلة (ديسمبر ١٩٥٤) ، ص ٣٨٠ . وانظر أيضا حول المراغى دورية الجزء الثالث ١٩٤٦ ص ٥١١ .

٤٠ — انظر التلميحات المديدة حول دور البنا « التاريخى » خلال الحرب فى مجلة الدعوة ١٢ فبراير ١٩٥٢ ص ١٥ .

٤١ — الدعوة (١٢ فبراير ١٩٥٢) ص٦ .

٤٢ — هيورث دون « مصر الحديثة » ص ٣٦ . والمعروف أن اسم مصر الفتاة قد تغير عام ١٩٤٠ إلى الحزب الاسلامى الوطنى .

٤٣ — المؤتمر الخامس ص ٥٦ ـ ٥٩ وكان البنا غاضبا بوجه خاص لاعتقاد الكثيرين بأن الاخوان المسلمين شعبة من جماعة مصر الفتاة .

٤٤ — المصدر الرئيسى لعلاقة الاخوان المسلمين بالحكومة العسكرية الحالية فى مصر هو كتاب السادات « صفحات مجهولة » والذى ظهر لأول مرة على هيئة سلسلة من المقالات ابتداء من ديسمبر ١٩٥٣ فى جريدة الجمهورية الجريدة الحكومية فى ذلك الوقت ، تحت عنوان « صفحات مجهولة من كتاب

الثورة » . وقد ظهرت « الصفحات » ـ شأنها شأن الروايات الموعز بها رسميا ـ بعد أن عرف الجمهور بالصراع بين الجماعتين فى نهاية ١٩٥٣ ، وكانت تهدف أساسا إلى أن توضح ، ربما لأبعد ما يمكن البرهنة عليه ، أن عدم التفاهم مع الأخوان هو مسألة قديمة ، والواقع إن ما ذكره السادات هو أمر يستحق التسجيل بوصفه أول رواية تتناول هذا الموضوع .

٤٥ ـ منذ خلع فاروق ، سجلت كافة الجماعات فى مصر ذكرياتها عن عدائها القديم العهد لسياساته . ومع ذلك فمن الأمور الجديرة بالاهتمام إن مجموعة السادات فى الجيش كانت تسعى للاتصال بالمصرى وماهر وكلاهما من رجال القصر . ذلك أن السخط الوطنى ، وليس الثورة ، كان محركهم الواضح . .

٤٦ ـ السادات ، صفحات ، ص ٣٣ ـ ٤٨ .

٤٧ ـ السادات ، جريدة الجمهورية (سبتمبر ١٩٥٤) ص ١ ، ٩ . وقد ذهب السادات بعيداً فى الحديث عن عزيز المصرى كأول زعيم لأولى « الجبهات » بين الجيش والبوليس والاخوان المسلمين . انظر أيضا هاريس (« القومية والثورة » ص ١٨٠) التى استمدت مادتها من نفس المصدر .

٤٨ ـ السادات ، صفحات ، ص ٨٥ ـ ٩٢ ، ص ١٠٥ ، ١١٠

٤٩ ــ المصدر (١٠ ديسمبر ١٩٥٤) ص٢٦ .

٥٠ ــ السادات ، صفحات ص ٥٠ ـ ٥٢ .

٥١ ــ نفس المصدر ص ٨٠ ـ ٨٢ .

٥٢ ــ هيورث دون (ص ٤٠) الذى أوضح أيضا أن البنا قد لعب حتى النهاية دور « الشهيد » الذى أضفى عليه لتضحيته بالعمل فى سبيل « الاصلاح الاسلامى » انظر أيضا مجلة الاخوان المسلمين (٢٠ مايو ١٩٥٤) ص٢ .

٥٣ ــ المعهد الملكى ، بريطانيا العظمى ومصر ص٧٢ .

٥٤ ــ مجلة المباحث (٢٣ يناير ١٩٥١) ص٤ ، وجريدة الاخوان المسلمين (٣٠ يوليو ١٩٤٦) ص ٤ ، والحجاجى « الامام » ، الجزء الثانى ص٣٩ ـ ٥١ .

٥٥ ــ انظر بوهم « الاخوان » ص٢١٢ ـ ٢١٣ ، وكابلنسكى « الأخوان » ص٣٨٠ .

٥٦ ــ كثيراً ما ذكر الاخوان هــذا الاجتماع دون مواربة زاعمين أن المبادرة جاءت من البريطانيين الذى تخوفوا من التمارف بين الاخوان والقصر . وبعــد مناقشة أفــكار وبرنامج الجماعة ، عرض الممثل البريطانى الذى « تأثر » تأثراً واضحا « مساعدة الجماعة على تحقيق أهدافها » . وقيل أن البنا رفض العرض . وحول الروايات المختلفة لهذا الموضوع انظر

« نظام » الأسر » ص ٨ — ٩ وجريدة الاخوان (٣١ يوليو ١٩٤٦ ، ص ٢ ، والدعوة (٢ مايو ١٩٥٤) ص ٩ ، ومجلة الاخوان المسلمين (٢٢ يوليو ١٩٥٤) — ٩ ، و (٢٩ يوليو ١٩٥٤) ص ٩ .

ويعلق هيورث دون ، الذى يذكر الاخوان أنه شارك فى تمثيل السفارة البريطانية فى الاتصال بالجماعة ، بأن البنا صرح عن طريق المصريين الذين كانوا على اتصال بالجانب البريطانى بأن من الممكن أن يبدى استعداداً للتعاون وربما يكون مستعداً لقبول نوع من « الدعم المالى » ... وهو ما جعل الناس يتصورون أنه قد تعلم من درس المقتل . إلا أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا . (ولم تكن لديه أية نية اتلاف أموال الكفرة ، وقد أدلى بإيضاح أكبر فى مجلة « الإخوان المسلمون » خاصة عام ١٩٤٦ بخصوص مسألة عرض أموال عليه أثنا الحرب) . وكان لأحمد السكرى دور كبير فى اتباع هذا التحايل . فقد طلب فى احد الاجتماعات ٤٠ ألف دولار وسيارة فى مقابل تأييد الاخوان ، وكان الاخوان قد اتهموا بالدعاية المضادة لبريطانيا لفترة ١٢ عاما لذا كان من المستحيل عمليا أن يطلب منهم العمل فى صالح البريطانيين « مصر الحديثة ص ٣٨ — ٣٩ » .

وقد أدى الهدوء النسبى للاخوان عقب وصول الوفد

للسلطة إلى أن يتصور البعض أن الاخوان قبلوا عرض « الاعانة » . وقد اقتنع بهذا بوجه خاص الأعضاء السابقون بجماعة مصر الفتاة الذين قادوا المظاهرات الكبرى المؤيدة لروميل فى صيف ١٩٤٢ ، والتى لم يشارك فيها الاخوان كتنظيم انظر بوهم « الاخوان المسلمون » ص ٢١٣ ، وهيورث دون « مصر الحديثة » ص ٤١ .

٥٧ — فلقد قيل أن البريطانيين كانوا: (١) غير متعاطفين مع فكرة وجود أحد الاخوان المسلمين فى البرلمان الذى سيطرح برنامجا سياسيا رسميا ينطوى على نقد عنيف وساخر لهم (٢) متخوفين من نتائج الحالة الانتخابية فى منطقة قناة السويس البالغة الحساسية ، انظر : نظام الأسر ، ٨ ص ٧ والمباحث (١٢ ديسمبر ١٩٥٠) ٤ ص ٤ — ٥ وانظر كذلك هيورث دون ص ٤٠ .

٥٨ — نظام الأسر ١٠ .

٥٩ — رسالة بين الأمس واليوم، وكان عنوانها فى الأصل. رسالة النبى الأمين «وأيضاً» من تطورات الفكرة الاسلامية وأهدافها .

٦٠ — بين الأمس واليوم ص ٢٨ — ٣٦ .

٦١ — لا يشكل الاختلاف بين التعبيرين أية أهمية إلا

بالنسبة لبعض المنضمين للجماعة . ذلك أن « القسم الخاص » هو بالنسبة لهم بمثابة الجناح الأقل علانية للتنظيم الأصلى والذى لا يتاح الدخول فى نشاطه الا لخدام القضية الأكثر « تفانيا و حماسا » . ونتيجة لثقتهم فى مفهوم القيادة عن « الصواب والخطأ » لم يكن يخامرهم أى إحساس بالجرم وهو الاحساس الذى ارتبط بعد ذلك بتعبير « الجهاز السرى » وانظر حول هذه النقطة اعترافات قاتل النقراشى باشا فى عام ١٩٤٨ (قضيه النقراشى ص ٤٧).

٦٢ — مذكرات ص ١٢٨ .

٦٣ — المصدر السابق ص ٢٠٣ — ٢٠٥ .

٦٤ — الحجاجى الرجل الذى أشعل الثورة «ص١٦-١٩، ٢٢ — ٢٣ — ٣٣ — ٣٥

٦٥ — « رسالة بين الأمس واليوم » ص ٢٧ .

٦٦ — لم يكن معروفا على وجه اليقين داخل الجماعه ذاتها وحتى نهاية ١٩٥٤ شخصيه مؤسس الجهاز هل هو البنا أم « عبد الرحمن السندى الرئيس المعين للجهاز من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٣ (انظر جريدة الجمهوريه ، ٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧) ويذهب كمال كيرة (فى « محكمه الشعب » الجزء الأول)

إلى أن البنا قد استخدم الضباط الألمان لمعاونته فى انشاء الجهاز . والروايه السالفه الذكر ليست سوى رواية ملفقه باعتراف الجميع ، مصـــــــدرها جهله الواضح . ومن الأشياء ذات الدلالة ذلك الخطاب الذى عثر عليه مؤلف هذا الكتاب أثناء الأزمة التى تعرضت لها الجمعية عام ١٩٥٤ ، والموجه من محمد علوى عبد الهادى إلى زملائه فى الهيئة القيادية للجماعة — والخطاب يلقى ضوءاً تاريخياً مفيدا إلى حد ما ـ من خلال محاولته تحليل القضايا التى واجهتها الجماعة فى أزمتها مع الحكومة عام ١٩٥٤ ـ على مسائل هامة أخرى من بينها قصة الجهاز السرى وتأسيسه .

٦٧ — أنظر بصفة خاصة السادات ، صفحات ص ١٤٢ ، — ١٤٤ .

٦٨ ـ نظام الأسر ص ١٠ .

٦٩ — أنظر على سبيل المثال :الغزالى ، الاسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ص ٧ .

٧٠ ـ (الشرق الأوسط ص ٢٦٣) فى تعليقة على طبيعة الانتخابات ومن أجل عرض أكثر تفصيلا ـ وان أفتقر إلى الحيدة ـ أنظر محمد شوقى زكى « الاخوان المسلمين والمجتمع

المصرى . ص ٢١، ٢٢ وكتاب زكى (فى الأصل رسالة مقدمة لجامعة القاهرة لنيل دبلوم الدراسات العليا) قدم على أنه دراسة « غير متحيزة » للحركة . وكان المشرف على الرسالة أحد القادة البارزين للجماعة (كمال خليفة : جامعة هارفارد « كولومبيا » وجامعة ميتشيجان) ويمكن القول أن الجانب الأكبر من البحث عبارة عن وجهة نظر « من الداخل » . وتعكس رواية زكى لأحداث الانتخابات موقف الاحباط التنظيمى للجماعة عندما رفضت محاولتها استخدام الطريق الشرعى أو « الرسمى » للدعاية للحركة وحول هذه النقطة أنظر أيضا فيما يلى : ص ٣٠٧ — ٣١٣ .

٧١ — أنظر مجلة الدعوة (١٠ فبراير ١٩٥٣) ص ١٢ — ٣١ .

٧٢ — كبرك، الشرق الأوسط ص ٢٦٦ ، والمعهد الملكى ص ٨١ . ويذكر كلاهما انه قد قيل أن القاتل كان من أعضاء جماعة مصر الفتاة . وفى ١٩٥٤ بذلت الحكومة أول جهد مركز لاتهام الجماعة بارتكاب الجريمة ، أنظر مجلة آخر ساعة « أول ديسمبر ١٩٥٤) ص ٤ ، « الاخوان والارهاب » ص ٢١ — ٢٧

٧٤ — جريدة الاخوان المسلمون (٤ يوليو ١٩٤٦) ص ٤ .

شوقى زكى « الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى »

وربما قصد من إستخدام تعبير « المحنة » الاستشهاد بالإضطهاد القديم الذى تعرض له السلفيون المحافظون ، وخاصة أحمد بن حنبل ، على أيدى الخلفاء المتأثرين بالاتجاهات العقليه (المعتزلة) من بنى أمية والفترات الأولى للحكم العباسى . أنظر ب . ك . هيتى ، تاريخ العرب ص ٤٢٩ — ٤٣٠ (١٩٤٩)

الفصل الثالث

الصعود إلى القمة . . وقرار الحل

١٩٤٥ — ١٩٤٩

الجو العـــــام

بانتهاء الحرب إنتهى أيضا التوتر المكبوت ، كما كشفت نهاية الحرب الغطاء عن المشاعر المتأججة التى ظلت تحتدم طويلا فى ظل ضوابط وقيود قانون الأحكام العرفية . وكان إغتيال أحمد ماهر ، رئيس الوزراء ، هو أول تعبير واضح عن هذه الحقيقة . كذلك كان للأثر المباشر للحرب نفسها على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمصر نتائجه المتنوعة فيما يتعلق بالقوة الدافعة للحركة الوطنية وإتجاه هذه الحركة . وقد لخص عيسوى ، فى فقرات قليلة ، أهم السمات المميزة للحياة فى مصر فى فترة ما بعد الحرب [٢] بقوله :

« وربما تمثل أهم هذه العوامل فى فرض تضخم القرن العشرين على بنية اجتماعية تنتمى - من نواح عدة - للقرن الثامن عشر . فالفجوة بين الأغنياء والفقراء والمتسعة بالفعل إزدادت إتساعا ، والعمال غير المهرة من الريف والحضر يقاسون فقرا مدقعا ، أما الطبقتين المتوسطة وما دون المتوسطة من ذوى الرواتب الشهرية ، والذين شهدت دخولهم النقدية إرتفاعاً ضئيلا للغاية ، فقد عصرت بلا رحمة » .

« والإتجاه الآخر الذى عجلت به ظروف فترة الحرب كان « تمدين » العمالة الزراعية ، بما ترتب عليه من نتائج إجتماعية عديدة . فقد جذب نمو النشاط الصناعى المزارعين المعدمين إلى المدن ، ورفع أجور العمال المهرة ، وحث على تشكيل النقابات العمالية . ففى أوج المجهود الحربى ، كانت الورش والمرافق التابعة لجيش الحلفاء تستخدم أكثر من ٠٠٠ ر ٢٠٠ عامل مصرى من بينهم حوالى ٠٠ ر ١٠ من الكتبة ، وحوالى ٠٠ ر ٨٠ من العمال المهرة وأشباه المهرة . وفضلا عن ذلك وجدت ألوف عديدة أخرى مجالا للعمل فى خدمات التموين المختلفة لجنود الحلفاء وكان طبيعيا أن تشد الحياة السياسية والعمل التحريضى هؤلاء الوافدين الجدد .

وقد أدى إنسحاب الجانب الاكبر من قوات الحلفاء بعد الحرب إلى حدوث بطالة قدرت بما يزيد على ٠٠٠ ر ٢٥٠ عامل وإلى المزيد من الافقار والهياج .

« وفى هذه التربة الخصبة نثرت بذور بعض الأفكار الشديدة الاقناع . ولقد بذلت مصر أقصى مافى وسعها حتى تتجنب التورط فى الحرب ، إلا أنها أغرقت بفيضان الدعاية الذى يتدفق عليها من كل إتجاه . فبريطانيا والولايات المتحدة تعزفان بلا إنقطاع على نغمتى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلى النغمة التى ربما حظت أكثر من غيرها بجمهور متفهم لأنها تتحدث عن مساندة الاستقلال الوطنى ضد العدوان النازى (وبالتالى ضد العدوان السوفيتى) . أما الألمان فقد واصلوا الضرب على الأوتار الحساسة ، معلنين عن تأييدهم وتعاطفهم العميق مع القضية المصرية والعربية ضد السلطات الغربية ، واعدين الطبقات المصرية العليا بتوريثهم ملكيات الأجانب ومؤكدين

للفلاحين أن دخول القوات الألمانية مصر سوف تتلوه مباشرة اعادة توزيع الملكيات الكبيرة من الأراضى . أما فيما يتعلق بالدعاية الروسية ، فقد أتيحت أمامها فرصة نادرة ، فرصة توفرت دون قصد غالبا من خلال الحماس المسرف لمسئولين من البريطانيين والأمريكين . إذ قرظت الدعاية التى قاموا بها البراعة الفائقة للاتحاد السوفيتى ، وأوفيت الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الروسية حقها ، بل وأكثر . وكان طبيعيا فى مثل هذه الظروف أن يحدث إنتشار سريع للأفكار الاشتراكية والشيوعية ، وأن يحدث أيضا إنتشار أوسع نطاقا للسخط العميق والمكبوت على النظام القائم ، والذى لا يعرف كيف يعبر عن نفسه بوضوح ، والمتهيأ تماما المضى خلف أى إتجاه واعد بالتغيير » .

ولقد ساعدت قضية فلسطين وقضية العلاقات المصرية البريطانية — وقد بقيتا دون حل — على تزايد حدة الصراع الرهيب داخل البلاد بين الأحزاب السياسية الكبيرة ، وبين هذه الأحزاب من جهة والقصر والحكومة من جهة ثانية ، ذلك الصراع الذى أسفر عن تعجيل سريان الفوضى والعنف : مما دل على التدهور الفعلى — وغير المعترف به رسميا — للحياة البرلمانية ولسيادة القانون . وفى حين تجاوز المحيط العام للأحداث جماعة الاخوان المسلمين ، إلا أن اسهامها الخاص فى الأزمة كان مع ذلك ذا أهميـــة أساسية ، سواء بالنسبة لمستقبل مصر أو بالنسبة للجماعة .

وفى داخل التنظيم بدأت فترة ما بعد الحرب بداية مبشرة بمذكرة طرحت حول دستور الجماعة . ففى ٨ سبتمبر ١٩٤٥ التقى أعضاء الجماعة فى إجتماع جماهيرى حاشد ليعيدوا تأكيد المبادىء التى تمت صياغتها

فى المؤتمر الخامس - ذى الأهمية الخاصة - والذى انعقد فى ١٩٣٩ - وقدم البنا ، فى الوقت ذاته ، تحديدا شاملا للقوانين المحددة لعمل الجماعة (قانون النظام الأساسى لهيئة الاخوان المسلمين العامة) والذى بقى رغم تعديلات ١٩٤٨ وإضافات ١٩٥١ ، دستوراً أساسياً للجماعة وهو ما وفر اقراراً رسمياً لنظام ادارة واشراف غير معلن قائم على تفويض نظرى بالقيادة . وتوزيع الاختصاصات والسلطات بين « المرشد العام » و « مكتب الارشاد العام » و « الهيئة التأسيسية » . كذلك وفر قانون النظام الأساسى الاطار المناسب للعمليات الادارية والفنية ، كما هيأ الأساس اللازم لقيام جهاز ميدانى متماسك وتشكيل التسلسل الهرمى للسلطة .

وفى نفس الوقت ، وكما تقضى مواد القانون ٤٩ لعام ١٩٤٥ بخصوص تنظيم العمل الخيرى والاجتماعى ، أحالت الجماعة سجلاتها إلى وزارة الشئون الاجتماعية لمعاينتها . وقررت الوزاره أن التنظيم هو « منظمة سياسية واجتماعية ودينية » ، وأن القانون الذى يكفل الاعانة الحكومية للجمعيات الخيرية قابل للتطبيق على جانب من أنشطتها ، وبناء على هذا القرار ، قامت الجماعة بتقسيم نفسها إلى قسمين وتم إنشاء « قسم للخدمات الاجتماعية والخيرية » ، له رئاسته ونظمه وقياداته المفصلة وتنظيمه الخاص ، والمفوض بالتعامل مباشرة مع وزارة الشئون الاجتماعية فى المسائل التى تهم الطرفين . وبهذا الاجراء ، أقام البنا أساسا شرعياً لحماية الخدمات التى تقدمها الجماعة من نزوات النظام السياسى المتقلب .

لقد عكس إنشاء القسم الجديد التوسع الكبير فى نشاط الجماعة فى هذا المجال وفى غيره من المجالات التى كرست الحركة نفسها من أجلها تمهيدا منها

إلى تجسيد إيمانهـا بشمولية تعاليم الاسـلام وقابليتها للتطبيق العملى . إذ تم انشاء المدارس والمعاهد النهاوية والليلية التى تقـدم برامج التعليم الفنية والأكاديمية ، لتعليم الفتيان والفتيات والبالغين . كما أقيمت بعض الصناعات الصغيرة ، بهدف التخفيف من حدة البطالة المنتشرة ولتجسيم قدرة الاقتصاد الاسلامى «على الحياة» . وأضيفت الخدمة الاجتماعية الى النشاط الخيرى ،وعلى نطاق أوسع فى المناطق الريفية ، وكذلك اكتمل هذا النشاط بالخدمة الطبية فى شكل مستشفيات وعيادات ومستوصفات . وسوف نناقش هذه المسائل والمسائل الأخرى المتصلة بها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، اذ أنها ، أياً كانت قيمتهـا كحافز ايديولوجى للأعضاء ، فانها تركت فى حياة الجماعة طوال فترة ما بعد الحرب أثراً أقل بكثير ممـا تركه انخراطها الـكامل فى القضايا والصراعات السياسية والتى كانت تشـكل فى ذلك الوقت المسألة الأساسية فى مصر .

السياسة والحركة الوطنية

رغم احتفاظ الوفد ، بعد الحرب بقوته التقليدية ، الا أنه فقد مع ذلك دوره الفريد بوصفه الصوت الأساسى المعبر عن مشاعر الاستياء الوطنى الواضح. فقد تغيرت صورته تغيراً ملحوظا فى أعين الوطنيين الشباب نتيجة لقبوله السلطة تحت اشراف البريطـانيين فى فبراير ١٩٤٢ . أضف الى ذلك ، الفســاد الذى اعترى حكم الوفد والذى كشف عن نفسه فى خروج مكرم عبيد السكرتير العام للحزب ونشره للملف الشهير « الـكتاب الأسود »[٢] فضلا عن أن هذا البوح بالاسرار قد كلف الوفد قدرا من هالة النقاء التى أحاطت به طوال تاريخه، فانه

نجده أيضا (وهو الأمر الأكثر أهمية) يوثق الحقيقة التي كانت معروفة حتى الآن على نحو غير مؤكد ، والتي مؤداها أن الوفد، المعقل التقليدى « للطبقة الوسطى » قد أصبح محكوما — من داخل قيادته — بواسطة رجال ترتبط مصالحهم بالنخبة الحاكمة . وبغض النظر عن الاقتراحات الخاصة بالتشريعات التقدمية التي تقدم بها الوفد ، نجد أن قيادته قد بدأت تتحدث بوضوح أكبر بلهجة المصالح الاقتصادية السائدة ، كما بدأت تشارك بنصيب أوفر في اللامبالاة العامة التي تبديها الفئات الحاكمة عند مطالبة بالتحرك لتخفيف حدة الضغوط الإقتصادية والاجتماعية المتزايدة والتي تعانى منها جماهير الشعب المصرى .

وبانتهاء الحرب ، مثلت مسارعة الوفد إلى توطيد موقعه كقيادة الحركة الوطنية ، في جانب منها ، محاولة منه لتغيير صورته المرتبطة بالتعاون مع البريطانيين[٤] كذلك مثلت ، من جانب آخر ، خطوة ترتبط أساساً بالحماس التقليدى للوفد في فترات وجوده خارج السلطة ، وأن ارتبطت على نحو أوضح بالتحدى الذى يمثله نشاط الأخوان المسلمين . فقد تسربت تلك الجماعة داخل المعاقل التقليدية للوفد : الجامعة والوظائف المدنية والريف ، كما أن ما أحرزته من مكانة ونفوذ جديدين قد ترك أثرا ضارا على الصراع القائم بين الوفد والقصر . وكان قد عزز انبعاث الوفد من جديد أن « الجناح اليسارى » للحزب قد أتيح له ـ بالتدريج على ضوء تقدير القوى الاجتماعية المتواجدة في الساحة في فترة ما بعد الحرب وطالما كان الحزب خارج الوزارة ـ أن يصبح الصوت المعبر عن الحزب[٥] .

كذلك كان حادث فبراير ١٩٤٢ بمثابة ضربة حاسمة للقصر . فلم يعد باستطاعة الملك أن يسترد وضعه السابق الذى أمتلك فيه زمام الأمر والنهى محاطا بعواطف التقدير من شعبه ، وكان الموقف واضحا بوجه خاص فى حالة ضباط جيشه الشبان ، الذين استولى عليهم شعور طاغ ومؤلم باستسلامه المهين أمام استعراض البريطانيين لقوتهم[٦] والواقع أنه قد أصبح موضعا للكراهية العميقة ، وذلك لأنه انتهك فى حياته الشخصية كل ما تعرفه التقاليد من فضائل كما ازداد تفرده فى حياته السياسية (هو وعرشه) مع البريطانيين ومع الفئة الحاكمة .

ولقد اصطبغ الموقف السياسى ، حتى قبل أن تنتهى الحرب ، بصبغته التقليدية والمعهودة عندما أمن القصر موقفه عند أول فرصة مواتية وطرد الوفد من الحكومة . ومنذ ذلك الحين فصاعدا ، وكلما كان ذلك متاحا ، استمر القصر فى التعبير عن مقته للوفد وذلك بدعوته أعضاء الحزب السعدى أو المستقلين لتشكيل الوزارة والعمل على حل المشكلات المتتالية فى تلك الفترة . ولم تكن حكومات الأقلية ، كما أسمتها المعارضة ، تستند إلى أى تأييد شعبى ، ولم يكن فى إمكانها أن تمسك بدفة الحكم ، فى مواجهة روح التحزب المتطرفة والمشكلات الحادة فى فترة ما بعد الحرب ، إلا باستنادها إلى القمع البوليسى أو بالمناورات البارعة فى مواجهة القوى المعارضة . ولقد شارك الرؤساء « المحافظون » للحكومات ، سواء كانوا من الوفديين السابقين أو من الأعداء التقليديين للوفد ، شاركوا القصر مقته للحكم الوفدى ومن ثم فقد شاركوا بحماس فى المعركة ، خصوصا منذ بدأ انتشار الفكر الراديكالى فى مصر يتحول

إلى مشكلة أكثر خطورة نتيجة لما ظهر من تزايد النفوذ الشيوعى داخل الوفد نفسه . وفى الخلفية العامة للاحداث ، كان من الطبيعى أن تنشأ ضرورة للاتصال بالاخوان المسلمين . كذلك كان طبيعيا بنفس القدر ومع وجود التناقضات الكامنة – إن اتصالا من هذا النوع لن يستمر طويلا .

ومنذ أن بدأ الأخوان يحتلون موقعاً بارزا فى ساحة النشاط السياسى ، أخذت المجموعات المحافظة ، كما سبق أن لاحظنا ، فى التودد إليهم فى محاولة كسب تأييدهم . ورغم أن دعوة على ماهر إلى الوحدة العربية والوحدة الاسلامية كانت موجهة أساساً ضد البريطانيين ، إلا أنها جسدت أيضاً النظرة التقليدية للاسلام كحصن واق فى مواجهة الراديكالية الاجتماعية والاقتصادية قولا وعملا كما أن هذه النظرة تفسر جزئياً العروض المقدمة من الوفد – أو بالأحرى « الجناح اليمينى للوفد » – بالمصالحة والصداقة فى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ، كما أن من الواضح أنها كانت تحكم أيضاً مواقف القصر ورؤساء حكومات الأقلية . والواقع أن القوى نفسها التى دفعت الوفد المرن إلى سياساته « التقدمية » فى فترة ما بعد الحرب ، قد ساعدت على ظهور ردود فعل قوية بين الأطراف المحافظة ، كان من أوضحها ذلك البرنامج المتفق عليه والواسع النطاق والخاص بقمع الشيوعيين والجماعات الشيوعية أو المتحالفة مع الشيوعيين وما سمى بالصحف والدوريات الشيوعية التى بدأ إصدارها فى ظل وزارة إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٩[٧] وكان فى مقدور الإخوان المسلمين، بعدائهم الصارمة للشيوعيين ، أن يشاركوا فى هذه الحملة بحماس شديد . فقد أوردت صحافتهم تفاصيل الحملة الحكومية ، فى عمود يومى عنوانه « مكافحة الشيوعية » . كما أن مخابرات الجماعة أمدت الحكومة بمعلومات مفيدة خلال حملات التفتيش

المستمرة عن الشيوعيين المعروفين والمشتبة فيهم ، وبوجه خاص فى الدوائر العمالية والجامعية .

إلا أن البنا رغم مناهضة الشيوعية المنيفة له ، كان يخاطب وهو جماعته نفس المجموعات التى قد يكون هذا المبدأ (الشيوعية) قد شدها إليه بتأثير الأسباب التى ولدت السخط فى النفوس ، وإن كان قد فعل ذلك باستخدام « مصطلحات إسلامية » . وقد أدى هذا التوجيه الدينى إلى تعمية المواقف الاصلاحية المناوئة ، القائمة والكامنة ، فى الحركة ، كذلك خلقت هذه المواقف وضعاً يتعارض تماماً ، من نواح عدة ، مع استمرار بقاء الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم والذى تكرس له جهود الفئات الحاكمة . وقد أكدت هذه الحقيقة (رغم عدم إدراكها بوضوح) أن الاتصال بين الإخوان المسلمين والحكام المحافظين سيسير على نحو مقلقل وواهن . ومع ذلك ، ففى ذلك الوقت كان من الممكن استخدام الجماعة دون أن يجرى التفكير فى مسألة تحقيقها لأهدافها الثورية المضمرة ، ذلك لأن هناك فى تلك اللحظة أعداء مشتركين يواجهون القصر والرؤساء المحافظين للحكومة والإخوان المسلمين هم : (الشيوعيون والوفد) . وفيما يختص بالبنا ، كان هناك بعد آخر . فبعد أن وجد الآن التنظيم القوى الذى يؤيده أصبح فى مقدوره لا أن يدافع بحزم عن الأهداف التى كرس لها كل طاقاته فحسب – إصلاح مصر من خلال تحويلها إلى مجتمع إسلامى حقيقى واجلاء البريطانيين – بل أصبح فى مقدوره أيضاً أن يفكر بتحديد أكثر فى الوسائل التى تلزم لتحقيق تلك الأهداف ، وهو ما يشتمل حتما على مشاركة الاخوان المسلمين فى توزيع السلطة فى البلاد .

أما كيف تجسد هـــذا الاهتمام المشترك فى علاقات رسمية بين تلك الأطراف ، فذلك أمر بقى غامضا « والواقع أن غالبية أعضاء الجماعة كانوا سيرفضون رفضاً باتا أى اقتراح بأن يقوم البنا بأى تضرف فى اتجاه القصر أو حكوماته ». إلا أن زملاء البنا المقربين منه يؤكدون أنه لم يكن يحمل لفاروق أى عداء شخصى ، وأن من بين أحلامه الكبيرة أن يتم استقباله فى الحضرة الملكية . ومما يعزز هذا الكلام أنه ذهب فى معرض وصفه لمستقبل الإسلام ، إلى أن الحديث عن إقامة الخلافة هو أمر بعيد عن الوضوح وأنه يحتل موقعا بعيداً فى المستقبل بحيث يصبح غير ذى معنى الآن . وفى حديثه عن البناء الإسلامى الجديد ، قيل أنه تعمد تعميم آرائه فى التعبير عن « النظام الإسلامى » دون إضافة أى تحديد آخر لما يعنيه ذلك بلغة نظام الحكم نظريا وعمليا . وربما كانت محاولته تجنب العدوانية فى هذا الصدد حيلة او تكتيكا مراوغا لاخفاء البواعث البعيدة لحركته ، أو مجرد محاولة لتفادى أية إثارة للحفيظة الملكية دونما ضرورة ، على أنه يبدو أقرب للحقيقة أن البنا ظل مستمرا فى ولائه للعرش ، وأنه كان يأمل ، فى تحقيق اصلاحاته من خلاله .

إن إعاده بناء هذا الموقف تقوم أساساً على عملية تمحيص لآراء خاصة يتعذر حتى الآن دعمها بالوثائق . ويضيف أحد المصادر (ذكريات أنور السادات حول خلفية ثورة ١٩٥٢) بعض المعلومات المفيدة ، وأن لم تدعم بالأدلة حتى الآن ، والتى تتعلق باتصالات وقعت بالفعل . ففى أغسطس ١٩٤٢، ألقى القبض على السادات ، الا أنه تمكن من الهرب فى نوفمبر ١٩٤٤ ، بعد شهر واحد من اقالة وزارة النحاس ، وعلى الفور إستأنف اتصالاته بالبنا

والتى بدأت عام ١٩٤٠ . ويسجل السادات إستغرابه عندما قدم البنا ، بعد عدة لقاءات معه ، تفسيراً غريبا ورجاء أغرب . فقد أخبر السادات أن القلق قد ساوره من أن « الملك والأجانب » قد يشعرون بالخوف من حركته : الأول بسبب إستناد الجماعة إلى الآراء الإسلامية التقليدية حول إعتبار « البيعة » لا الوراثة هى المصدر الصحيح لسلطات الملك ، والاجانب بسبب تخوفهم من أن يفقدوا أعمالهم وأملاكهم وحقوقهم إذا ما نجحت الحركة. وشعر البنا إنه إذا ما أعيدت الطمأنينة إلى الملك فسوف تعود أيضاً إلى الأجانب ثم أنهى كلامه بأن رجا السادات أن يرتب له مقابلة مع الملك ، وكان فى إمكان السادات ترتيب مثل هذا اللقاء من خلال علاقته الشخصية القوية بيوسف رشاد ، الطبيب الخاص لفاروق . وقد وافق السادات فى النهاية ، مع صعوبة الأمر بسبب وضعه الخاص كسجين هارب ، وذهب إلى يوسف رشاد الذى وافق على القيام بالمحاولة . وقام رشاد بمحاولتين مختلفين لضمان الحصول على موافقة الملك على لقاء البنا فشلتا معا نظراً لاستياء الملك ، إلا أن الملك عدل قراره بعد بضعة شهور أخرى وأمر رشاد بمقابلة البنا وأن يقدم له تقريراً بما تم بينهما . ونفذ رشاد الأمر الملكى ، ولأنه أقتنع « بإخلاص » البنا لفاروق ، فقد نقل رأيه إلى الملك ، الذى قهقه ضاحكا : « لقد خدعك حسن البنا » . والمعروف أن هذه الأحداث وقعت جميعا فى عام ١٩٤٥ . ويكمل السادات القصة بالكلمات التالية : —

« ذلك ما أخبرنى به يوسف رشاد » .

« وقد أخبرنى أيضاً بعد عدة سنوات أن الملك خاطب إبراهيم عبد الهادى

عند نهاية توليه للوزارة فى عام ١٩٤٥ يقوله : لقد أخطأنا بضربنا الأخوان ، ويتوجب علينا أن نعود إلى السياسة القديمة) . وسألت يوسف رشاد ماهى تلك السياسة القديمة . فاجاب قائلا : صدقنى . . لا أعرف . . لكن يبدو لى أن اتصالا آخر قد تم بين حسن البنا والملك من خلال واسطة أخرى غيرى . . وأن الملك قد اتخذ موقفا معينا فى مواجهة الأخوان لفترة قصيرة خلال ١٩٤٦ ، ثم غير هذا الموقف بعد حرب فلسطين . .) . . ثم قال : (الله أعلم)[٩] .

أما من الذى قام بهذه الوساطة ، فذلك ما بقى لغزا ، مثلما هو الحال فيما يتعلق بأية تفاصيل خاصة بطبيعة أو بمدى قوة الصلة . وهناك قصة ، كثيراً ما تكرر ترديدها ، تقول أن البنا قد أخذ رأيه فى تعيين أسماعيل صدقى باشا رئيسا للوزراء فى فبراير ١٩٤٦[١٠] . ومن الواضح أن الموقف الودى الذى اتخذته الجماعة من الفترة المبكرة لوزارة النقراشى باشا التى تلت وزارة صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦ ، كان ينطوى على أشارة واضحة لاستمرار الصلة . وبعد فترة قصيرة من تعيين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان الملكى فى فبراير ١٩٤٧ ، دعى البنا — للمرة الأولى — لحضور إحدى الولائم الملكية[١١] وتؤيد الحادثة التى أوردها السادات بين إبراهيم عبد الهادى وبين الملك الرأى الشائع القائل بأن وجود عبد الهادى كان مهما بالنسبة لأية روابط قامت بين الملك وبين البنا ، كذلك يسجل السادات ، وهو مصيب فى ذلك ، أن حرب فلسطين كانت نقطة تحول فى تلك العلاقة .

ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ما عناه ذلك كله من الوجه العملية طوال عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فمن الواضح أن جماعة الأخوان كان ينظر إليها بوصفها

أداة لمناهضة الوفد والشيوعيين . ويبدو أن البنا قد حصل من صدقي على مجموعة من التسهيلات الرسمية شجعته على القيام بهذا الدور . ومن بين هذه التسهيلات : ترخيص بإصدار الصحيفة الرسمية للجماعة « جريدة الأخوان المسلمون » التي بدأت تصدر منذ مايو ١٩٤٦ ، امتيازات في شراء ورق الطباعة بالأسعار الرسميــة والتي تعني توفير من ٢٠ إلى ٣٠ ٪ من أســعار السوداء ، امتيازات مخصصة للجوالة (استخدام الزي القومي الذي يتم شراؤه بسعر مخفض ، وإستخدام المعسكرات والتسهيلات الحــكومية ، ومنحها قطعا من الأرض لإقامة المبــاني اللازمة في المناطق الريفيــة) . كذلك كان واضحا أن تعيين محمد حسن العشماوي ، الذي دعا منذ وقت طويل إلى إقرار التعليم الديني في المدارس المدنية ، والصديق الخلص للجماعة ، في منصب وزير التعليم (المعارف) في حــكومة صدقي قد جاء منسجما مع نفس السياق من الأحداث . أما « الإعانة » المالية فالأرجح أنها لم توجه للجماعة على نحو مباشر وإنما تم تمريرها من خلال وزارتي التعليم والشئون الاجتماعية بوصفها مساهمات أو إعانات حــكومية مشروعة للخدمات التعليمية والاجتماعية والخيرية للجماعة .

وأيا كانت طبيعة تلك الإجراءات ، فإنها لم تعن شيئا في ضوء ما كان يجري من أحداث ، فقد أبدت صحافة الجماعة في معظم الحالات عداء سافرا للحــكومات المتعاقبة ولا نشطتها ، لتبز في بعض الأحيان لسان حال حزب الوفد . واستمرت صدامات الحــكومة والجماعة ، وخاصة في الاضرابات العمالية والمظاهرات الوطنية . وكان واضحا أن الاتصال بالسلطات العليا هو نوع من « السياسة العليا » يختص بها البنا وحفنة من رفاقه المختارين . أما

فيما يتعلق بالأعضاء المستشارين فلم يكن هناك معنى لأى صلات ودية مع حكومات القصر . وكانت طبيعة المصادمات وحركات الشعب العمالية والوطنية وتحدى استتباب الأمن — هى البقية الثابتة للتعارض الأساسى بين قوى التحالف ، وقد تأكد صدق ذلك على نحو درامى فى العنف والغضب الذى ميز انهيار هذا التحالف إبتداء من عام ١٩٤٨ .

وعلى ذلك لم تكن العلاقات بين السلطة والأخوان المسلمين بأكثر من توافق مؤقت وعارض ، ومن ناحية أخرى كان هناك صراع جوهرى بين الأخوان المسلمين والوفد ، وهو الأكثر أهمية نتيجة لما ترتب عليه من نتائج — فقد واكب الأضعاف المضطرد لمكانة الوفد تداعى المعالم المميزة للحياة البرلمانية وما رافقه من اضطراد كبير فى التجمعات الناشطة خارج البرلمان وفى مجالات النشاط غير الشرعية . وكان حتما أن يمتد نطاق العنف الذى تلا ذلك ليشمل كل القوى الداخلية فى البـــــلاد . إلا أنه ولما كان كل من الوفد وجماعة الأخوان هما الحزبين الجماهيريين الوحيدين ، فكان طبيعيا أن يسود الصراع بينهم مسرح الأحداث . وقد نشبت المعارك فى أكثر من جبهة : فى أهم صحفهم ، الإخوان المسلمين والمصرى وصوت الأمة بعد ذلك ، وفى الريف فى صورة حملة التجنيد المكثفة للاعوان وفى حملات التحريض داخل الأوساط العمالية ، وفى الجامعات من أجل السيطرة على الحركة الطلابية . وبطبيعة الحال ، كانت الحركة الوطنية هى بؤرة الصراع .

وفى ضوء ما سبق ، ومستندين إلى ما يكفى من تفاصيل التاريخ

المصرى ليعطى لذلك دلالة — يمكن لنا أن نتبع مسار حركة الإخوان وهم يواصلون التقدم إلى مركز الحياة السياسية المصرية .

وكانت نهاية الحرب فى مايو ١٩٤٥ هى مؤشر أمام القوات المتحالفة لبدء طور جديد للنضال الوطنى ضد بريطانيا . وقد بادر الوفد بإتخاذ موقف حينما أحال مذكرة إلى السفير البريطانى حول تطلعات وطموحات الشعب المصرى . وأعرب الإخوان المسلمون عن موقفهم بالدعوة إلى « مؤتمر شعبى » ينعقد بالقاهرة وفى سبعة مراكز رئيسية فى الأقاليم(١٢) فى بداية أكتوبر لمناقشة القضية الوطنية ولتحديد وصياغة المطالب ، موجهين بذلك أنظار الوفد والحكومة والبريطانيين إلى الدور الطموح والشامل الذى نتوقع لنفسها أن تلعبه . ولم تطلب حكومة النقراشى رسميا أن تبدأ مفاوضات الجلاء ووحدة وادى النيل إلا بعد أن مضت عدة أشهر (ديسمبر ١٩٤٥) .

وقد بدأت إجتماعات الإخوان قبل أيام من بداية العام الدراسى بالجامعات والتى تمثل ، عادة ، البؤرة الرئيسية للاثارة الوطنية ، والتى ستكون مسرحا أيضا لأكثر جوانب الصراع بين الوفد والإخوان المسلمين أهمية . ذلك أن طلبة الجامعات ، رغم وحدة الاخلاص للقضية الوطنية التى تجمعهم ورغم أنهم يعملون فى تآلف فى المناسبات الهامة ، إلا أنهم كانوا منقسمين فى الواقع — إنقساما مريرا — حول قيادة الحركة الوطنية .

وفى جامعة فؤاد (القاهرة الآن) كان الإنقسام الأساسى بين مؤيدى الوفد وأنصار الإخوان المسلمين . أما الشيوعيون فكانوا فى تحالف تكتيكى

مع الوفد ، بينما كان الإخوان يلقون تأييد الحزب الوطنى ومصر الفتاة بقيادة أحمد حسين ، وعدد آخر من المجموعات الأصغر ذات الأنماءات السياسية المشابهة . وكانت البادرة الأولى من جانب الوفد ، وذلك عندما دعت مجموعة أطلقت على نفسها إسم « اللجنة الوطنية » إلى « مؤتمر عام للطلاب لبحث المطالب الوطنية » يعقد فى ٧ أكتوبر . وفى اليوم السابق على عقد الإجتماع دعا الاخوان المسلمون فى أولى مناوراتهم التى تلاحقت بعد ذلك ، إلى إجتماع طلابى وعقدوه بالفعل وإنتهى بأن قرر إحالة مذكرة إلى الحكومة تحدد الحد الأدنى من مطالب الحركة الوطنية . وفى الاجتماع المقرر عقده فى ٧ أكتوبر ، قدم ممثل الاخوان قرارات الاجتماع السابق وطالب بأن يتفق الجميع على هذا القرارات ، باسم « الوحدة الطلابية » ، وفور إعلان الرفض الغاضب لهذا الطلب ، أنسحب الاخوان من الاجتماع وفصلوا أنفسهم عن عمل المجموعة . على أنهم عادوا مرة أخرى إلى حضور اجتماعاتها فى ديسمبر ، عندما بدأت عملية انتخاب بقيادة اللجنة الوطنية ، الا أنهم لم ينجحوا فى تفنيد البرنامج الوفدى . . . ومنذ ذلك الحين فصاعدا وبعد أن حصلت اللجنة على تفويض من الطلاب ، غيرت اسمها الى « اللجنة التنفيذية[١٣] » :

وتوقف النزاع للحظة عندما وصل الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ فاتراً وملتبساً ، على مذكرة النقراشى[١] فقد طرح الطلبة خلافاتهم جانباً ، وقد أثار تأثرتهم هذا السلوك الذى إعتبر إهانة وقحة للسيادة المصرية ، وحشدوا صفوفهم من أجل مؤتمر طلابى عام لإتخاذ قرارات إحتجاج قوية وفى ٩ فبراير أرسلت مذكرة عاجلة إلى الملك فاروق تطالب بالبدء الفورى

للمفاوضات . وفى اليوم نفسه ، بدأ الطلبة « مسيرة سلمية » إلى قصر عابدين تعبيراً عن إصرارهم على تحقيق مطالبهم وفى طريقهم إلى القصر فرقهم البوليس بالقوة ، وقد سمى هذا الحادث ، الذى ثار حوله خلاف كثير وتحول إلى واقعة تاريخية شهيرة فى حوليات الحركة الطلابية ، « مذبحة كوبرى عباس » *.
وتثير المجموعات الطلابية المختلفة فى كل مناسبة موانية - بما فى ذلك الإخوان المسلمين - الذى تقدم قائدهم فى الجامعة « مصطفى مؤمن » مسيرة ذكرى هؤلاء الذين استشهدوا فوق كوبرى عباس « من أجل قضية مصر وعلى أيدى البوليس المصرى الذى يسيطر عليه البريطانيون » (١٥).

وفى العاشر من فبراير وصل الملك ، الذى اعتزم الذهاب إلى الجامعة من أجل الافتتاح الملكى للسكن الطلابى الجديد ، المدينة الجامعية ، وصل ليجد تجمعا طلابيا غاضبا يرفض تحيته . وفى ذلك المساء ، وعن طريق رئيس ديوانه الملكى أحمد حسنين ، دعا الملك كل القيادات الطلابية لزيارة القصر لحضور مؤتمر لم يعرب فيه فحسب عن عدم رضائه عن أفعال البوليس فى اليوم السابق ، بل ولمح أيضاً إلى إقالة وزارة النقراشى . وفى الحادى عشر من فبراير خرجت مظاهرة - يقودها أيضاً مصطفى مؤمن - من الجامعة إلى القصر ، تحت « حماية » البوليس هذه المرة . وفى الرابع عشر من فبراير سقطت وزارة النقراشى . وكان حادث الكوبرى هو الحلقة الأخيرة فى سلسلة الأزمات الداخلية فى الوزارة والتى أصبح استمرارها فى السلطة بعده أمراً مستحيلا .

---

* كان ذلك فى عهد حكومة النقراشى .

ودعي إسماعيل صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة وقد خفف في التو من القيود المفروضة على المظاهرات والتي وضعها سلفه . ذلك أن القصر كان يشعر أن من الواجب ترك الناس ليعبروا عن أنفسهم[17] وقد ضاعف وصول صدقي الوزارة وما بدا للمعارضة من إنتوائه التحالف مع الاخوان من حدة التحرك والإنقسام داخل الحركة الوطنية .

وفور تعيين صدقي ، بادر الوفد بالسعي إلى توسيع الجبهة التي يقودها عن طريق ضم الطلاب والعمال الصناعيين في مجموعة أطلق عليها اسم « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » والتي ظهرت نتيجة لنشاط المجموعة التي يوجهها الشيوعيون والمسماه « لجنة العمال للتحرر الوطني » . وقد شكلت المجموعة الأخيرة في أكتوبر ١٩٤٥ ، لتشرف على إضرابات عمال الصناعة في مركز صناعة النسيج في القاهرة « شبرا الخيمة » ، والتي سنعرض لها بتفصيل أكثر بعد قليل . وسارعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بالدعوة إلى إضراب على مستوى البلاد في ٢١ فبراير « يوم الجلاء ووحدة وادى النيل » ، وهو الاضراب الذى تحول إلى واحد من أسوأ وأدمى الانتفاضات خلال الفترة كلها ، بعد أن اشتبك الطلاب مع البوليس والقوات البريطانية التي كانت ما تزال متمركزة في القاهرة . وفي فترة الاعداد للاضراب ، رفض الاخوان الانضمام متذرعين بعدد من الأسباب ، وأهمها سيطرة « عناصر أجنبية » على اللجنة ، أى الشيوعيين . وقام وفد من اللجنة بزيارة البنا لطلب مساندته وأجابهم برد غير واقعى مؤداه أن « الاخوان غير جاهزين »[18] وكان واضحا أنه لن يتعاون مع الشيوعيين ولن يسمح بأن يعمل تحت قيادة الوفد . وعلى الفور أتهم بتخريب الحركة الوطنية لصالح صدقي باشا . وفي يوم الاضراب كان

الاخوان بطبيعة الحال فى كامل إستعدادهم ، مع التركيز أساسا على نشاطهم المستقل تماما فى الاسكندرية . وبصرف النظر عن الوعد الذى يمكن أن يكون البنا قد التزم به مع صدقى ، فمن الواضح أنه لم يكن ينطوي على تغيير اتجاه الحماس الوطنى لاتباعه .[19]

وفى ٢٧ فبراير ، وفى محاولة أخرى لاستكشاف نوايا الوفد ، نشر البنا فى الأهرام نداء من أجل تكوين « لجنة موحـدة لتنظيم إضراب آخر على مستوى البلاد فى الرابع من مارس » « يوم الحداد الوطنى » من أجل ضحايا مظاهرات ٢١ فبراير . ولم يلق النداء إستجابة باستثناء الاتهامات الساخرة بأن البنا يقود حركة مضادة للحركة الوطنية بتوجيه من صدقى وذلك للحفاظ على الأوضاع القائمة . ومضى البنا إلى مدى أبعد بأن شكل بمعرفته « لجنة تنفيذية عليا » .من بعض الجماعات السياسية،وانتهى الاضراب بسلام ، باستثناءماحدث فى الاسكندرية . وقد شاركت فى الاضراب كل الجماعات السياسية الصغيرة وان عملت كل جماعة منها تحت قيادتها الخاصة [20] .

وخلال الشهر التالى استمر تركز الانقسامات فى الجامعة على سيطرة الوفد على صوت الطلاب ، أى « اللجنة التنفيذية » . وعندما فشل الاخوان فى ازاحة قيادتها فى اختبار انتخابى جديد ، أنشأوا مجموعة أخرى منافسة من أحزاب الأقلية سميت « اللجنة الوطنية » . الا أنهم استمروا فى محاولتهم للتمكن من السيطرة على اللجنة التنفيذية حتى جاء يوم ١٧ أبريل ، وخلال إحتفال بجلاء الفرنسيين عن سوريا ، حدثت مشادة كلامية ، اتهم فيها الاخوان بصراحة الجبهة الوفدية « بالارتباط بالشيوعية »ودمرت المعركة الحامية التى وقعت بعد

ذلك كل إمكانية لقيام جبهة موحدة ومهدت الطريق لما تلا ذلك من تدهور للعلاقات بين الحزبين الجماهيريين[٢١] على أن الجامعة نفسها لم تعد ـ بالمعنى المفهوم ـ تمثل أية مشكلة بالنسبة للحكومة، إذ أن الربيع كان قد جاء وأصبحت الامتحانات على الأبواب .

وكانت التوترات بين الجماعتين قد تركزت الآن ، بمثل ما تركز إنتباه الحكومة ، فى الاضراب الشامل الذى شل حركة الإنتاج فى مركز صناعة النسيج الضخم بشبرا الخيمة . لقد بدأ الاضراب فى سبتمبر ١٩٤٥ بقيادة مجموعة من النقابيين ذوى الانتماءات الشيوعية الذين كانوا قد وصلوا منذ أيام قليلة من مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس . وفى الثامن من أكتوبر شكل ثلاثة من أعضاء وفد النقابيين الذى حضر المؤتمر « لجنة العمال للتحرير الوطنى » التى قادت الاضراب . ورغم اعتقالهم فى ينـــاير ١٩٤٦ ، ورغم المضايقات التى تعرض لها من خلفوهم أثناء حملة صدقى ضد اليسار ، فان الاتصال كان قائماً مع الائتلاف الوفدى الشيوعى فى الجامعة ، والذى أسفر عن تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى سلف ذكرها .

وقد إنضم العمال « الاخوان » فى منطقة شبرا إلى الاضراب فور إعلانه ، ثم أيدته فى مطلع العام الجديد نقابة عمال الترام . على أن الاخوان سحبوا كل إتصال رسمى وغير رسمى بقادة الاضراب بعد مظاهرة الرابع من مارس[٢٢] . وكما حدث فى الجامعة سخط عليهم الوفديون والشيوعيون لشرخهم الجبهة المتحدة المتماسكة ضد الإدارة المسنودة من الحكومة . وهنا وجهت اليهم تهمة

مشاركة صدقى عواطفه المناهضة للحركة الوطنية وتحولهم بالتالى إلى « أدوات للإمبرياليين » وفى ذلك لم تقتصر تهمتهم على « كسر الاضراب » بل تعدت ذلك إلى « التجسس » على العمال وبالتالى اتهموا بأنهم « أعداء للطبقة العاملة » يعملون فى خدمة « الرأسماليين والمستغلين »[٢٣] وبطبيعة الحال أنكر الاخوان المسلمون تلك الاتهامات جميعاً ، وشرحوا فهمهم الأفضل لدور العمل[٢٤] وكان واضحا أن تبادل الاتهامات والانكارات جيئة وذهابا لم يغير شيئا من حقيقة أن الاخوان المسلمين لم يتعاونوا ـ بعد مارس ـ مع اللجنة التى يقودها الشيوعيون فى تحمل مسئولية الاضراب ، على أن الجماعة واصلت إضراب العمال التابعين لها فى شبرا وفى الاسكندرية ، والذى تصاعد لعدد من الشهور ليجهز على ماتبقى من وشائج العلاقة القائمة بينها وبين الحكومة[٢٥] .

ولقد توترت هذه العلاقة أكثر فأكثر ، على أية حال ، عندما صرح صدقى فى شهر أبريل بأنه ينوى بدء المفاوضات مع البريطانيين . ومنذ اللحظة الأولى كانت صحيفة الجماعة فى مقدمة الأصوات المرتفعة بالمطالب الوطنية. وأمر الاخوان ـ مثلما حدث مع الجماعات الأخرى فى البلاد ـ بالخروج إلى الشوارع ، بصفة دورية ، لتذكير صدقى « بتعهداته » للأمة . وكانت الاتهامات « بالتنصل السياسى » التى توجه لكل تصريح يصدر حول الصداقة البريطانية والمصالح المتبادلة من المسائل التى جعلت جو المفاوضات صعبا للغاية . وعقدت الاجتماعات الجماهيرية لدراسة الموقف كلما انتهت مرحلة من مراحل المحادثات[٢٦] وتلت حوادث الاسكندرية فى آخر أيام مايو وأول يونيو و ٨ يونيو حملة اعتقالات ثم مضايقات متفرقة لأماكن الاجتماعات التى يعقدها الاخوان خلال يوليو وأغسطس، ووضع المصلون فى الجوامع تحت المراقبة ، وفى سبتمبر لم يعد مسموحا

الجوالة بحرية الحركة . وخلال ذلك الشهر نفسه ، وبعد الاستنكارات المستمرة « لاضطهـاد » . . صدقى للجماعة ، حذره البنا بقوله : « إن ما جمعه الله لا يستطيع العبد ان يفرقه »(٢٧) وكان الإحساس بقوة الإيمان يكتسب مزيداً من القوة الدافعة .

ورغم تلك التطورات ، واصلت صحافة الوفد حديثها المسهب عن تحالف « البنا ـ صدقى » وفى أوائل يوليو انفجرت المرارة التى تولدت بين الحزبين الجماهيرين فى سلسلة من المعارك الساخنة بين شباب كل من الجماعتين، فى محاولة كل منهما افشال اجتماعات الطرف الآخر فى الاسماعيلية وبور سعيد . وفى واحد من تلك الاجتماعات انفجرت قنبلة بجوار البنا فكادت أن ترديه قتيلا (٢٨) وبطبيعة الحال اتهمت كل جماعة منهما الأخرى باثارة القلاقل . وقدم الوفد ـ مستغلا الحادث وخطابات التهديد التى زعم أنها وجهت إلى كبار رجال الحزب ـ مذكرة لصدقى محذرا اياه من أنه سيضطر إلى « الامساك بزمام القانون بين يديه إذا لم تضع السلطات حدا لأعمال العنف الفاشستية التى يرتكبها الاخوان » وعلى وجه التخصيص ، طالبت المذكرة بحل « كتائب الاخوان المسلمين » ، أى فرق الجوالة (٢٩) .

وكان للحملة اللاذعة التى شنتها صحافة الوفد على البنا ـ وخاصة تهمة العلاقة الودية مع الحكومة فى غضون تلك الفترة ـ أصداؤها داخل الجماعة نفسها . وكان على البنا ان ينكر مرارا وتكرارا فى صحافة الجماعة تلك التهم . وفى يونيو دعا البنا إلى عقد إجتماع خاص للأعضاء لشرح موقفه إزاء صدقى . وقد قدم للأعضاء التفسير المعتاد والتقليدى القائل بأن الجماعة لاتعارض

ولا تؤيد أية حكومة مهما كانت ، ذلك لأن الجماعة ليست حزبا سياسيا بالمعنى الشائع والسائد لتلك الكلمة . وكل ما حصلت عليه الجماعة من أموال من حكومة صدقى هو مساهمة حكومية مشروعة فى أنشطة الجماعة الخيرية . وعلى النحو ذاته استنكر البنا الفكرة « السخيفة » القائلة بأنه « تدخل » فى الحركة العمالية أو أن يكون قد أفاد بالتالى « الرأسماليين المستغلين للشعب » (٣٠) .

وخلال الشهور التالية بدت تلك التفسيرات المعادة أكثر اقناعا فى نظر الأعضاء مع الازدياد الواضح للتوتر فى العلاقات بين الجماعة والحكومة . وقد أدى ذلك ، بالاضافة إلى الضغوط التى مارسها بعض الأعضاء من داخل التنظيم ، إلى عقد إجتماعات سرية فى أغسطس أو سبتمبر بين فؤاد سراج الدين زعيم الجناح اليمينى للوفد وأحمد السكرى النائب الأول للجماعة وضابط إتصالها السياسى وكان الهدف من الاجتماع التوصل إلى « تفاهم » و « حل النزاعات » . وانكرت كل من الجماعتين أن أية « إتفاقية » قد عقدت بينهما (٣١) والواقع أنه ، ومع تصاعد التوتر فى تلك الفترة ، لم يحدث أى نوع من تطور المشاعر الودية بينهما قبل فترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ . وعلى أن تلك الاجتماعات ساعدت داخل التنظيم - على إزدياد حدة الانقسام الذى حطم أقوى وأعرق الصداقات داخل الجماعة ، وهى الصداقة التى ربطت بين البنا والسكرى ، وهو ما سنعرض له من فورنا :

لقد تم توقيت اللقاء بين الوفد وجماعة الاخوان ليواكب على وجه الخصوص الذروة التى أوشكت المفاوضات الانجليزية المصرية على بلوغها .

فبعد إجتياز صدقى لأزمة وزارية (من أول سبتمبر حتى ١٢ سبتمبر) وبعد ثلاثة شهور من المفاوضات غير الجدية فى القاهرة ، ذهب صدقى إلى لندن فى السابع عشر من أكتوبر . وفيما بين بداية مناقشة المسألة الوطنية ورحيله إلى لندن ، كانت الحركة الوطنية قد انتقلت من مرحلة الاصرار على شروط محدودة للتفاوض إلى مرحلة الرفض الكامل لأية مفاوضات قبل إتمام الجلاء أولا . وقد أرسل البنا خطابا إلى الملك وإلى صدقى منادياً بـ « دعوة الأمة إلى الجهاد » (٣٢) وبمقاطعة إنجلترا إقتصاديا وثقافيا وإجتماعيا . وفى رسالة إلى « شعب وادى النيل » أعلن محذرا : « إن حكومة صدقى باشا ، فى إصرارها على إجراء المفاوضات ، لا تمثل إرادة الأمة ، وأى معاهدة أو تحالف تتوصل إليه مع بريطانيا قبل أن يتم جلاء قواتها ، هو إجراء باطل ولن يلزم الأمة » (٣٣) وفى اليوم السابق على رحيل صدقى إلى إنجلترا ، أكد الاخوان هذا التحذير بدعوتهم إلى مظاهرات ضخمة فى جميع أنحاء البلاد (٣٤) .

وعاد صدقى إلى القاهرة فى الخامس والعشرين من أكتوبر بالخطوط الرئيسية لمشروع معاهدة صدقى - بيفن ، ليواجه ما وصف بأنه انهيار لانتصاره الخاص ، والذى جاء نتيجة لعدم ارتياح كل من الحزبين لشروط المعاهدة (٣٥) واستقبلت عناصر الحركة الوطنية مشروع المعاهدة بعداء شديد . ولقد أعلنت شروطها - مما ضيع الفرصة أمام إمكانية قبولها - فى مطلع العام الدراسى الجامعى . وفى ١٦ نوفمبر انضم الطلاب إلى « الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل » وفى غضون أسبوع كان النشاط السلمى القائم على الخطابة وإرسال خطابات الاحتجاج إلى أعضاء البرلمان وإلى الحكومة قد تحول إلى انتفاضات يومية انفجرت بحلول الخامس والعشرين من نوفمبر فى سلسلة من الحرائق

شملت الكتب الإنجليزية والمحلات التجارية وعربات الترام والأشجار ، وعمليات الهجوم على قوات الأمن والقوات البريطانية فى كافة المراكز الرئيسية وكان هذا اليوم — من جانب — متوقعاً منذ ما يزيد عن شهر فى حملة الاخوان من أجل « مقاطعة ثقافية » للانجليز والتى أعلنت رسميا فى ٢١ أكتوبر والتى شملت إلقاء مجموعة ضخمة من الكتب المكتوبة بالإنجليزية فى « يوم الحريق » الذى تم بالفعل فى الخامس والعشرين من نوفمبر [٣٦] . وكان الحدث ، وقد تفجر فى الشهر الأول من العام الدراسى ، كافيا ليحفز المجتمع الطلابى ككل للمشاركة فى اليوم وتوسيع آفاقه .

وتحركت الحكومة بسرعة وحدة . فأغلقت الجامعة والصحف ، ووضعت القاهرة تحت حالة الطوارىء ، واعتقل العديد من الوفديين والشيوعيين والاشتراكيين والاخوان المسلمين . وفى ٢٧ نوفمبر ، أتى القبض من جديد على أحمد السكرى نائب البنا ، الذى سبق اعتقاله والافراج عنه فى ٢٥ نوفمبر ، بسبب خطبه النارية فى مدح المتمردين . وفى ذلك الوقت كان حسن البنا فى الحجاز لقضاء فريضة الحج . وأعقبت حركة الاعتقالات انتفاضات مستمرة وقعت فى الأسبوع التالى ، وشملت الهجوم الأكثر سفورا على المؤسسات والشخصيات البريطانية وعلى البوليس المصرى [٣٧] . وبحلول الثامن من ديسمبر ، كان الانتفاض قد حقق هدفه فبعد أن فشل صدقى فى بيع المعاهدة لمصر ، قدم استقالته . ودعا الملك فاروق محمود فهمى النقراشى باشا مرة أخرى لتشكيل وزارة جديدة فى التاسع من ديسمبر .

واستمرت المقاومة المعلنة لفكرة المعاهدة من خلال ما سمى « بلجنة

الانصال » التى ألفتها المجموعات المناهضة لها، وقد رفض الإخوان المشاركة في اللجنة ، بحجة أن اللجنة تفتقر إلى « الإخلاص » . وبطبيعة الحال أحيا الوفد تهمة مناهضة البنا للحركة الوطنية بأخذه جانب الحكومة ، وهى تهمة لقيت تأييداً ظاهرياً فيما تلا من أحداث . وفى غضون نفس الفترة « فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع النقراشى المفاوضات وأعلن اعتزامه عرض المشكلة المصرية على مجلس الأمن التابع للامم المتحدة .

وقبل ذلك بشهور عدة كان الأخوان قد زكوا هذا الاتجاه[٣٨] . ومن هنا ، قرروا إرسال مبعوث خاص بهم مع النقراشى ، لأنهم رأوا أن « صوتان أعلى من صوت واحد[٣٩] . وغادر ممثلهم مصطفى مؤمن ، القاهرة فى ٢٦ يوليو . وفى الولايات المتحدة تجول وخطب من أجل القضية المصرية وأسمع صوته للأمم المتحدة نفسها . وفى ٢٢ أغسطس ، وخلال مناقشة قرار حول استئناف المفاوضات ، ألقى خطبة ملتهبة من شرفة الزوار وأشهر وثيقة موقعة بدماء الطلاب ، تستنكر المفاوضات وتطالب بالجلاء التام وبالتوحيد الكامل لوادى النيل . وبعد طرده من قاعة المناقشات فى ذلك اليوم وفى مناسبة أخرى تالية ، عاد مؤمن إلى مصر قبل إنتهاء جلسات مجلس الأمن ، وبمساعدة من نقابة عمال البحرية بنيورك التى كان من أعضائها بعض المصريين السابقين ، قام بمظاهرة خارك مبنى الأمم المتحدة .[٤٠]

ومن مصر أرسل البنا برقيات لتأييد النقراشى واعترض المطالب المصرية على مجلس الأمن ورؤساء الوفود . وقد استنكر بمرة وبشدة البرقية التى أبرق بها مصطفى النحاس إلى مجلس الأمن ضد النقراشى الذى اعتبره البنا صوتاً شرعيا يتحدث باسم مصر ، وكان هذا الأستنكار بالنسبة للوفد بمثابة

البرهان على « خيانة » الأخوان المسلمين لقضية الأمة [٤١] وكان ذلك أيضا قد جاء مع زيادة الاعتقاد بأن البنا قاد بنفسه بعض المظاهرات الشعبية خلال أغسطس [٤٢] .

وانفضت اجتماعات مجلس الأمن في ١٠ سبتمبر دون أن التوصل إلى تسوية محددة للمشكلة المصرية [٤٣] وعاد النقراشي ليستقبله الأخوان باحتفال وليحظى بمزيج من الحماس الوطني الجارف والتعاطف المفعم بالحساسية الذي تدخره النفوس للأبطال المهزومين . وقد أدى عجز مجلس الأمن إلى تفاقم احساس الوطنيين بالاحباط ، ولم يكن من شأن « تدويل » المسألة المصرية سوى انه اكد وأبرز العزلة الدولية لمصر . كما انه عزز فقدان الثقة في البلدان الغربية . وهذا الافتقاد للثقة وذلك الاحباط أصبحا عاملين اكثر أهمية وخطورة عندما أعلن مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين . وبصدور هذا القرار بدأ في البزوغ طور جديد في حياة مصر والأخوان المسلمين وعلينا قبل استئناف سرد تلك القصة ، أن نعرض للتطورات التي حدثت داخل الجماعة نفسها .

« الانقسام الداخلي »

كان عام ١٩٤٧ — على الصعيد الداخلي للجماعة — عام أزمات وانقسامات . فقد اسفرت التهم الأخلاقية الموجهة لسكرتير عام الجماعة والخلاف الجاد حول سياسة الجماعة بين البنا ونائبه عن عدد من الاستقالات واوامر الفصل التي شلت جزئيا جهاز الجماعة الاداري ، والتي عززت — وقد جاءت متوافقة مع الضغط المتزايد للاحداث الخارجية — دور الجهاز السري .

ففى أواخر عام ١٩٤٥ نقل البعض إلى البنا أن سكرتيره العام ، عبد الحكيم عابدين (وزوج شقيقته فى الوقت نفسه) يستغل مركزه « لانتهاك حرمة بيوت وأعراض بعض الاخوان » . ولعدة أسابيع تالية ، لم تكن هذه المزاعم قد تعدت نطاق البنا والشاكين وحفنة من قيادات الجماعة . وكلف أحد نواب البنا ، إبراهيم حسن ، بالقيام بتحقيق سرى غير رسمى . وقبل أن تتم تسوية المسألة ، بلغت الأنباء مسامع الأعضاء ، لتسبب مع حلول منتصف عام ١٩٤٦ اضطرابا ملموساً ، وتقدم إبراهيم حسن باقتراح يقضى بفصل عابدين وأعضاء مكتب الإرشاد الأربعة الذين اتهموه ، إلا أن اقتراحه لم يحظ بالموافقة . عندئذ كان على البنا أن يشكل لجنة تقصى حقائق من كبار الأعضاء . وبعد شهور من « الاستماع » تقدم خلالها مزيد من الشاكين ، رأت اللجنة ، رغم أنها لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق حول صحة التهم ، أن عابدين يجب أن يفصل من الجماعة كاجراء تطهيرى ، ووصفه أحد أعضاء اللجنة الغاضبين بأنه « راسبوتين » جماعة الاخوان المسلمين .

وصوت مكتب الإرشاد على طرد عابدين بأغلبية ثمانية أصوات اصوت واحد هم مجموع الحاضرين . عندئذ عرض الأمر على الهيئة التأسيسية التى قامت ـ بتأثير واضح من البنا ـ بتشكيل لجنة جديدة مسئولة أمامها عن إجراء تحقيق جديد . وأسفر التصويت الذى أعقب التقرير الجديد عن تبرئة عابدين. وكان واضحاً أن البنا قد نجح فى إقناع غالبية أعضاء الهيئة بأن التصويت — مراعاة لصالح الجماعة — لا يجب أن ينتهى إلى الإدانة ، وفى نفس الوقت وعد البنا بأن يبعد المتهم عن أنشطة الجماعة ثم يطالب منه بعد فترة

تقديم استقالته . ولقد قيل أن من بين الاعتبارات التى انطوى عليها القرار الثانى الحقيقة الهامة المتعلقة بالصلة العائلية المباشرة بين البنا وعابدين وما سوف يتعرض له شخصياً من إساءة او أن القرار جاء بالادانة . وكانت الاستقالة فى طريقها بعد ذلك إلى مكتب الارشاد ، إلا أن البنا استطاع أن يقنع المكتب برفضها . على أن اخفاق الزعيم فى طرد السكرتير العام قد كلفه واحداً من أقدم أعضائه ، ففى ٢٧ أبريل قدم الدكتور ابراهيم حسن استقالته احتجاجاً .

وعقب خروج إبراهيم حسن من الجماعة بشهور قليلة فصل نائب آخر للبنا هو أحمد السكرى ، وكانت المناسبة هى الاختلاف حول سياسة الجماعة فى التعامل مع الوفد . وكانت اتصالات السكرى الأساسية ، بوصفه ضابط اتصال الجماعة السياسى ، تجرى مع الوفد وفى موقف النزاع الذى أعقب الحرب اكتسب دوره أهمية أكبر ، خاصة بين هؤلاء الذين تصوروا أن الصراع مع الوفد هو أمر لا مفر منه إلا أنهم كانوا يتشككون فى أية أهمية خاصة تضفى على هذا الصراع حينما يكون فى صالح القصر — وهو ما بدا واضحاً خلال عام ١٩٤٦ . وكما سبق أن لاحظنا ، كان البنا يشعر أنه مضطر لانكار مزاعم الوفد على نحو متكرر فيما يتعلق بعلاقاته مع حكومات صدقى والنقراشى خلال عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ . ولقد دفعت أعمال العنف الخطيرة التى وقعت بين الحزبين فى بداية يوليو ١٩٤٦ ببعض أعضاء الطرفين إلى إعادة التفكير فى العلاقة القائمة بين الحزبين ، كما كانت سبباً إلى حد ما فيما جرى من مفاوضات بين سراج الدين والسكرى فى الشهور الثلاثة التى أعقبت تلك الأحداث . ومن المؤكد أن هذه الاجتماعات قد عكست رغبة مشتركة فى احباط مشروع معاهدة صدقى — بيفين ، التى كانت المفاوضات بشأنها

قد اكتملت تقريبا ، على أن الأمر بالنسبة للسكرى كان يتعلق أيضا بالمشكلة الأعمق والخاصة بالطابع النهائى للعلاقة بين الحزبين الجماهيريين .

ولم يكن ذلك بالأمر الجديد فى فكر زعماء الجماعة ، فلقد قيل أن البنا قبل من حيث المبدأ فكرة الائتلاف إذا ما تبنى الوفد برنامج ومبادىء الجماعة . أما السكرى وهو « المفكر السياسى » فقد أعرب عن تصور أوضح وأكثر تماسكا : هو أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن تصبح قوة ذات شأن فى مصر فى حالة واحدة هى أن تدخل فى وحدة عضوية مع الوفد ، وأن الجماعة لكى تمارس وجوداً إنتخابياً ذا ثقل أو تمسك بالسلطة فعليها أن تعمل من خلال وأن تستند إلى حزب سياسى (دنيوى ؟) والوفد ، الحزب الوحيد الذى يستند إلى تأييد شعبى ، هو ذلك الحزب . لقد تصور السكرى دور الاخوان المسلمين بوصفه يحقق التكامل « الروحى » للوفد كذلك رأى فى نفسه الزعيم السياسى للاخوان المسلمين ، بينما رأى فى حسن البنا مرشدهم « الروحى » ، حيث يعملون جميعاً كجزء من وحدة لا تقاوم ، باعتبارهما معاً حزبى الشعب . وبصرف النظر تماماً عن مدى إخلاصه أو إصراره على فكرة الوحدة مع الوفد ، فإن السكرى كان قد قرر فى الواقع أن يتحدى دور البنا كزعيم للجماعة . وكان باعثه الأساسى فى ذلك — شأنه شأن إبراهيم حسن وعدد آخر من أعضاء الجماعة القياديين — هو التمرد ضد استمرار البنا فى الإستخدام المتعسف لسلطاته . ومن المسلم به أن القواعد التى وضعت فى عام ١٩٤٥ قصد منها التمهيد لأن يتخلى البنا بالتدريج عن إختصاصاته ، وتوزيع هذه الإختصاصات والسلطات على وحدات حاكمة يتم تشكيلها بعناية وكفاءة ، على أن العملية لم تحدث بالسرعة المطلوبة .

وإزدادت أهمية هذا الموضوع — وربما كان ذلك هو سبب تركيز السكرى لاختلافه مع البنا على مسألة التحالف مع الوفد — عند ما ظهر أن البنا ، وعلى نحو لا يتمشى بحال مع طبيعة القوى الناشطة والمؤثرة فى الحركة الوطنية قد جعل من الجماعة أداة فى يد القصر .

ولقد ظلت الخلافات المتفاقمة بين الصديقين القديمين مسألة خاصة بينهما وفى نطاق المستويات العليا للجماعة خلال عام ١٩٤٦ . وتوافقت الإنفجار العام لموضوع عابدين وماأرتبط به من إستجابة مريبة وموقف مهزوز من جانب البنامع التعقيد المتزايد فيما يتعلق بعلاقات الجماعة الخارجية ، لتنجم عن ذلك أزمة خطيرة . وكلا المسألتين تركزتا حول البنا . وبعد خروج إبراهيم حسن من الجماعة فى إبريل ١٩٤٧ بفترة وجيزة ، أحال البنا السكرى إلى الهيئة التأسيسة لمساءلته فى موضوعات حددها البنا . وإنصاعت الهيئة لرغبة الزعيم التى أعرب عنها خلف الكواليس — وأصدرت قرارها بفصل السكرى[٤٥] .

ونتج عن خروج إبراهيم حسن والسكرى من الجماعة فى وقت واحد تقريباً مشكلة حقيقية — وأن لم تكن ظاهرة — فى الإدارة وفى الروح المعنوية العامة . وقال أحد الأعضاء أن الخلاف أعطى « أعداء الجماعة » سلاحاً جاهزاً للهجوم عليها ، وأنه شتت جهود وطاقات الهيئة ومنعها من التصدى كما يجب للاحداث (الخارجية) . وفى تلك الظروف ، وعلى حد قول هذا المراقب نفسه ، إضطر البنا إلى أن يتحمل « هذا العبء وحده » بمساعدة « القسم الخاص » الذى كان إتصاله به شخصياً[٤٦] .

والواقع أن تنشيط حركة الجهاز السرى قد جاء نتيجة لهذه الأزمة

المعطلة للقيادة . والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الرجل الذى اختاره البنا ليخلف إبراهيم حسن والسكرى فى منصب النائب هو صالح عشماوى الذى يعمل رئيساً للجهاز السرى . ومن الصعب تحديد ما حدث بعد ذلك بدقة كافية . على أن الجهاز السرى قد بدا فى ذلك الوقت وقد أكتمل هيكله ووضعت قواعد مناسبة تحدد المهام وطرق إصدار وتسلم الأوامر ، والسلطات والمسئوليات والشفرة الملائمة والقسم ، والمعدات . أما عدد الأعضاء والذى لم يصل أبداً إلى حد الضخامة ، فقد إزداد زيادة ملحوظة من خلال عملية التجنيد عبر ضباط الجيش ، والتى ربما شملت بعض هؤلاء الذين شاركوا فيما بعد فى ثورة ١٩٥٢ . وكانت علاقة البنا بالتنظيم السرى من الوجهة الاختصاصية هى علاقة القائد الأعلى ، إلا أنه حافظ على الإتصال الدائم به من خلال ممثلين مختارين . أما قيادة التنظيم نفسه فقد انتقلت من عشماوى إلى عبد الرحمن السندى ، وقد أثارت تولية السندى بعض السلطات الاستثنائية عدداً من المشكلات منها ما يتعلق بالاتصال بين رئاسة الجهاز والبنا والتى كانت من شواهدها المبكرة التغييرات الدورية لضباط الاتصال الذين لم يوفقوا فى مهمتهم ، ثم تولى البنا بنفسه الاتصال المباشر فى النهاية . وكانت آخر المشكلات هى ما نسب إلى البنا حول بعض أوجه النشاط التى أصبح الجهاز السرى — فيما بعد — مسئولا عنها(٤٧) .

فلسطين

فى أعقاب تبنى الأمم المتحدة لقرار التقسيم — فى شهر نوفمبر ١٩٤٧ ؛

أصبحت مشكلة فلسطين هى أكثر المشكلات الخارجية إلحاحاً وأهمية بالنسبة للجماعة، وكانت الجماعة قد بدأت إهتمامها المباشر بالشئون الفلسطينية عندما زار عبد الرحمن البنا (شقيق حسن البنا) فلسطين عام ١٩٣٥ والتقى بالحاج أمين الحسينى مفتى القدس ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى ذلك الوقت (٤٨) وعكست الزيارة الاهتمام المتوقع لجماعة الاخوان المسلمين ـ كمصريين وكعرب وكمسلمين ـ بقضية فلسطين . ومنذ البدايات الأولى للحركة فى القاهرة ، كان عبد الرحمن البنا هو الصوت الرئيسى والبارز للجماعة فى التعبير عن هـذا الاهتمام . (٤٩) وقد ظهر أول دعم رسمى من جانب الجماعة خلال الاضرابات العربيه الشاملة عامى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ . وفى المؤتمر العام الثالث ـ المنعقد فى مارس ١٩٣٥ ـ طالب البنا بجمع المال لمساندة قضية العرب وشكل لجنة للدعاية للموضوع عن طريق إرسال البرقيات والرسائل للسلطات المعنية ، وعن طريق الصحافة والمنشورات والخطب . وتم تعزيز هـذه الوسائل بالمظاهرات التى خرجت تأييداً للمضربين فى فلسطين وبارسال المؤن والمعدات . (٥٠)

هذا ولم تتح سنوات الحرب ـ العالمية الثانية ـ فرصة كافية للاتصال (بالفلسطينيين) وإن جرت بعض الاتصالات خلال تلك الفترة بأمين الحسينى ثم استؤنفت العلاقات فور انتهاء الحرب من خلال المبعوثين المرسلين من مصر ليس فقط من أجل نشر الدعوة للحركة بل للحث أيضاً على مناهضة الصهيونية . ومن بين المبعوثين كان هناك بعض الخبراء الفنيين للمساعدة فى تأسيس وتدريب الجوالة الفلسطينية وكان من أبرز هؤلاء الفنيين محمود لبيب الضابط المتقاعد الذى كرس جهوده فى خدمة الجماعة وأصبح فيما بعد « نائباً للشئون العسكرية » (للمرشد العام) ، وقد أرسل لفلسطين للمساعدة

فى تدريب المجموعات المدنية تدريبا عسكريا . وفى عام ١٩٤٧ طلبت السلطات البريطانية منه ومن أعضاء آخرين مغادرة فلسطين(٥١) .

على أن النشاط الأساسى للجماعة فى هذا المجال كان يتركز حتى ذلك الوقت فى حقل الدعاية على اتساع العالم العربى ، وفى مصر . وظلت مشكلة فلسطين محتفظة بخطورتها وبحضورها السياسى من خلال الإشارة الدائمة لها فى الصحف والكتيبات والخطب والأحاديث العامة ، والاجتماعات الشعبية وفى المظاهرات . وعندما وصل المفتى ، الحاج أمين الحسينى ، إلى القاهرة عام ١٩٤٦ قادت صحيفة الجماعة حملة مناشدة ناجحة للحكومة لمنحه حق اللجوء السياسى(٥٢) . ومنذ انتهاء الحرب (العالمية الثانية) كان البنا على اتصال وثيق بالجامعة العربية وبوجه خاص ، الأمين العام للجامعة عزام باشا صديقه القديم ، فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية . وبعد صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ اشترك البنا مع بعض « الشخصيات الإسلامية » مثل صالح حرب باشا من جمعية الشبان المسلمين ومحمد علوبه باشا فى تشكيل « لجنة وادى النيل » لجمع المال والسلاح للمتطوعين الذين أصبحوا يجندون الآن علنا « لانقاذ فلسطين » . وكان مصطفى مؤمن هو ممثل الجماعة فى تلك اللجنة (٥٣) .

وفى أكتوبر ١٩٤٧ أصدر البنا أوامره لشعب الجماعة ببدء الاستعداد للجهاد . وفى العشرين من أكتوبر ، توجهت الكتيبة الأولى إلى الميدان وبطبيعة الحال كانت « التعبئة » السريعة ممكنة نتيجة أن أعضاء هذه الكتيبة الأولى والكتائب الأخرى التى أرسلتها الجماعة كانوا قد دربوا بالفعل قبل ذلك فى فرق الجوالة والجهاز السرى (٥٤) .

وكانت قناعة البنا — والتى شاركه فيها عزام باشا ومفتى القدس — هى أن الحكومات نفسها لا ينبغى أن تشارك فى المشكلة الفلسطينية إلى أبعد من حدود الدعم الدبلوماسى والسياسى الذى فى مقدورها أن تقدمه لعرب فلسطين ، أما إذا أصبح القتال ضروريا فينبغى أن يترك للفلسطينيين أنفسهم وللمتطوعين . وعلى هذا النحو ، كان ممكنا فى رأيهم إبقاء الموضوع فى نطاق « المسألة الداخلية » وبالتالى تفوت الفرصة على تدخل الأطراف الدولية(٥٥) . ولم توافق حكومة النقراشى بصورة رسمية على الخطة فى ذلك الوقت ، إلا أنه تحت ضغط الجامعة العربية التى أبدت استعدادها للتمويل ، سمح لها رسميا بتدريب المتطوعين بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف أحد ضباط الجيش . ونظمت الجامعة العربية من ناحيتها حركة المتطوعين فى جميع أنحاء العالم العربى بما فى ذلك شمال أفريقيا ، وزودت كل من جاء منهم بالسلاح والتدريب(٥٦) . وأضاف الأخوان ، بمبادرة منهم على المستوى الشخصى والجماعى ، المزيد إلى المخزون المتزايد من الأسلحة(٥٧) فضلا عن تدريبهم وتسليحهم الخاص ، وهو البرنامج الذى كان من الواضح أن ضباطا من أعضاء الجهاز السرى قد أشرفوا على تنفيذه .

وفى أبريل ١٩٤٨ ، وقبل بدء الحرب الرسمية ببضعة أسابيع ، أرسلت الكتيبة الأولى من المتطوعين إلى العريش على الجبهة ، حيث انضم إليها قائدها أحمد عبد العزيز وهو ضابط أحيل للاستيداع . ثم لحق بهم بعد ذلك ضباط آخرون ، منهم كمال الدين حسين وصلاح سالم ، الذين أصبحا بعد ذلك من الأعضاء الأساسيين لمجلس قيادة الثورة ، ومثلهم مثل أحمد عبد العزيز ، تركوا وحداتهم للحاق بالمتطوعين فى ميدان القتال . ولقد استمر هؤلاء الضباط

ومن على شاكلتهم يكونون مصدراً أساسياً لجهاز التدريب والمعدات للجماعة خلال حرب فلسطين[58] .

وليس معروفا على وجه التحديد إلى أى مدى شارك الأخوان فى حرب فلسطين ، كما أن طبيعة أنشطتهم خلالها ليست واضحة تماما . ومع ذلك فمن الممكن أيضاح بعض النقاط فيما يتعلق بذلك[59] فحتى قبـــل أن يصل المتطوعون الرسميون « للجامعة العربية » كان الأخوان قد اشتبكوا مع الصهاينة فى النقب . وخلال محاولاتهم الاستيلاء على بعض المستوطنات ، تعلموا بعض الدروس المبكرة والمريرة فيما يتعلق بطبيعة القتال الدائر[60] . وبعد وصول أحمد عبد العزيز ، وبعد إعلان حالة الحرب رسميا فى مايو ، وقعت بعض الاشتباكات الصغيرة ، والتى لم تتعد بعض مهمات التحرش بالمواقع الصهيونية ، ولم تكن لها أهمية كبيرة ، باستثناء مساهمتهم فى تعزيز الدفاع العربى عن القدس وبيت لحم ، قبل وبعد الهدنة الأولى خلال شهرى يونيو ويوليو . ولقى عبدالعزيز مصرعه على نحو غير مقصود برصاصة من حارس مصرى فى أغسطس ١٩٤٨ وحل محله قائد جديد أحضر معه كتيبة جديدة من المتطوعين لتنضم لبقايا الكتيبة الأولى . ثم أرسل الجميع إلى القطاع الأردنى من الجبهة ، حيث بقوا — بسبب الخلافات مع السلطات الأردنية — غير معبئين للقتال من الوجهة العمليـــة .

أما الإنجاز الملحوظ للاخوان فكان المساعدة التى قدموها المصريين المحاصرين فى « جيب الفالوجا » والذى نشأ عن تقدم الإسرائيليين بعد خرقهم الهدنة الثانية فى أكتوبر ١٩٤٨ . فقد حمل الإخوان أثناء وجودهم فى الميدان

على نقل المؤن إلى القوات المحاصرة ، وفى القاهرة شاركت الجماعة مع الآخرين فى الضغط على الحكومة المصرية من أجل مزيد من المتطوعين لفك الحصار عن القوة المطوقة . وجاء رد النقراشى بالرفض ، ولم يتم فك الحصار عن القوة الا فى فبراير التالى ، بعد توقيع إتفاقية الهدنة .

وفى نوفمبر ١٩٤٨ بلغ الاهتياج بسبب الفالوجا ذروته · وفى بداية الشهر التالى فقدت جماعة الاخوان المسلمين تواجدها الشرعى . ففى ليلة ٨ ديسمبر صدرت أوامر لقوات الإخوان المسلمين فى فلسطين بالعودة إلى المعسكرات وفى الصباح التالى وجدوا أنفسهم محاطين بقوات من الجيش المصرى ، ثم تم إبلاغهم بالقرار الذى صدر فى القاهرة للتو معلنا حل الجماعة . وطبقا لما أورده مؤرخ * الاخوان فى حرب فلسطين ، فان فؤاد صادق قائد القوات المصرية ترك لهم الخيار بين تسليم أسلحتهم والعودة إلى القاهرة وبين البقاء فى الجبهة فى نطاق الانضباط العسكرى ، والاستمرار فى معاونة الجيش . وقد فضل معظمهم البقاء ، ويرى المؤرخ أنهم قرروا ذلك بدافع من الولاء للمهمة التى جاءوا من أجلها فضلا عن الرسالة التى وصلتهم من البنا يناشدهم فيها بالتزام الهدوء والنظام (٦٣) وبعد إتفاقية رودس وإعادة توزيع ونقل قوات كلا الطرفين ، لحق هؤلاء الاخوان ، بعد مصادرة أسلحتهم ، باخوانهم فى القاهرة فى « المحنة » (٦٤) .

---

* الاستاذ كامل الشريف وزير الأوقاف والشئون الاسلامية فى الأردن الآن .

« العنف وقرار الحل »

كان الباعث الأساسي وراء قرار حل جماعة الأخوان المسلمين فى ١٩٤٨ الاعتقاد بأن الجماعة كانت تخطط سرا للقيام بثورة . على أن صدور القرار كان مترتبا بصورة أكثر مباشرة على تيار أحداث العنف المتتابع الذى هز مصر منذ ١٩٤٥ فصاعدا ، حيث كان دور الأخوان — وإن لم يكن الوحيد — هو الأكثر درامية والاكثر انطواء أيضاً على الخطورة من وجهة نظر الحكومة .

وكان الصراع العنيف على السيادة فى ساحة الحركة الوطنية بين الوفد والأخوان فى حدذاته جزءاً من صورة أكبر للعنف شملت كل الجماعات المنظمة وغير المنظمة فى البلاد ، فى تحدى كل منها للاخرى وفى تحديها للسلطة الحاكمة ، وتزايد حجم العداوات المتبادلة بفعل مشاعر الاحباط التى تولدت خلال الصراعات مع الصهيونية والبريطانيين . ولم تكن حكومات « الأقلية » تملك أى قدرة ملحوظة — أو أية إرادة ذات وزن — على جذب أى درجة من التأييد الشعبي . ومن الممكن النظر إلى محاولاتهم فى بعض الفترات للجوء إلى جماعة الأخوان لتطويعها كأداة فى محاربة الوفد ، على أنها محاولات لتعويض هذا الافتقار إلى التأييد الشعبي . إلا أن مثل تلك المناورات لم تكن لتمثل سوى محاولات مؤقته ، طالما أن الأخوان المسلمين ـ وأيا كانت نوايا زعمائهم ـ كانوا فى طليعة القوى التى عجلت بحدوث الأزمة . وإذا ما نحن رجعنا بذهننا إلى تلك السنوات فإن فى إمكاننا أن نتصورها كسنوات بدأ فيها الطور الأخير لانهيار الحياة البرلمانية وحكم القانون فى مصر ، والذى بلغ

ذروته بثورة ١٩٥٢ . كان جو الاضطراب والتخريب والعنف والمعارك الدامية، والذى عملت على إذ كائه كل الجماعات التى تملك حدا أدنى من الفاعلية والقوة الرسمية وغير الرسمية ، هو الثمن الفادح لهذا الأنهيار .

ففى فبراير ١٩٤٥ ، أغتيل أحمد ماهر فى أعقاب إعلانه الحرب على المحور ، وقد عكس ذلك الأغتيال المناهضة الواسعة النطاق لما سمى حينئذ بعواطف ماهر والحزب السعدى المؤيدة للانجليز - وكما سبق أن لاحظنا ، فإن قاتله لم يصرح بأكثر من أنه عضو فى الحزب الوطنى .

وأعقبت ذلك الحادث محاولة فاشلة فى ديسمبر ١٩٤٥ لأغتيال النحاس باشا قام بها وطنى شاب هو حسين توفيق ، وقد أفلح فى يناير ١٩٤٦ فى قتل أمين عثمان باشا وزير المالية فى زمن الحرب ، والذى شاع اتهامه بأنه « عميل الانجليز » (٦٥) . واعترف توفيق مقدما باغتياله لعثمان باشا وبمحاولته الفاشلة لأغتيال النحاس ، وقد صرح فيما بعد باسماء زملائه ، وكان من بينهم أنور السادات الذى سجن لمدة واحد وثلاثين شهرا ثم أطلق سراحه بعد أن برأته المحكمة . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، دأب السادات على على الاعراب عن اعتزازه بالمشاركة فى مسئولية هذا الأغتيال وبتنظيمه « لجماعة إغتيال » مهمتها تصفية عدد من الشخصيات الأخرى كانت لها مواقفها الخائنه(٦٦) . ولقد أشيد بالقضية فى مصر بوصفها « قضية إغتيال سياسى » وعادت للظهور فى الصفحات الأولى للجرائد عندما استطاع مغتال عثمان باشا الهرب فى يونيو ١٩٤٨ مصحوبا بالتمنيات الطيبة لعدد كبير ممن ساندوه فى عمله « البطولى » (٦٧) .

وفى اعترافات المجموعة التى شاركت فى عملية الأغتيال السياسى أقروا بوجود خطط أخرى للاغتيال وأعمال العنف موجهة للبريطانيين ، وهو حقل للعمليات مفضل دائما بالنسبة للوطنيين . ومنذ عام ١٩٤٦ فصاعداً كان من الشائع أن تنفجر القنابل فى عربات نقل البريطانيين ومنشآتهم وأماكن سكنهم فى المدن الكبيرة ، حتى تم جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم فى منطقة القناة حيث تمركزت هذه القوات بعد ذلك . وفى هذا المجال يمكن القول أن الجماعات كانت تتنافس فيما بينها . ومن الواضح أن الأخوان المسلمين استخدموا هذا النوع من العمليات « كاختبارات تدريبية » لأفراد الجهاز السرى . ومن الأشياء التى توضح نوعية فهمهم للأمور أنهم كانوا على استعداد تام لاستخدام مناصب البوليس المصرى كهدف لهم (٦٩) . لقد أصبحت « الأمبريالية » و « الحكومة » — بصورة متزايدة الوضوح أكثر فأكثر — بمثابة « عدو » واحد .

وفى مايو ١٩٤٦ تم تدمير أجزاء من مبانى سينمامترو وسينما ميامى بالقاهرة بالقنابل ، وفى الحادثين كانت الخسائر فى الأفراد قاصرة على المصريين .. وفى الحادث الأول لم توجه اتهامات محددة ، الا أن الاعتقالات التى أعقبت الانفجار الثانى والمحاكمة التى تلتها .. والتى سميت « محاكمة قنبلة القاهرة » ادانت المجموعة التى ألقى القبض عليها بسبب الانفجار الأول وبسبب محاولات أخرى لأغتيال عدد من المصريين والبريطانيين خلال تلك الفترة .. وكانت المجموعة تسمى نفسها « رابطة الشباب » وكانت تضم الوفديين بصفة أساسية .

وفى خريف ١٩٤٧ ، وبعد أن رفض مجلس الأمن مناقشة المسألة المصرية

وخلال مناقشته لقضية فلسطين ظهرت التشكيلات شبه العسكرية للحزب الوطنى والوفد وجمعية الشباب المسلمين بصورة علنية فى القاهرة ـ وكانت جميعها تشهر السلاح والذخائر والمتفجرات المعدة للاستخدام فى فلسطين وضد البريطانيين فضلا عن استخدامها ـ أيضا ـ ضد الجماعات الاخرى من المصريين . ويقول كولومب فى وصفه للموقف عند نهاية ١٩٤٧ « محاولات إشعال الحرائق باستخدام زجاجات مشتعلة تلقى على واجهات المحلات ... انفجارات . اغتيالات .. قذف قنابل . تلك هى الوقائع الجارية على الصعيد اليومى للحياة السياسية الداخلية . (٧١) » وفى ديسمبر انتهى العام بمظاهرات يومية تقريبا فى العاصمتين القاهرة والإسكندرية احتجاجا على قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٩ نوفمبر بتقسيم فلسطين ، وهى المظاهرات التى اتخذت ـ شأنها شأن كل المظاهرات المرتبطة بقضية فلسطين ـ قالبا تخريبيا معاديا للوجود الأجنبى (٧٢)

وكان عام ١٩٤٨ هو عام الاخوان المسلمين . ففى يناير اعلنت الحكومة أنها اكتشفت وجود ١٦٥ قنبلة ومجموعة من الاسلحة فى بقعة منعزلة عند تلال المقطم فى أطراف القاهرة وانها صودرت جميعا بعد معركة بين رجال البوليس وبعض شبان الأخوان المسلمين الذين كانوا يتدربون فى التلال . وقد زعم الشبان أنهم يدخرون السلاح من أجل فلسطين « فهى مشتراة من العرب (البدو) من أجل العرب » . والقى القبض على قائدهم سيد فايز الذى لم يكن معروفا وقتها للحكومة كقائد للجهاز السرى ، ثم افرج عنه فى الحال مع الآخرين (٧٣) . وهكذا استمرت عملية جميع الأسلحة « من أجل العرب » و « التدريب » فى المضى قدما بعد أن تم تبريرها .

وفى ١٧ فبراير ١٩٤٨ تحول الانتباه إلى صنعاء عاصمة اليمن حيث الانقلاب

الذى قام به رجال «الحركة اليمنية الحرة» والذى اسفر عن مقتل الامام يحيى وثلاثة من ابنائه . وسرعان ماراجت اشاعات قوية بان الأخوان المسلمين قد شاركوا فى الانقلاب . ومن المؤكد أنهم كانوا على اتصال باليمنيين الاحرار وفى نفس اليوم ابرق البنا لأمير العرش عندئذ سيف الاسلام احمد داعيا إلى بذل الجهد « لرفع المستوى الاجتماعى لليمن » ، وبعد خمسة أيام شكل الأخوان بعثه وأوفدت لليمن « بهدف » محدد [٧٤] وقد ظهر الاهتمام الآخر للاخوان باليمن فى البرقية المرسلة من البنا فى ١٥ مارس ١٩٤٨ ، فى ذروة الازمة التى اعقبت الانقلاب ، الى سيف الاسلام أحمد ، الذى أصبح أمام اليمن المنتصر الآن ، طالبا فيها موافقته على « الانضمام إلى جامعة الدول العربية » على أساس دستور جديد يستمد سنده الاساسى من الارادة الوطنية (حرفيا « قواعد الميثاق القومى ») حيث يصبح الحاكم فيه « اماماد ستوريا» كذلك أيد البنا الرأى القائل بوجوب الموافقة على ضم قائد التمرد إلى الحكومة « كرئيس لمجلس الشورى » لتتأسس بذلك فى اليمن «حكومة دستورية»[٧٥]

على أنه ليس واضحا تماما إلى أى مدى عبر هذا الاهتمام باليمن عن ذاته فى تخطيط فعلى ومشاركة فى الحادث مع قادة الحركة ـ السيد عبد الله بن أحمد الوزير والابن السادس للامام العجوز ، سيف الحق إبراهيم ـ ولقد فسر أمر البعثات المرسلة قبل وبعد الانقلاب على أنه جزء من مخطط موجه من القاهرة ، وزعم أن المال أرسل ـ أوان الاستعداد كان قد تم لارساله ـ إلى البنا من المنشقين سواء لشراء المعدات اللازمة أو فى مقابل عون الجماعة [٧٦] على انه وإلى أن يتوفر المزيد من المعلومات ، ليس فى امكاننا أن نذهب إلى أكثر من أن الجماعة قد أيدت بالفعل أهداف حركة اليمنيين الأحرار،

وانها عملت بنشاط فى صالح المنشقين بعد أن أدى فشل الانقلاب إلى طرح القضية كلها أمام الرأى العربى العام الرسمى (٧٧) ولم يبذل الأخوان أى جهد ملموس لتفنيد ما قيل بصدد اشتراكهم مع اليمنيين الأحرار وإنما أعربوا بوضوح عن اهتمامهم « باصلاح اليمن » . وفى حين لم يكن هناك ارتباط أساسى بين أحـــداث اليمن ومشاركة الاخوان فيها ، وبين الازمة المصرية ، الا أن هذه الأحداث وتلك المشاركة كانت لها بالضرورة آثارها على مايجرى .

وفى مصر ، فى الثانى والعشرين من مارس ، اتخذت الأحداث طابعا مأساويا مع نبأ اغتيال أحد القضاة المعروفين وهو فى طريقه إلى مقر عمله ، فقد قتل أحمد الخازندار بك بسبب إصداره الحكم بالسجن على أخ مسلم لمهاجمته مجموعة من الجنود البريطانيين فى احد الملاهى الليلية بالاسكندرية . وسرعان ما تم القبض على الشابين الذين قاما باغتياله ، وهما عضوان بالجهاز السرى ، وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ حكم عليهما بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة . كذلك تم احتجاز حسن البنا ، ألا أنه أطلق سراحه لعدم توافر الأدلة (٧٨) . وقد سجل القريبون منه امتعاضه مما حدث وتخوفه من ان يكون أعضاء الجهاز السرى قد خرجوا عن طاعته ، وهناك — كما سبق أن لاحظنا — قدر غير كاف من الدلائل على واقعية الأعتبار الثانى (٧٩) ، إلا أن الرأى السائد داخل الجماعة تمثل فى أنه لا يمكن تبرئة ساحة البنا تماما ، على الأقل بسبب إخفاقه فى ممارسة الضغط فيما يتعلق بالحكم الذى قضى به الخازندار . وسواء أكان البنا قد ساهم فيما حدث أولم يشارك ، وبصرف النظر عن حقيقة أن أعضاء الجماعة قد رفضوا الحادث دون استثناء فقد كانت ماثلة فى أذهانهم دائما « الحقيقة »

القائمة على اعتبارات مختلطة تقول بأن الخازندار قد أمر بسجن « وطنى » كل « جريمته » أنه هاجم « المحتل البغيض » . وقد أعرب الرافعى المؤرخ المصرى عن أسفه لأن قاعات المحاكم — التى شهدت تلك القضية وقضية مقتل أمين عثمان التى جرت محاكمتها فى نفس الفترة وحضرها محامون من مختلف الاتجاهات السياسية — قد تحولت إلى « منابر لتمجيد القتل والجريمة »[٨٠] .

ولقد تخللت الأحداث الرئيسية للشهور التسعة التالية محاولتان جديدتان لاغتيال النحاس باشا : واحدة فى أبريل فى أعقاب الانفجارات التى وقعت فى نادى الحزب السعدى وفى مبنى الصحيفة السعدية : دار أخبار اليوم[٨١] . والأخرى فى نوفمبر والتى قتل خلالها أثنان من الحرس الخاص للنحاس باشا[٨٢] وفى المحاولة الأولى اتهم النحاس سكرتير إبراهيم عبد الهـــادى رئيس الديوان الملكى وأحد زعماء الحزب السعدى واتهم فى المحاولة الثانية سكرتير النقراشى رئيس الوزراء السعدى[٨٣] . على أن تلك الأحداث نفسها غطى عليها الاهتمام الذى اشتد فى ذلك الوقت بمجرى الأحداث فى حرب فلسطين .

وفى الثالث عشر من مايو ، وقبل دخول الجيش المصرى أرض فلسطين رسميا بيومين ، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد — وفى أعقاب ذلك تم اتخاذ إجراءات يقتضيها الأمن القومى . ففى ٢٧ مايو أعلنت الحكومة ضرورة حصول المصريين والأجانب على إذن خاص قبل السفر خارج البلاد . وحدد قرار آخر حجم الأموال المسموح بخروجها من البلاد ، كما حظر انتقال الممتلكات إلى السودان . وفى ٣١ مايو أصدرت الحكومة أوامرها بالاستيلاء على ممتلكات الأشخاص المقبوض عليهم

أو المحتجزين لأسباب تتعلق بحرب فلسطين ، وممتلكات التنظيمات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص . وقد صدر هذا القرار فى أعقاب حملة إعتقالات واسعة النطاق للمشتبه فى انتمائهم للصهاينة والشيوعيين . وهذه الأوامر ، التى أثرت أساساً على الطائفة اليهودية ، كانت بمثابة مساهمة من الحكومة فى اتجاه إذكاء جو الاضطراب والتوتر الذى كانت وتائره قد تصاعدت بالفعل نتيجة الحرب بين العرب واليهود . وقد وقع أول تعبير عنيف عن ردود الفعل الشعبية بعد خمسة أسابيع من بداية القتال (٨٤) .

فنى ٢٠ يونيو اشتعلت النيران فى بضعة بيوت فى أحد أجزاء الحى اليهودى، وفسر الحادث على أنه أشتعال غير مقصود للنيران ! وفى ١٦ يوليو ظهرت طائرة إسرائيلية وحيدة فى سماء القاهرة وألقت بقنابلها التى أنفجرت فى حى فقير من أحياء المدينة . وفى ١٧ يوليو انطلقت صفارة الانذار بغارة وتسبب ذلك فى إثارة حركة تخريب مناهضة للأجانب . وفى ليلة ١٩ يوليو وقع إنفجار فى الجزء الجنوبى من شارع فؤاد (*) ، أحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، ليدمر محلين تجاريين كبيرين مملوكين ليهود ، هاشيكوريل وأوركو. وانحت الصحف باللائمة ـ بتوجيه من الحكومة ـ على «القنابل الإسرائيلية» التى ألقيت على القاهرة أثناء أحدى الغارات الجوية . وفى ذلك الصباح أخبر المصريون بنبأ توقيع المدنة الأولى على الجبهة الفلسطينية . وخلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو وبداية أغسطس وقعت عدة إنفجارات أتلفت أودمرت بعض المؤسسات التجارية اليهودية الأخرى : بنزايون وجاتينيو وشركة الدلتا

(*) شارع ٢٦ يوليو الآن .

التجارية ، ومحطة تلغراف ماركونى (التى اعتبرت مركزا للاتصالات الصهيونية) . ثم وقع انفجار آخر فى ٢٢ سبتمبر دمر جزءاً آخر من الحى اليهودى (حارة اليهود) وفى ١٢ نوفمبر دمرت قنبلة مبنى الشركة الشرقية للاعلان ، والتى شاع الاعتقاد بأنها تساعد النشاط الصهيونى . وفى كل تلك الأحداث كانت الخسائر فى الممتلكات عالية كما قتل وجرح عشرات من الناس(٨٥) ولم تقع فى ذلك الوقت أية عمليات قبض كما لم توجه أية تهم .

وخلال الفترة نفسها ، اكتشفت الحكومة مخبأ للأسلحة والمعدات فى الإسماعيلية فى عزبة الشيخ محمد فرغلى قائد كتائب الأخوان فى فلسطين . وفى الخامس عشر من نوفمبر تركز كل انتباه حول الأخوان المسلمين ، ففى مساء ذلك اليوم كانت احدى عربات الجيب تتأهب للوقوف أمام أحد المنازل بالقاهرة فى نفس اللحظة التى تصادف فيها مرور قوة من رجال البوليس. وعند ما لاحظ رجال البوليس أن العربة غير مطلية بأى دهان وأنها محملة بالاقفاص ، ذهبوا لمواجهة الرجلين اللذين هبطا منها ولاذا بالفرار فى الحال إلا أن الزحام الذى تجمع بعد أن أخذ رجال البوليس فى الصياح : صهاينة .. صهاينة — أوقفهما على بعد مسافة قصيرة . وخلال لحظات قليلة كان رجل ثالث يحمل حافظة جلدية يسير فى طريقه إلى المكان المحدد للقاء — قد أثار الشبهات وأوقف أيضاً عن طريق الزحام المتجمع وأتى رجال البوليس القبض عليه . وكشف تفتيش شقة الشخص الثالث — والتى كانت هى المكان المحدد للقاء — عن ثلاثة آخرين من المجموعة ، وخلال ساعات قليلة وصل عدد المقبوض عليهم إلى اثنين وثلاثين . ومن خلال الأوراق والوثائق التى عثر عليها فى السيارة الجيب والحافظة الجلدية وملفات المذكرات والأجندة

ومحافظ الجيب والسجلات الشخصية الأخرى التى عثر عليها فى منازل المقبوض عليهم ، ظهرت البوادر العلنية الأولى لانكشاف أمر الجهاز السرى للاخوان المسلمين . أضف إلى ذلك كله الأدلة التى تجمعت من خلال القبض على الشبان فى تلال المقطم فى شهر يناير وفى قضية اغتيال الخازندار فى مارس ، ومصادرة الأسلحة التى عثر عليها فى عزبة الشيخ فرغلى فى أكتوبر الماضى ، ومن هنا بدأت الحكومة تضع أول دعوى جادة ضـــد الجماعة وتهيىء الأسباب لحلها .

وفى ٢٨ نوفمبر ألقى القبض على البنا ، الذى أمضى معظم أكتوبر والأيام الأولى من نوفمبر خارج البلاد لقضاء فريضة الحج ، على أساس الدليل الذى عثر عليه فى سيارة الجيب ، وعلى أساس اتهامه بالمشاركة فى حادث التخريب الذى وقع فى بداية الشهر فى مبنى الشركة الشرقية للاعلان . على أنه أطلق سراحه دون ابطاء ليبدأ سعياً حثيثا — من خلال الاتصال المباشر ومن خلال بعض الشخصيات البارزة والتى تربطها علاقة ودية بكلا الطرفين — لتخفيف حدة التوتر بين الحكومة والجماعة . إلا أن الأحداث كانت تسير بوتيرة أسرع بكثير (٨٦) .

ففى الرابع من ديسمبر أدت القلاقل الواسعة النطاق فى الجامعة بسبب المحادثات المقترحة بشأن الهدنة فى حرب فلسطين إلى خروج البوليس بكامل قوته وعلى رأسه حكمدار القاهرة الذى يبغضه الوطنيون ، سليم زكى . وخلال معركة ساخنة مع الطلاب الذين تمركزوا فى فناء كلية الطب وأخذوا يقذفون البوليس بكل ما تطوله أيديهم بما فى ذلك المتفجرات ، لقى سليم زكى مصرعه

عندما أصابته قنبلة قذفت فى اتجاهه ، ورغم أنه من المتعذر تحديد هوية الفاعل فى انتفاض جماهيرى كهذا (كل واحد أراد قتله) الا أن الإخوان المسلمين اتهموا فى الحال بقتله · ومما يدعو للاستغراب أنه لم يجر القبض على أحد فى هذه القضية حتى ٢٦ يناير ١٩٤٩ [٨٧] .

وبعد صدور الاتهام . صدر الأمر باغلاق صحيفة الجماعة . وفى السادس من ديسمبر كان قد اتضح بالفعل ما تدبر له الحكومة ، وبذل حسن البنا جهدا مستميتا لكى يسبق الحوادث ، حتى أنه حاول الإتصال بالملك وبابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى . وفى العاشرة من مساء يوم ٨ ديسمبر أكد عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية للبنـا أن شيئا ما لا بد سينقذ الموقف . وفى الحادية عشرة من مساء اليوم نفسه ، وبينما كان البنا وعديد من أعضاء الجماعة ينتظرون النتيجة فى المركز العام ، أذاع الراديو نبأ الأمر الصادر من وزارة الداخلية بحل جماعة الإخوان المسلمين بكل فروعها فى عرض البلاد وطولها . وفى الحال أحاط البوليس بالمركز العام واعتقل كل من فيه باستثناء حسن البنا [٨٨] . ووضعت أموال الجماعة تحت اشراف مندوب من وزارة الداخلية للانفاق منها على الخدمات الاجتماعية والخيرية بمقتضى القواعد التى تعمل بها وزارة الشئون الاجتماعية · وقد علقت مجلة آخر ساعة الناطقة بلسان الحكومة السعدية على ماحدث قائلة : « لقد تخلصت (الحكومة) من جماعة يمكن اعتبارها أقوى خصومها . وهذه الجماعة لم تكن مجرد حزب بل كانت تشبه بالأحرى دولة كاملة باسلحتها ومستشفياتها ومدارسها ومصانعها وشركاتها وعلقت آخر ساعة على الاحتجاج الشديد اللهجة الذى أعلنه مكرم عبيد (القبطى) ضد قرار الحكومة ـ وهو الزعيم السياسى الوحيد فى البلاد

الذى فعل ذلك — أن البنا ربما يكون قد اعتقد أن « مكرم باشا قد أصبح الأخ المسلم الأخير ». (٨٩) .

واشتملت مذكرة حيثيات قرار الحل التى أحالها وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء — على دعوى الحكومة ضد الجماعة . وكانت هناك ثلاثة عشر « تهمة » : ذهبت الأولى ، استنادا إلى تحقيقات عام ١٩٤٢ ، إلى أن الجماعة كانت تعد « للاطاحة بالنظام السياسى القائم » عن طريق الإرهاب باستخدام وحدات جوالتها المدربة عسكريا . واعتبرت تهمتان أن الجماعة مسئولة عن مقتل شخصين وجرح آخرين فى معارك مع خصومهم فى السادس من يوليو عام ١٩٤٦ وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٨ . وتعلقت ثلاثة اتهامات بالأسلحة والتدريب : القبض فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ على بعض الأعضاء أثناء انهماكهم فى « تصنيع القنابل والمتفجرات » فى الإسماعيلية ، اكتشاف ومصادرة أسلحة والقبض على المتدربين فى تلال المقطم فى ١٩ يناير ١٩٤٨ ، واكتشاف أسلحة ووثائق فى عزبة الشيخ فرغلى بالاسماعيلية فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ وتلك التهم التى ذكرت فى الاتهام ، تدلل (كما جاء بالمذكرة) على عزم الجماعة القيام بنشاط ارهابى واسع النطاق يلحق أشد الضرر بأمن الدولة وكيانها .

واشتملت فقرتان أخرايتان موجهتان للجماعة على اتهامات مباشرة بارتكاب أعمال العنف ، فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، عندما ألقيت القنابل على « منشآت عديدة فى مدينة القاهرة » وأعقب ذلك القبض على اثنين من أعضاء الجماعة وادانة أحدهما ، والقاء القنابل فى يوم لم يحدد تاريخه فى عام ١٩٤٨ على فندق الملك جورج فى الاسماعيلية حيث جرح عديد من الناس من

بينهم الفاعل. وسجل بند من بنود الاتهام تهمة عامة تتصل باصطدامات عديدة من جانب أعضاء الجماعة بالبوليس، ليس فقط من خلال مقاومتهم، بل بالاعتداء عليهم أيضا أثناء تأديتهم لواجبهم فى الحفاظ على النظام والأمن. واتهم بند آخر الجماعة باستخدام خطابات التهديد المرسلة للشركات والمؤسسات التجارية بهدف ابتزاز المال بحجة أن « المال » هو بمثابة اشتراكات مدفوعة مقدما فى صحيفة الجماعة . ومما يلفت النظر أن الفقرات الثلاث الأخيرة فى المذكرة اعتبرت الجماعة مسئولة عن العنف الذى انتشر بين العمال والمزارعين فى الريف : فى الثامن عشر من يناير ١٩٤٨ حيث اشعلت النار فى « جنينة » أحد الملاك بالقرب من كفر بدوى ، وفى الثالث من فبراير ١٩٤٨ « حرضوا الأهالى » قرب كفر البرامون على التمرد من أجل أجور أعلى وإيجارات معتدلة . ومن أجل « التظاهر » بشعارات حماسية ومقاومة البوليس بالأسلحة والحجارة ، وفى ١٦ يونيو ١٩٤٨ حيث « دفعوا العمال فى أحدى القرى التابعة لوزارة الزراعة إلى الإضراب » دعما لمطالب تمليكهم أراضى تلك القرية(٩٠) ولم يشر القرار إلى الأحداث الهامة التى وقعت عام ١٩٤٨ ، تلك الأحداث التى شكلت فى وقت لاحق الدعوى القضائية للحكومة ضد الجماعة .

ولم يكن يعادل رباطة الجأش التى تابع بها النقراشى سيره قدما بعد صدور قرار الحل سوى ذلك الجو من التوتر الذى خيم على مصر . وواصل البنا ، الذى كان ما يزال مطلق السراح وإن كان تحت المراقبة ، محاولاته لانقاذ الموقف مركزا بصفة أساسية على المساومة المباشرة مع رئيس الوزراء ، الذى رفض من جانبه الالتقاء به(٩١) وكان البنا يعرف أكثر من أى شخص آخر أية نتيجة سينتهى اليها الموقف ،ذلك انه بعد اكتشاف « السيارة الجيب » كان

من بين الأعضاء الذين قبض عليهم فى ١٥ نوفمبر قادة الجهاز السرى وبعض أفراده . وبصرف النظر عن الآثار الأخرى لقرار الحل، فان بعض الإعتقالات الهامة التى جعلت البنا وحيدا، وقوضت تماماً شبكة الإتصالات القائمة فى التنظيم كما قوضت بالتالى كل وسائل الانضباط . وفى ٢٨ ديسمبر وقع ما كان فى الحسبان . ففى اللحظة التى كان النقراشى يدخل فيها وزارة الداخلية ، تقدم منه شاب يرتدى زى ضابط شرطة وأدى له التحية العسكرية ، ثم أطلق على ظهره رصاصة بعد أن مر من أمامه أردفها بأخرى على صدره عندما استدار النقراشى ليواجهه وما لبث أن مات النقراشى بعدها بدقائق معدودة . وكان القاتل عبد المجيد أحمد حسن شابا فى الثالثة والعشرين من عمره طالبا فى السنة الثالثة بكلية الطب البيطرى وعضوا فى الجماعة منـــذ عام ١٩٤٤ (٩٢) وفى جنازة النقراشى تصاعدت صيحات أتباعه الغاضبة مهددة متوعدة ومطالبة بـ « الموت لحسن البنا» (٩٣) .

بعد اغتيال النقراشى شكلت وزارة جديدة برئاسة صديقه الحميم ابراهيم عبد الهادى ، رئيس الديوان الملكى والذى أصبح الآن زعيما للحزب السعدى. ونظراً لارتباط عبد الهادى دائما بالقصر ، فقد أصبح إسمه فى الشهور الستة التالية مرتبطاً فى أذهان جميع المصريين بالسلطة الرسمية الغاشمة ، وقد اكتسب لنفسه عداء لاحد له من جانب كافة شرائح الرأى العام تقريبا ، وبوجه خاص من جانب مجموعة من ضباط الجيش كانت تعد للثورة وكما سوف يتضح فيما بعد ، كان عبد الهادى هو أول القادة السياسيين القدامى الذين مثلوا أمام محكمة الثورة التى شكلها مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ وحوكم على ما ارتكبه من أفعال خلال تلك الفترة .

وقد حاول البنا مرة أخرى الوصول إلى إتفاق مع عبد الهادى ، وعرض من جانبه معاونة الحكومة فى استعادة النظام والأمن فى مقابل عودة الجماعة الى الشرعية ، والأفراج عن ممتلكاتها المصادرة ، وأطلاق سراح أعضائها المعتقلين [٩٤] وشكلت «لجنة وساطة» ضمت صالح حرب باشا وزكى على باشا ومصطفى مرعى بك ومحمد الناغى ومصطفى أمين ، وهم جميعا أصدقاء الجانبين . كذلك كتب البنا كراسة ، حازت قبول الحكومة ، تحت عنوان « بيان للناس » استنكر فيها أغتيال النقراشى [٩٥] وكان واضحا أن البنا يسعى إلى الأفراج عن قادة المراتب الدنيا وقادة الجهاز السرى الذى فى مقدورهم وحدهم استعادة بعض النظام فى تسلسل السلطة والاختصاصات داخل الجماعة[٩٦] ولقد قيل بأنه صرح للوسطاء أن « موقفا خطيرا » قد نشأ بعد موت النقراشى ، وأنه لا يستطيع أن ينكر « الأخطاء » التى أرتكبها الأخوان، وأن ماحدث قد هزه إلى حد أنه شعر شخصيا بالحاجة إلى حل الجماعة [٩٧].

على أن رئيس الوزراء لم يقتنع بمنطق البنا ولم يوافق على الأفراج عن المعتقلين . وإنهارت المفاوضات بعد المحاولة التى وقعت يوم ١٣ يناير ١٩٤٩ لالقاء قنبلة على دار القضاء حيث وضعت سجلات التحقيق فى قضية الجيب . وبعد فترة وجيزة القى القبض على شفيق إبراهيم أنس وهو عضو قديم بالجهاز السرى ، بعد أن اكتشف أنه سلم القنبلة لأحد السعاة لوضعها داخل المحكمة لكنها انفجرت خارجها [٩٨] وسارع البنا مرة أخرى إلى إستنكار الحادث فى خطاب رسمى لوزارة الداخلية ولأعضاء الجماعة وتضمن الخطاب عبارة حول مخططى أحداث العنف استقبلها أتباعه بألم وأمتعاض ، وفى هذه العبارة قال البنا أنهم « ليسوا أخوانا وليسوا مسلمين » . وقد أبرزت الحكومة ماجاء

بخطاب البنا جنباً إلى جنب مع الفتوى التى قدمتها لجنة من كبار علماء الأزهر واستنكروا فيها إغتيال النقراشى بوصفه « عملا مناهضا للاسلام » وبعد ذلك وجه البنا نداء عاما إلى « هـؤلاء الشبان » لـكف عن كتابة خطابات التهديد وإرتـكاب أعمال العنف ، وأضاف أنه سيعتبر أى أعمال سيئة أخرى من قبل أى إنسان يرتبط بالجماعة على أنها « موجهه لشخصى » ، وأنه سيصر على أن يتحمل شخصياً كل التبعات القانونية المترتبة على ذلك(٩٩) ومن المعروف أن البنا تلقى ـ هو وآخرين ـ رسالة ظهرت فى الصحف من بعض الأخوان الذين لم يذكروا أسماءهم يهددون فيها بخطف طفلى النقراشى والاحتفاظ بهما كرهينة فى مقابل الابقاء على حياة قاتل النقراشى (١٠٠) .

توقفت الاتصالات بين البنا والحـكومة قرب نهاية يناير وأصدر رئيس الوزراء قانوناً بتوقيع عقوبة الأعدام على أى شخص يضبط متلبسا بحمل قنابل ومتفجرات ، ثم شنت الحـكومة حملة إعتقالات جديدة واسعة النطاق. وكان إهتمام عبـد الهادى مركزا على تحطيم الجهاز السرى للجماعة قبل أن يفلح فى القيام بأعمال عنف جديدة، وقد كرس لهذا الفرض إمكانيات الجهاز الحـكومى كلها ، القانونية وغير القانونية ، بما فى ذلك التعذيب الجسدى والمعنوى فى السجون . ومن الأشياء التى أخذت على الاخوان ـ مثلما أخذ عليهم مازعم من تعذيبهم على الشرف العائلى والشخصى ـ ذلك القرار الذى اتخذ بتعليق الآية القرآنية التالية فى خلاياهم :

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » .

وعندما فقد البنا الأمل فى عقد تسوية مع الحكومة، كتب كراسة صغيرة، بعنوان « القول الفصل » وزعت سرا ، يستنكر فيها قرار الحل، كما استعرض فيها رواية الأخوان الخاصة لما حدث لهم خلال تلك الفترة . والواقع أنه رفض أو برر كل التهم الموجهة للجماعة والتى وردت فى قرار الحل ، مفسرا اياها على أنها تلفيقات أو تشويهات لما حدث وقد أضاف بعض التعليقات على الأحداث المختلفة التى وقعت قبل وبعد صدور القرار . وأكد البنا أن الأسلحة التى حازتها الجماعة كانت الحكومة قد اعترفت بها بوصفها جزءاً من الترتيبات القائمة بين الجماعة وجامعة الدول العربية ، وأنها لم تكن تنطوى على أى نشاط أو قصد آخر بخلاف استخدامها فى فلسطين . أما الانفجارات التى وقعت فى المنشآت اليهودية ، وحتى لو ثبت أن من قاموا بها أعضاء فى جماعة الاخوان فمن غير الممكن إثبات أنها ارتكبت بأمر من القيادة . وأضاف أن هذه الأحداث ينبغى النظر اليها على أنها نتيجة مترتبة على حرب فلسطين وما اتضح من افتقار بعض « المواطنين اليهود » وبعض الشخصيات المصرية البارزة للولاء للوطن . ورغم أنه أعرب عن أسفه لمقتل (القاضى) أحمد الخازندار ، إلا أنه ذهب إلى أن الجماعة لا يمكن أن تعد مسئولة عن أفعال ارتكبها بعض أعضائها . كما ذكر الناس بأن هذا القاضى قد جلب على نفسه الانتقاد من قبل الشباب عندما أصدر أحكاما بالسجن على بعض الوطنيين الشبان لهجومهم على الانجليز . كذلك أعرب البنا عن أسفه لمصرع النقراشى إلا أنه لفت الأنظار إلى أنه بعد قرار الحل ، لم تكن هناك (جماعة) لتجرى مساءلتها ، ولا أحد من قادتها ليضعوا الخطط لأنهم أما كانوا فى السجون أو تحت المراقبة الشديدة ، «وذلك هو رد الفعل الذى خشيناه» . وفيما يتعلق بقنبلة دار القضاء ، أعاد البنا إلى الأذهان استنكاره الشديد للحادث وأكد مرة

أخرى أنه مع عجز قيادة الاخوان عن فرض سلطانها للظروف التي تمر بها فان «المسئولين عن مثل تلك الأحداث إنما هم مرتكبوها »

واستطرد البنا ليصف « المحنة » التي تعرض لها أعضاء الجماعة خلال حملة الإعتقالات الضخمة التي لم تسفر عن توجيه أية تهم للمعتقلين . تعرض هؤلاء للتعذيب في السجون وفقدان الوظيفة والعمل والممتلكات فضلا عن إجراءات التفتيش التعسفي والوضع تحت المراقبة دون مبرر واضح . . ورأى البنا أن الأسباب الحقيقية لحل الجماعة إنما تتمثل في الضغط الأجنبي والاستعداد للتفاوض مع الانجليز والصهاينة ، والرغبة في لفت الانتباه بعيداً عن الفشل الذريع في فلسطين ، والاستعداد للانتخابات القادمة ، والأصابع الخفية « للصهيونية والشيوعية العالمية ، ولدعاة الإلحاد والفسق » وأنكر التهمة الموجهة للجماعة بأنها « تحولت إلى حزب سياسي » وأنها كانت تخطط « للاطاحة بالنظام السياسي » وفي القسم الأخير يلخص البنا « ما أسهمت به الجماعة في خدمة وادي النيل والبلاد العربية والأمة الإسلامية » وكانت هذه الكراسة هي آخر أعمال البنا المكتوبة ففي وقت متأخر بعد ظهر يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ دعي حسن البنا (على نحو غامض) إلى لقاء بالمركز العام لجمعية الشبان المسلمين ، وأطلق عليه الرصاص وهو في الطريق خارجاً من المبنى بينما كان يتأهب ليستقل إحدى سيارات التاكسي ، ومات بعد دقائق قليلة في إحدى المستشفيات القريبة . وكان البنا قد سبق له أن أخبر زملاءه — على نحو نبوئي — أن عدم قيام الحكومة بالقبض عليه هو دليل رسمي على انتواء قتله . وأوضحت الأدلة التي ظهرت خلال التحقيقات العديدة التي أجريت في وقت لاحق وما تلاها من محاكمات ، أن عملية الاغتيال كانت مخططة أو على الأقل تم التغاضي عنها

من جانب رئيس الوزراء (ربما بدعم من القصر) ، وأنها نفذت عن طريق البوليس السياسى . . وقد حوكم كل المشتركين فى الحادث بعد أن أعاد ضباط الجيش فتح ملف القضيه بعد ثورة ١٩٥٢ وصدرت فى عام ١٩٥٤ الأحكام على أربعة متهمين : فحكم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على اليد الرئيسية فى الجريمة (أحمد حسين جاد) ، وحكم على ضابطين آخرين (أحمد عبد الحميد ومحمود محفوظ) بالسجن خمسه عشر عاماً ، وحكم على محمد الجزار(*) بسنة واحدة[١٠٣] .

وذهب البنا إلى مثواه الأخير مشيعاً بالدبابات والعربات المصفحة . ومرة أخرى كان مكرم عبيد باشا الزعيم القبطى ، هو الوحيد الذى تحدى الحكومه وإخترق صفوف قوات البوليس المحيطة بمنزل المتوفى للانضمام إلى عائلته ، ولم يكن مسموحاً بالسير فى الجنازة إلا لأفراد العائلة وحـــدهم[١٠٤] .

ورسخ فى أذهان أعضاء الجماعة تجريم إبراهيم عبد الهادى ومسئوليته الكاملة عن مقتل البنا وتملكهم الإحساس الفادح بالخسارة بموت قائدهم ، وبدا للعيان أن الازمة لن تنتهه سريعاً . والقد قيل أن الملك كف مؤقتاً عن أداء الصلاة فى المساجد العامة[١٠٥] وضاعف رئيس الوزراء إحتياطيات الأمن بالنسبة له شخصياً وفى كل أنحاء البلاد ، وكانت خطوته الأولى بعد وفاة البنا

(*) أحد كبار ضباط البوليس السياسي .

حملة إعتقالات جديدة . وفى التاسع من مارس علم المصريون أن الحكومة قد تبين لها أن الإخوان المسلمين لعبوا دوراً هاماً فى إغتيال الإمام يحى أمام اليمن السابق عام ١٩٤٨[١٠٦] . وخلال أبريل إكتشف أمر عدد من الخلايا وحدثت إعتقالات جديدة . وفى الخامس من مايو وقعت محاولة الأعتداء المنتظرة منذ وقت طويل على حياة إبراهيم عبد الهادى : فبعد ملاحظه دؤوبة لتحركات رئيس الوزراء من منزله وإليه ، فى ضاحية المعادى بالقاهرة ، تمركزت مجموعة من الاخوان فى بقعة إستراتيجية وأطلقت سيلا من القنابل على عربة أتضح أنها عربة أخرى من طراز مشابه لطراز عربة رئيس الوزراء ويستخدمها رئيس مجلس النواب حامد جودة الذى نجا باعجوبة بينما ألقى القبض فى الحال على عشرة من أعضاء الجماعه[١٠٧] .

وكان ذلك هو التطور الرئيسى الأخير خلال تلك الفترة ، إنتهت معه ستة شهور وصفت بأنها فترة من « التوتر والذعر والطغيان فاقت الوصف » وأدى الشروع فى قتـــل جودة إلى حملة إعتقالات جديدة . وعندما ترك عبد الهادى الوزراء فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ كان هناك حــوالى ٤٠٠٠ من الاخوان فى سجون طره وهاكستب (وهو مبنى إستخدمه الأمريـكيون كثكنات خلال الحرب ويقع قرب مطار القاهرة الدولى) وفى عيون موسى[١٠٨] . وأبان الأزمة التى أمتدت طوال عام بأ كمله ، والتى هزت وجود الجماعة من أساسه فى صدامها المباشر والمحتدم مع الحكومة ، كانت هنك أربعة قضايا تنظر بالفعل أمام المحاكم والمتهمون فيها من الإخوان : (١) قضية سيارة الجيب، (٢) قضية إغتيال النقراشى (٣) قضية الخلايا (٤) قضية محاولة إغتيال حامد جودة . وبالنسبة للقضيتين الأخيرتين ، وفى ضوء الحكم الذى

صـــدر لصالح الجماعة فى قضية الجيب -- ومع خروج السعديين من الوزارة -- فلم يصل القضاء فيهما إلى نتيجة نهائية . وفى أكتوبر ١٩٥١ أطلق سراح أثنين وخمسين مسجونا معظمهم من المشتركين فى القضيتين ثم أطلق سراح بقيتهم مع كل الآخرين الذين إتهموا فى بقية القضايا ، بعد ثورة ١٩٥٢ . وكانت قضية الجيب هى أكثر تلك القضايا إثارة ، إلا أن قضية النقراشى التى نظرتها المحاكم فى وقت أسبق فكانت تماثلها تقريبا من حيث الأهميه .

ولأكثر من ثلاثة أسابيع بعد القبض عليه ، رفض قاتل النقراشى أن يدل السلطات على زملائه أو أن يعترف بأكثر من اتصاله فى فترة قديمة بالجماعة . ولكن حادث انفجار القنبلة فى دار القضاء فى ١٥ يناير جاء بنقطة تحول: فاستنكار البنا للحادث فضلا عن لومه العلنى للأعضاء ، جنبا إلى جنب مع فتوى علماء الأزهر التى استنكرت الاحداث بوصفها أعمال مناهضة للاسلام ، كل ذلك ثبط من عزم الشاب ودفعه إلى تلك السلسلة من الاعترافات التى أدت إلى تعجيل القبض على شركائه فى أرتكاب الحادث وسرعة الانتهاء من التحقيقات التمهيدية التى تسبق المحاكمة (١٠٩) .

ولأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية فى ذلك الوقت ، فقد شكلت محكمة عسكرية ، انتقيت لها مجموعة من المحامين لتمثيل كل من الإدعاء بالحق المدنى والدفاع عن المتهمين . وما لبث أن تغيرت الوزارة فى يوليو ١٩٤٩ وبذلك أمكن أن ينضم محامون من الوفد ومن الأخوان المسلمين إلى محامى الدفاع وحلوا بدلا من المحامين السعديين وقدمت الحكومة عريضة اتهام

احتوت على عدد كبير من التهم: بهدف إدانة تنظيم الجماعة بكامله (لا المتهم وحده) وذلك بدعوى أن هذا التنظيم كان يخطط للاطاحة بالحكومة . وعلى وجه الاجمال ذهبت عريضة الاتهام إلى أن العنف الذى وقع خلال الشهور الستة السابقة على مقتل النقراشي كان بمثابة التمهيد المخطط له من أجل إغتيال النقراشي وإشارة لبدء التمرد . وقدم الإدعاء البرنامج التدريبي للجماعة — بجانبيه العسكرى والروحى — بوصفه دليلا على انتواء زعماء الجماعة تلقين الأعضاء وتدريبهم على العنف . وتضمنت « الوثائق » المقدمة من الحكومة فى هذا الصدد بعض الرسائل التى كتبها حسن البنا لتوعية الأعضاء ، وخطابات وجدت فى المركز العام مرسلة من بعض الأعضاء يؤكدون فيها ولاءهم لقضية الجماعة . وأخيراً ، اتهم الجهاز السرى بأن وظيفته الأساسية التى حددت له هى تحقيق « أهداف جماعة الأخوان بالقوة » .

على أنه وأيا كان حجم « الدراما » التى أضافها إدعاء الحكومة على المحاكمة ، فإن المسألة الأساسية فى القضية كانت ما تزال هى تهمة القتل . وكان واضحا من سير التحقيقات أن قرار القتل اتخذ بعد صدور قرار حل الجماعة فى ٨ ديسمبر وأن الخطة اكتملت فى ١٨ ديسمبر ، وأن القاتل قد انتظر بعض الوقت للتدريب وإختيار اللحظة المناسبة . وفى المحكمة دفع الدفاع فى البداية « بجنون » المتهم ، ثم بعد ذلك « بالتأثير السيء » لتعاليم الجهاز السرى، ورفضت المحكمة الدفعين وحكم على الشاب بالإعدام . ونفذ الحكم فى ٢٥ إبريل ١٩٥٠ .

وكان تحديد المسئولية عن مقتل النقراشي عنصراً أساسياً فى سير المحاكمة

وقد بذلت الحكومة جهداً مستميتا لتوضيح أن حسن البنا ـ ولو لم تقبض عليه ـ يجب أن يتحمل المسئولية النهائية ، على نحو غير مباشر بوصفه القائد المسئول للجهاز السرى وعلى نحو مباشر من خلال مركزه كقائد أعلى وكانت وجهة النظر المعارضة (لادعاء الحكومة) تقول أن الاحداث خرجت عن يد البنا وأنه فقد السيطرة على « المتطرفين »[110] .

وخلال جلسات المحاكمة برز اسم إثنين من قيادات الجماعة . الأول هو السيد سابق ، وهو أحد شيوخ الأزهر الشبان ، والذى بدا أنه الملهم « الروحى » بارتكاب الحادث . فقد رأى فى قرار النقراشى بحل الجماعة إعتداء على الإسلام « يوازى أغلاق أبواب مئات المساجد » كذلك بدا أنه مصدر القصة القائلة بأن المركز العام للجماعة سيحول إلى قسم للشرطة توزع عن طريقه التراخيص التى تمنح للعاهرات ! وفضلا عن هذه البواعث والاعتبارات « الإسلامية » كانت هناك بواعث ودوافع أكثر دنيوية شملت « خيانة الزعماء والاغنياء فى فلسطين وفى التعامل مع الانجليز[111] » . ورغم أنه وصف فى ذلك الوقت بأنه « مفتى الدماء » ، ألا أن المحكمة برأته لعدم توفر الأدلة على مشاركته فى الجريمة نفسها .

أما الاسم الآخر فكان أحمد فؤاد ، ضابط بوليس شاب وقائد تلك الوحدة من الجهاز السرى التى اشتركت فى الجريمة ، وقد هرب من القاهرة بعد وقوعها وطارده البوليس إلى أن قتل فى معركة بالرصاص مع قوة بوليسية فى مدينة بنها . وقد أشارت كل الدلائل إلى أنه المحرك الأول فيما يتعلق بالقرار الذى اتخذ بقتل رئيس الوزراء وأنه كبير مهندسي العملية وقد

تأكد هذا الرأى إلى حدما من خلال كلمات القاضى الختامية أثناء المحاكمة :
« ومما يؤسف له أن مهندس الجريمة ليس حاضرا ، وأنه فضل رصاصات البوليس على حكم الإعدام الذى كان مؤكدا أن هذه المحكمة ستصدره عليه »(١١٢) .

على أن قضية الجيب ، كانت تمد من وجهة نظر الأخوان ، ونظراً لانطوائها على مجال هام من مجالات عمل الجماعة ، مركزا لمعركتهم القضائية مع السلطة . وبالنظر إلى ما انتهت إليه ، اعتبرت بمثابة التبرئة الشاملة للجماعة وما قامت به من أعمال . والواقع أن المحاكمة شملت كل جوانب نشاط الجماعة وجمعت كل العناصر الرئيسية معا : بدءا بضبط « الجيب » فى نوفمبر ١٩٤٨ إلى الاستيلاء على الحافظة الجلدية الممتلئة بالوثائق وبعدها اكتشاف مخبأ الأسلحة فى عزبة الشيخ فرغلى ، ثم قتل النقراشى والخازندار ، بالإضافة إلى تهمتين أخرتين باخفاء الاسلحة .

وقد نظرت القضية أولا أمام محكمة عسكرية إلا أن الدفاع طالب بالتأجيل إلى أن يتم رفع الأحكام العرفية. وعندئذ حولت إلى القضية محكمة مدنية فى يونيــو ١٩٥٠ ، وبمجرد أن أطلعت المحكمة على أوراق التحقيق أمرت بالأفراج عن ثمانية من المتهمين. وبدأت المحاكمة الحقيقية لاثنين وثلاثين عضواً من أعضاء الجماعة فى ٢ديسمبر ١٩٥٠ . وكانت هذه المحكمة مشكلة من أحمد كامل بك رئيسا يساعده كل من محمود عبد اللطيف بك وزكى شرف بك .. واستغرقت المحاكمة ثلاثة شهور ونصف الشهر (١١٣) .

وكانت عريضة الاتهام تحتوى على نقاط أربعة :

الأولى وهى المحور الأساسى للقضية : أن المتهمين شاركوا ـ ومعهم آخرين ـ فى « مؤامرة إجرامية » هدفها « الاستيلاء على السلطة بالقوة » وأن ثلاثة عشر من بين المتهمين الاثنين والثلاثين شكلوا فيما بينهم « وحدة إرهابية » لها قائد معين وأعضاء منضبطون مدربون جيداً على استخدام السلاح وفنون الإرهاب وشملت العريضة أيضاً تهما فرعية بلغت أحدى عشرة تهمة تناولت « الخطط » الموضوعة للثورة ، ومن بينها إستخدام القتل والسرقة وأحراق المبانى وتخريب المنشآت الحكومية والمواصلات والمرافق العامة والبنوك والممتلكات الخاصة وإغتيال الشخصيات العسكرية والمدنية المسئولة . وتناولت النقاط الثلاث الأخيرة بالتفصيل التهم المتعلقة بتكديس المتفجرات والأسلحة غير المرخصة ، والاستخدام غير المرخص به لأجهزة اللاسلكى(١١٤) .

وذهب الإدعاء إلى أن التنظيم بعد أن اشتد عوده ، أصبح يضع نصب عينيه أهدافا سياسية ، وأن الجهاز السرى إنما أنشىء ودربت فرق الجوالة ، المساعدة على تحقيق الهدف السياسى النهائى وهو الاستيلاء على السلطة . وقال الادعاء أنه منذ عام ١٩٤٦ بدأت الجماعة تلفت الأنظار إليها بالعنف الموجه إلى البريطانيين وأعمال العنف التى ظهرت خلال قلاقل واضطرابات فلسطين . وعلى ذلك فهم المسئولون عن الهجمات التى وقعت على الممتلكات اليهودية فى القاهرة فى الفترة بين يونيو و نوفمبر ١٩٤٨ . ولم تكن فلسطين سوى واجهة لتغطية مقاصدهم الحقيقية والتى تتمثل فى التدريب استعدادا للثورة فى مصر . ولكى يؤيد الادعاء هذا المنحى قدم الوثائق التى اكتشفت فى الجيب

والوثائق الأخرى التى توفرت لدى الحكومة خلال مجرى صداماتها بالجماعة ، كذلك قدم الإدعاء بعض « رسائلها » وبعض الخطب العامة المنشورة . وكانت وثائق « الجيب » هى المصدر الأساسى المعلومات حول الجهاز السرى ، وقد جرى تقديمها للمحكمة كدليل كاف بذاته على تأهب الجماعة للعصيان المسلح . ومن بين تلك الأوراق المقدمة ، كانت هناك خرائط ومذكرات وتعليمات تشير بوضوح إلى مسئولية الجهاز السرى عن بث الذعر الذى ساد الطائفة اليهودية خلال صيف وخريف ١٩٤٨ — كذلك كانت هناك كتيبات حول التدريب على السلاح ، والذخيرة والتنظيم العسكرى وحرب العصابات ، مكتوبة بالعربية والانجليزية ، وكانت كل هذه الوثائق تضيف — فى رأى المدعى — أدلة أخرى تؤكد صحة الرأى القائل بأن الجهاز السرى كان يعد للثورة . كذلك اشتملت الأدلة التى قدمها الادعاء — بهدف إثبات النوايا الحقيقية للجماعة — الرسالة الهامة المسماة « رسالة التعاليم » التى كانت متداولة بين أفراد الكتائب والجوالة ، فضلا عن بعض الخطابات وخطب أخرى مكتوبة كانت تستخدم فيما بين الأعضاء . ومن بين هذه الأوراق عثر على « خطة » بالمركز العام ، تقدم بها الادعاء بوصفها دليلا أساسياً على التأهب للقيام بانقلاب(١١٥) .

أما الدفاع فقد صاغ مرافعته على أساس مواجهة ما جاء فى مرافعة الادعاء من تقسيم التهم إلى قسمين : أعمال العنف المحدودة ، والعصيان المسلح . وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من التهم قدم الدفاع حجتين رئيسيتين هما : (١) أن الشبان الذى إرتكبوا أعمال العنف إنحرفوا عن المبادىء التى وضعها القادة ، (٢) أن التنظيم ليس مسئولا عن أفعال أعضائه « المتطرفين » فالخطأ لا يكمن فى الجهاز السرى ، وإنما فى بعض أعضائه الذين هم « بعض الأفراد »

أساءوا فهم تدريبهم . . وشكلوا فيما بينهم تنظيما أرهابياً[١١٦] .

أما التهمة الثانية الأكثر شمولا والخاصة بالعصيان المسلح فقد أنكرها الدفاع نهائياً . فالأسلحة والتدريبات والتعاليم المكتوبة حول السلاح والحرب لا تنطوى جميعا سوى على الاهتمام العسكرى للجماعة بالدفاع عن مصر والعروبة وعن الإسلام ضد بريطانيا والصهيونية ، والدليل الأوضح على ذلك قائمة «شهداء» الاخوان فى معارك مقاومة الانجليز فى مصر والصهيونية فى فلسطين . وفند الدفاع ما ذهب إليه الأدعاء من أن الأعضاء لقنوا مبادىء العنف . «فالجهاد» كما يتضح من تعاليم الجماعة ، يعنى الدفاع عن البلاد ضد «الإستعمار والكفر» . كذلك اهتم الدفاع بتوضيح مغزى الآية القرآنية التى فسرها الادعاء كدليل على توفر نية الجريمة : «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم . . . (٨ : ٦) فذهب الدفاع إلى أن هذه الآية لا تعنى «بالقوة» العنف وإنما تعنى بالأحرى «البأس الشديد» والمقصود حشد هذه القوة تحت الاسلام فى الدفاع عنه . أما الوثيقة التى أكد الادعاء بشدة أنها بمثابة «خطة للثورة» فقد أظهر الدفاع أنها ليست سوى مقال أعد للاشتراك به فى مسابقة فى إحدى المجلات الطلابية وفيه يصف الكاتب التصور الطلابى (للمجتمع الاسلامى)[١١٧] . وقد ركز الدفاع جانبا كبيراً من اهتمامه لاظهار المقاصد (السلمية) للجماعة كما يتضح من انشطتها الاجتماعية والتعليمية والطبية والخيرية ، وخدماتها الروحية المبذولة للمجتمع الأسلامى[١١٨] .

كذلك ركز الدفاع على نقطتين أساسيتين : طغيان الحكومة السعدية

ودور الأنجليز فى حل الجماعة . وبالنسبة للنقطة الأولى إعتمد الدفاع أساسا فى تأييد حجته على التقارير المتعلقة بتعذيب الإخوان فى السجون قاصداً بالتالى إلى تفنيد أية قيمة قانونية للاعترافات التى يملكها الإدعاء . وحول تأييد الحجة الثانية ، فاجأ أحد المحامين الشبان من أعضاء الجماعة المحكمة ذات يوم بإبرازه لبعض الوثائق نشرت مؤخراً بالإنجليزية ، كانت توضح وجود إتصالات متبادلة بين السفارة الانجليزية والحكومة وأن السفارة الانجليزية طالبت باسم السفارتين الأمريكية والفرنسية بحل الجماعة(١١٩) .

وأعلنت المحكمة حكمها فى ١٧ مارس ١٩٥١ . ولقد عبرت حيثياته عن ذلك النجاح الباهر الذى حققه محاميو الدفاع . وقد بدأت المحكمة حيثياتها بإيجاز ممنهج لكل الأدلة والوثائق المقدمة إليها . ورفضت بعض الاعترافات التى أدلى بها المتهمون نظراً للوسائل (غير السليمة) التى إستخدمت للحصول عليها ، كما أنحت باللائمة على الحكومة لا نتهاكها حقوق المواطنين . وبعد أن إستعرضت المحكمة عريضة الاتهام التى قدمها الادعاء وتاريخ الجماعة ، رأى القضاة أن الادعاء قد خلط فى مرافعته بين مسألتين : (١) التدريب على إستخدام السلاح وحرب العصابات ، (٢) التصرفات الإرهابية لبعض أعضاء الجماعة . ومن الخطأ الناجم عن ذلك — إعتبار القسم المخصوص (الجهاز السرى) ككل على أنه جماعة إرهابية . وكان رأى المحكمة أن (القسم المخصوص) بوصفه جهاز تدريب ، يتجسم فى أدائه لأنشطته مع الجماعة المعلنة حول « تحرير وادى النيل وكل البلدان الاســـــلامية » ، كما لا يدعو أو ينطوى عمله على أية « جريمة » ، وليس معنيا بحال إذا ما أنشأ بعض أعضائه فيما بينهم فرقة إجرامية لارتكاب أعمال القتل والتخريب أما عن الكتابات

والتعاليم حول التنظيم العسكرى والأسلحة وحرب العصابات التى قدمها الادعاء بوصفها دليلا على الثورة فلم يكن يستخدم لتدريب إرهابيين ، وإنما استخدم — شأنه شأن الخطط الموضوعة لنسف الكبارى والمواصلات والنقل — لتخطيط عمليات المقاومة ضد الانجليز . كذلك أولت المحكمة إهتماما بما أدلى به كل من (اللواء) أحمد المواوى بك (واللواء) أحمد فؤاد صادق (وكلاهما كان قائداً للقوات المصرية فى فلسطين) من تقريظ للجماعة على ما أسهم به أعضاؤها فى معارك فلسطين ، وعزيا ذلك إلى المستوى الرفيع للتدريب الذى تلقوه .

وبعد أن درس القضاة الوثائق المقدمة من الادعاء ، ذهبوا إلى أن هذه الوثائق هى أما تم تقديمها خارج سياقها فى القضية أو أنها غير ممهرة بتوقيع ، أو لا يمكن إقتفاء مصدرها ، أو غير متعلقة بالتنظيم على نحو مباشر ، ومثل تلك الشواهد لا يمكن إعتبارها دليلا على خطط ونوايا محددة . وفيما يتعلق « بالخطة » الموضوعة للثورة فقد وافق القضاة على رأى الدفاع القائل بأنها مقال طلابى مقدم لمسابقة ولا ضرر منه وتصادف وجود المقال بالمركز العام لأن عضو لجنة تحكيم المسابقة كان يستقبل المقالات هناك وذكرت المحكمة أن الادعاء ، تجاهل عن عمد كل المعلومات الأكيدة المتوفرة حول المقال وأنه أساء تأويل مالا حظه فى هذا الصدد[١٢١] .

وعلى ذلك ، فقد وجدت المحكمة أن تهمة « المؤامرة الإجرامية للاطاحة بنظام الحكم القائم » فى ضوء الأدلة والتحقيقات ، لا أساس لها من الصحة . على أنها إتجهت فيما يتعلق ببعض المتهمين ، إلى أن الأوراق التى عثر عليها فى الجيب تشكل دليلا على إرتباطهم بأحداث العنف التى وقعت فى صيف وخريف عام ١٩٤٨ وبالتالى تدل على وجود « مؤامرة إجرامية للقتل والتخريب »

وقبل النطق بالحكم ، شرحت المحكمة دواعيها لتخفيفه : فقد أقر القضاة ، بأنهم مع إيمانهم بجلال الأهداف التى تسعى الحركة لتحقيقها ، يرون أن بعض أعضائها — تحت تأثير الانفعالات الناجمة عن فترة ما بعد الحرب التى استمر خلالها الاحتلال البريطانى لمصر وظلت فيها مشكلة فلسطين قائمة دون حل — قد « فقدوا توازنهم » ورغبة منهم فى إختصار الطريق تنكبوا السبيل الذى سلكه زعماء الجماعة لتحقيق أهدافها . من أجل ذلك كله ، شعرت المحكمة أنه يجب أن تضع الشفقة فى الاعتبار عند توقيع العقاب .

وحكمت المحكمة بسجن خمسة من المتهمين لمدة ثلاث سنوات ، وسجن أثنا عشر متهما لمدة عامين ، وسجن متهم آخر سنة واحدة . أما المتهمين الستة عشر الباقين فقد صدر الحكم ببراءتهم[١٢٢] .

وفى مناسبة لاحقة ، صرح رئيس المحكمة أحمد كامل بك بأنه بعد إنتهاء قضية الجيب كان قد وقع تحت الاغراء على الانضمام للجماعة[١٢٣] .

هوامش الفصل الثالث :

١ — عيسوى ، مصر فى منتصف القرن، ١٩٥٤ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

٢ — انظر : كيرك ، الشرق الأوسط ص٢٦٩ـ٢٧٢ .

٣ — عيسوى ، المرجع السابق ص ٢٦١ .

٤ — انظر : الشرق الأوسط (١٩٥٤) ص١٨٩ .

٥ — انظر هيورث دون ، مصر الحديثة ص ٤٣ كابلنسكى ، الاخوان ، ص٣٨٠ . م . الكسندر « اليسار واليمين فى مصر » (القرن العشرين فبراير ١٩٥٢) ص ١٢١ يصف الصحافة الوفدية بأنها « الأرض المحررة للشيوعيين » وزكى بدوى « المشاكل العمالية وتنظيمات العمال فى مصر » (١٩٤٨) يحلل فيها القوى العاملة فى مصر بعد الحرب ويصف الوفد بأنه « أم الأحزاب اليسارية » .

٦ — السادات (صفحات) ص٥٢ ـ ٥٤ ص٩٥ـ٩٦، ص ١٤٣ .

٧ — انظر زكى بدوى المرجع السالف الذكر ص١٥٨ ـ

١٥٩ وكولومب ، مصر ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١ فيما يتعلق بحملة صدقى المناهضة للشيوعية .

٨ — انظر آخر ساعة أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤ ـ ٥ .

٩ — السادات ، صفحات ص ٩٩ ـ ١٠٢ ومعظم ماورد فى هذه القصة أكده يوسف رشاد فى مجله الدعوة (١٥ يونيو ١٩٥٤ ص ٦) . وطبقا لما ذكره السادات ، كان برفقة البنا فى أحد لقاءاته به ، « مستشاره العسكرى » محمود لبيب ، الذى ظل مع ذلك لا يعلم بأمر الاتصال بالقصر .

١ — انظر فى آخر ساعه (أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤ ـ ٥) رواية تذهب إلى أن البنا خان حركة الشعب .

١١ — ليس هناك خلاف حول ما إذا كان البنا قد حضر المأدبة ، إلا أن شهادات شفوية ذهبت إلى أنه قد حضرها بالفعل ، انظر فى ذلك الدعوة (٥ يناير ١٩٥٤ ص ١٣) التى اتخذت موقفا سلبيا فيما يتعلق بهذه المسألة .

١٢ — الحسينى ، الأخوان ص٩٨ .

١٣ — أنظر من أجل جانب من القصة كتاب محمد حسن أحمد الذى يتخذ موقفاً مناهضا « الاخوان فى الميزان » ص ٨٠ ـ ٨٣ .

١٤ — انظر حول المذكرات المتبادلة كتاب كولومب ، مصر ص ٢٢٨ – ٢٢٩ ص ٢٤٣ – ٢٤٦ .

١٥ — الاقتباس السالف الذكر تلخيص لوجهة نظر الطلاب . ومن أجل روايتين للاحداث انظر كولومب ، ص ٢٢٩ ، والرافعى ثورة ، ص١٨ – ١٨١ . وكان من الصعب بالنسبة لهؤلاء الذين اتهموا الجماعة خلال تلك الفترة « بخيانة » الحركة الوطنية أن يفسروا مشاركة الاخوان فى ذلك الحادث والأحداث الأخرى الدامية لتلك الفترة ، انظر على سبيل المثال : حسن أحمد ، الاخوان فى الميزان ص ٨٣ .

١٦ — حول سقوط الوزارة انظر كولومب ص٢٢٩– ٢٣٠ وجريدة الأخوان المسلمين ٥ يوليو ١٩٤٦ ص ٤

١٧ — ومجلة « الاخوان المسلمون » ٥ يوليو ١٩٤٦ .

١٨ — الاخوان فى الميزان ص ٨٤ — ٨٥ :

١٩ — والقصة غير المؤكدة التالية مصدرها أحد الشخصيات المشاركة فيها فقد قيل أن البنا قد طلب من زملائه فى مكتب الارشاد واجيب طلبه قرارا بتأييد حكومة صدقى الجديدة وفى مناسبة إضراب ٢١ فبراير ، أصدر البنا أمراً خاصاً إلى أحد أبرز قادة المظاهرات لكى يدعو الاخوان للخروج إلى الشارع ، منتهكا بذلك سياسة المكتب . وعندما واجهه مكتب الارشاد

بواقعة خروج الاضراب على تعليمات المجلس ، وافق البنا ـ دون أن يصرح بدوره فيما حدث ـ على إجراء تحقيق فيه إلا أنه نجح فى تأجيـــل الموضوع والانتهـاء به إلى لا شىء .

٢٠ ــ حول هذه الأحداث انظر : الرافعى ثورة ، ج٣ ص ١٨٤ ـ ١٨٧ وجريدة الاخوان ٥ يوليو ١٩٣٦ ص٤ .

٢١ ــ الاخوان في الميزان ص ٨٨ ـ ٩١ الرافعى ج٣ ص ١٨٧ جريدة الاخوان ٥ يوليو ١٩٤٦ ص ٤ ، ٣ يوليو ١٩٤٦ ص ٢ .

٢٢ ــ انظر : هاندل (الحركة العمالية فى مصر)

٢٣ ــ انظر بوهم (الاخـوان المسلمون) ص ٢١٨ ـ ٢٢٠ والاخوان فى الميزان ص ٣٨ ـ ٥٠ ومن الـكتب اليسارية التى ظهرت حديثا حول مصر كتاب أنور عبد الملك :مصر مجتمع يحكمه العسكريون (١٩٦٢) وفى حين يهتم الـكتاب أساسا بالعهـد الحاضر ، إلا أنه يتناول المسائل موضوع المناقشة خلال الفترة باختصار انظر ص ٣٢ ـ ٣٤ .

٢٤ ــ جريدة الاخوان المسلمين ٣ ، ١٤ ، ١٧ يونيو ١٩٤٦ .

٢٥ — جريدة الاخوان ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ يوليو ، ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ .

٢٦ — انظر على سبيل المثال : جريدة الاخوان ٨ مايو ، ٣ يونيو ، أول سبتمبر ١٩٤٦ .

٢٧ — جريدة الاخوان أول سبتمبر ١٩٤٦ ص ١ ، ٣ وأيضاً : ١٤ يونيو ، ٩ ، ١١ يوليو ، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ .

٢٨ — جريدة الاخوان ، ٧ يوليو ١٩٤٦ . انظر أيضاً جريدة الوفـد المصرى ، ٧ يوليو ١٩٤٦ صوت الأمة ٢٥ أغسطس ١٩٤٦ وأنصر :

٢٩ — انظر : بوهم (الاخوان المسلمون) ص ٢١٢-٢١٣ ، جريدة الوفد المصرى ، ٩ يوليو ١٩٤٦ ، صوت الأمة ١٧ سبتمبر ، ١٩ أكتوبر ١٩٤٦ . ونوه الوفد بموقفه من القوانين التى صدرت فى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ بشأن منع أى حزب سياسى من أن يحوز تحت تصرفه تشكيلا ذا طابع عسكرى رغم أن شباب الوفد لم يكن منظما فى تلك الفترة فى تشكيلات تشبه القمصان الزرق ، التى شكلها الحزب فى فترة سابقة والتى صدرت بسببها القوانين السالفة الذكر إلا أنه كان يؤدى نفس الوظائف بمهارة معقولة .

٣٠ — جريدة الاخوان المسلمين ، ٣ يونيو ١٩٤٦ ص . والهامش (٢٤) .

٣١ ـ المصدر نفسه ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ص٢ ، وصوت الأمة ، ١١ سبتمبر ١٩٤٦ ص٢ ، وانظر أيضاً ص٢١٢ .

٣٢ ـ جريدة الاخوان ، ٨ أكتوبر ١٩٤٦ ص ١ .

٣٣ ـ المصدر نفسه ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ ص٤ .

٣٤ ـ المصدر السابق ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ .

٣٥ ـ حول الوجهتين من النظر انظر : والرافعى ، ثورة ٢٠٠ ج٣ ص ١٩٥ ـ ٢١٣ .

٣٦ ـ جريدة الاخوان ٢١ اكتوبر ٢٤ نوفمبر ١٩٤٦ .

٣٧ نفس المصدر ٢٨ نوفمبر ١ ، ٢ ، ٤ ديسمبر ١٩٤٦ كرلومب ص ٢٣٣ ـ ٢٣٦ ، وانظر .

٣٨ ـ جريدة الاخوان ٨ مايو ١٩٤٦ .

٣٩ ـ مصطفى مؤمن ، صوت مصر ص١ ، وهو كتاب يضم مذكراته حول مصر الحديثة وانطباعاته عن الولايات المتحدة جمعها خلال رحلته إليها عام ١٩٤٧ وعندما أثيرت مشكلة الوفد الرسمى ، نشرت إحدى الصحف اليومية القاهرية رسما كاريكاتوريا يصور كل زعماء البلاد وهم سائرون إلى الأمم المتحدة ، وكان بينهم حسن البنا ، الذى أخذ اتجاها معاكسا لأنه رأى ، كما شرح الرسم ، « أن أعضاء مجلس الأمن

مسيحيون جميعاً والأخوان المسلمون لا يحبونهم » . (أنظر آخر ساعة ٢٩ يناير ١٩٤٧ ص ١٣) ولم يكن ذلك بمثابة افتراء على الاخوان بقدر ما كان تعبيراً عن فكرة سائدة فى أوساط المثقفين ثقافة غربية من المصريين فى نظرتهم لعلاقة مصر بالغرب .

٤٠ — مؤمن ، صوت مصر ص ١ ـ ٤ ، ٢٩٥ ـ ٣٢٥ والصور المرافقة .

٤١ — هكذا بدا الأمر للحكومة الثورية فى فترة لاحقة .

٤٢ — أنظر : فى الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ . ص ٢٢ .

٤٣ — أنظر حول الروايتين : الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ، ص ٢٢٢ ـ ٢٣٤ .

٤٤ ـ أنظر حول هذه القصة الروايات الوحيدة المتوافرة وان كانت جزئية فى : كيره ، محكمة ، ج ٢ ص ٣١ ـ ٣٥ الجمهورية ، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٨ ، ٤ والرواية الأخيرة تغفل دور البنا فى إستبدال اللجنة الأولى باللجنة الثانية . وكلا الروايتين المستندتين لمصادر حكومية تعد متحيزة فى نظر الاخوان ، إلا أنهما لا يختلفان فى الواقع بصورة ملحوظة عن الروايات التى صدرت عن الاخوان أنفسهم باستثناء حذف

الدفاع المثير الذى قدمه عابدين وأنصاره : انه بدخوله بيوت الاخوان فانما ليحقق بنزاهة وشرف مهمته غير الرسمية فى ترتيب علاقات زواج داخل مجتمع الاخوان ، وان الغيرة والأحقاد الشخصية هى السبب الحقيقى للخلاف .

٤٥ — أنظر كتاب السكسندر الذى سلف ذكره ص١٢٥ حيث يذكر - كأحد موضوعات الخلاف - قبول البنا لبعض المال من البريطانيين عام ١٩٤٦ والنزاع أو الخلاف على النحو الذى صورناه لم يعالج فى كتابات منشورة على حد علمنا ، والرواية السالفة الذكر تستند إلى مصادر شفوية من كلا الجانبين .

٤٦ — أنظر الملحق (٩٨) فى النص الأصلى لهذه الدراسة .

٤٧ — حول بعض التلميحات بأن ذلك كان الموقف الحادث ، والتى أكدتها بعض المصادر الشفوية ، أنظر : كيره محكمة جـ ١ ، ص ٣٣ - ٢٤ التابعى واخرين : هؤلاء هم الاخوان (القاهرة ١٩٥٤) ص ٥٢ - ٥٣ وأيضا كتاب بينز عن الاخوان ص ٩ .

٤٨ - مذكرات ص ٢١٣ .

٤٩ — عبد الرحمن البنا، ثورة الدم ١٩٥١ حيث تجد بعض

المقالات حول فلسطين نشرت فى الاعداد الأولى من صحف الجماعة .

٥٠ — أنظر الفصل الأول ، وأيضا : مذكرات ص ٢٢٢ـ ٢٢٧ ، ٢٤١ ـ ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، نظام الاسر نشأتها وأهدافها ص ٦ ، البنا (عبد الباسط) ، تاج الإسلام ص ٣٧ ـ ٣٨ . ويذهب الشريف فى « الاخوان فى حرب فلسطين » إلى أن « المتطوعين » أرسلوا لشد أزر الاضراب العربى وفى مجلة المباحث أكد المفتى (أمين الحسيني) صحة هذا الرأى .

٥١ — جريدة الاخوان ١١ أغسطس، ١٧، ٢٣ أكتوبر، ١٥ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ . شريف، الاخوان فى حرب فلسطين ص ٤٣ ـ ٤٦ . العسال ، البنا كما عرفته ص ٤٣ هامش رقم (١) أقوال وتعذيب ص ٢٠ ـ ٣١ .

٥٢ — جريدة الاخوان ٢١ يونيو ١٩٤٦ ص ١، وحول أعمال الدعاية فى العالم العربى أنظر : الاخوان ٢١ مايو ١٩٤٦ ص ٣ ، الدعوة ١٧ فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ .

٥٣ — أقوال وتعذيب ص ٣٢ . وقد اتهمت الجماعة عام ١٩٥٤ بسوء استخدام المبالغ التى جمعت من أجل فلسطين أنظر الجمهورية ١٩٥٤ (٢٢ نوفمبر ص ٣) على سبيل المثال

٥٤ — الدعوة ١٣فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ ، الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٥٥ — الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ، ص ٢٢ ، ١٥ يونيو ١٩٥٤ ، ص ٦ .

٥٦ — الشريف، الاخوان فى حرب فلسطين ص ٦٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ أقوال تعذيب ص ٤٤ — ٤٥ . وانظر أيضا كتاب ص ٢٢٢ ـ ٣ .

٥٧ — أقوال وتعذيب ص ٣ ـ ١٦ ، ٣١ ، ٤٤ ، مجلة المباحث ، ١٦ يونيو ١٩٥٠ ص ٨ ـ ٥٩ ص ١٦ .

٥٨ — أنظر الجمهورية ٩ يونيو ١٩٥٤ ص ٤ ، المصور ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ . ص ١٢ ـ ١٣ ، الجيل الجديد ، ٢٠ يوليو ١٩٥٣ ص ٤ ـ ٥ وفى كتاب « صفحات . » يقول السادات « شعر الضباط الأحرار بأن من الواجب تدريب الشباب الذين يتطوعون للمعركة ، وأن يتطوعوا معهم وأن يقودوهم خلال المعركة ويسجل السادات « فى صفحات . . . » (ص ١٧٧ ـ ١٨٢) الاجتماعات فى منزل البنا مع الضباط الأحرار بما فى ذلك جمال عبد الناصر ، من أجل توحيد الجهود .

٥٩ — كتاب كامل الشريف الاخوان فى حرب فلسطين هو العمل الوحيد لواحد من الاخوان حول الحرب في فلسطين .

أما المعلومات الأخرى فهي اما شحيحة أو مشوشة .

٦٠ ـــ أنظر بوجه خاص كتاب الشريف: الاخوان في حرب فلسطين ص ٨٠ ـ ١٠١ وبعد هذه الاشتباكات الأولى تقرر إستخدام تكتيكات حرب العصابات بدلا من الهجوم المباشر على المواقع الصهيونية .

وقد نقلت جثث الشهداء الاثنى عشر الأوائل إلى القاهرة واقيمت لهم جنازة ضخمة ، انظر الدعوة ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٢٢ ، ٣١ ، وانظر البوهى : مع شهداء الاخوان ص ٢٤ ٣٦ حيث نجد فقرات قصيرة تتناول حياة هؤلاء الشهداء وغيرهم من المتطوعين فى فلسطين .

٦١ ـ الاخوان فى حرب فلسطين ص ١٠٩ ـ ١٧٢ .

٦٢ ـ نفس المصدر ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ص ١٦٠ ـ ١٦٦ ص ١٧٣ ـ ١٧٩ أقوال وتعذيب ، ص ٣٨ ـ ٤٨ الدعوة ٧ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ . وقد تمت التسوية النهائية لمشكلة حصار الفالوجا مع انتقال المنطقة لتبعية إسرائيل وجلاء الكتيبة إلى مصر عملا باتفاقية رودس الموقعة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، انظر الرافعى ثورة جـ٣ ص ٢٦٥ وكان عبد الناصر من بين المدافعين عن الفالوجا .

٦٣ ـ الاخوان فى حرب فلسطين ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ص ١٧٩ ـ ١٨٥ .

٦٤ — أقوال وتعذيب ص ٥ـ ١٦ .

٦٥ — أنظر الرافعى ، ثورة جـ ٣ ص٢٦٥ـ٢٦٦عيسوى ، مصر ص٢٦٨ ويصف أمين عثمان بأنه« الوسيط الأساسى بين النحاس والبريطانيين خلال فترة الحكومة الوفدية فى الفترة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ » .

٦٦ — أنظر ثلاثة أسابيع فى القاهرة ص ١٠٣ (فبراير ١٩٥٦ وأنظر أيضا السادات صفحات ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

٦٧ — أنظرهيورث دون ص ٣٩ والهامش٣٩ ، وأنظر الرافعى جـ ٣ ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ ، ٢٦٧ .

٦٨ — كانت القلعة محتلة فى ٤ يوليو ١٩٤٦ إلا أن آخر القوات البريطانية غادرت تكنات قصر النيل فى٢٩مارس ١٩٤٧ ، أنظر الرافعى جـ ٣ ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

٦٩ — المصدر السابق ٢٦٦ جريده الاخوان ٦ مايو ١٩٤٦ ص ٣ العـــــــددين التاليين وأنظر قضية النقراشى ص ١١٠ .

٧٠ — هيورث دون ص ٩٩ وأنظر جريدة المصرى ٤ يناير ١٩٤٩ ص ٦ من أجل تكذيب إرتباط الوفد ، وأنظر : إرهاب ص ٤٨ ـــ ٥٠ من أجل الإتهام الموجه للاخوان .

٧١ — كولومب : مصر إلى أين ، وأنظر أيضاً : الشرق المعاصر (١٩٤٧) ص ٢١٢ و (٩٤٨) ص ٢٢٤ .

٧٢ ـــ أنظر: ميدل إيست جورنال(أبريل ٤٨) ص٢٠٤

٧٣ ـــ المصرى ٢٢ يناير ١٩٤٨ ، ص٦ حيثيات وحكم، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

٧٤ ـــ الدعوة ، ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٣١ .

٧٥ ـــ إرهاب ص ٤٩ ـ ٥٠ ويصف هيورث دون (ص ٧ ـ ١٨) الانقلاب بوصفه محاولة لتأسيس « حكومة دستورية تعمل وفقا لأحكام الشرع الإسلامى » وقد قرظ الغزالى فى من هنا نعلم ص ١٠٦ « الثورة على الكهنوت » فى اليمن .

٧٦ ـــ أنظر هيورث دون ص ١٧ ـ ١٨ وأنظر هامش (١٧) من أجل المعلومات المستقاة فى أغلبها من القايز وأنظر: إرهاب ص ٤٢ـ٥١ من أجل تفصيل المشاركة فى الانقلاب فيما يتعلق بالجانب الآخر : المباحث ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ ص ٥، وانظر والدعوة، ١٣ فبراير ١٩٥١ ص ٣١ .

٧٧ ـــ أنظر ميدل إيست جورنال أبريل ١٩٤٩ ص ١٨٣ .

٧٨ ـــ أنظر آخر ساعة ٢٤ نوفمبر ١٩٤٨ ص ٦ ـ ٧ ، المصور ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ وص ٣ وأنظر

٧٩ ـــ الجمهورية ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ .

٨٠ — الرافعى (ثورة) ج ٣ ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .

٨١ — المصدر السابق ٢٦٧ — ٢٦٨

وأنظر أيضا كتاب التابعى (هؤلاء . .) ص ٤٩ — ٥٠ حيث أنهم الإخوان أيضا بارسال خطابات تهديد لنفس الدار وربما كان ذلك صحيحا .

٨٢ — أنظر ، ميدل ايست جورنال يوليو ١٩٤٨ ص ٣٢١ ويناير ١٩٤٩ ص ٦٦ .

٨٣ — مجلة المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ص ٢ .

٨٤ — ميدل ايست جورنال يوليو ١٩٤٨ ص ٣٢١ .

وحول مناقشات أكثر تفصيلا وتحديدا للموضوع أنظر: لاندشت : المجتمعات اليهودية فى الشرق الأوسط (١٩٥٠) و . . ال . رسنر (غرباء الى الأبد) ١٩٥١ ص ١١٤ .

ويعطى لاندشت إهتماما أكبر من رسنر بالعلاقة بين التوترات الناجمة عن المسألة الفلسطينية وهذه الانفجار لأعمال العنف المعادية لليهود فى مصر .

٨٥ — فيما يتعلق بالصور والشخصيات أنظر إرهاب ص ٦١ — ٩٢ وأنظر أيضا الرافعى ج ٣ ، ص ٢٦٧ — ٢٦٨ ، المصرى ٢٠ و ٢١ و ٢٩ يوليو و ١ ، ٤ أغسطس ١٩٤٨ . وأنظر كتاب رسنر السالف الذكر ص ١١٦ — ١٢٤ ولا ندشت ص ٣٥ — ٤١ .

٨٦ — حيثيات وحكم ، ص ٢٣ — ٢٧ ارهاب ص ٩٦ — ٩٧ .

٨٧ —جريدة المصرى، ٢٦ يناير ١٩٤٩ ص١ .وقد حكم على المقبوض عليهم بالسجن عشرين عاما مع الأشغال الشاقة وحول مزيد من المعلومات فيما يتعلق بقضية سليم زكى أنظر قضية النقراشى ، ص ١١١ . ويرجح البعض أن إستبعاد هذا الحادث من ملف الاتهامات التى عددها مجلس قياده الثورة فى تاريخ الجماعة السابق كان يرجع لإشتراك أنور السادات فيه .

٨٨ — بخصوص التفاصيل المتعلقة بالحادث أنظر مجلة المباحث ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ ص ١ ، ١٦ .

٨٩ — آخر ساعة ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ ص ٥ وأنظر الرافعى (جـ ٣ ص ٢٦٩ — ٢٧٠) من أجل دعوى تعارض منطقية أو شرعية قرار الحل ، وهى دعوى الجماعة فى تقديمها فى وقت لاحق فى المحاكم .

٩٠ — أنظر « ارهاب » ص ٩٩ — ١٠٢ من أجل نسخة من قرار الحل ، وأنظر الدعوة (١٦ أبريل ١٩٥٢) من أجل بعض التفاصيل القانونية . وهناك رواية حول ما جرى خلف كواليس قرار الحل مصدرها مصدر مطلع تقول أن المهاجرين من أوربا الشرقية الذين عملوا فى البداية فى خدمة المخابرات الإنجليزية ثم بعد ذلك فى خدمة مخابرات (القصر) المصرية ولعبوا دورا هاما فى نشرة فكرة أن الإخوان كانوا

فى الحقيقة أدوات فى يد الشيوعيه العالميه وأن من الواجب كبح جماحهم . وكان يوسف رشاد من بين هؤلاء الذين قاوموا الفكرة وحاربوها من رجال الحاشية الملكية ، إلا أن الملك كان قد اقتنع بها فى أكتوبر ، وأخذ منذ ذلك الوقت يدفع النقراشى لإصدار القرار ومن المؤكد أن الفقرات الثلاث الأخيرة من قرار الاتهام — فى ضوء الأنشطة والأعمال المعروفة عن الإخوان — كانت تفتقر إلى مسوغات معقولة .

٩١ — حسن البنا ، القول الفصل (١٩٥٠) ص ٣٧ — ٣٨

٩٢ — أنظر الرافعى ج ٣ ص ٢٧١ — ٢٧٢ ارهاب ص ١٠٢ — ١٠٨ روز اليوسف ، ٥ يناير ١٩٤٩ ص ٨ — ٩ آخر ساعة ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ ص ٣ — ٤ .

٩٣ — المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ، ص ٢ .

٩٤ — الحجاجى ، الامام ، ج ١ ، ص ١١٦ — ١١٧ .

٩٥ — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ المسال ، البنا كما عرفته ، ص ٨٢ .

٩٦ — القول الفصل ص ٣٩ — ٤٠ ، حيث يتحدث البنا عن الموقف . والتصور المذكور هو تفسيرى الخاص للموقف القائم .

٩٧ — الجمهورية ١٦ يونيو ١٩٥٤ ص ١٠ ، الحسينى ، الإخوان ص ٣٦ .

٩٨ — إرهاب ص ١٠٩ — ١١١ المصرى ، ١٥ يناير ١٩٤٩ ص الجمهورية ٢٨ مايو ١٩٥٤ ص ٨ .

٩٩ — روز اليوسف ١٣ فبراير ١٩٤٩ ص ١١ ، المصرى ٤ يناير ١٩٤٩ ص ٥ وذهبت قصة راجت فى تلك الفترة إلى أن أعضاء الجماعة أخذ بهم الغضب من البنا حتى أن خطابا وصله من السجن يقولون فيه . نحن نعتقد أن البيـان هو مناورة من الحكومة ، على أنه إذا كان صادرا منك حقيقة فسوف نطلب منك تفسيراً لذلك عند خروجنا . وكانت الإشاعة حول هذه الرسالة هى أساس الرأى الذى ذهب اليه البعض بعد ذلك والقائل بأن البنا اغتاله رجاله أنفسهم . أنظر فيما يلى هامش رقم ١٠٣ .

١٠٠ — المصرى ٢٢ يناير ١٩٤٩ ص ١ ، آخر لحظة ١٩ يناير ١٩٤٩ ص ٣ .

١٠١ — القرآن (٥ : ٣٣) وحول مسألة التعذيب أنظر الغزالى ، من هنا نعلم ، ص ٣٨ وزكى ، والإخوان ص ٢٧ أقوال وتعذيب ص ٥٣ — ٧٩ حيثيات وحكم ، ص ٣٨ — ٤٢ ص ٧٩ — ٨٥ ، البوهى ، الإخوان أيام المحنة

مواضع متفرقة ، والدعوة ، ٦ فبراير ١٩٥٣ ص ١٦ ومن الواضح أن التعذيب هو وسيلة يشيع استخدامها من قبل البوليس المصرى بغض النظر عن طبيعة النظام القائم ، وليس هناك ما يمنع من تصديق ما قيل حول التعذيب فى تلك الفترة رغم أن بعض الشبهات قد تثور فيما يتعلق ببعض التفاصيل الرهيبة . أنظر فتحى عبد الحميد ، قضية الشهيد حسن البنا ، ص٩٠ — ٩٢ من أجل ملخص لنتائج التحقيق القضائى فى محكمة الثورة فى وقت لاحق عام ١٩٥٣ ضد ابراهيم عبد الهادى فيما يتعلق بهذا الموضوع .

١٠٢ — هذه الكراسه ، القول الفصل ، سبق الإشارة اليها (أنظر هامش ٩٦) وقد ظهرت منها عدة نسخ عام ١٩٥٠ ألا أنها ظهرت قبل ذلك لأول مرة فى جريدة المصرى عام ١٩٤٩ وتلك حقيقة توحى بمناورة وفديه فى وقت اقتربت فيه الإنتخابات لإضعاف مركز السعديين ولكسب تأييد الاخوان . كما نشرت مرة أخرى فى مجلة المباحث (١٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٥٠) ونشرت أجزاء منها فى كتاب الحجاجى الإمام ج ١ ، ٩ ، ٦٢ .

١٠٣ — تتميز المادة التى تغطى الحادث والتحقيقات والمحاكمات التى تلته بالغزاره ، ألا أنها لا تصل إلى مستوى الصياغة الدقيقة للحدث والنشاط القانونى المتعلق بالجريمة . ولقد

تعرضت كل كتب الاخوان منذ ١٩٥٠ لحادث اغتيال البنا بالتفصيل تقريبا، من ذلك، عبد الباسط البنا: شهيد الاسلام، ص ١٣ ـ ٢٩ ، الحجاجى الإمام جـ ١ ، ص ٣٠ ـ ٧٨ ، المسال البنا كما عرفته ص ٧٥ ـ ٩٣. وقد جمع المحامون التحقيقات التى أجرتها الحكومات المختلفة حول الحادث وقدموه لأسرة البنا تحت اسم : محاضر التحقيق ومذكرات النيابة فى قضية اغتيال الإمام الشهيد حسن البنا ، (ثلاثة أجزاء ١٩٥٤) . وقد تم طبع هذه المجلدات الثلاثة قبل فترة قصيرة من صدور قرار حل الجماعة عام ١٩٥٤ . وليس معلوما على نحو محدد مصير نسخ الكتاب . وكما سلف لنا القول ، فقد بدأت أول تحقيقات وأول محاكمة جادة بعد ثورة ١٩٥٢ . وكان قد تقرر عقد جلسات المحكمة فى يونيو ١٩٥٣ ، ثم أجل الموعد حتى سبتمبر ، وقطع سير الجلسات مرة أخرى فى ديسمبر ، عندما دفع موكلو المدعى والد البنا ببطلان تشكيل المحكمة . واستؤنفت الجلسات ثانية تنتهى بصدور الحكم فى ٢ أغسطس ١٩٥٩ . ومن أجل تغطية صحيفة كاملة لسير المحاكمة أنظر الجمهورية منذ عددها الأول فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ حتى ٢ أغسطس ١٩٥٤ ، ومن أجل موجز لما جرى فى المحاكمة وحول الاحصائيات الخاصة بها أنظر مجلة الاخوان المسلمين أغسطس ١٩٥٤ ص ٩ . أما التفسير الذى أشرنا اليه فيما سبق (أنظر هامش ٩٩) والقائل بأن البنا قتله أتباعه ، فقد

روجته الصحيفة السعدية أخبار اليوم ، أنظر الإخوان المسلمين ص ٢١٥ وأنظر الجمهورية ٣٠ مايو ١٩٥٤ ، ص ٣.

١٠٤ ـ المباحث ٢٣ يناير ١٩٥١ ص ٥ وأنظر كلمات مكرم عبيد فى الدعوة ، ١٢ فبراير ٥٢ ص ٦ .

١٠٥ ـ أنظر : مجلة الشرق المعاصر العدد ١٧ سنة ١٩٤٩ .

١٠٦ ـ آخر ساعة (آخر لحظة) ٩ مارس ١٩٤٩ ص ١

١٠٧ ـ إرهاب ص ١١٣ ـ ١٢٠ آخر ساعة (آخر لحظة) ٦ أبريل ١٩٤٩ ص ١ .

١٠٨ ـ أنظر (كيره محكمة ج ١ ، ص ٣٨ . وقد هرب بعض الاخوان إلى قورينة ، وحصلوا هناك على اللجوء السياسى .

١٠٩ ـ « قضية النقراشى » هى الوثيقة الرسمية الصادرة عن المحكمة بخصوص القضية وكانت محفوظة أثناء قيامنا بالدراسة فى مبنى مجلس الدولة بالقاهرة . وهذا الملخص يعتمد على تلك الوثيقة ، وخاصة الصفحات ٢ ، ١٩ ـ ٢٢ ، ٤٩ ، ٦٥ ـ ٨٩ ، ١١٤ ـ ١٢٤ .

١١٠ ـ أنظر : مجلة ميدل إيست (أبريل ١٩٤٩) .

وويرنر كاسل فى كتابه «الأحلاف الغربية والحضارة الإسلامية»
يذهب إلى أن جريمة القتل قام بها — على نحو
مؤكد — «عضو من أعضاء الجماعة» وأن لم يكن ذلك
قد تم ، بعلم من البنا ، الذى كان من الذكاء بحيث كان فى
مقدوره تقدير ما سيترتب عليها من نتائج « أنظر التابعى
وهؤلاء . . ص ٥٢ – ٥٣ .

١١١ — قضية النقراشى ص ١٩ ـ ٢٢ ، ٥٧ ، ١١٢ .

١١٢ ــ أنظر المصور ١٢ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ١٣ .

١١٣ ــ حالت الظروف دون أن يرى كاتب الدراسة
حيثيات المحكمة فى « قضية الجيب » لأكثر من ساعات
قليلة ، وتجد ملخصاً بنقاطها ووقائعها الهامة فى « كتاب
السيارة الجيب ـ الحيثيات » نص الحكم ص ١٣ — ١٧ ،
ومن أجل معلومات أكثر أنظر المباحث ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠
ص ٨ ـ ٩ ـ الدعوة ، ٣٠ مارس ١٩٥١ ، ص ٤ ، ٥ .

١١٤ — حيثيات وحكم ص ١٨ ـ ١٩ .

١١٥ — المصدر نفسه ص ٣٤ ـ ٣٦ ، ٤٦ ـ ٦٠ .

١١٦ ـ قضية الجيب ج ١ ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

١١٧ ـ نفس المصدر ص ٩٩ ـ ١٠٠ حيثيات وحكم ص
٣٢ ـ ٣٣ ، ٥٥ ـ ٥٦ .

۱۱۸ ـ معظم هذا الجزء من مرافعة الدفاع نشرته تحقيقات الصحف عن المحاكمة ، أنظر المباحث ۲۳ يناير ۱۹٥۱ ص ۱ ـ ۹ ، ص ١٦ ، الدعوة ، فبراير ۱۹٥۱ ، ص ۱۲ ـ ۱۳ ، ۲۰ فبراير ۱۹٥۱ ص ۱۲ ـ ۱۳ ، ۲۷ فبراير ۱۹٥۱ ص ۱۲ ـ ۱۳ .

۱۱۹ ـ القصة كما قدمت تسير على النحو التالى : فى العاشر من نوفمبر ١٩٤٨ التقى ممثلو كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى بلدة فايد التى تقع على شاطىء البحيرات المرة بمنطقة القناة ، واتفقوا جميعاً على المطالبة بحل جماعة الإخوان المسلمين من خلال السفارة البريطانية . ولقد قيل أن الدافع لعقد هذا الاجتماع مذكرة قدمها بعض الأجانب المقيمين بمصر ومعظمهم من اليونانيين للسفير البريطانى ، يؤكدون فيها أنه لم يعد فى مقدورهم أن « يشعروا بالأمان على أرواحهم فى مصر » وقد أسفر الاجتماع عن سلسلة من المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية أدت فى النهاية إلى صدور قرار الحل . ومن أجل معلومات تفصيلية حول الوثائق المقدمة للمحكمة ، أنظر المباحث (۱۲ ديسمبر ۱۹٥۰ ص ٥) ، ومن أجل نسخة بالإنجليزية لنفس الوثائق أنظر الدعوة (۳۱ يناير ۱۹٥۱ ، ص ۱) وحول الدفاع عن صحة الوثائق أنظر الدعوة (۱۲ يونيو ۱۹٥۱ ، ص ۸ ـ ۹)

ويذهب البنا فى « القول الفصل » ص ٢٦ ، إلى أنه علم من وكيل وزارة الداخلية بأمر التدخل الثلاثى ، أنظر أيضاً الحجاجى ، الإمام ، ج ص ١١ ـ ١١٩ . ويورد رسنر فى كتابة المذكور آنفا (ص ١٢٠) أن الحكومات الثلاث ، إحتجت فى نوفمبر ١٩٤٨ مهددة بإرجاع الإحتلال البريطانى للبلاد ، إذا لم يستقب الأمن ثانية فى البلاد .

١٢٠ ـ حيثيات وحكم ، ص ٣٤ / ٤٢ — ٨٩ / ٨٥

١٢١ ـ المصدر السابق ص ٤٦ ـ ٧٤ ص ٨١ . وكان عنوان المقال « النظام الاسلامى فى العصر الحاضر » . وقد قدمها الادعاء كدليل على خطة لاقامة إشتراكية دكتاتورية ووصفت المحكمة محتويات المقال على أنها صورة « للجمهورية الاسلامية » التى ستقوم على أساس من « الديموقراطية البرلمانية » من ممثلين منتخبين ورئيس يستمر حكمه طوال حياته . وحيث تقوم سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية وتصبح مسئولة عن كفالة حقوق المواطنين . أما مهمة الدولة الأساسية فهى حماية مواطنيها من الفقر والمرض والجهل . وقد ناقشت ملحقات للمقال مشكلات الاصلاح لزراعى وإنشاء الطرق .

١٢٢ ـ المرجع السابق ص ٧٤ ـ ٧٨ ص ٨٥ وحول الأفراد الذين حوكموا أنظر الدعوة ج ٣ ، ص ٢٦٤ ، وأنظر هيورث دون (ص ٧٤ ـ ٧٧) فيما يتعلق بالرأى القائل بأن الجماعة كانت تخطط لإنقلاب ، ألا أن البنا أنكشف أمر

« وأنظر أيضاً فيما يتعلق بآراء مشابهة لهذا الرأى عيسوى ص ٦٨ ، كولومب ص ٢٦٨ - ٢٦٩ص ٢١٤ - ٢١٥ويرى أن التنظيم « إستغل إسترخاء الضوابط الأمنية المعتادة » لكى يبدأ التعبئة والتخطيط للاطاحة الكاملة بالنظام « ونحن نعتقد أن هذا الرأى هو تبسيط زائد للاحداث ، كما يتضح من هذا النص . وكما سوف نرى فى هذا الدراسة ، فقد أتخذ مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ - والذى يحتمل أن يكون أعضاؤه قد إستحسنوا أعمال العنف التى وقعت عام ١٩٤٨ - موقفاً آخر أنظر كيرة ، محكمة ، ج ١ ، ص ٣٤ .

١٢٣ - الجمهورية ١٧ يونيو ١٩٥٤ ص ٣ .

الفصل الرابع

إعادة تشكيل الجماعة : الطور الثانى

العودة إلى الشرعية

فى السادس والعشرين من يوليو ١٩٤٩ خلفت وزارة حسين سرى باشا وزارة إبراهيم عبد الهادى ، حيث شارك فيها الوفد حتى نوفمبر . وعندما تشكلت الوزارة الجديدة تم حل البرلمان ، وبدأ « حسين سرى » الإعداد لإنتخابات جديدة . وفى الثالث من يناير ١٩٥٠ فاز الوفد فى أغلبية الدوائر وشكل الحكومة الجديدة فى ١٢ يناير (١) ، وسلم القصر بالأمر الواقع .

وصاحبت عودة الوفد للحكم تذبذب البندول فى صالح الجماعة المطرودة من حقل الشرعية ، رغم أن الافراج عن المعتقلين كان قد بدأ بعد تولى حسين سرى للوزارة فى يوليه ١٩٤٩ . وعاد المحتجزون فى منطقة فلسطين على دفعات صغيرة ، ليتعرضوا لاستجوابات (من قبل الحكومة) وللاحتجاز لفترة قصيرة، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك.(٢) وقد بدأ التنظيم فى التجمع مرة أخرى ـ رغم أنه ظل عمليا خارج حقل الشرعية ـ تحت قيادة الوكيل السابق للجماعة ، صالح عشماوى ، وكانت عودة الحيوية إلى التنظيم بهذه السرعة راجعة بصفة أساسية إلى إستمراره فى العمل داخل السجون ، إذ كان من السهل على الاخوان ،

وقد تركزوا فى تجمعات كبيرة (فى السجون) ، أن يعيدوا تشكيل أنماط وعلاقات العمل التنظيمى السابقة[٣] ، كما أن الذين هربوا خارج البلاد إستمروا فى نشر الدعوة ، وخاصة فى سوريا والأردن وباكستان[٤] . وكانت رسائلهم حول تعاطف الأوساط الاسلامية فى الخارج وحماسها للجماعة وهى تمر « بالمحنة » وعن الأرض الجديدة التى تكسبها الفكرة ، تذكى الإحساس بحياة جديدة للجماعة وباستمرار دائم للدعوة . وكانت مهمة الأعضاء غير المعتقلين ـ الذين لم يعتقلوا أو كانوا فى السجن ثم أطلق سراحهم ـ هى ، وعلى حد قول أحدهم ، أن « يدفعوا الدولة إلى الاعتراف بسكان الكهوف الذين يتواجدون خارج نطاق القوانين والدستور »[٥] ولقد فعلوا ذلك من خلال التلمس الدؤوب لتأييد الوفد .

ومنذ ترك عبد الهادى الوزارة فى منتصف عام ١٩٤٩ ، تعهدت الجريدة الوفدية « المصرى » قضية الإخوان المسلمين بالإشارات المتحمسة والمستمرة إلى إغتيال البنا والتحقيقات نصف الجادة التى أعقبته ، وبالنشر المتواصل كلما أمكن لأية معلومات جديدة تظهر ، بهدف مزدوج هو إحراج السعديين من ناحية وكسب تأييد الإخوان من ناحية أخرى ، خاصة وقد أقترب موعد الانتخابات الجديدة . وبطبيعة الحال كان الوفد بتحديه للسعديين ، يتحدى القصر فى الوقت ذاته ، وفى تركيزه الهجوم على جريمة القتل الموعز بها رسمياً والتى راح ضحيتها زعيم الإخوان ، لم يكن الوفد يركز على تحسين صورته فى أعين الإخوان فحسب ، بل كان يؤكد لنفسه أيضا أن إتصال القصر فى فترة ما بعد الحرب بالجماعة لمناهضته لن تتكرر مرة ثانية . كما أن المفارضات

التى جرت بين الوفد والجماعة ـ وتولاها فؤاد سراج الدين زعيم الجناح اليمينى فى الحزب ـ قد أوضحت أن التصور التقليدى للجماعة بوصفها متراسا فى مواجهة اليسار (كان ما زال قائما) . وكان واضحاً أيضاً أن فؤاد سراج الدين كان يسعى لتقوية جناحه ضد الجناح اليسارى داخل الحزب نفسه . (٦)

أما بالنسبة للاخوان ، فقد طغى الدافع المتعلق بالعودة إلى الشرعية على كل إعتبار آخر. وقد تم ـ إلى حد ما ـ تخطى العقبة الأيداوجية الخاصة « بالحصول على تأييد حزب سياسى » بكون حزب الوفد ـ إذا ما قورن بالسعديين ـ يمثل « حزب الأغلبية »(٧) وقد وضع ذلك من سؤال لمراسل وكالة الأسوشيتدبرس حول تأييد الوفد وجهه ، إلى « صالح عشماوى » المتحدث باسم الجماعة فرد بقوله : « ان الوفد هو الحزب الشعبى لمصر وأعضاؤه ينتمون لنفس الطبقات التى ينتمى إليها أنصار جماعة الإخوان ، أى الطبقات الشعبية . وعلى ذلك ، فليس هناك أى تنافس بين الجماعة والوفد » (٨) لقد اقتضت المصلحة والحاجة المتبادلة ، فى ذلك الوقت ، طمس العداوة الكامنة بين الحزبين . إلا أن الود لم يستمر طويلا .

وفى المفاوضات التى جرت بين الحزب والجماعة كان ممثل الإخوان هو مصطفى مؤمن . وكان سراج الدين ، وزير الداخلية وممثل الوفد يمسك فى يده بالأوراق الرابحة. لذلك فقد وضع شروطاً ثلاثة لاعادة الجماعة للحياة الشرعية : (١) لا يتم إستئناف النشاط الرسمى للجماعة إلا بعد رفع الأحكام العرفية ، (٢) يمكن إستئناف النشاط بصورة غير رسمية ولكن تحت إسم جديد ، (٣) لا يستخدم الإسم القديم إلا بعد رفع الأحكام العرفية وعودة الجماعة نهائيا إلى

الشرعية . وقداضطر مؤمن تحت إلحاح الرغبة لإعادة نشاط الجماعة بأى شروط إلى قبول العرض الوفدى وقد ذهب فى ذلك إلى حد إقتراح إسم جديد للجماعة هو « النهضة الإسلامية » على أن بقية زعماء الجماعة ، وعشماوى بوجه خاص،رفضوا كلا الاقتراحين : تغيير إسم الجماعة ، وتأجيل نشاطها الشرعى . وقبل أن تظهر نتائج الإنتخابات ، كانت الجماعة قد اتهمت الوفد بالغدر والخديعة .

وفى موازاة الخلاف مع الوفد ، كان هناك خلاف آخر داخل التنظيم ، أدى إلى فصل مصطفى مؤمن. فبعد أن رفض عشماوى شروط الوفد ، أصر مؤمن على إطراء الترتيبات المقترحة بوصفها الممكن الوحيد حاليا . وقد جلب بذلك على نفسه تهمة بيع نفسه للوفد وقد انتهز عشماوى هذه الفرصة وتلك المجموعة من المقالات التى كتبها مؤمن للصحافة الوفدية عن « الإصلاح » الإسلامى ، ليبدأ حملة ضده ، ركز فيها على تطلعه للزعامة وعلى إتفاقه مع الوفد وعلى « عدم تقواه » وأصدر عشماوى أوامره للشعب التابعة للجماعة بعدم دعوة مؤمن للخطابة ، وقرب إنتهاء ١٩٥٠ دعا (عشماوى) إلى عقد جلسة خاصة لمكتب الإرشاد نجح فيها فى إستصدار قرار بطرد (مؤمن) على أساس أنه « إنحرف عن مبادىء الاخوان » (٩) . ولم يكن العداء الذى بدأ يظهر بين عشماوى ومؤمن عندما كان الاخوان فى السجون — والذى دعا فيه مؤمن إلى المطالبة بصبغ الجماعة بالصبغة الديمقراطية — سوى بداية للأحداث التى أثارتها مشكلة إختيار من يخلف البنا .

وقد هيأت المشادة مع مؤمن الركيزة الملائمة والتى إستطاع (عشماوى)

من خلالها إذكاء جذوة الخلاف مع الوفد ، وفى صحيفة « مجلة المباحث » استغل عشماوى كل فرصة خلال عام ١٩٥٠ لتذكير « حكومة الشعب » بوعدها - الذى نكثت به - لاخراج الجماعة من ورطتها الشرعية ، وللهجوم أيضا على التحرش الموعز به رسميا ضد نشاطها الذى بلغ أوجه سريعا . وأزادت الحكومة غضب الاخوان احتداما باستمرارها فى الاشارة اليها بعبارة « الجماعة المنحلة » و بتقديمها للبرلمان القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٠ الذى يعلن رفع الأحكام العرفية وكل القرارات المرتبطة به ، باستثناء ما تعلق منها بالاخوان المسلمين (١٠) .

ونحو نهاية العام أعلن وزير الداخلية أن الحكومة تفكر فى إستبدال قرار الحل « بقانون جديد للجمعيات » والذى ينبغى بموجبه تسجيل معلومات تفصيلية عن كل عضو مرفقا بها صورة فوتوغرافية ، لدى السلطات المختصة . وبما أن الاخوان المسلمين هم المجموعة الوحيدة المعنية بهذا الأمر ، فقط نظروا إلى القانون على أنه موجه ضدهم بالذات . وكان القانون غير ذى فائدة فى نظر الاخوان كما كان مقيدا لحركة الجماعة ، وفضلا عن ذلك كان قانونا اضطهاديا يحل محل مرسوم عسكرى اضطهادى ، ويتيح فى الواقع تصديقا برلمانيا على القرار العسكرى « غير القانونى » الصادر بحل الجماعة . (١١) .

على أن الحكومة كانت مصرة على تمرير القانون . وقدمته بالفعل يوم ١٦ أبريل الى البرلمان . وفى ١٨ أبريل ، وخلال مناقشة القانون ، أمر عشماوى الأعضاء بالخروج فى مظاهرة ضخمة أمام مبنى البرلمان . وبعد خطب وأحاديث تدين القانون ، قدمت مذكرة إحتجاج رسمية للحكومة ثم فرق

قادة المظاهرات جموع المتظاهرين[١٢] وخلال أيام قليلة تم التصديق على القانون وأعلنت الجماعة على رؤوس الاشهاد انها لن تسجل .

وفى أول مايو كان قد تم رفع الأحكام العرفية . والتقى مكتب الارشاد فى الحال وصرح بأن جماعة الاخوان المسلمين تنعم الآن بالتواجد الشرعى . وارتفعت راية الجماعة فى جميع أنحاء البلاد ، وبادرت قوات الأمن الحكومية إلى العمل على الفور ، فمزقت الرايات وأنزلتها هى وكل (الشارات) الأخرى المرتبطة بالجماعة ، واحتلت المركز العام[١٣] وأصر الاخوان على موقفهم ، فاجتمعت الهيئة التأسيسية فى ١٧ مايو لأول مرة منذ حل الجماعة فى مركز عام مؤقت ، وفى ٢٠ مايو عقدوا اجتماعهم الجماهيرى الأول منذ قرار الحل[١٤]، بعد أن أخطروا به الحكومة .

ولقد أصبح الخلاف علنيا بين الحكومة والجماعة بسبب ما أعلنه وزير الداخلية عن عزمه شراء (مبنى) المركز العام للجماعة[١٥] لتحويله إلى نقطة بوليس . وللحيلولة دون ذلك ، فضلا عن توضيح الموقف القانونى الذى فرضه القرار الأصلى الصادر بحل الجماعة عام ١٩٤٨ والاجراءات التى طبقت فى ظل القانون الملغى للأحكام العرفية فى عام ١٩٥٠ ، رفعت الجماعة دعوى أمام مجلس الدولة ضد رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والمالية .

وكانت هناك دعوى معلقة ـ أمام مجلس الدولة منذ نوفمبر ١٩٤٨ قدمها البنا نفسه والسكرتير العام للجماعة عبد الحكيم عابدين ضد الحكومة بالتظلم من قرار إغلاق فرعين للجماعة فى بور سعيد والاسماعيلية فى ذلك الشهر . وقد أستؤنف نظر الدعوى التى سقطت بموت البنا بعد التماس جديد قدمه عابدين

عن الجماعة عام ١٩٥١ • ونظرت الدعوى برئاسة القاضي «سامي مازن بك» في ١٥ أغسطس ١٩٥١ [١٦] .

ورغم أن سير الدعوى كان متعلقا أساسا بالوضع القانوني للجماعة ، إلا أنه دخل في مناقشات ومداولات حول المبررات القانونية لقرار الحل والاجراءات التي تلته . وقد صدر قرار مجلس الدولة في النهاية مؤيداً الحجج التي ساقتها الجماعة ، ودفع القرار ببطلان أمر بيع المركز العام ، كما أوصى باعادة ممتلكات الجماعة وأرصدتها المالية . وكان من نتيجة صدور هذا الحكم من على جهة قضائية في مصر ، ان اعتبر بمثابة تصديق قانوني على الوجود الشرعي للجماعة . وفي ١٧ ديسمبر أفرجت الحكومة عن ممتلكات الجماعة المصادرة بما ذلك الصحف والمنشآت جميعها . [١٧]

(زعيم جديد)

وفي غضون تلك الفترة ، كان الموضوع الأكثر إلحاحا هو : من يخلف حسن البنا ؟ فبعد وفاته كان طبيعيا أن تنتقل السلطة إلى صالح عشماوي نائب البنا منذ ١٩٤٧ وكان من المسلم به بين الجمهرة الواسعة من الاعضاء ان عشماوي سيعين رسميا «خليفة» البنا ـ على أساس قيادته النشطة للجماعة خلال أيام الأزمة في ظل حكم السعديين والوفديين فضلا عن إرتباطه القديم والخلص بالتنظيم وبالبنا وما أداه لهما من خدمات .

ولقد ثبت أن سير الأحداث كان على خلاف ذلك ، مما كان له نتائجه الخطيرة بالنسبة للجماعة خلال فترة سنين قليلة تالية .

وكان من الواضح أن عشماوى يتطلع إلى أن يصبح المرشد الجديد ، رغم انكاره دائما لذلك [١٨] وكان هناك منافسون آخرين لعشماوى أبرزهم : عبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا ، وعبد الحكيم عابدين السكرتير العام . والشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الارشاد (ووزير الأوقاف فى الحكومة الثورية فى وقت لاحق) ، الذى عمل مع عشماوى للمحافظة على الروح المعنوية للجماعة والتنظيم خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ والذى اعتقد العديد من الناس أن البنا اختاره لخلافته [١٩] أما مصطفى مؤمن فقد خرج من السباق بطرده من الجماعة عام ١٩٥٠ .

وخلال « المحنة » برز اسم منير الدلة فى العمل مع عشماوى والباقورى فى المحافظة على وجود التنظيم وهو عضو انضم فى تاريخ حديث نسبيا للجماعة وكان انضمامه عام ١٩٤٧ قد وصف بانه ادخال للكاديلاك والأرستقراطية إلى قلب الحركة . وقد أصبح (الدلة) تابعاً مخلصا للبنا وساهم من ثروته ـ كأحد كبار ملاك الوجه القبلى ـ بسخاء من أجل قضايا الجماعة . ومن أجل هذا ، وبسبب اخلاصه وخدماته للجماعة فى فترة الأزمات كان صوته مسموعا فى المناقشات التى أحاطت باختيار خليفة للبنا . وبايحاء منه ـ فى اجتماع بمنزله ـ برز اسم حسن اسماعيل الهضيبى لأول مرة وهو قاض اشتغل بالقضاء فترة تجاوزت عشرين عاما ، كمرشح كفء لمنصب المرشد العام . [٢٠] .

وليس هناك سوى القليل من المعلومات حول ردود أفعال المنافسين الآخرين فيما يتعلق بهذا الاقتراح أو بالحملة المكثفة على كل مستويات التنظيم من جانب من ناصروا هـذه الفكرة . إلا أنه من الواضح

أنها لا قت قبولا عاما على أساس أن الحركة ستتعرض للانقسام والصراعات إذا ما تم تعين واحد من المتنافسين الأساسيين ، وأن من الواجب فى ضوء هذا الاعتبار أن يعين زعيم من خارج التنظيم لفترة مؤقتة . وفضلا عن ذلك كانت هناك صفات إيجابية فى المرشح الجديد شدت الانتباه وروج لها أنصاره فتعيين قاص فى منصب المرشد العام سيكون له وقعه الطيب فى الاوساط القضائية والقانونية ـ حيث لم يفسح بعد مصرع القاضى أحمد الخازندار ـ كما سيساعد الدعاوى المرفوعة من الاخوان والمعلقة ما تزال أمام المحاكم . كما أن القصر سيهدأ روعه (فزوج شقيقة الهضيبى رئيس للياوران الملكى) وبالتالى سيساعد ذلك على تعجيل العودة إلى الشرعية ، كذلك فان الجماعة فى حاجة إلى «وجه جديد ، ودماء جديدة وشخصية جديدة تظهر أمام المجتمع[٢١] » وكان الانطباع الذى خلفته تلك الإعتبارات جميعا هو أن الجماعة تحتاج إلى شخصية محترمة معروفة ، والهضيبى شخص محترم ومعروف ، وكما أوضح عشماوى بعد ذلك بقوله « كان ضروريا أن تختفى أسماء الأرهابين الذين جعلتهم الصحافة موضوعا لقصص عديدة عن الذعر والإرهاب[٢٢] » وبالنسبة لمعظم الأعضاء القدامى ، كان هذا التعيين يمثل حلا وسطا ومؤقتا ينسجم مع الظروف القائمة .

وانتهت المناقشات بين الأعضاء والمباحثات التى جرت مع الهضيبى فى أكتوبر ١٩٥١ بعدها أعلن عن تعيينه رسميا[٢٣] وليس هناك قدر كبير من المعلومات حول حياة الرجل ، سوى أنه فى مقابلة صحفية مقتضبة ، قال أنه ولد لأبوين عاملين من عرب الصوالحة فى منطقة شبين وأنه تلقى تعليمه الأولى فى كتاب القرية حيث حفظ القرآن . وفى العاشرة ، قرر أن يصبح محاميا ، رغم

أن والده كان قد قرر إرساله للأزهر . وقد شق الهضيبي الطريق الذى إختاره فى النهاية والتحق بمدرسة الحقوق بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوى . ويذكر الهضيبي أنه لم يكن طالبا متفوقا خلال دراسته وأنه كان يتجنب أى مظاهرة طوال فترة دراسته بإستثناء جنازة مصطفى كامل، وهو اعتراف مدهش من زعيم سياسى مصرى . وتخرج الهضيبي فى مدرسة الحقوق عام ١٩١٥ ليعمل بمكتب المرحوم حافظ رمضان المحامى والزعيم الثانى (بعد مصطفى كامل) للحزب الوطنى، وتزوج بعد حصوله على إجازة مزاولة المهنة . ويلفت النظر فى روايته تصريحه الفخور أنه سعى بنفسه يطلب يد زوجته ، وعندما طلب منه والدها أن يتقدم أبوه بطلبها ، أجابه الهضيبي « لقد تقدم والدى بنفسه لخطبة أمى . . وفيما يتعلق بى ، فإننى أقدم نفسى ، طالما أننى العريس وليس والدى » وكان يعلم ، على حد قوله إن تصرفه هذا لن يضايق والده لأنه « لا يعيش فى جيله » . والحقيقة أن الهضيبي لم يكن يعترف بالعديد من التقاليد الذى سادت عصره .

ولم تكن الأمور تسير على ما يرام بالقاهرة ، لذا قرر أن يرحل إلى الريف ، إلى سوهاج حيث تمكن خلال عام من الاستقرار معيشيا . ولقد عاش وشارك فى أحداث ثورة ١٩١٩ رغم أن حماسه لم يكن فى مستوى الحماس المعتاد للمصريين الآخرين . ومن ذكرياته تلك ، كان واضحاً أنه يمج العنف واستخدام القوة ، وقد ظل هذا الجانب فى شخصيته واضحا خلال حياته داخل الجماعة . وفى عام ١٩٢٤ عين الهضيبي فى سلك القضاء وأمضى العشرين سنة التالية كقاض تنقل فى محاكم مصر .

ويحكى الهضيبى أنه قابل — لأول مرة — بعض شبان الاخوان عام ١٩٤٤ وأنه أصبح خلال فترة وجيزة واحدا من أصدقاء البنا وأوفى مريديه . وحول أول حديث سمعه من البنا ، يقول الهضيبى :

« لقد استمعت فى حياتى الكثير من الأحاديث ، وفى كل مرة كنت آمل أن ينتهى الحديث أو الخطبة سريعا . إلا أننى فى هذه المرة كنت أخشى أن ينهى حسن البنا خطبته . . ومرت مائة دقيقة وقد جمع فى راحتى يديه قلوب المسلمين المنصتين . . وكان يهزها كيفما شاء . . وانتهى الخطاب ، وأعاد إلى مستمعيه قلوبهم . . فيما عدا قلبى ، الذى بقى فى يده . »

وقد دفعته لقاءاته واتصالاته بالبنا إلى أن يضع « عقله جنباً إلى جنب مع قلبه فى خدمة الجماعة » . ومن الواضح أن ذلك لم يكن يعنى انضمامه رسمياً لعضوية الجماعة . وعندما أعلن عن تعيينه (مرشداً للجماعة) قدم استقالته من سلك القضاء(٢٤) .

ولكى تتم الجماعة هذا التعيين تجاوزت عن إجراءاتها الخاصة التى تقتضى أن يكون المرشد عضوا فى الهيئة التأسيسية وأن يكسب ثلاثة أرباع أصواتها . والواقع أن إجراءات التعيين تمت عن طريق مكتب الارشاد وصدقت عليها الهيئة التأسيسية دون الرجوع إلى قاعدة ثلاثة أرباع الأصوات وأربعة أخماس أعضاء الهيئة التأسيسية كنصاب قانونى والاعتبارات الأخرى المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية . وفضلا عن ذلك عينت الهيئة والمكتب — بناء على طلب الزعيم الجديد — عبد القادر عودة المحامى والعضو المنضم حديثاً للجماعة وكيلا له ، وتم ذلك أيضاً من خلال التجاوز عن اللائحة الداخلية . وفى غضون

ستة أشهر طلب الهضيبي إنشاء منصب جديد هو منصب « النائب » لـكى يشغله محمد خميس حميده وهو من قادة الجماعة القدامى فى المنصورة . وكان السبب فى طلبه هذا ـ أو أحد أسباب هذا الطلب — الخلاف الذى ظهر بينه وبين وكيله الذى اختاره بنفسه (عودة) كما أن حالته الصحية كانت تدفعه إلى أن ينيب عنه مرؤوسيه لتصريف بعض الأعمال وكانت تلك الانطلاقة جديدة ومحيرة بالنسبة للاعضاء القياديين ، وجاء هذا التوزيع السريع لبعض المناصب القيادية(٢٥) وهـذا التحدى المباشر للجهاز السرى الذى كان قائما ما يزال ، مسببا لحيرة أخرى لهؤلاء الذين ظنوا أن تعيين الهضيبي مسألة مؤقتة .

لقد بدا للاعضاء القدامى أن هذا التغيير فى المراكز القيادية — الذى حل بموجبه أعضاء مبتدئون محل أعضاء قدامى يحظون باحترام الجميع ـ كان إجراء متسرعا ومتعسفا ، متجرئا وعدوانيا . فلم يكن هناك إقرار من جانب الأعضاء التقليديين بحق الهضيبي فى تعيين المناصب المساعدة له بسبب الجو الذى أحاط بتعيينه قائداً للجماعة . وقد لخص ذلك كله على نحو دقيق فى تلك الـكلمات التى سمعها الهضيبي بعد انتهاء إجراءات تعيينه : « نحن لا نريد منك شيئا ، ولست فى حاجة حتى للحضور إلى المركز العام . سوف نحضر لك الأوراق لـكى توقع عليها أو ترفضها حسبما يتراءى لك . . إننا نحتاج فقط إلى قائد يكون رمزاً للنزاهة والتطهير(٢٦) » وحاول الهضيبي أن يطلب عون الأعضاء القدامى ، إلا أنهم لم يستجيبوا له نظراً لعدم ارتياحهم إليه ـ ولقد نجم عن فشله وإخفاقه منذ البداية فى إضفاء اللمسة « الشخصية » على دوره كزعيم للجماعة وفى اكتساب ثقة الأعضاء ، نجم عن ذلك إشكال لا حل له ، إذ أن

قوة الجماعة تعتمد أساساً على شخصية قائدها التى تنطوى على هذه الصفات بالذات . وكل تلك الصعوبات تضاعفت عدة مرات فى محاولة الهضيبى البت فى مسألة الجهـاز السرى ، الذى اعتبر أعضاؤه أنفسهم النخبة المختـارة للجماعة .

لقد مكث الهضيبى بعد تعيينه قرابة الشهر فى منزله ، ثم طلب بعد ذلك أن يعاد النظر فى قبوله هذا المنصب ـ وكان ذلك ، تاليا لاكتشافه أن الجهاز السرى ما يزال قائما . وبادر بالاعراب عن نفوره من العنف الذى ميز السنوات (١٩٤٦ ـ ١٩٤٩) ، وعن إصراره على عدم المشاركة بأى دور فى كفالة استمرار أداة هذا النشاط . وحول تلك الأحداث قال الهضيبى : « إن أخطاء الماضى يمكن إصلاحها » . وقال أيضاً حول التنظيم السرى : « لا سرية فى خدمة الله . . لا سرية فى الرسالة ولا ارهاب فى الدين »[٢٧] وهو بقوله هذا ، لا يبعد فحسب أعضاء الجهاز السرى عن مجال الأهمية بل يهون أيضاً من شأن عظمة الهدف التى حاول من قاموا بدور فى هذه الأحداث (أحداث ٤٦ ـ ١٩٤٩) أن يضفوها عليها ، وحمل ذلك أيضاً تحدياً لبعض المفاهيم الأساسية والتقليدية فى عمل الجماعه حول كل من الوسائل والغايات ، وهو فضلا عن ذلك يبلور قضية كانت فى فترة « البنا » لا زالت فى مرحلتها الأولية ، تلك هى التحدى الذى يطرحه على القيادة العلنية وجود « القيادة التحتية » ، أى قيادات وأعضاء الجهاز السرى . وكما أوضح « عبد القادر عوده » فيما بعد ، كان الجهاز السرى خطأ « من الوجهة التنفيذية » إذ كان سببا فى وجود قيادة « مزدوجة » بل ومتناقضة فى أغلب الأحوال[٢٨] .

ولقد تفاقمت التوترات التى نجمت عن تلك المسائل والمشكلات الأخرى

المترتبطة بتعيين القائد الجديد وبسلوكه عبر السنوات القليلة التالية التى لعب خلالها الأخوان دورهم على المسرح المصرى ، ثم بلغت ذروتها أخيراً عندما فرضت الظروف الخارجية مزيداً من المشكلات الأكثر أهمية على الجماعة نفسها أما فى تلك الآونة فقد كرست الجماعة نفسها لدورها الجديد مع بروز مرحلة من الصراع المصرى البريطانى .

القومية والثورة

فى الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١ قاد النحاس باشا مصر إلى عملية إلغاء تاريخية ومن جانب واحد — لمعاهدة ١٩٣٦ الإنجلو مصرية وإتفاقية السيادة المشتركة على السودان المعقود عام ١٨٨٩ . وأمام البرلمان أنهى النحاس باشا خطابه بالكلمات التالية : من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالغائها[٢٩] . وفى اليوم التالى أعلنت مجلة الدعوة تأييد الأخوان المسلمين لتصريحات النحاس وشاركت من فورها فى المطالبة الفاضبة « بالكفاح المسلح » و « الجهاد » . وفى ١٧ أكتوبر ـ فى أعقاب الصدام الأول بين المصريين وبين القوات البريطانية — أعلن الأخوان فى منطقة الأسماعلية « الجهاد » ضد البريطانيين[٣٠] . وفى الثامن عشر من ذات الشهر وافق الهضيبى ، الذى كان يشغل منصب الرئاسة منذ بعض الوقت على إعلان نبأ تعيينه مرشداً عاماً للجماعة . . وفى ضوء الظروف القائمة ، وما كان متوقعاً حدوثه ، بدأ واضحا أن هذا الإعلان كان توقيته متعمداً للسيطرة على زمام الموقف داخل الجماعة . ولقد أصبح معروفا على أوسع نطاق بعد فترة قصيرة من هذا الإعلان أن مجلة الدعوة لم تعد تؤدي دور الجريدة الرسمية

للحركة . وذلك لأن رئيس تحريرها صالح عشماوى المنافس القديم على منصب الرئاسة قد أصبح من جانب الخصم الأساسى للهضيبى ، على أن السبب الرئيسى لذلك تمثل فى أن موقفها إزاء الحركة الوطنية كان متناقضا ، فى ذلك الوقت مع ميول وسياسة القائد الجديد . على أن المجلة كانت تعبر بالفعل عن مشاعر جمهور الأعضاء وهى حقيقة — أصبحت سافرة فى الشهور القليلة التالية ، حيث كانت البيانات الرسمية للقيادة تتناقض على نحو صارخ مع ما كان الأعضاء يسهمون به بالفعل فى خدمة القضية الوطنية .

وفور وقوع أول صدام مع البريطانيين فى أكتوبر ، بدأ المتظاهرون من عناصر الحركة الوطنية ، الذين أخذوا يملأون الشوارع يومياً ، بدأوا يطالبون بالسلاح والتدريب وبإنشاء « كتائب تحرير » لمقاتلة العدو ، بعد أن صار واضحاً تماماً أن الحكومة أقدمت على إلغاء المعاهدة دون أن تعد سوى القليل (وربما لا شيء على الإطلاق) من الخطط بخصوص ما سوف يترتب حتما على إجراء كهذا . وبحلول أول نوفمبر كانت حركة إنشاء الكتائب قد أشتد عودها فى الجامعات ، وفى معظم الحالات كان الإخوان وراء تلك الحركة . وعندما أعلن وزير الداخلية فى ١٤ نوفمبر أن الحكومة سوف تتعهد عملية تسليح وتدريب الكتائب ، إنتشر الاعتقاد بأن وراء ذلك الإعلان مناورة قصد بها السيطرة على هذه الكتائب لا المساعدة على تعزيز إمكانياتها . وإنخرط الأخوان المسلمون فى عمليات التدريب ولم يكتفوا بعمليات التدريب التى يشرف عليها ضباط الجيش فى المعسكرات العامة التى تم إنشاؤها فى الجامعات والمدارس الثانوية بل كانت هناك تدريبات خاصة شارك فيها

هؤلاء الضباط وضباط آخرين كان بعضهم أو أغلبهم على صلة بالمجموعات العسكرية التى أصبحت تسمى نفسها فى تلك الفترة « الضباط الإحرار » وقد زود هؤلاء الضباط أيضاً الاخوان بالأسلحة التى إستخدموها فى منطقة القناة وإعتباراً من ديسمبر وما تلاه أتجه حوالى ٣٠٠ متطوع — بعضهم من أعضاء الجهاز السرى — إلى منطقة القناة ، وشاركوا فى عمليات التحرش بالبريطانيين وبالمواقع البريطانية[٣١] .

وفى تناقض مع الحقائق بدا غير قابل للتفسير أنكر الهضيبى فى ٢٢ نوفمبر أن الجماعة أعدت كتائب خاصة للقتال فى منطقة القناة ، أو أن الأخوان ينتوون المشاركة فى «حركة كتائب التحرير» ، فالمهمة الوحيدة للاخوان ـ كما قال . هى نشر رسالتهم سلميا . وكان ذلك بمثابة تأنيب علنى لأحد كبار مرؤسيه على تصريح قصد به تبرئة الجماعة مما أبداه الهضيبى من عدم اكتراث بمسألة السويس[٣٢] . وقد سأل أحد الصحفيين ، فى محاولة منه للعثور على تفسير للتناقضات المدهشة فى الكلام والفعل، سأل أحد المقربين للهضيبى عن رأيه فى ذلك وكانت الاجابة التى تلقاها أن سياسة الجماعة هى كما يعلنها المرشد ، وفيما عدا ذلك فان لكل عضو كامل الحرية فى أن يخدم الأمة على الوجه الذى يتراءى له .

وكان من بين العوامل التى حددت هذا الموقف ، نفور الهضيبى الشخصى من العنف وتصوره الخاص لحركة الكتائب بوصفها جهداً بلا طائل . وهناك عامل آخر ، ألمح إليه فى التصريح السالف الذكر ، يتمثل فى أن القيادة كانت توفر « الحماية » للتظيم بابتعادها عن إصدار التصريحات

الرسمية « الملتهبة » أو المنطوية على التحريض . فذكرى فلسطين والأزمة التي تلتها كانت أصداؤها ما تزال قوية في أذهان الكثير من الأعضاء ، الذين مثل لديهم الحفاظ على تحقيق الجماعة لرسالتها الاعتبار الأكثر أهمية : وقد وفرت قيادة الهضيبي ركيزة رسمية جاءت في حينها المجبن التنظيمي بل والخوف الصريح من الأقدام على أي فعل . ولقد واجهت السياسة الرسمية للجماعة مقارنة من بين صفوف المؤمنين بضرورة النشاط السياسي — وهم أساسا اما أعضاء في الجهاز السري أو متصلين به — مما أضاف المزيد الى قائمة مشاعر الاستياء الموجهة ضد القائد الجديد . وفي نفس الوقت كان الهضيبي يوفر المزيد من الذخيرة لخصومه .

في ١٣ نوفمبر نظمت مصر نفسها في مظاهرة جماهيرية ضخمة وصامتة إحتجاجا على البريطانيين . وفي اليوم التالي ١٤ نوفمبر ، قام الهضيبي في عربة ملكية بزيارة القصر لمدة خمس وأربعين دقيقة بناء على دعوة من الملك . وفي طريق عودته أدلى الهضيبي للمراسلين بكلمات تعبر عن ولائه لملك مصر . وأوردت مجلة الدعوة نبأ الزيارة مع تلميحات لم تكن لتخفى على قرائها ، بأنها المقابلة الرسمية الأولى بين جلالة الملك وبين المرشد العام للاخوان المسلمين . (٣٦)

ونظرا للوضع الخاص للهضيبي (كزعيم رسمي للاخوان) ، فان لقاءه بالملك كان حدثا يدعو إلى التشاؤم إذ لم يكن مجرد تعبير مناقض تماما للشعور العدائي التقليدي الذي يكنه الاخوان للقصر ، بل تطابق أيضا مع إصرار الملك المتزايد على مناهضة الوفد ومن ثم، بطريق غير مباشر ، مناهضة الحركة الوطنية . وقد تعزز هذا الرأي عندما بعث الهضيبي برسالة تهنئة لحافظ عفيفي

فى ٢٤ديسمبر ، بمناسبة تعيينه رئيسا للديوان الملكى . وجاء هذا التعيين خطوة رأت فيها الحركة الوطنية اشارة لاتجاه نية الملك إلى وضع حد لنشاطها وفى داخل الجماعة بلغ السخط مداه على هذا التعيين وعلى مباركة الهضيبى له .(٣٥)

وبمثل هذه التصرفات وبالزيارة الثانية التى قام بها الهضيبى للقصر فى ١٦ يناير ١٩٥٢ بمناسبة مولد ولى العهد أحمد فؤاد، أثار الهضيبى المزيد من الشكوك فى أذهان هؤلاء المعنيين بنشاط الجماعة لقد تصرف الهضيبى على هذا النحو إما نتيجة لأوامر ملكية أو عن اقتناع شخصى متأثراً حتما بعمله كقاض لفترة طويلة ، وهو تصرف يتفق مع التقليد الذى يتمشى مع توليه منصب الزعامة لواحد من أهم التنظيمات فى مصر . وبالنسبة للوفد ، كان شبح العلاقة الودية بين القصر والاخوان يعود مرة أخرى إلى الظهور فى الأفق . وأحاط قادة الوفد جماعة الاخوان باحساسهم بالاهانة لعدم إهتمام الهضيبى بالقيام بزيارات مجاملة لهم أيضا(٣٦) وفى داخل التنظيم تصاعدت الحيرة مع نمو المعارضة .

وفى غضون تلك الفترة ،وعلى صعيد الجبهةالسياسية ، حل الغضب والمرارة محل إنفعالات الحماس المتفائلة مع نهاية العام . فرغم كل شىء ، لم يحل الغاء معاهدة ١٩٣٦ المشكلة الوطنية، فالبريطانيون كانوا ما يزالون فى منطقة القناة وكان إصرارهم على البقاء هناك أمراً واضحاً تماماً رغم وجود كتائب التحرير. وتحولت المظاهرات التى أعلنت تحديها وإستخفافها بالبريطانيين وهتفت لـ « بطل الأمة » النحاس باشا ، تحولت بالتدريج الى حركات شغب وتمرد مناهضة للحكومة تلعن « المجرم » سراج الدين وزير الداخلية ورمز الارتياب

العميق الذى نما الآن حول مدى جدية واخلاص أقدام الحكومة الوفدية على الغاء المعاهدة . وقد أدى إخفاق الحكومة فى اجراءات جادة كفيلة بمواجهة الأزمة ، وتعيين الملك لحافظ عفيفى كرئيس لديوانه الملكى، واجراءات الرقابة الأكثر تشدداً التى فرضت على التعبير عن مشاعر الأمة إلى تعزيز فكرة اقتراب البريطانيين من كسب جولة أخرى فى النزاع المصرى البريطانى . ولقد اتى كل ذلك تعبيراً واضحاً فى مظاهرة قصيرة جيدة التنظيم والتخطيط بدأت إثر الانتهاء من مراسم جنازة ضخمة فى ١٩ يناير ، لتشييع رفاة أحد أوائل «الشهداء» العائدين من أفراد كتائب التحرير بمنطقة القناة . وفى ذلك اليوم شيعت جنازة عمر شاهين أحد أفراد جماعة الأخوان باعتبار استشهاده رمزاً ليس ضد الاحتلال الأجنبى الدامى فحسب بل وضد الخيانة الوطنية المخزية .(٣٧)

وفى يوم ٢٥ يناير اقتحمت الأحداث الطريق المسدود الذى سارت اليه المشكلة الوطنية . ففى ذلك اليوم وخلال محاولة القوات البريطانية فى منطقة القناة نزع سلاح بعض أفراد بلوكات النظام التابعة للبوليس ، شنت هجوما كبيراً على هؤلاء المدافعين — بناء على الأمر الصادر من وزير الداخلية بالدفاع حتى آخر رجل — عن المقر الرئيسى للبوليس فى الاسماعيلية ، وقتل ما يزيد على الأربعين أثناء المعركة التى تلت الهجوم . وفى اليوم التالى ، ٢٦ يناير ١٩٥٢، تحول قلب العاصمة الغربى الطابع الى خرائب متفحمة فى أعقاب أوسع حركة تخريب شهدها تاريخ مصر الحديث .. ففى الصباح عبر أفراد بلوكات النظام بالقاهرة الكبرى الى الجامعة فى الجيزة وبعد أن تجمعوا فى مسيرة ضخمة مع الطلاب والجنود والضباط عادوا الى المدينة والى البرلمان حيث أعلنوا مطالبهم بالاعلان الفورى للحرب على بريطانيا . وفى نفس الوقت كانت مجموعة أخرى

جيدة التنظيم والتجهيز قد شرعت فى عملية أشعال ممنهجة للنيران فى وسط المدينة . وأتت النيران على المحلات التجارية ودور السينما والبارات والملاهى الليلية ومعارض السيارات والجراجات ومكاتب الطيران . . ألخ وتبلور الحريق فى حركة رفض عاتيه ضد البريطانيين وغيرهم من الأجانب والأثرياء والملك والباشاوات . وقد وصف (عيسوى) أحداث ذلك اليوم وصفا جيدا حينما قال « كانت الكتابة على الحوائط ، لسنين طويلة، شيئا واضحا يمكن رؤيته دائما لكن معناها خلال انتفاضات ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ أصبح بارزا للعيان بحروف من نار [٣٨] » .

ولم يملك الوفد فرصة إعـلان حالة الحرب ، رغم أن المتحدثين بلسانه وعدوا (خلال ذلك اليوم) بأن يتم ذلك . وفى وقت متأخر فى المساء ، وبعد أن وقع معظم البلاء ، استدعى الملك الجيش ، وفى ذات الليلة أعلنت الأحكام العرفية وأقيلت وزارة النحاس باشا . وكلف على ماهر بتشكيل وزارة جديدة وإعادة النظام المدينة التى أتلفت النيران قلبهـا ، وإعادة الثقة فى الحـكومة المصرية .

وكان حسن الهضيبى من بين الذين قبض عليهم ، إلا أنه أصبح مطلق السراح فى الحال أيضاً ولاريب أن الأخوان المسلمين كتنظيم ، ليسوا بمسئولين عن الاعداد للحريق وتنفيذه ، ولاريب أن الأعضـاء قد شاركوا فى الحريق كأفراد [٣٩] ، شأنهم شأن الألوف من المصريين الآخرين سواء فى ذلك المنتمين أو غير المنتمين للنشاط الحزبى، كحملة للمشاعل أو كجمهور متجاوب . وأصدر الهضيبى ـ فى اليوم التالى ـ بيانا استنكر فيه الحريق وهؤلاء الذين « ضلوا »

باعتقادهم أن مثل هذا الفعل سيخلص البلاد من الانجليز ومن مشكلاتها الاخلاقية وذلك طالما أن سبب الفوضى الأخلاقية هو أمر «تبيحه القوانين» . وفى معرض استنكاره لكل نشاط مشابه فى الماضى ، أكد الهضيبى أن الجماعة ستستمر فى نضالها « بالطرق المشروعة » لتغيير تلك القوانين .. وعقب صدور البيان أرسلت مذكرة للحكومة تطالب رسميا برفع الأحكام العرفية ، وإعادة الحريات المدنية ، والافراج عن المعتقلين السياسين .

وفى محاولة من على ماهر لأحكام السيطرة على الحركة الوطنية ، أمر بإعادة المتطوعين من منطقة القناة . على أنه اضطر من الناحية السياسية — تحت الضغط المتوالى من الجامعة — إلى أن يدعو الأمة لإقامة « جبهة وطنية » ، ومن الناحية العسكرية إلى مواصلة برنامج التدريب العسكرى للكتائب وإضفاء الطابع الرسمى على هذا البرنامج بهدف معلن هو خلق قوة احتياط « شعبية [٤٠] » .

وفى أول مارس ، أقيل ماهر وكان من أسباب إقالته تعطيله للبرلمان الوفدى[٤١] ، وشكلت وزارة جديدة برئاسة أحمد نجيب الهلالى وهو أحدث الخارجين عن الوفد ووزير التعليم السابق . وبادر الهلالى إلى إعلان برنامج « تطهير » للحكومة من الفساد — وتلك حركة عادة ما تلجأ إليها الوزارات التى تأتى فى الفترات التالية لحكم الوفدى — وفى هذه المرة كان الهلالى جاداً فيما أعلنه ، إذ كان يشارك العديد من المصريين قناعتهم بأن مصر لن تتحرر من الاحتلال الجاثم على أرضها إلا عندما تجلس على مائدة المفاوضات وقد تطهرت من فسادها . وعندما سئل زعيم الاخوان عن رأيه فى الحكومة

الجديدة وعن برنامجها بشأن الاصلاح ربط إجابته بين ثبات الجماعة على موقفها التقليدى (والذى يتمثل فى ابتعادها عن الارتباط بأية وزارة) وبين ترحيبها بأى خطوة حقيقية لإصلاح أحوال الأمة[٤٢] . وفيما يتعلق بمشكلة البريطانيين ، أخبر الهضيبى الهلالى باشا ، بعد أيام قليلة بأن الاخوان توقعوا أن « يعمل على اخراج الانجليز من مصر فى زمن معقول[٤٣] » . وبعد حل البرلمان فى ٢٣ مارس واختيار ١٨ مايو موعداً لإجراء الانتخابات ، كتب الهضيبى خطابا أكثر تفصيلا وأكثر صراحة — وقد اقتنع الآن بجدية وإخلاص رئيس الوزراء — يتحدث فيه عن آراء الجماعة بالنسبة المشكلات الوطنية . وطالب مرة أخرى برفع الأحكام العرفية[٤٤] كذلك أعلن أن الجماعة لن تشارك فى الانتخابات القادمة . وأبديت أسباب عدة — على لسان الهضيبى وبعض المتحدثين باسم الجماعة . لاحجام الجماعة عن دخول الانتخابات وأهم تلك الأسباب : عدم اقتناع الجماعة بقوانين الانتخابات ، وعدم موافقتها على موعد إجرائها الذى رأت فى قربه أنه سيسبب « الشقاق والكراهية » فى صفوف « الكفاح الوطنى » ، تحاشى المشاركة فى الانتخابات بالصورة التى تتم عليها فى مصر حتى لا تأتى النتيجة مؤسفة لسمعة الجماعة ، الابتعاد عن مخاطرة المجىء إلى السلطة فى مجتمع على تلك الصورة من الفساد المتفشى بمصر ، عدم تهيؤ الجماعة لخوض معركة انتخابية[٤٥] . وأيا كان السبب الحقيقى بين تلك السلسلة من الاحتمالات ، فقد انتهى الأمر مع التأجيل المتكرر لموعد إجراء الانتخابات .

وفى المسائل الأخرى ، كانت العلاقات بين الجماعة وحكومة الهلالى ودية على غير العادة . فقد أوسلت الحكومة ممثلين رسميين للحفلات الرسمية التى

أقامتها الجماعة(٤٦) . كما كان هناك تبادل للزيارات بين الهلالى والهضيبى(٤٧) وقد انعكس هـذا الجو الودى فى إيقاف أعمال التحريض داخل الجامعة . وواصل الهلالى سياسة « ماهر » المتمثلة فى إبعاد المتطوعين من منطقة السويس، إلا أنه صرح باستمرار عملية التدريب فى معسكرات داخل الجامعة ، وبحرية كاملة تقريبا . وكان الطلاب يجتازون الطريق حول الحرم الجامعى فى سيارة جيب من النوع البرمائى ، ثم يطلقون أعيرة مدافعهم الرشاشة حول قبة الجامعة الشهيرة أمام مبنى الإدارة ، تعبيراً عن « الانتصار » الذى أحرزوه على محاولة الحكومة الإجهاز على كتائب التحرير . كذلك أوردت تقارير مشابهة من جامعة الأسكندرية أن العديد من الطلاب المسلحين كانوا يختبرون المتفجرات ويطلقون الأعيرة النارية حول الحرم الجامعى . وكان القسط الأكبر من هؤلاء الطلاب من الاخوان المسلمين .

وفى ذات الوقت ، ومن ناحية ثانية ، وضعت مظاهرات الجامعة وحركة الرأى فيها ، فيما بدا كوجه آخر للصفقة ، تحت رقابة مشددة. فالهلالى كان فى حاجة إلى الهدوء فى الوقت الذى أخـذ يتابع فيه تنفيذ برنامجه الاصلاحى ، فضلا عن محاولته إعادة التفاوض مع البريطانيين ، وفى داخل الجامعة قدم له الاخوان يد المساعدة . وبسيطرة الاخوان على اتحادات الطلاب ، كانوا فى وضع يستطيعون معه أن يوجهوا النشاط داخل الجامعة ، وقد فعلوا ذلك من خلال تنظيم ووضع « برامج » للتعبير عن الرأى حول المسائل الراهنة فى قاعة الاحتفالات بالجامعة . فـكان « مرشدو » القاعة الموجودون فى أماكن استراتيجية فى الصالة يعملون على أن يجارى جمهور الجالسين البرنامج المعد ، حتى لو استدعى الأمر استخدام القوة البدنية. وبعد عدة اجتماعات هدأت حدة

الخطب والمناقشات وانصرف الطلاب إلى كتبهم ، بعد عام دراسي حافل بالشغب ، ذلك أن الامتحانات — وهو سبب تضافر مع أسباب أخرى — كانت على الأبواب . وكما في الأيام السابقة استحقت الجماعة ، والهضيبي خاصة ، السخط الشديد من خصومها بسبب « خيانة » القضية الوطنية داخل وخارج الجامعة(٤٨) .

وربما كان التمكن من السيطرة على ما يحدث بالجامعة هو الانجاز الحقيقي الذي حققه رئيس الوزراء . فبعد أن أصبح واضحا أن نواياه بخصوص الاصلاح وكانت جادة ، لم يخسر فحسب تعاون القصر بل واجه أيضا صعوبات واضحة سواء من ناحية القصر أو من ناحية الوفد . وقد أدى إخفاقه في إحراز تقدم في هذه الناحية بالإضافة لفشله في اقناع البريطانيين بضرورة وجود إشارة أو إيماءة تبرر إعادة فتح باب المفاوضات ، إلى استقالته في ٢٨ يونيو . ودعى حسين سرى لتشكيل وزارة جديدة في ٢٩ يونيو إلا أنه استقال أيضا في ٢٠ يوليو بسبب موضوع « نقل اللواء محمد نجيب إلى سلاح الحدود» وكان محمد نجيب قد انتخب في وقت سابق من نفس العام رئيسا لنادى ضباط الجيش محققا بذلك فوزاً على حسين سرى عامر مرشح الملك ودعى الهلالي مرة ثانية لتشكيل الوزارة ، وتم هذا التشكيل في ٢٢ يوليو (١٩٥٢)وقدضم التشكيل مرشح الملك لوزارة الحربية والبحرية اسماعيل شرين ، زوج شقيقته (الأميرة فوزية) وهو بهذا التصرف أصر على تأكيد أحقيته كملك في توجيه الأمور بعد هزيمته في انتخابات نادى الضباط . وفي الوقت نفسه أدى إلى التعجيل بصدور قرار مفاجيء بتحديد اليوم الذي طال التخطيط له وطال انتظاره . وفي صباح الثالث والعشرين من يوليو احتل الضباط الأحرار برئاسة محمد نجيب ،

مدينة القاهرة وكل المواقع الاستراتيجية ، ليضعوا بذلك حداً لحكم أسرة محمد على . (٩٤).

الواقع أن خلفية أحداث ثورة يوليو فى مصر تقع موقعاً هامشيا من قصة الاخوان المسلمين باستثناء أن التيارات الثورية التى خرجت من الجيش كانت تسعى ، منذ بواكيرها الأولى ، إلى الحصول على تأييد تلك الجماعة وهو التأييد الذى كسبته بالفعل ، والأدق أن يقال أنها سعت لتأييد من بعض زعمائها . وما تزال المادة التى تعين على إعادة بناء تلك القصة هزيلة وغير متوافرة ، ولسوء الحظ أنها قد تعرضت أيضاً لتزييف واضح . وتلك حقيقة نجمت عن تدهور العلاقات بين المجموعات المختلفة فى فترة الإعداد للثورة وفى الفترة التالية لقيامها ومع ذلك فهناك من المعلومات ما يكفى لعملية إستطلاع لمقدمات هـذه القضية الهامة . . فضلا عن أهميته الخاصة من الوجهة التاريخية ، كان الأنقلاب العسكرى فى عام ١٩٥٢ هو التحدى الخطير والأول من نوعه ، فى تاريخ الاخوان المسلمين ، للفكرة التى أعطت للجماعة قوتها الخاصة . ولقد قامت الثورة متوافقة مع أزمة تنظيمية داخل الجماعة ، وهى مع ما تنطوى عليه من دلالات — أو ما أعتقد الاخوان أنها تنطوى عليه — قد وضعت فى بؤرة الاختبار الصعب ما كان يعتبر — حتى هذه اللحظة — جاذبية لا تقاوم تتمتع بها الجماعة .

وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انضم الاخوان مع بقية المصريين فى الاحتفال ببزوغ فجر حقبة جديدة ، وبعد إنقضاء تسعة وعشرين شهراً على قيام الثورة ، لقى ستة من أعضـاء الجمـاعة حتفهم على أطراف المشانق ، ودمر التنظيم تدميراً

لا اصلاح بعده . وقبل المضى فى سرد تلك الأحداث ، سنحاول استرجاع خلفيتها .

ولقـــد سبق أن ذكرنا أن الاتصالات الأولى لحسن البنا الذى نما داخل الجيش بدأت منذ عام ١٩٤٠ ، فى شخص أنور السادات ، أحد أعضاء المجموعة الثورية . وكما لاحظنا ، لم يكن السادات ، على الأرجح ، قد اتصل حتى ذلك التاريخ بالمجموعة أو بالمجموعات التى اتحدت فيما بعد لتشكل «الضباط الأحرار» ، القوة الأساسية للثورة . وكانت أهمية هذه الاتصالات أنها أدت إلى إتصال السادات بعزيز المصرى، رئيس الأركان المتقاعد ذى النزعة الوطنية وأنها شجعت البنا على التقدم على أساس من خططه الخاصة على طريق النشاط الثورى السرى . كذلك مهدت هـذه الاتصالات لبداية المشاركة المخلصة والمستمرة فى نشاط الجماعة من عبد المنعم عبد الرؤوف — صديق السادات الذى قبض عليه مع عزيز المصرى أثناء محاولته الفاشلة للهرب من مصر فى عام ١٩٤١ — وقد حل عبد الرءوف محل السادات كضابط اتصال بين ضباط الجيش والاخوان المسلمين عندما قبض على السادات فى عام ١٩٤٢ . وعبد المنعم عبد الرؤوف كان واحدا من أقدم وأنشط أعضاء المجموعة التى عرفت بعد ذلك بتنظيم الضباط الأحرار ، وقد ظل عبد الرؤوف الداعية الأكثر حماساً فى المراتب العليا للتنظيم والناصر المؤيد للاخوان المسلمين .

وكان هناك ضابط آخر ، هو محمود لبيب ، يساعد عبد الرؤوف فى تجنيد أفراد الجيش للانضمام للجماعة . وقد تقاعد لبيب فى عام ١٩٣٦ ، بعد أن نال شهرة فى عمليات الجيش المصرى فى السودان ، وقد بدأ العمل مع البنا منذ عام

١٩٤١ ، وظل حتى عام ١٩٤٧ مستشار البنا غير الرسمى فى الأنشطة الخاصة « بالجوالة » ثم عين وكيلا « للشئون العسكرية » بالجماعة وأرسل إلى فلسطين للاشراف على تدريب وتجنيد المتطوعين هناك . وفى الحرب الفلسطينية ، عمل لبيب مسئولا فنيا عن « فرق المتطوعين » وممثلا شخصيا للبنا فى المسائل المتعلقة بالحرب : وقد توفى فى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ . (٥٠) وكان الاتصال الهام الأول للبيب بالضباط الأحرار قد تم فى ١٩٤٤ باعتباره شخصية لها مكانة لا تقل أهمية عن شخصية جمال عبد الناصر .

وكان اللقاء بين الاثنين (لبيب وعبد الناصر) قد رتب له صديق مشترك لهما ، بناء على طلب من لبيب . وتم اللقاء فى صيف ١٩٤٤ ، فى جزيرة الشاى بحديقة الحيوانات بالجيزة . وتحدث لبيب — الذى كان الطرف الأكثر كلاما — عن « التحرير » وعن الحاجة الشديدة لأن يبدأ الجيش فى القيام بدور نشط فى قضايا الأمة ، وان يعمل على تخليصها من ورطتها . وتناثرت فى سياق مناقشته لقضايا البلاد بضعة ملاحظات حول الحاجة إلى « الايمان » وحول « تنظيمنا » . وسأله ناصر عن معنى ذلك من الوجهة العملية فكانت الاجابة : « فلنبدأ فى تنظيم تلك المجموعة المؤمنة بما تعتقده من بين مجموعات الجيش بحيث نكون منظمين نحن أيضا عندما يحين الموعد ، ليصبح من المستحيل على أعدائنا أن يسحقونا » . ومن الواضح أن من بين نتائج هذه المقابلة ، أن عبد الناصر — وقد تأثر باللقاء تأثراً عميقاً — بدأ يرتب لوضع « الخطة »(٥١)

وسواء كان هذا السرد للذكريات صحيحاً أو غير صحيح ، فمن الواضح

أن الرجل الذى كان فى الواقع القائد الحقيقى للثورة كان على اتصال منذ ذلك الحين بالإخوان المسلمين .

ولقد إنضم إلى « ناصر » ضباط آخرون داخل الجيش . وكان ناصر وخليته على إتصال ببواقى الخلايا الأخرى . ومن هذه الخلايا واحدة كان يقودها « رشاد مهنا » انضم بها إلى خلية ناصر ليشكلا معا نواة « الضباط الأحرار ». وكان من الواضح أن مهنا — الذى عين فيما بعد ممثلا لمجلس قيادة الثورة فى مجلس الوصاية على العرش — يبدى تعاطفا مع جماعة الاخوان وإن لم يكن تعاطفا قويا للدرجة التى يوصف بها عادة ، فى الفكرة على الأقل ، إن لم يكن قد إنضم إلى عضويتها (٥٢)

ومن الأعضاء الجدد المهمين الذين انضموا للجماعة كان هناك كمال الدين حسين وحسين الشافعى وكلاهما من أعضاء المجلس العسكرى الحاكم .

وقد ظل عبد الرءوف شخصية هامة فى إقناع الضباط بضمهم إلى الجماعة . وكان يرسل بهؤلاء إلى محمود لبيب للوقوف على « تعاليم الرسالة » وبعدها يقومون بتلاوة القسم على النحو الملائم فى غرف على درجة كافية من الاظلام ليتم بذلك تأمين ولاء الضباط للاخوان المسلمين . وكان هذا القسم هو البداية الأساسية لإلتحاقهم بالجهاز السرى للجماعة . وفى فبراير ١٩٤٦ ، وفى إجتماع لمجموعة ناصر جرت مناقشة الموقف فى الفترة التالية للحرب من خلال مواقف الزعماء والأحزاب ، سئل ناصر : هل نتوقع خيراً من الاخوان المسلمين ؟ « فأجاب ناصر : « نعم ، خير كثير » . لقد بدأ الاخوان المسلمون فى صورة طيبة أمام أعين الثوريين ، بعد إنتهاء الحرب ، ومن ثم أصبحوا الشركاء

المتعاقبين فى مخطط التحالف بين الجيش وبين «حزب شعبى» ليعملوا معا دون روابط ظاهرة ... إلى أن يحين الوقت (٥٣) .

على أن الضباط بدأوا يستشعرون ـ خلال تلك الفترة ومع مرور السنوات الأربع التالية — نوعاً من الرغبة فى التحرر من حليفهم الجديد . فقد أثارت قضية « عابدين » الشكوك حول نزاهة الدوافع الخاصة للبنا ، وإزدادت تلك الشكوك قوة مع إستقالة إبراهيم حسن التى أعقبت ذلك . كذلك فإن طرد أحمد السكرى ـ بكل ما أوحى به من شبهة الاتفاق مع القصر ومع الحكومات ، وخاصة حكومة صدقى باشا — نتج عنه بعض الاضطراب فى الصفوف وتقديم البعض لإستقالاتهم (٥٤) . وربما كانت المشكلات التنظيمية التى واجهها هؤلاء الضباط على جانب أكبر من الأهمية . فالذين انضموا منهم (للاخوان) توقعوا أن يستعان بهم فى التدريب العسكرى لأعضاء الجماعة ، لكنهم وجدوا أنفسهم واقعين فى دوامة المشاكل التنظيمية القائمة ، ومنها أن أسماءهم سجلت فى فصول لتبدأ عملية تعليمهم — بواسطة مدنيين — كيفية إستخدام البندقية ! وفى هذه النقطة كما فى النقاط الأخرى الخاصة بالتنظيم وبالسياسة المتبعة ، وجد هؤلاء الضباط أن من المستحيل اختراق حاجز التدريج الهرمى للمراتب ، وقيل لهم مثلما قيل لبقية أعضاء الجماعة « أن ثقوا فى القيادة » (٥٥) وليس من السهل تخمين مدى تعرض العلاقة للتوتر نتيجة لهذه المسائل . وفيما بعد قدمت مثل تلك الانتقادات رصيدا وافياً لتدعيم النظرة الرافضة للجماعة ، على أنها لم تتجاوز فى ذلك الحين ، غالباً ، حدود الاستياء ، إذ خفف من حدتها إلى حد بعيد مشاركة الجماعة بجهد وافر فى حرب فلسطين .

وقد سبق أن تعرضنا لهذا الطور من أطوار العلاقات بين الضباط وبين الاخوان ، وبوجه خاص امدادات الأسلحة وتدريب المتطوعين . وكان ناصر أيضاً شخصية أساسية فى مسرح العمليات وكذلك كمال الدين حسين الذى كان فى الجبهة مع المتطوعين . وفى وقت لاحق ظهرت بعض الشكاوى من تهور أول مجموعة من الاخوان دخلت المعارك ، واندفاعهم فى القتال بدون اهتمام بأوامر الجيش أو بخطط العمليات ، وهى الشكاوى التى عكست شكوكا مبكرة حول إمكانية التعاون ، وإن كانت قد بدت ساعتها كنتيجة للحماسة الوطنية . ويبدو صحيحا أن الاخوان استطاعوا أن يكسبوا تعاطف الضباط فى الجبهة ، بما فى ذلك قادة القوات [٥٦] ، فقد بدأ الأخوان بالنسبة للضباط ، من خلال حضورهم النشط فى فلسطين وبتأهبهم للقتال والموت ، كنقيض واضح لجو العزلة والغدر الذى أصبح يحيط بهم . . وقد شكلت تجربتهم المشتركة فى القتال لدى البعض كما عززت لدى البعض الآخر مواقفاً مشتركة حول الأشياء المتصلة وغير المتصلة بالقتال الدائر ، وخاصة المواقف ضد هؤلاء الذين يتحملون مسئولية الهوان الذى ذاقوه فى فلسطين . وبعد الحرب وضع المجلس العسكرى الحاكم نصباً تذكارياً فى « مقبرة فلسطين » به قائمة بأسماء المتطوعين من الأخوان الذين حاربوا فى معارك فلسطين [٥٧] ولقد كان الإعجاب متبادلا بين الطرفين : فقد صرح أحد الأخوان الذين حاربوا فى فلسطين ، بعد الثورة ، بأنه كان سعيداً لأن إرادة الله قد شاءت أن يأتى النصر الكبير (أى الثورة) على أيدى الزملاء الكرام الذين « قاتلوا معنا فى فلسطين [٥٨] » .

ولقد أدت الخدمات التى قدمها الضباط الأحرار لفلسطين إلى إلقاء القبض

على قائدهم عبد الناصر بعد ذلك بقليل ، فى مايو ١٩٤٩ ، فى سياق حملة التطهير التى شنها ابراهيم عبد الهادى . وكان ذلك بعد عودة ناصر من حصار الفالوجا فى فلسطين وأثناء قضائه لفترة أجازة بالقاهرة ، فقد استدعى عبد الناصر من قبل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ، عثمان المهدى باشا ، وأخذه فى زيارة لرئيس الوزراء . وهناك اتهم (لكنه أنكر ذلك) « بأنه درب مجموعات من الاخوان المسلمين على إستخدام السلاح » . وعلى سؤال لرئيس الوزراء حول علاقته بجماعة الاخوان أجاب ناصر : « هى كعلاقة الملايين العشرين من المصريين بمختلف الأحزاب » . وحين ألح رئيس الوزراء فى طلب التوضيح مضى عبد الناصر إلى القول (فى مواجهة ما صرح له به عبد الهادى بأنه يثأر لموت النقراشى وأنه يفضل أن يضحى « برقبته » ليحول دون أن يحكم الاخوان مصر) بأن بعض المصريين يفضلون السعديين ، وبعضهم يفضل الوفديين ، والبعض الآخر يفضل الاخوان . ثم أردف « وأنا من هؤلاء الأخيرين » . وفى أثناء المقابلة ، وعندما ترك لحظة وحيداً بينما تشاغل رئيس الوزراء عنه فى مكان آخر ، تخلص من بعض الأوراق التى تذكر أنها موجودة فى جيوبه. وانتهت المقابلة وعبد الهادى غير راض عنها ، وإن لم يعد مصراً على اتهاماته له [٥٩] . وتلك هى إحدى المفاتيح العديدة ، التى أصبحت متاحة بعد الثورة ، والتى تشير إلى موقف الضباط الأحرار من قرار حل الجماعة ، وبصورة غير مباشرة ، أعمال العنف التى أوعزت للحكومة بإصدار القرار ، ومن النقراشى وعبد الهادى والقصر .

وفى ديسمبر عام ١٩٥٠ اكتشف أمر الضباط الأحرار وألقى القبض على عدد منهم قبل الاعلان رسمياً عن « تدخلهم فى المسائل السياسية »

وكان فؤاد صادق أحد قادة القوات المصرية فى فلسطين والرجل الذى كان مزمعا تنصيبه كواجهة لزعامة الثورة ، هو الركيزة الأساسية للاتهامات وكان مؤكداً أنه سيقدم للمحاكمة(٦٠) أما لماذا لم تتم محاكمته فربما تعلق الأمر بمخطط قصد به الوفد إثارة خوف القصر من الخطر الماثل للثورة . وقد قيل أن الملك نفسه تلقى تقريراً فى وقت متأخر من عام ١٩٥٠ يفيد بأن ٣٣٪ من ضباط جيشه تربطهم صلات بجماعة الاخوان (٦١) وقد أدى الانكشاف الوشيك لخطة الضباط إلى مزيد من التقارب بين المجموعتين . واحتسابا لأسوأ الاحتمالات ، قام ناصر بترتيبات سرية لنقل مخزون الأسلحة ليجرى إخفاؤه فى عزبة محمد العشماوى والد صديقه الحميم حسن العشماوى أحد أعضاء الجماعة والذى قام بتسليم الأسلحة(٦٢) . والعشماوى الان (وعلينا ألا نخلط بينه وبين صالح عشماوى ، المسئول عن مجلة « الدعوة ») كان أحد المؤيدين المتحمسين لتعيين الهضيبى ثم أحد المدافعين عنه فيما بعد .

وأخيراً ، وقبل وقت قصير من قيام الثورة ، قام الضباط الأحرار مرة أخرى بتسليح وتدريب المتطوعين لكتائب التحرير — وغالبيتهم من الاخوان — وهى الكتائب التى أرسلت لمنطقة القناة . وكانت الاسماعيلية هى المقر المركزى لهذا النشاط ، وكان الشيخ محمد فرغلى رئيس شعبة الاسماعيلية هو أداة الاتصال الأساسية(٦٣) .

ولقد مثل حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ نقطة تحول فى تخطيط الضباط الأحرار . فالموعد المحدد للثورة فى ٢٥ مارس أجل لموعد لاحق ثم وقع الحدث أخيرا فى ٢٣ يوليو فى أثر محاولة القصر فرض إرادته على نادي الضباط . لكن ماهو

الدور الذى لعبه الاخوان فى تلك الأيام العاصفة الأولى ؟ لقد أكد المراقبون الذين علقوا على فترة الأيام الأولى للانقلاب أن هناك صلة واضحة قائمة بين المجموعة العسكرية وبين الاخوان المسلمين . وهناك رواية ، تعكس بوضوح معلومات صادرة من داخل الجماعة ، تتطابق تماما مع الرأى السابق .

« لولا المساندة المتحمسة من جانب الاخوان المسلمين ، لكان محتما أن تلاقى حركة محمد نجيب مصير الحكومات المصرية الستة التى سبقتها فى عام ١٩٥٢ لقد شارك الاخوان مشاركة فعالة فى إنقلاب نجيب فى الصيف الماضى وقسط كبير من النجاح الذى صادفه منذ ذلك الوقت يمكن أن ينسب إلى . . مساندتهم (٦٤) » .

وحول مسألة « مساندة » الاخوان المسلمين ، للثورة لا زال يحوم بعض الشك . فقد ساند معظم المصريين الثورة لكن المشاركة فى « الانقلاب » مسألة أخرى . ولقد توافرت مادة كافية حول الاتصال المكثف المستمر للضباط بالجماعة إلا أن القليل جداً منها هو المتاح حول الخطط المعدة ليوم الثورة نفسه . فقد أنكرت حكومة الجيش أن اتصالها بالاخوان كان يتميز بإيجابية أو بفاعلية أكثر بالمقارنة مع اتصالاتها بالمجموعات الأخرى فى مصر ، فضلا عن أن هذه الاتصالات مع الجماعة قد استنكرت من جانب الضباط بعد ذلك . ويشير الضباط فيما يتعلق بالاخوان المسلمين ، إلى حقيقة أن عبد المنعم عبد الرؤوف العضو الدائم فى كل من المجموعتين والداعية الرئيسى للوحدة بينهما ، قبل عضوا فى اللجنة التنفيذية لمجلس قيادة الثورة فى عام ١٩٥٠ إلا أنه استبعد عام ١٩٥١ بسبب رفض المجلس لآرائه (٦٦) . ولم يتطرق

الضباط صراحة لمسألة اشراك الجماعة فى الثورة إلا على نحو غير مباشر من خلال إشارتهم ، فى وقت لاحق ، إلى أنه لم يصدر أى بيان رسمى بالتأييد عن الجماعة خلال الأيام من ٢٣ إلى ٢٦ يوليو يوم أن طرد الملك من البلاد . وبالفعل لم يصدر مثل هذا الإعلان ، فقد بقى الهضيبى فى الأسكندرية ، ملتزما الصمت. ولا يبدو صحيحا ذلك التفسير الذى فسرت به الحكومة هذه الحقيقة ، والقائل بأن الهضيبى كان يناهض الثورة ، منذ يومها الأول ، وأنه لم يجرؤ على التحرك حتى تم تجريد « سيده » من السلطة نهائيا ، وإنما يكمن التفسير الصحيح فى طبيعة الترتيب القائم والظروف التى أحاطت بتمرد ضباط الجيش ، والذى ألقيت أعباؤه على « عاتق الاخوان المسلمين » وفيما يلى موجز مختصر المعلومات التى أتيحت للمؤلف حول دور الاخوان فى ثورة يوليو .

هناك شخصيات ثلاثة تبرز بوصفها رسلا من داخل الجماعة نقلت إليها الأنباء القائلة بأن تمردا يقوده ضباط الجيش قد أصبح وشيكا ، وأنه يسعى لنيل تأييد الجماعة . وأولى هذه الشخصيات ، وربما أكثرها أهمية ، هو صلاح شادى ، العضو القيادى للبوليس المصرى داخل الجماعة ، والصديق المقرب من عبد الناصر ، وأحد مؤيدى الهضيبى . أما الشخص الثانى فهو حسن عشماوى ، وهو أيضاً صديق مقرب من كل من عبد الناصر والهضيبى ، والذى سبق أن تسلم الأسلحة (العائدة للضباط الأحرار) لإخفائها فى عزبة والده عام ١٩٥٠ عندما كانت خطة الجيش مهددة بخطر الاكتشاف . ثم هناك عبد الرحمن السندى ، رئيس الجهاز السرى والقريب أيضا من ناصر ، وهو ثالث هؤلاء الذين كانوا مكلفين على الأرجح بالإطلاع على الخطة الثورية . وهناك احتمال آخر — لا يستبعد بالضرورة وجود آخرين — أن يكون رشاد مهنا قد فوض

من مجلس قيادة الثورة بطلب معاونة الهضيبي والاخوان المسلمين . ليست هناك أية معلومات واضحة عما حدث بعد ذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف التى اتخذها الهضيبى . أما حقيقة أن شادى وحسن عشماوى ، والاثنين هم من أبرز أنصاره ، كانا مرتبطين ارتباطا قويا بفكرة الثورة وبخطوات تحقيقها عمليا ، هذه الحقيقة تعنى بداهة أن الهضيبى كان فى صف الثورة أيضاً ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن علاقاته مع السندى كانت من الفتور بسبب موضوع الجهاز السرى بحيث يبدو واضحا أنه لم يبد أية استجابة إزاء مطالبات الأخير بأعمال استثنائية . ومع ذلك ، ونظراً لأن قضية الثورة والجماعة تنطوى على أشياء تتجاوز بكثير مسألة الجهاز السرى ، لذا لم يكن ممكنا أن يلعب رد فعله إزاء السندى دوراً حاسما . وهناك بعض الشك أن يكون الهضيبى قد أذعن — ولو بحذر — ووافق على المشاركة أو عدم المعارضة من جانب الجماعة فى الأحداث القادمة(٦٧) .

وكان هناك عنصران انطوى عليهما الموقف الحذر الذى اتخذه الهضيبى ؛ أولهما هو نفوره المعلن من العنف والفوضى ، وهما لازمتين معتادتين لأى ثورة . ولا يقل عن ذلك أهمية تصوره الخاص للوسائل والغايات الخاصة بالجماعة التى أصبح الآن قائدا لها . لقد مثلت السياسة الرسمية للجماعة فى القلاقل الوطنية خلال العام الماضى مفتاحا هاديا ليس فقط للخنوع الرسمى بل المسائل الأكبر المتعلقة بالقوة والسلطة . فالبنا والجماعة كان لديهما برنامجهما التقليدى الذى نص على أن الجماعة سيتوجب عليها ممارسة السلطة فقط عندما تتم «الاسلمة» الحقيقية للامة ، ومن ثم تصبح مهيأة لتقبل المبادىء التى يناضل الاخوان من أجلها . وحيث أن الهضيبى اقتنع اقتناعاً تاما بهذه السياسة بل

فربما أصبح أكثر إصراراً عليها، لذا أخذ يعمل ملتزما بحدودها. ولقد طرحت مسألة المشاركة فى الثورة هـذه القضية على جو مباشر كما يمكن أن يطرحها أى موضوع آخر. وفى حين بدت إستجابته المسئولية وأن « السلطة تخرب الروح » على حد قوله، فقد ظل إستنكافه للمشاركة المباشرة فى النشاط الدائم شوكة ثابتة فى جسم علاقاته سواء داخل أو خارج الجماعة.

وأيا كان حجم الدور الشخصى الذى لعبه الهضيبى فى المسألة - ومن المحتمل جداً أن يكون الأمر برمته قد تم التفاوض بشأنه دون علم منه — فقد تم التوصل لاتفاق معين بين المجموعتين بخصوص الدور الذى يمكن أن يلعبه الإخوان يوم الثورة. وحاول مخطط الاتفاق هذا أن يتحرى كل الامكانات المحتملة والتى يمكن فيها إستخدام « جيش مدنى » جيد الانضباط والتدريب، فالخطوة الأولى كانت تتمثل فى أن يتعهد الاخوان حماية الأجانب والمنشآت الأجنبية (بما فى ذلك مراكز النشاط التجارى والدبلوماسى) والأقليات (البيوت، الكنائس، أماكن عبادة اليهود) والمراكز الاستراتيجية للمواصلات بالمدينة. وكان القصد من ذلك إحباط أية محاولات من قبل أى مجموعة لاستغلال الاضطراب المتوقع فى ذلك اليوم. وإلى جانب الخطوة السابقة، كان على الجماعة أن تنشىء شبكة من المخابرات حول تحركات المصريين المشتبه فيهم و « الخونة المحتملين ». ثم يأتى بعد ذلك، وفى حالة عدم كفاية الحماس الشعبى لحركة الجيش، أن تبادر الجماعة إلى ملء الشوارع لتشعل حماسها ولتعلن التأييد الشعبى الفورى للانقلاب. ثم ثالثاً، فى حالة فشل البوليس فى التعاون مع الجيش، ستبعث الجماعة بجوالتها للانضمام لأى معركة قد تقع،

والتساعد فى المحافظة على النظام والأمن . ورابعاً ، إذا ما فشلت الحركة - رغم كل إجراءات الوقاية والحذر - فسيكون على الاخوان أن يساعدوا فى حماية الضباط الأحرار وتوفير سبل الهرب لهم . ومن المفترض أن هذه الامكانية الأخيرة كانت المسئولية الأساسية لحسن العشماوى . وهناك جزء خامس من الترتيب ، وان لم يكن مؤكدا بنفس الدرجة - تلخص فى التصدى لأى تدخل بريطانى محتمل الوقوع . ولقد قيل أن شادى زود بالسلاح وطلب منه أن يضع فى مواضع إستراتيجية على الطريق من السويس أفراداً (فى زى مدنى ، حتى لا يثيروا أية شبهات) مجهزين بالعتاد وبالأوامر بالتحرش والتصدى لأى عودة محتملة من جانب القوات البريطانية من القناة لاحتلال العاصمة . وكان ضرورياً الا يعلم بأمر الخطة ككل الا عدد قليل جدا من الأعضاء ، وذلك ما حدث بالفعل .

وبعد ٢٣ يوليو تحدث أعضاء من الجماعة بفخر (وفى تاريخ لاحق ، تحدثوا بمرارة) عن دورهم فى الأيام الثائرة الأولى للثورة فى المساعدة « على المحافظة على النظام والأمن » ، وفى تهيئة الانطلاقة الظافرة للثورة . (٦٨) على أن عدم الحاجة الى تنفيذ غالبية بنود الاتفاق أدى إلى إستمرار سريته حتى وسط أعضاء الجماعة أنفسهم . وهناك سبب آخر لهذه السرية أورده البعض هو أن الاتفاق قد ساد بين كل المعنيين بالأمر على أن الاشتراك الصريح للجماعة فى الثورة قد يفضى بصورة آلية لتدخل الغرب ، ومن ثم القضاء عليها (٦٩) . وقد اعتبرت المحاولة اللاحقة للحكومة للتنصل من الارتباط بالجماعة لهذا السبب ولأسباب أخرى بمثابة خضوع ذليل منها للسفارات الأجنبية ، وشكلت حجر

أساس فى حاجز العداء الذى ارتفع سريعاً بين المجموعتين . وفى ذلك الوقت ، ومن الارتباط الطويل بين ضباط الجيش والجماعة (والذى أصبح الآن خاصية مشتركة ، وان لم يكن واضحاً من حيث التفاصيل للجمهرة الواسعة وغير المطلعة حتى الآن من الأعضاء)ومع الدور الواقعى والممكن للاعضاء فى أحداث ٢٣ يوليو والذى أضفى على علاقة الجماعة الفريدة بالثورة ، رغم أهميته الثانوية ، طابعاً مثيراً - مع ذلك كله ، تصورت الجماعة أحداث ٢٣ يوليو على أنها « ثورتنا » . ومن تلك البداية المبشرة تمت الأحداث التى أدت إلى صدور قرار الحل الثانى لجماعة الاخوان المسلمين ، والذى يبدو أنه أكثر ديمومة من قرار الحل السابق .

هوامش الفصل الرابع

١ — أنظر كولومب Egypte ص ٢٦٩ ــ ٢٧٢ الرافعى « ثورة » ، ج ٣ ص ٢٨٣ ــ ٢٩٤ .

٢ — شريف ، الاخوان فى حرب فلسطين ص ٢٣٧ .

٣ — أنظر البوهى ، الاخوان أيام المحنة خاصة الصفحات ٢٢ ، ٢٥ ، ٦٦ ـ ٦٧ .

٤ — أنظر المباحث (٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، ص ٤٣ .

٥ — الدعوة (٢٩ ديسمبر ١٩٥٣) ص ٦ .

٦ — أنظر كايلينسكى الاخوة الاسلامية ص ٣٨١، وبوهم « الإخوان المسلمون » ٢١٥ ــ ٢١٧ .

٧ — الحجاجى ، الإمام حـ ١ ص ٥٦ ــ ٦١ .

٨ — المباحث (١٩ ديسمبر ١٩٥٠) ص ١ .

٩ — حول بعض التلميحات المنشورة فيما يتعلق بالنقطة السالفة الذكر أنظر : الشرق المعاصر (١٩٥٠) ، الـكسندر « اليمين واليسار فى مصر » ص ١٢٥ ، مجلة المباحث ٣١/١٠/٥١

١٠ — أنظر بوجه خاص المباحث (٧ نوفمبر ١٩٥٠) ص ٥ ، الدعوة (٣١ يناير ١٩٥١) ، ص ٣ ، ٨ (٢٧ فبراير ١٩٥٠) ص ١ ، (١٠ أبريل ١٩٥١) ، ص ١ . وقد أنتهز الحزب الوطنى وكذلك الـكتلة الوفدية فرصة ورطة الوفد المساهمة فى تضخيم المسألة من خلال توسيع نطاق التأييد الجماهيرى

لموقف الاخوان فيما يتعلق بالغاء قرار الحل ، أنظر حول هـذه النقطة المباحث (٣١ أكتوبر ١٩٥٠) ص ١ ، ٩ الدعوة (٢٧ فبراير ١٩٥١) ص ١ .

١١ — الدعوة ٢٢ مايو ، ١٠ أبريل ١٩٥١ .

١٢ — الدعوة (٢٤ أبريل ١٩٥١) ص ٢ ، ٤ ، ١٠ ، ١٣

١٣ — الدعوة (أول مايو ١٩٥١) ص ١٤ ، (٨ مايو ١٩٥١) ص ٨ ـ ٩ ، (١٥ مايو ٢٩٥١) و ص ١ .

١٤ — نفس المصدر (٢٦ يونيو ١٩٥١) ص ٨ ـ ٩ .

١٥ — قدرت مصلحة المبانى فى عام ١٩٥١ لقيمة الأرض مبلغ ٠٠٠ر٣ جنيه ولقيمة المبانى ٥٠٠ر٢١ جنيه ، وكان رأى الجماعة أن قيمتها غير الملموسة « كمقر للذكريات » لا تقدر بثمن أنظر حول هذا الموضوع تلخيصاً للمشكلة فى المجلة القانونية المصرية . « محكمة القضاء الادارى مجلة الدولة » ، مجلة المحاماة ج ٢٤/٤ (ديسمبر ١٩٥١) ص ٥١١ ـ ٥١٢ .

١٦ — لم تتم لى الظروف أن أطلع لأكثر من ساعات قليلة على السكم الضخم من الأوراق غير المرتبه وغير المتصلة . والمتعلقة بالقضية فى أرشيف مبنى مجلس الدولة ، لذلك ليس من السهل بالنسبة لى أن أقدم إشارات تفصيلية . وفى الأوراق الأولى الخاصة بتلك القضية ، المعروفة هنا باسم « قضية مجلس

الدولة » ، اشترك بعض المحامين الوفديين البارزين فى الدفاع عن الاخوان فقد رغب الوفد فضلا عن الحيزة السياسية لهـذا العمل ، أن يتصدى لسابقة قانونية خطيرة هى الأوامر المؤيدة من القصر بحل الأحزاب المعارضة . وبعد تولى الوفد للسلطة أنسحب محاموه من الدعوى القضائية .

١٧ — أنظر تلخيصاً قانونياً فى « محكمة القضاء الادارى مجلة المحاماة ص ٥١٢ ـ ٥١٤ ومن أجل بيانات أكثر تفصيلا (بخلاف الملف الرسمى الذى أسلفنا الاشارة إليه ،أنظر الدعوة ٢٦ يونيو ، ١٧ يوليو ، ٢١ أغسطس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ ، ١٣ مارس ١٩٥٢ . و ٢٨ ديسمبر ١٩٥١) .

١٨ — أنظر على سبيل المثال، الدعوة (١٩ يناير ١٩٥٤) ص ٣ ، ومن غير اللائق وفى الوسط الاخوانى ـ وهو مايتمشى مع مفهوم الجماعة للذات الإسلامى ـ إن يتطلع المرء إلى المركز وإلى السلطة .

١٩ — أنظر الجمهورية ٦ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ كبرة ، محكمة ص ٣٩ .

٢٠ — أنظر روزاليوسف ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ص ١٢ الدعوة ١٩ يناير ١٩٥٤ ص ٣ ، الجمهورية ٣١ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ ، للاطلاع على كلمات الدولة . أنظر أيضاً حول تأكيد

الأعضاء القدامى أن البنا نفسه اختار الهضيبي . الخولى . قائد الدعوة ص ٦٤ ـ ٦٥ .

٢١ الجيل الجديد ٧ ديسمبر ص ٨ وأنظر أيضاً كيره ، محكمة ص ١ ، ص ٣٩ . و حـ ص ١٥ ـ والجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ .

٢٢ — الدعوة ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ص١٦ ، روزاليوسف ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ص ١٢ ومدى بل واقع ضغط القصر في هذا التعيين هوأمر غير واضح ، أنظر الحسينى ، اخوان ص١١٣ — ١١٥ وأنظر أيضا :

٢٣ — الدعوة ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ ص ١، الجمهورية ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠ ، ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ .

٢٤ — هذه المعلومات مستقاة من حديث فى مجلة الجيل الجديد ٥ يناير ١٩٥٢ ص ١٢ ـ ١٣ ، ٢٤ .

٢٥ — الجيل الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ ، الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٩ ، ١٠ .

٢٦ — كيره ، محكمة حـ ٢ ، ص ١٦ .

٢٧ — روزاليوسف ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ١٢ كيره محكمة ص ١ ، ص ٤١ ـ ٤٢ نفس المصدر حـ ٢ ، ص ١٩ ، الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ ، ١٧ نوفمبر ص ٩ .

٢٨ ـــ أنظر مؤمن ، صوت مصر ص ٣٨٠ ـ ٣٩٥ من

أجل رواية تضم نص الأحاديث .

٣٠ ــ أنظر يوم « الاخوان المسلمون » الدعوة ١٣ نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٨ ـ ٩ .

٣١ ــ محمد نجيب قدر مصر ١٩٥٥ ص ٩٤ الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، ١٠ (١٢ نوفمبر ١٩٥٤) ، ص ٤ .

٣٢ ــ كان محمد الغزالى ، كاتب الجماعة الغزير الانتاج هو الذى تلقى التأديب العلنى فضلا عن تأنيب آخر شخصى ، وقد قاد فيما بعد « تمردا » على الهضيبى . أنظر الدعوة ١٢ يناير ١٩٥٤ ، ص ٣ ، ٤ ، روزاليوسف ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١٣ .

٣٣ ــ آخر لحظة ١٨ يناير ١٩٥٢ ، ص ٤ .

٣٤ ــ الدعوة ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ و ص ٧ ــ وكما سبق أن رأينا (ص ٣٨ ـ ٤٠) ربما لم يكن صحيحاً أن ذلك الاتصال لم يكن هو الأول من نوعه مع القصر . كما أن من الصحيح أيضا أنه كان هناك ثلاثين اسما وآخرين من أفراد الجماعه إلى جانب اسم الهضيبى فى سجل الزيارات بالقصر فى ذلك اليوم وكلهم أعضاء قياديون . وبما أن سياسة الجماعة تقوم على التعامل مع القصر ، فقد بدأ واضحاً أن الزيارة كانت باسم الجماعة . ومن بين الأسماء الثلاثين ، كان هناك اسمان لاثنين من أهم المسئولين « عن المسائل التنفيذية وهما صالح عشماوى ومحمد الغزالى

وكل منهما أنكر بعد ذلك الدليل الذى قدمته الحكومة فى الصحف (صدر للسجلات وبها توقيعها) . أنظر حول هذه المسألة الجمهورية ٨ سبتمبر ١٩٥٤ . ص ٤ ـ ٥ ـ ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ٩ وفى مقابلة صحفية بعد الثورة ، أكد الهضيبى أنه استدعى للقصر لمقابلة الملك (أنظر روزاليوسف ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ وقد ذكرت روزاليوسف ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ١٢ » وهى مجلة متابعة لشئون الجماعة ومناهضة لها فى نفس الوقت أن الهضيبى أثار حنق الملك عندما غادر المكان بعد إنتهاء المقابلة وظهره للحضرة الملكية .

٣٥ — أنظر الدعوة (١٢ يناير ١٩٥٤) ، ص ٣ ، ١٤ والجمهورية ٦ سبتمبر ١٩٥٤ ص٤ . وفى الجامعة كان الاخوان من بين الطلبة الأكثر تمردا والذين انتفضوا فى مظاهرة غاضبة فى اليوم الذى أعلن فيه النبأ لعن فيها الملك وهتف بسقوطه علنا ، وكان هذا التفجر لمشاعر السخط مفاجئا (سليطا) حتى أن البوليس أقتحم الحرم الجامعى ـ على غير العادة أيضاً — واشتبك مع الطلبة .

٣٦ — أنظر كيره ، محكمة ، حـ ، ص ٤٠ ، ٤١ الدعوة ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٦ والدعوة ٥ يناير ١٩٥٤ ، ص١٣ .

٣٧ — من أجل الصور الفوتوغرافية والحكايات أنظر الدعوة ١٥ يناير ١٩٥٢، ص ١٢ ، وآخر لحظة ١٦ يناير١٩٥٢

ص ٣٠ وقد احتفل مجلس قيادة الثورة بذكرى شاهين- بعد قيام الثورة- باطلاق اسمه على احدى القرى المشيدة حديثا بمديرية التحرير (أنظر الجيل الجديد ، ٦ أبريل ١٩٥٣ ص ١٠ — ١١) ومغزى ذلك فيما يتعلق بتقسيم الصلات التاريخية بين الاخوان وضباط الجيش لا يجب أن يغيب عن الذهن ، ولقد كان شاهين وسيظل — (باستشهاده) بطلا من أبطال الحركة الطلابية .

٣٨ — عيسوى ، مصر ، ص ٢٧١ .

٣٩ — المصدر السابق وبسبب بعض الاحتمالات أو الامكانات الأخرى نجد كابلتسكى فى « الاخوة الاسلامية ص ٣٨٤ يتفق مع الفكرة القائله بأن الاخوان مسئولون عن تنظيم « السبت الأسود » (وهو يسميه خطأ الجمعة السوداء) وهو ما يذهب إليه أيضاً كاكل فى كتابه ؟« الأخلاق القوبية والحضارة الإســـــلاميه » ومعظم المعلقين الآخرين على الحريق .

وليس هناك من أدلة تؤيد هذا الرأى فيما عدا تلك الحقيقة الثانوية والخاصة بالموقف العدائى للاخوان من البارات ودور السينما والبريطانيين . وقد ألقت حكومة القاهرة، تأثرا بالرأى الذى شاع فى العاصمة، على أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى ويتجه الرأى الذى أخذ به هاريس فى « القومية والثورة »

ص ١٤٢ ، ١٩٢ الى اتهام مصر الفتاة والشيوعيين بالتفاوب .

٤٠ — هذه المعلومة مشتقاة من الصحافة المصرية وخاصة « آخر لحظة » .

٤١ — أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١٥٣ .

٤٢ — آخر لحظة ١٤٢ مارس ١٩٥٢ ، ص ٣ .

٤٣ — الدعوة ١٨ مارس ١٩٥٥ ص ٣ .

٤٤ — آخر لحظة ٢٦ مارس ١٩٥٢ ص ٣ ، ص ٧ .

٤٥ — المصدر نفسه ٢٧مارس ١٩٥٣ ص ٣ ، ١٤ أبريل ١٩٥٢ ، ص ٣ ، الدعوة أول أبريل ١٩٥٢ ، ص ١ ، والمصور ٤ أبريل ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

٤٦ — آخر ساعة ١٤ مايو ١٩٥٢ ص ٦ .

٤٧ — الدعوة ١٥ أبريل ١٩٥٢ ص ٣ .

٤٨ — أنظر « بوهم » (الاخوان المسلمون) ص ٢١٩ — ٢٢٠ ، ومؤلف هذه الدراسة كان من الذين راقبوا — باستهجان — هذه الأحداث .

٤٩ — أنظر على الأخص : السادات ، صفحات ، ص ٢٢٠ ، ٢٣٠ .

٥٠ — أنظر فيما سبق ص ٥٣ — ٥٦ وأنظر الدعوة ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٩ ، من أجل تقرير حول حياته وموته — وقد ترك عشرة مجلدات من مذكراته حدد موعد نشرها إلا

انها لم تصدر ومن أجل مزيد من المواد حول لبيب أو بقلمه أنظر : المباحث ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ١٦ ، ١١ يناير ١٩٥٩ ، ص ٨ حـ ـ ٩ ، ١٦) شريف « الاخوان فى حرب فلسطين » ص ٤٥ ـ ٤٦ ؛ص ١٠٢ والخولى « قائد الدعوة » ، المقدمة ص ٨٠ ـ ٨١ .

٥١ ـ حلمى سلام ، « هذه هى قصة صورة الجيش من المهد إلى المجد » المصور ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٢ ـ ١٣ وهى واحدة من سلسلة من المقالات الهامة للغاية التى كتبها المؤلف تحت هـذا العنوان ، وقد أعتقد البعض أنه يسجل الذكريات الخاصة لعبد الناصر وقد ظهرت تلك المقالات فى المصور فى الاعداد من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ . ومما يضفى أهمية أخطر على هذه المقالات أنها ظهرت فى الأيام الأولى للثورة ومن ثم لم تكبحها وطأة الأحداث التى وقعت بعد ذلك لكى تقلل من أهمية إرتباطها بالاخوان فان هذه الحادثة الخاصة حذفت على سبيل المثال من كتاب صدر بعد ذلك (السادات، صفحات ٠٠) الذى يحاول الايحاء بأنه يتناول كل العلاقات التى نشأت بين الضباط وبين الاخوان . كذلك أوردت تلك الحادثة ـ شفوياً ـ بعض مصادر الاخوان كما وردت فى «حتى يعلم الناس » (١٩٥٤ ص ٦) وهذا الكتيب هو أحد المصادر القليلة المتاحة التى تتعرض لموقف الاخوان من المسائل العديدة التى أثيرت مع الحكومة فى وقت لاحق ، وقد صدر بأقلام

زعماء الاخوان المسلمين فى الأردن والعراق والسودان . وفى الصحيفة الطلابية الباكستانية « صوت الطلاب » العدد ٤ ، ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١ ـ ظهرت نسخة انجليزية لبعض أجزائه .

٥٢ — أنظر سلام « قصة ثورة الجيش » ، المصور ٣١ أكتوبر ١٩٥٤ « ص ١٦ ـ ١٧ بصدد الملاقات بين مجموعتى ناصر ومهنا » وأنظر حول اخلاص مهنا للجماعة ، نجيب ، قدر مصر ص ٣٢ وأنظر أيضا : وقد سعى الوفديون مثلما سعى الاخوان إلى ضم مهنا .

٥٣ — سلام ، قصة ثورة الجيش » المصور ٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٢ — ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، وأنظر أيضا السادات، صفحات ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ، ص ١١٩.

٥٤ ـــ أنظر السادات صفحات ص ١٧١ ـــ ١٧٤ ومجلة التحرير ٢٣ نوافمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٥٥ — السادات ، صفحات ، ص ١٩٥٦ ـ ١٥٨ المصور ١٠ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٢٦ .

٥٦ — أنظر فيما سبق ص ٥٥ ـ ٥٦ وأنظر أيضا شريف : الاخوان فى حرب فلسطين ص ٩٧٣ ـ ١٩١ وأنظر حول كلمات القادة أقوال وتعذيب ص ١٦ ـ ٢٩ وأنظر كذلك الحسينى ، الاخوان ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

٥٧ — أنظر آخر ساعة ١١ مارس ١٩٥٣ ص ١٠ .

٥٨ — شريف ، الاخوان في حرب فلسطين ص ٥ ـ ٦ .

٥٩ — يقدم السادات (صفحات ص ١٨٨ ـ ١٨٩) رواية أقل وضوحا وأقل تفصيلا من المرجع المشار إليه لسلام «قصة الثورة» المصور ٥ ديسمبر ١٩٥٢ ، ص ١٦ ـ ١٧ .

٦٠ — أنظر نجيب «قدر مصر» ص ٣٠ ، وأنظر أيضاً Development of the Quarter

٦١ — الدعوة ٢٩ ديسمبر ص ٦ . وأنظر : أيضا د . بيترز (الاخوان المسلمون ـ وطنيون أم مجرد إرهابين؟) وما أعلن في عام ١٩٥٣ من أن ضباط الجيش قد اعترفوا بأن ثلث الرتب العسكرية كانت منضمه إلى أنشطة الاخوان المسلمين . وفي أكتوبر ١٩٥٢ أعلن الملك السابق فاروق رأيه بأن الاخوان لهم يد في حدوث الثورة .

حيث يذكر في عام ١٩٥٣ أن « ضباط الجيش صرحوا بأن حوالى ثلث صفوفهم يشاركون في أنشطة الاخوان المسلمين» وفي أكتوبر ١٩٥٢ أعلن الملك من الخارج أنه يرى أن الاخوان شاركوا في الثورة ، أنظر المصور ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ١٥ .

٦٢ — أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، أول ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٦٣ — أنظر فيما سبق ص ٩٧ ـ ٩٩ ـ الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨ الحسيني . الاخوان ص ١٢٧ ،

١٢٨ ، وأنظر أيضا الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩٠
والمصدر الأخير يشير إلى محاكات أفراد الجماعة فى عام١٩٥٤
وفيها جرى الحوار التالى بين القاضى « العسكرى » وبين الشيخ
محمد فرغـلى الذى تسلم الأسلحة عن الاخوان كان فرغلى
يتحدث عن إستلام الأسلحة عام ١٩٥١ (من الجيش) من
أجل « الحركة » وسأله القاضى العسكرى جمال سالم على نحو
مباغت «أى حركة» وأجاب فرغلى من أجل الحركة الثورية
(للجيش) وأجبر رد فعل القاضى الشاهد على الاعتذار الفورى
وقد « اكتشفت » هذه الأسلحة انخبأة والى زعم أن الجماعة
تعد بها للثورة .

٦٤ ـــ أنظر بيترز (الاخوان المسلمون) وأنظر أيضا
هايدن الدكتاتورية المدهشة Surprise Dictatorship ص٢١٢،
أم . كولومب Onze mois d'évolution de l'Egypte

٦٥ — حول العلاقات مع الشيوعيين والوفديين أنظر
السادات صفحات ،ص ١٤٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢١٦ - ٢١٩ ،
٢٣٤ ،وتلك نقطة هامة لا ينبغى أن تطمسها قصة العلاقات مع
الاخوان المسلمين .

٦٦ ـــ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١٠ ، ١٥ ينـاير ١٩٥٥
و ص ٩ ، ١٦ ينـاير ١٩٥٥ ، ص ٣ التحرير ٢٥ نوفمـبر
١٩٥٤ ص ٤ ويمكن القول تخمينا ، أن عبدالرؤوف ارتكب
أخطاءه بعد ثورة يوليو بوقت قصير .

٦٧ ــ أنظر حتى يعلم الناس ص ٦، ٧ .

٦٨ ــ حتى يعلم النـاس ص ٥ ــ ٨ وفيها الرواية الجزئية الوحيدة للترتيب السالف الذكر . وفى المحاكات التى جرت بعد ذلك فى عام ١٩٥٤ وعندما سألت المحكمة أحد الشهود عن الدور المتوقع للجماعة فى التمرد الذى قيل أنه يدبر ضد محمد نجيب وضبـاط الجيش المشتقين، أجاب الشاهد : « أنه نفس الدور الذى اضطلعوا به فى حركة الجيش عام ١٩٥٢ . التأكيد الـكامل ، حماية الحركة والمعسكرات » . أنظر حول هـذه الهفوة أو الزلة غير المقصودة من الرقيب . آخر ساعة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٦ أنظر أيضا الحسينى ، الاخوان ص ١٢٨ .

٦٩ ــ أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١١٠ من أجل عرض لهذه المسائل .

الفصل الخامس

ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحل الجماعة للمرة الثانية

شهر العسل القصير :

فى السادس والعشرين من يوليو ، وفى جلسة إستثنائية ، صاغت الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين مشروع بيان أعلنته بعد ذلك فى الأول من أغسطس - يتضمن تسجيلا لما دار بالجلسة اللاعراب عن فرحتها بنجاح « الحركة المباركة » لضباط الجيش فى تحرير مصر - وكان البيان فى معظمه عرضا لآراء الجماعة فى قضايا الإصلاح الأخلاقى والسياسى والإقتصادى والإجتماعى المعقدة التى تواجه الشعب المصرى مع بداية العهد الجديد [1] .

ولقد أعطى والد حسن البنا ، نموذجا مثالياً للاستجابة الفطرية الشخصية للاعضاء فى اليوم الأول لظهوره بالمركز العام ، منذ وفاة ابنه ، اتجه إلى المسجد وشق صفوف المصلين الذين كانوا فى طريقه للمنبر ، ثم إستدار إليهم قائلا :

« أيها الاخوان ، اليوم تحققت رسالتكم ، أنه فجر جديد بالنسبة لكم .. ويوم جديد للامة ، فاستبقوا الفجر ، أيها الاخوان . . شدوا من أزر نجيب وأعينوه بقلوبكم ودمائكم وأموالكم ، وكونوا جنوده ، فتلك هى رسالة (حسن) التى أراد الله لها النجاح [2] .

وبخلاف مسألة الانضمام إلى الثورة كان البنا الأب يعبر عن رأى شائع داخل الجماعة يرى فيها (ملهمة) حركة الجيش ، و (الوعى) الذى شكل فكرة التمرد نفسها ضد الطغيان المسيطر على مصر ، وأن الثورة كانت (صدى) و (نتاجا) لجماعة الاخوان المسلمين (٣) .

ولقد أبرزت هذه النظرة فى الكتب التى أصدرها بعض أعضاء الجماعة بعد قيام الثورة وفيها حيا هؤلاء الكتاب الحركة المباركة ورجالاتها بوصفها إنجازاً لأهدافهم التى طال إنتظارهم لتحققها ، وبوصفها ثمرة لجهدهم الدائب والمضنى (٤) .

وكان الموقف الودى للجماعة أساسه المتين،ففى الوقفة الأولى للثورة الغى مجلس قيادة الثورة قسم البوليس السرى من وزارة الداخلية وصفى نفوذه تماماً، وكان من الذين شملهم التطهير محمد الجزار، أكثر رجال القسم عداء للجماعة والذى عرف (بتخصصه) فى شئون الاخوان وإشتراكه فى مؤامرة إغتيال البنا ، كذلك تم الاعلان عن الاتجاه إلى اعادة التحقيق فى قضية مقتل البنا التى حفظت دون التوصل إلى شىء ، كواحد من الاجراءات الأولى التى اتخذها العهد الجديد . وقد شملت الاعتقالات التى تلت الانقلاب ـ كما لاحظ أحد المراقبين ـ أعداء معروفين للاخوان (٥) ، ثم جاء تعيين « رشاد مهنا » كواحد من الأوصياء الثلاثة على العرش والأفراج عن المعتقلين السياسيين وأغلبهم من الاخوان فى أكتوبر ، ليرمز جو الارتياح الكبير الذى ساد الجماعة (٦) .

وعلى الجانب الآخر كسب مجلس قيادة الثورة تأييد الاخوان فى الجامعة

بعد قيامه بالغاء الاتحادات الطلابية ، وقد كلفت هذه الخطوه الحكومة الجديدة عددا كبيراً من المؤيدين هناك كما أحيت العداء التقليدى للاخوان من جانب الطلاب الوفديين والشيوعيين الذين إتخذوا موقفا عدائياً من النظام منذ البداية ، وفى ١٥ نوفمبر تحول التوتر إلى شغب دموى بالسكاكين وبالزجاجات المكسورة بعد أن دعا أحد أفراد الجماعة إلى (حرب مكشوفة) ضد (الشيوعية الحمراء) ، وأوردت التقارير أن عشرين قدجرحوا كما أعتقل عدد كبير [٧] ، كذلك ظفرت الحكومة بموافقة الجماعة على الغاء الاحتفالات الشعبية بالمولد النبوى فى ديسمبر ، والموالد الدينية الأخرى ، ذلك أن قيام الاتحادات الجامعية والإحتفالات الدينية كانت — فى نظر الجماعة — تعتبر من دواعى وقوع الشقاق خاصة فى العام الأول للثورة .

ويمكن تفسير هذه الاجراءات - كما حدث بعدذلك من جانب الحكومة - بوصفها جزءا من إطار أشمل لتصفية أوضاع السلوك الاستبدادى (للعهد البائد)، والذى عانى منه المصريون جميعاً ، ومع ذلك فقد بدا واضحاً لمعظم المراقبين ، وفى مقدمتهم الاخوان أنفسهم ، أن هناك رصيداً خاصاً من الود كان محتفظاً به عن عمد فى التعامل مع الاخوان المسلمين ، وظاهريا ، ظل الأمر مستمراً على هذا النحو لفترة عام آخر على الأقل ، لكن صراعا أساسياً كان يسم — منذ البداية — العلاقةالداخلية والخاصة التى تربط الجماعة بالحركة المباركة ، وفى الحوار السرى الذى حدث بعد ذلك ، كان الخصمان الأساسيان هما الهضيبى وجمال عبد الناصر .

ومنذ اللحظات الأولى للثورة ، وبدءا من الاعلان الرسمى بالتأييد الذى

صدر يوم ٢٦ يوليو أعلن الاخوان مراراً وتكراراً،سواء بصورة علنية للجميع أو فى توجيهات خاصة للحكومة ، الضرورة الملحة لاعادة تأسيس الحكم على أسس إسلامية ،وبطبيعة الحال كان ذلك أمراً طبيعيا ومتوقعا ، وكان مما سبب مضايقة أكبر لمجلس قيادة الثورة ، ما أعلنه الهضيبى من آراء حول المشروع الرئيسى الأول للعهد الجديد : الاصلاح الزراعى — فقد شارك الهضيبى على ماهر (رئيس الوزراء)الرأى فى تحديد الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية بـ ٥٠٠ فدان وذلك لأسباب قيل أنها (فنية إقتصادية) بدلا من حد الـ ٢٠٠ فدان الذى أقره الضباط ، وفى السابع من سبتمبر سقطت وزارة ماهر وزعم أن وراء ذلك ما استشعره ماهر من إصرار الجيش على الانفراد بالسلطة على أن جانبا من السبب الحقيقى لذلك تمثل فى رفض ماهر إصدار قانون الإصلاح الزراعى كما صاغه مجلس قيادة الثورة ، وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة محمد نجيب وقامت بإصدار القانون (٨) ، على أن الجانب الجدير بالاهتمام بالنسبة لهذه الدراسة هو الأزمة التى حدثت مع الاخوان بعد تشكيل وزارة نجيب .

وبتأثير من عبد الناصر ، وربما ضد رغبة نجيب ، قرر مجلس قيادة الثورة اشراك بعض أعضاء جماعة الاخوان فى الوزارة . ويصعب تماما الكشف بدقة عما حدث ، على أنه من الواضح أن مجلس قيادة الثورة قد أخطر الهضيبى بالفعل بقراره الخاص بطلب إشتراك ثلاثة من الاخوان فى وزارة نجيب ، على أن يكون الشيخ أحمد حسن الباقورى أحد هؤلاء الثلاثة . ووافق الهضيبى،ودون أن يرجع إلى مكتب الإرشاد للتشاور رشح حسن العشماوى ومنير الدله ، وقد اعترض عليهما مجلس الثورة ، عندئذ أخطر الهضيبى مكتب الإرشاد بعرض

الحكومة إلا أنه لم يخطرها بأن أسماء قد قدمت بالفعل وانها رفضت ، وقرر المكتب بالإجماع الإمتناع عن المشاركة فى الوزارة ، أما الباقورى والذى تم تعيينه فى الوزارة بالفعل حيث لم يعترض الهضيبى ساعة أن قدم له العرض بتعيينه عن الجماعة ، فكان طبيعياً أن يتغيب عن الاجتماع ، إلا أنه فصل من الجماعة فى نفس اليوم الذى أعلن فيه نبأ تعيينه . وكان تعيين الباقورى فى الوزارة ، وفصله من الجماعة ، هما كل ما عرفه الناس فى ذلك الوقت من الجوانب المختلفة لهذا الموضوع [١٠] وفى الحال بدا أن الاخوان قد تراجعوا عن تأييدهم للنظام الحاكم ، وهو أمر خطير فى تلك الأيام المبكرة للثورة .

وفى وقت لاحق أشار وكيل الجماعة ، فى معرض تفسيره للقرار بعدم الدخول فى الوزارة ، إلى نقطتين : (١) خشية الجماعة من فقدان صفتها (الشعبية) أى أن تلوث نفسها بالسلطة . (٢) الخوف ، الذى ألمح إليه نجيب خلال مقاومته لفكرة اشراك الجماعة فى الوزارة ، من تعريض النظام لمعاداة الأجانب والأقليات مما يعقد مشا كله [١١] . كذلك يبدو أن عواملا أكثر اتصالا بالمسائل الدنيوية قد مارست أثرها (١) فوراء كل وزارة كان هناك أحد الضباط يملك فى يده السلطة الفعلية [١٢] (٢) كان الدخول بثلاثة وزراء فقط يعنى أن أصوات الاخوان فى الوزرة ستكون أقلية دائما ، وبالتالى سوف تصدر قرارات فى مسائل معينة لن يستطيع الاخوان منعها بالرغم من أنهم لم يعطوها أصواتهم ولا يؤيدونها . وربما يكون الهضيبى قد غير رأيه فيما بين ابلاغه بالعرض وبين اجتماع المكتب ، وربما يكون قد شارك رجال المكتب بعض اعتراضاتهم على قبول العرض المقدم من السلطة ، إلا أن رغبته فى تفويت هذه

الاعتراضات — لو أن رجالا مقربين منه قبل تعيينهم — تشير إلى وجود دوافع أخرى لديه ، منها بالتحديد إرتيابه العميق فى ناصر وأساليبه ، وقد عكست عملية إنهيار الائتلاف الوزارى تنافراً شخصياً تزايد بين الإثنين فيما بعد إلى أقصى الحدود ، وتسبب هذا الحادث — أيامها فى إنقسام مواقف الجماعة تجاه الحكومة مجموعة تؤيدها ، وأخرى بقيادة الهضيبي تتخذ منها موقف العداء السلبى ، وفى بعض الشعب وصلت تعليمات — بعد هذا الحادث — تفيد بأن موقف الجماعة من الحكومة سيكون منذ الآن فصاعداً موقفاً سلبياً(١٣) .

ولقد بدا لمجلس قيادة الثورة أن معالجة الهضيبي للموضوع لا تتصف بالإزدواجية فحسب بل وتعكس أيضاً موقفه المعادى ، لكن إستياء ناصر رغم ذلك كان ينصب على الهضيبى أساسا ، كما أن الثورة لم يكن عودها قد أشتد بعد بالدرجة التى تكفل لها أن تستغنى عن التعامل معه لتواجه بالتالى إمكانية خسران تأييد الجماعـــــــة الذى لا غنى عنه بعد . فمع إغترابها الكامل عمليا عن بقية القوى السياسية المنظمة فى البلاد ، كان الحفاظ على إخلاص الجماعة لحكومة الجيش ، أو على الأقل تحاشى دفعها لا تخاذ موقف المعارضة ، أمراً حيوياً . ما يزال — من أجل المهام المطروحة أمام القيادة العسكرية ، ولقد دفعت الأحداث التالية الضباط إلى ممارسة سيطرة أكثر تعسفاً على البلاد ، وبالتالى كانت حاجتهم تتزايد لتأييد الجماعة ، ومع ذلك ، فقد أصبح مستحيلا بالنسبة لهم فى الوقت ذاته أن يتجنبوا تصعيد التوتر فى علاقتهم بها .

وبعد شهر من الأزمة الوزارية ، وفى ١٤ نوفمبر ، أقيل رشاد مهنا من مجلس الوصاية على العرش ، وقد بدت هذه الواقعة ، والتى جاءت نتيجة للخلاف على تركيز السلطة فى يد الحكومة بين مجلس قيادة الثورة وبين مجلس الوصاية على العرش ، بدت بعثاً لافتقار قديم سابق على الثورة للانسجام بين المجموعتين اللتين كانتا تحت رئاسة كل من عبد الناصر ومهنا ، كذلك كان مجلس قيادة الثورة يقف موقف المناهضة للاراء التى تحمس لها مهنا حول ضرورة إعلان دستور إسلامى ، وقد أعقب فصله وإلقاء القبض عليه ثم الافراج عنه ثم إعتقاله مرة أخرى فى يناير ١٩٥٣ ، بعد أن عاد لشن حملة من أجل دولة إسلامية أثر إلغاء دستور ١٩٢٣ — فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وحكم عليه بالسجن المؤبد[١٤] ، وأيا كانت طبيعة ارتباط مهنا بالجماعة فقد كان من أبرز المناصرين لواحد من مبادئها الأساسية . وكان إبعاد مهنا ثم قيام ناصر بإخراج عدد آخر من الأعضاء الأساسيين فى مجلس قيادة الثورة والمرتبطين بالجماعة مدعاة لمزيد من الشكوك حول عبد الناصر[١٥] ، ولم تخف حـــدة هذه الشكوك نسبياً إلا عندما تم تعيين ممثلين عن الجماعة فى اللجنة الدستورية المشكلة من خمسين عضواً والتى صـــدر قرار تشكيلها فى ١٢ يناير ١٩٥٣[١٦] .

ومع بداية العام الجديد ظهرت بوادر جديدة للخلاف ، ففى ١٦ يناير ١٩٥٣ أمرت الحكومة بإنهاء كل الأحزاب والجماعات السياسية القائمة بإستثناء الإخوان المسلمين ، ثم أعلنت فى خطوة مكملة (فى الإحتفال بمرور ستة أشهر على الإنقلاب) قيام (هيئة التحرير) كحركة شعبية تدعمها الحكومة لتنفيذ شعار « وحدة الأمة » ، وكان على الهيئة أيضا أن تشكل

نواة التنظيم السياسي الذى سيخلف الأحزاب الملغاة[١٧] كما أتضح أيضاً بعد قيام هيئة التحرير — وربما لم يكن ذلك مجرد مصادفة — أنها أصبحت نواة (لقوات أمن مدنية) للنظام الحاكم تعمل إلى جانب التنظيمات ذات الطابع العسكرى الواضح التى أنشئت بعد ذلك . وكان ذلك هو أخوف ما كانت الجماعة تخافه فى تلك الفترة ، إذا أن إنشاء هيئة التحرير كان تحديا واضحاً لدورها بوصفها (الحامى للدنى للنظام) ، كذلك كان مفهوماً أن إنشاء هيئة التحرير يمثل تحديا لمكانه الجماعة كصوت شعبي على الصعيد الإيدلوجى ، ذلك أن الحكومة إتجهت إلى أن تجعل هيئة التحرير أداتها لكسب تأييد الأمة المترددة والمتشككة فى قضية الثورة[١٨] .

وفى الوقت الذى أنكر فيه زعماء الجماعة علنا معاداتهم لفكرة إنشاء الهيئة ، كانوا مع ذلك يتحاورون سراً مع الحكومة معارضين فكرة التنظيم الواحد التى ينطوى عليها إنشاء الهيئة ، بل وتساءلوا عن الدواعى التى تؤدى لضرورة وجودها[١٩] وكان من رأى ناصر ومجلس قيادة الثورة بأنه لا سبب هناك للصراع بين التنظيمين ، وأنه لا مجال لوجود تنظيم ثالث ، وأنهم لا يجدون سببا يمنع إندماج الإخوان المسلمين فى هيئة التحرير ، والنقطة الأخيرة قدمها نجيب كأحد أسباب إستثناء الإخوان المسلمين من قرار حل كافة الإحزاب السياسية[٢٠] ، على أن لتلك القصة جوانب أخرى .

فطبقا للقانون الصادر فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٢ والقاضى بتسجيل كافة الأحزاب ، تقدمت الجماعة بالفعل بالوثائق المناسبة لوزارة الداخلية وأعلنت

أنها (إلى جانب الأشياء الأخرى) حزب سياسى . وكان من نتيجة هذا القرار الاستقالة المؤقتة الهضيبى وهو ما سنناقشه فيما ، ورغم هـذا ، لا يمكن تفسير إستثناء الجماعة من قرار حل الأحزاب إلا بتحولها إلى حزب نتيجة للقرار الذى إتخذته ، وكان ذلك ما أقتنع به الأعضاء . ومهما يكن من أمر الخلاف بين هؤلاء الأعضاء ، فقد توفرت أسباب إتفاق المجموعتين حول مسألة ألغاء الأحزاب ، فمن وجهة نظر الاخوان ، كانت تلك هى الخطوة الأولى والأكثر أهمية فى إتجاه الإصلاح السياسى وبالنسبة لعبد الناصر فإن الواقع المر للحكم فى مصر فرض إعادة تشكيل المؤسسات السياسية ، ويمثل تلك الخطوة وحدها أصبح فى الإمكان الإعتماد على الجماعة فى مثل هذا الجو الإجتماعى الذى أصبح الآن مفرغاسياسا . ويبدو أن ناصر هو المسئول شخصيا عن إخطار الجماعة ووزارة الداخلية بإنجاز التغييرات الاجرائية المطلوبة فى التسجيل المبكر والذى يجعل موقف التنظيم سليما من الوجهة القانونية[٢١] ، لقد ظلت مشاعر النظام تجاه الجماعة إيجابية ألا أن الأساس الذى تقوم عليه تحول من الصداقة إلى الحاجة .

ولقد رأى مخططو سياسة الجماعة الأمر على هذا النحو ، فقد زار وفد صغير عبد الناصر بعد صدور القرار بيوم واحد لتهنئة الحكومة على خطوتها تلك ولمناقشة مستقبل الموقف فى البلاد ، وأوحت العبارات التى إستخدمت فى المناقشة للحكومة بأن الإخوان يطالبون بصوت مسموع لهم فى شئون البلاد[٢٢] ، وسرعان ما أتضح أن إستثناء الاخوان من قرار حل الاحزاب قد نشأ عنه موضوعيا وذاتيا مركز قوة جديد فى مصر ، وأصبحت « حقيقة »

أن الحكومة لم تكن مستعدة لإستيعاب النتائج التى أنطوت عليها خطوتها تلك ، عاملا حاسما آخر فى التدهور المستمر غـــير المعلن للعلاقة بين الثورة والجماعة .

ومن الوجهة العلنية ، نجح الطرفان فى الحفاظ على مظهر العلاقة الودية لفترة أمتدت طوال عام ١٩٥٣ ؛ وكن واضحا أن إفلات الاخوان المسلمين من الحملة ضـد الاحزاب قد أستقر بهم فى موقف مرموق فى البلاد وقد شارك رجال الحكومة البارزين بما فى ذلك نجيب وعبد الناصر — فى الزيارة السنوية لضريح البنا — شهيد الأمة كما كان يسمى فى ١٣ فبراير ١٩٥٣ الموافق لذكرى السنوية الرابعة لوفاته (٢٣) ، وفى أغسطس عين البهى الخولى أحد أعضاء الجماعة (الذى كان مناصراً للحكومة) ضابطا للاتصال بين الجماعة وهيئة التحرير ومديراً للارشاد الدينى بالهيئة[٢٣] ، وفى سبتمبر أنكر الهضيبى علنا وجود أى خلاف أو سوء تفاهم مع النظام وفى الشهر نفسه شكلت الحكومة « محكمة الثورة لمحاكمة القادة السياسيين السابقين ، وكانت أولى قضاياها وهى قضية إبراهيم عبد الهادى ، معنيه بوجه خاص بدوره فى مقتل البنا وإضطهاد الاخوان فى خلافهم الدائم مع السلطه[٢٥] ، ومع حلول شهر أكتوبر أعلن أن بلدية الاسكندرية تبحث فى تسمية أحد الشوارع التجارية الرئيسية فى المدينة بإسم شارع حسن البنا[٢٦] وفى أكتوبر أيضا أنشأت الحكومة الحرس الوطنى ؛ بتوقيت قصد منه جذب الانتباه لجدية القصد من وقف المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول مسألة السويس ؛ وأنضمت أعداد كبيرة من الاخوان للمعسكرات التى أقامتها الحكومة[٢٦] .

ومع ذلك فخلف واجهة الود كانت هناك بوادر واضطراب ، فبدءا من أبريل تقريباً وفى حركة قصد منها التفريق بين إسم الحكومة والإخوان المسلمين شنت حملة رسمية لتوحيد الأمة مع إستخدام واسع النطاق لشعار : الدين لله والوطن للجميع . وفى الذكرى الأولى لقيام الثورة،لوحظ أن الاخوان كانوا متغيبين عن مركز الاحتفالات ،وانهم حيثما تواجدوا كانوا غير مبالين وكانوا يقاطعون خطب قادة الثورة على نحو مكشوف بشعاراتهم المعروفة ، كذلك بدأت الجماعة منذ أواخر الربيع فصاعدا ، فى إصدار نشرة إخبارية كانت تظهر بصورة غير منتظمة خلال العام ، وكانت تتضمن المسائل التى تهم التنظيم والآراء الرسمية للجماعة بصدد المسائل الهامة والتى لم يكن نشرها فى الصحافة متاحا بسبب الرقابة الصارمة ، وفى أحد الاعداد الصادرة فى يوليو أوأغسطس مدح الهضيبى الحكومة لحسن نواياها إلا أنه حثها على السعى للحصول على تأييد الشعب (قلبيا) للثورة وحمايته لها بدلا من الاكتفاء بتأسيس سلطتها على القوة والقوانين . وإسهاماً فى تحقيق هذا الهدف، طالب برفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف [٢٨] ، وفى نفس العدد رد الهضيبى على الأسئلة المكتوبة من بعض الأعضاء عن موقفه من المفاوضات البريطانيين بقوله :

« إن البريطانيين لا يرون أن المفاوضات ستؤدى إلى تسوية المشكلة المصرية ، وإذا كانت هناك رغبه لدى بعض الناس فى أن يتفاوضوا ، فانه لا يمكن منعهم ،فاذا أمكنهم التوصل لحل يرضينا ، فهو خير ،أما إذا لم يحدث ذلك ، فسيكون واجبنا عندئذ مقاومة هذا الحل [٢٩] . »

والواقع أن هذه المسألة ـ أى المفاوضات ـ هى التى أفسدت العلاقات نهائياً

بين مجلس قيادة الثورة والإخوان المسلمين ،وكلام الهضيبي لم يكن مجرد تصور لما سوف يأتي ، ففي ذلك الوقت لم يكن الهضيبي أيضاً صريحا مع الأعضاء ، فمنذ الربيع كان على إتصال بكل من الحكومة والسفارة البريطانية بسبب هذه القضية بالذات .

ومن الأمور شبه المؤكدة أن « تريفورا ايفانز » مستشار السفارة البريطانية لشئون الشرق طلب مقابلة الهضيبي وقابله بالفعل ، فى فبراير أو أبريل ٥٣ بهدف ظاهرى هو إستطلاع رأيه فى المفاوضات المقبلة من أجل جلاء القوات البريطانية وليس معروفا على وجه اليقين ما دار فى هذا الإجتماع إلا أن كل من الحكومة والجماعة كان لهما تعليقهما على الموضوع ،ولم يعلن أمر تلك المقابلة إلا بعد ١٩٥٤ عندما إستخدمتها الحكومة كوثيقة أساسية فى دعواها القضائية بحل الجماعة، وفى أول مرة تتعرض فيها الحكومة لهذا الموضوع تناولت الاجتماع على أنه (مفاوضات سرية) بين الجماعة والبريطانيين جرت من وراء ظهر الثورة ، واتهم الهضيبي بأنه وافق على شروط معينة بشأن الجلاء قيدت بعد ذلك يد المفاوضين المصريين ودفعت البريطانيين إلى التشبث بموقفهم بعناد أكثر . وأهم ما أشير إليه بهذا الصدد موافقته المزعومة على حل مشكلة وجود القاعدة العسكرية بعد الجلاء بإنشاء لجنة مصرية إنجليزية مشتركة لتسهيل عودة القوات البريطانية بعد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى حال مثول « خطر الحرب على الأراضى المصرية ، وفى فترة لاحقة وبعد توقيع الحكومة لإتفاقيتها مع البريطانيين، وردا على الإنتقاد الذى وجهته الجماعة للاتفاقية ،ضخمت الحكومة من دعواها ضد الهضيبي ، متهمة إياه بأنه طلب الأقل فى مفاوضاته ، وأنه قبل

حا كانت سترفضه الأمة، وبالتحديد : جلاء مشروط ، مبدأ الدفاع المشترك مع الغرب، ووجود خبراء عسكريين لصيانة القاعدة العسكرية (٣٠) .

وفى وقت تال لذلك ، جاهرت الجماعة بموقفها ، ردا على الحملات الصحفية المستمرة على إتفاقية الهضيبى السرية ، فأنكرت انكاراً قاطعاً كل تلك التهم وقدمت رواياتها الخاصة : فقد أخطر رئيس الوزراء مسبقاً بأمر المقابلة مع ايفانز، وقد أكد الهضيبى من جديد خلال المقابلة الموقف التقليدى للجماعة من أنه لا مفاوضات قبل الجلاء ، كما قبل من حيث المبدأ إمكانية عقد إتفاق سرى مع البريطانيين لمساعدتنا فى حالة تعرضنا لهجوم روسى ، بحيث يكون تدخلهم بناء على طلبنا ، وبحيث يرحلون بمجرد إنتهاء المهمة وبعد إنتهاء الإجتماع قدم تقريراً به إلى قادة المجلس العسكرى الحاكم (بما فى ذلك عبد الناصر) الذين أعربوا عن اعجابهم بموقف الهضيبى ، كذلك قدم تقريراً بما دار فى الاجتماع إلى سليمان حافظ وزير الداخلية ، وإلى محمود فوزى وزير الخارجية ، ولقد ساد الشعور أيضاً أن أحد الأهداف التى توخاها البريطانيون من سعيهم لعقد الاجتماع أن يسبروا غور موقف الجماعة من القيادة العسكرية وان الاخوان قد ردوا على هذه المناورة ردا حاسما (٣١) .

أما بالنسبة للطرف الثالث ، أى السفارة البريطانية، فقد ردت عندما كشفت الحكومة (المؤامرة) التى دبرت بينها وبين الجماعة ووسعتها بحيث تشمل إجتماعا عقد فى يناير ١٩٥٤ مع (م . ج. كريسويل) الوزير المفوض ، ردت السفارة بانكار كل التهم والتضمينات التى انطوت عليها عبارات الحكومة بإستثناء ان (تريفور ايفانز) التقى مع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين وهو جانب معتاد ومن مهامه الرسمية (٣٢) .

ونحن لا نعلم بالتحديد أي الشروط وافق عليها الهضيبي، لكن هناك ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأن ناصر أحطر قبل الاجتماع مع ايفانز وبعده.
ومن المهم من الوجهة التطبيقية النظر إلى الحدث في هذا السياق على أنه من المهم أيضا أن نلاحظ أن الاتهامات الأخيرة للجماعة، رغم أنها أفادت في مجرى محاولة الحكومة إضعاف مركز الهضيبي، إلا أنها لم تكن مجرد تحريف للحقيقة، فقد عكست إستياء واضحا من تعدى الهضيبي في محادثاته مع البريطانيين لحدوده. ولم يضعف دخول الجماعة - رغم أنه تم بناء على طلب البريطانيين - مجال المفاوضات مزيداً من الصعوبات أمام المفاوضين المصريين فحسب بل هيأ أيضا موقعاً أفضل للجانب البريطاني، وهذه النقطة الأخيرة كانت ذات أهمية خاصة إذا ما استنتج البريطانيون - وهو ما حدث على الأرجح - وجود ذلك الصراع الكامن بين الحكومة والجماعة. والواقع أن سعى البريطانيين إلى التعرف على آراء الاخوان المسلمين كان بمثابة الاعتراف بالصوت المسموع للاخوان في شئون الأمة، ولقد كرس الهضيبي هذه الفكرة بموافقته على اجراء المحادثات، وبالتالى فقد أضعف موقف الحكومة، الأمر الذى بدا للحكومة كمقدمة لتحد خطير، وأكد الحادث التالى ذلك:

ففى شهر مايو وفى اعقاب توقف مؤقت للمحادثات بين الحكومتين، ذهب صلاح سالم وزير الارشاد القومى وشئون السودان فى ذلك الوقت والمتحدث غير الرسمى بلسان مجلس قيادة الثورة للشئون الخارجية، لزيارة الهضيبي للسؤال عن موقف الاخوان من إمكانية نشوب حرب مع البريطانيين قبل أن تتمكن القوات المسلحة المصرية من الإستعداد لذلك، وكانت تراوده فكرة توحيد الجماعات المتهيأة بالفعل لدخول المعركة مع البريطانيين وجاء رفض الهضيبي غير الصريح مطويا فى العبارات المنطقية التالية وغير المتصلة بالموضوع:

« نحن معشر الاخوان المسلمين لا نعترف بحدود جغرافيه فى الإسلام ، إن إهتمامنا موجة لعزة الإسلام وسوف نخوض دفاعا عنه — المعركة التى تضم العالم الإسلامى برمته ، فعلى سبيل المثال قد لا يكون مهما بالنسبة للاسلام أن تبدأ المعركة فى القناة ، بل أن تبدأ من تونس أولا ، أن لنا خططنا وأهدافنا وقدتنا المستقلين الذين يكرسون حياتهم لهذا المجال الرحب وليس ضروريا أن تتحدد رؤيتهم بالمشكلات المحلية فى مصر » .

وهذا ما أذاعته الحكومة فقط عن هذه الزيارة ، ولكن يبدو أن الهضيبى قد أضاف (لتحفظه) نقطة أكثر جوهرية وهى أن الحكومة ينبغى أن تقرر فعليا ما إذا كانت جادة فى عزمها على دخول معركة مع البريطانيين ، أم أنها تخطط لإستخدام الاخوان كأداة تهديد للبريطانيين حتى يستأنفوا المفاوضات التى توقفت ؟ . وكان الهضيبى يرى المسألة (مسألة ضمير) فالمطلوب منه ، طبقا لصيغة الحكومة ، أن يبعث لمنطقة القناة إخوانا سيفقد بعضهم حياته بالتأكيد ، فداء لسياسة قائمة على التفاوض التى بدت فى ذلك الوقت ، وفى ضوء الاحداث التاريخية ، سياسة محكوما عليها بالفشل .

واقترن بالتشكك فى نوايا الحكومة فى مواجهة البريطانيين تشكك آخر حول نواياها تجاه الجماعة ، فالتنافر بين المجموعتين كان قد وصل لمرحلة فى ذلك الوقت لا يمكن تجاهلها ، رغم إستمرار الحفاظ على المظهر الودى ورغم جهود (المحايدين) ، فى كلا الجانبين لتسوية أسباب النزاع ، وعندما طلب صلاح سالم من الهضيبى مشاركة الاخوان فى معارك القناة ،

فقد كان يطلب أيضا — نظراً لكونها عمليات نوعاها وتنظمها الحكومة — معلومات عن حجم القوات ، الواقعية والممكنة ، التي هي تحت تصرف الجماعة . وفي ظل الظروف القائمة كان من الممكن فهم طلب كهذا على أنه مناورة من الحكومة بأن تدعو الاخوان المسلمين إلى الإسهام في (الكفاح الوطني) الذي سيضع في الوقت ذاته القوة المدنية الباقية في البلاد والتابعة للجماعة تحت السيطرة الكاملة للحكومة ، مما يعرض وجودها للخطر . ومما يؤكد أن ذلك كان جزءاً من تفكير الحكومة أنها عادت وطلبت بوضوح في شهر مايو — وكررت الطلب مراراً — الالغاء الفوري لوحدات الجهاز السري الاخوان والتي تتواجد ، كما أكدت الحكومة ، داخل القوات المسلحة وجهاز البوليس .

تلك الأحداث التي وقعت وراء الكواليس عجلت باحتدام الصراع . ويمكن النظر إلى إنشاء الحرس الوطني في أكتوبر التالي على أنه جزء من الصراع مع البريطانيين ، ألا أنه يعد أيضا بمثابة الخطوة الأولى في اتجاه إنشاء تنظيم معادى للاخوان المسلمين ، وفي نفس الوقت بدأ مجلس قيادة الثورة ينشط في شد أزر مجموعة من المنشقين داخل الجماعة كانوا يسعون لعزل الهضيبي ، وقد جاء قرار حل الجماعة في يناير ١٩٥٤ بعد فشل الحكومة في محاولة استثمار الانفجار العلني لهذا الانقسام .

الإنقسام الداخلي (نوفمبر — ديسمبر ١٩٥٣) :

كان تعيين الهضيبي خلفا للبنا ، بالنسبة لحفنة من الأعضاء القدامى ذوي النفوذ — وكما سبق أن لاحظنا — مجرد حل وسط مؤقت .

وإنطلاقا من هذا الجو النفسى نشأ الإطار العام لتفسخ الجماعة ، وكانت سلسلة القضايا التى أثيرت فى البداية هى فى أساسها تعكس أستياء الاعضاء القدامى الذين يحتلون مراتب متقدمة فى الجماعة ، من أن (الدخيل) الهضيبى يتحدى أسبقهم — طبقا للنظم القائمة — وبالتالى يتحدى ، على نحو ضمنى ، تاريخ مشاركتهم الطويلة والشاقة غالبا والمتفانية دائما فى خدمة الجماعة . وتحول هذا الامتعاض إلى مشاعر شخصية عدائية خشنة تحولت معها المشكلات الحقيقية فى أغلب الأحوال من مجالها الأساسى وإنقسم بسببها التنظيم إلى زمر عديدة . ومن وجهة نظر التنظيم ، كانت المشكلة الأساسية هى ضعف الثقة وهى عامل ذو أهمية حاسمة من كل النواحى فى القيادة ، فقد كانت الثقة هى الأساس فى الترابط الداخلى والتكامل فى ديناميكية الجماعة ، بحيث كان اضعف الثقه نتائجه المعوقة . وفى الجدل الدائر بين الاخوان ، عاشت الجماعة أزمتها فى أعقاب إنهيار طابعها الأساسى الذى ميزها والقائم على «روح المحبة والاخوة» ، ودفعت المشكلات التى أثارها تدهور العلاقات بين الجماعة والحكومة بهذه الخلافات إلى الصدارة .

ومن الوجهة الشخصية كانت إحدى المشكلات الكبيرة التى يواجهها الهضيبى هى إحتذاء نموذج شخصية البنا فى علاقته بالجماعة ، وتلك محاولة رفضها الهضيبى عامداً ، الا أن قدامى الأعضاء لم يدعوا لدفرصة لنسيانها ، فعلى سبيل المثال لم يكن الهضيبى يقضى الصيف بالاسكندرية فحسب ، بل والأسوأ من ذلك ، كان يذهب للاستحمام وقضاء الوقت على الشاطىء ومن ناحية ثانية ، كان واضحا أن زياراته القليلة لشعب الوجه القبلى كان

يجرى ترتيبها بحيث تتم فى الشتاء ، على عكس البنا ، الذى أختار أن يزور تلك المنطقة ، وجوها حار أكثر من أى منطقة فى مصر ، فى ذروة الصيف . وإلى تلك التصرفات النقيضة لتصرفات البنا أضيفت تصرفات وصفت بأنها إساءة متعمدة لذكرى لزعيم الأول ، منها رفض المضيبى المستمر التخلى عن أصدقائه من أعضاء الحزب السعدى وهو الحزب الذى تعاديه الجماعة وعدم موافقته على أن يلقب بلقب آخر (رئيس عام الجماعة) بدلا من (المرشد العام) الذى شعر بعض الأعضاء بأنه من حق حسن البنا وحده ، وما قيل أيضا عن إعتراضه على وضع صور البنا فى الشعب المختلفة للجماعة ، وفضلا عن هذه المسائل المحددة كان هناك الإتهام الأكثر عمومية بأن السلوك العام للمضيبى بالنسبة للقصر وبعض الوزراء دل على أن الجماعة قد تحولت تحت قيادته إلى (حزب الاستقراطيين) بـــدلا من أن تظل الحركة المنسوبة إلى حسن البنا[٣٤] .

والأكثر خطورة من ذلك ، كانت تلك التجاوزات التى حدثت ، فيما يختص بالإدارة والتنظيم ، فمنذ البداية ، كان إصرار المضيبى على سرية المحادثات المحيطة بتعيينه ، ورفضه أن يتولى مهام منصبه فور إتمام إجراءات تعيينه ، أو أن يستقيل من عمله الأصلى ، أو أن يسمح بإعلان أسمه . كان هذا الإصرار والرفض مبعثاً لضيق الاعضاء ، كما كان مهيناً فى نظر بعضهم ولقد فسر إشتراطه لتولى منصبه بأن يعين عبد القادر عوده وكيلا له على أنه وسيلة للتخلص من صالح عشماوى وأحمد حسن الباقورى — أبرز المنافسين على القيادة من بين قيادات الجماعة — فضلا عن أنطوائه على إهانة شخصية

لهما . كذلك آثار رفضه الاعتراف بمجلة (الدعوة) الاسبوعية ، التى يملكها ويشرف على تحريرها صالح عشماوى كصوت رسمى معبر عن الجماعة آثار مشاعر مشابهة لدى الأعضاء[٣٥] ، كما أن مسألة تعيين كل من الهضيبى وعودة بطريقة غير دستورية — شأنها شأن معظم ما سلف ذكره من نقاط لم تثر نقاشا إلا بعد التعيين — كانت نقطة أخرى من نقاط النزاع والجدل . ونفس الأمر ينطبق على طلب الهضيبى إنشاء الوظيفة الجديدة (نائب المرشد) بعد إختلافه المبكر مع عودة وكيله الذى أختاره بنفسه .

كل تلك الأشياء عكست شعور المرارة لدى الأعضاء القدامى بعد أن تولت « الوجوه الجديدة » مسئولية التنظيم مع تجاهل متعمد وبعيد عن اللياقة لمنزلتهم المتميزة ، كما عكست أيضا بالنسبة لهؤلاء الأعضاء ما شكل — فى وقت لاحق — ركيزة هامة للخلاف إلا وهو ما أعتبروه نوعا من التعجرف والدكتاتورية فى تولية السلطات داخل الجماعة من جانب الهضيبى ، وقد أنبنى زعمهم هذا وبصفه أساسية على إستخفافه وعدم مراعاته لـ (حق) مكتب الإرشاد فى تقرير مصير الجماعة وقراراته التعسفية وغير الدستورية التى أصدرها بحل الشعب بسبب عدم إتفاقها مع القائد الجديد ، ونتيجة لذلك أصبح هناك ولأول مرة خلاف صريح (أيا كانت درجة الإخلاص وراءه) حول التوزيع الرسمى للسلطة فى التنظيم وحول الأزمة الهامة المقترنة بها والتى ظلت حتى ذلك الوقت تقليداً ثابتا وهى « الطاعة العمياء » أو « السمع والطاعة » . وفى خلفية كل التعديات والتجاوزات كان هناك الشعور العام ببداية الركود ، فلم ينخفض حجم العضوية فحسب ، بل

أصبحت الجماعة نفسها في ظل قيادة الهضيبي « حركة أقوال » لا « حركة أعمال » وكان واضحا أن وراء ذلك سببان : معارضة القائد الجديد الواضحة ضد القيام بأي نشاط سياسي ، وفيض الكتب التي كتبها عدد من الأعضاء وبعض الأصدقاء ، تناولوا فيها مشاكل الجماعة ومصر والاسلام ، وكانت هذه الكتب قد بدأت تنمر أكشاك التوزيع بعد عام ١٩٥٠ ، وعلى وجه الاجمال نجد أن الهضيبي أثار حساسيات الأعضاء ، وإنتهك دستور الجماعة وأهان قدامى الأعضاء ، كذلك هبط بمستوى تطلعاتها إلى درجة الابهام وجرد رسالتها من شخصيتها المميزة وهدفها الأساسي .

على أن إستمرار إستحواذ الهضيبي على ولاء الأغلبيــة الواسعة من الأعضاء كان يشير إلى أن تلك المشكلات لم تكن تزعج سوى جماعات صغيرة داخل الجماعة ، ومع ذلك فقد أثارت إختلافات السياسية أو «المنهج الخاص » بين الهضيبي والبنا نوعا من الجدل والشك على المستوى العام وأن ظل لفترة طويلة دون توجيه . وقد شملت تلك الاختلافات الظاهرة مسائل رئيسية ، يعود تاريخها إلى ما قبل الثورة ، مثل علاقة الجماعة بالحكومات المختلفة ، وبالحركة الوطنية ، فضلا عن القضية الداخلية الخاصة بإستمرار وجود الجهاز السرى والتي لا تقل أهمية عنها .

وسوف يذكر أن موقف الهضيبي من مشكلة السويس عام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢ كان قد سبب جدلا واسعا داخل الجماعة وخارجها فيما يتعلق بطبيعة دورها إزاء الحركة الوطنية . وأن زيارات الهضيبي للقصر وإعترافه

الرسمي بتعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكي رغم العداء الشامل الذي أبدته العناصر الوطنية لهذا التعيين ، ومشاوراته الودية مع حكومات ماهر والهلالي التي جاءت بعد الوفد ، هذه التصرفات جميعها لم تثر الشكوك فحسب حول مشاعره إزاء الحركة الوطنية بل وأدت أيضا — وهو الأكثر أهمية — إلى الشك في أنه يحاول أن يوحد الاخوان بموقف الولاء للوضع الراهن . ولقد سبق أن رأينا كيف كان الوضع أكثر تعقيداً ، وأن سلوك الهضيبي كان يحدد ، إلى حد ما ، الحذر أو الجبن الرسمي ونظرته الفقهية على نحو صارم لدوره كقائد للجماعة ، وموقفه المهزوم والمتردد من قضية النشاط السياسي ، وخاصة عندما يرتبط هذا النشاط بالعنف(٣٦) ثم جاءت ثورة ١٩٥٢ لتطرح المشكلة السياسية على نحو أكثر مباشرة من أي وقت مضى ، بعد أن أصبح الاخوان لأول مرة يتمتعون بحماية السلطة .

في داخل الجماعة نشأ الخلاف الموضوعي الأول مع صدور القرار الحكومي الذي صدر في سبتمبر ١٩٥٢ بحل كل الأحزاب ، ودار الخلاف بصفة أساسية حول ما إذا كانت الجماعه حزبا سياسيا أم أنها (جماعة دينية) وفي ظل النظام الجديد في مصر والذي أصبح للاخوان المسلمين فيه مكانة بارزة أصبح السؤال ينطوي على دلالات أوسع بكثير من دلالاته قبل ذلك . وفي الرابع من أكتوبر أجتمعت الهيئه التأسيسية لمناقشة الموضوع ، وإعترضت الأغلبيه على نظريه الهضيبي القائله بأن الجماعه ليست حزبا سياسيا (وأن لم ينف أن دوراً سياسيا) ، وصوتت الهيئه مع قرار تسجيل الجماعه كحزب سياسي وكان الهضيبي الذي غاب عن الاجتماع لدواعي المرض ، قد قدم إستقالته توقعا منه لقرار الهيئة ، وتم إقناع الهضيبي بالعودة مرة ثانية ، من منطلق

أن صراعا على من يخلفه قد لا يكون فى صالح الجماعة . والواقع أن مثل هذا الصراع كان قد بدأ : إذ كان متوقعاً فى غيابه — على أساس موقعه فى النزاع الدائر — أن محاولة لعزله قد تبذل من جانب خصومه[٣٧] ، وهم قادة الجهاز السرى وأنصارهم فى المراتب العليا من التسلسل الهرمى للسلطة ، ولقد إستمرت أسباب الخلاف قائمة بعد ذلك حـــــول موضوع الجهاز السرى بالذات .

وسوف يذكر أن الهضيبى قد طالب بإلغاء الجهاز السرى فوراً اكتشافه لإستمرار وجوده وقد رفض قائده عندئذ — عبد الرحمن السندى — إطاعة الأمر الصادر له من الهضيبى بتقديم كشف بأسماء أعضاء الجهاز والأماكن التى يحتفظ فيها بمهماته الخاصة[٣٨] فبالنسبة للسندى وإتباعه ، كان ذلك الموضوع يوازى فى أهميته بقاء الجماعة نفسها : فحل الجهاز السرى لم يكن بمثابة إنتهاك لمفهوم الجهاد فى الاسلام فحسب ، بل كان يعنى أيضا تجريد الجماعة من أداتها الرئيسية فى الدفاع عن نفسها ، ولقد ذهب الهضيبى إلى أن التدريب الجثمانى واللياقة البدنية ليسا سوى جزء مكمل لبرنامج الحركة التدريبى ، أما الاهتمام الرئيسى فيجب أن ينصب على التدريب الفكرى والروحى ومثل هذا هذا البرنامج لن يصبح تنفيذه مواتيا من خلال الجهاز السرى بل عن طريق نظام هام هو نظام الأسر الموجود بالفعل ، والذى يمثل روح الاخوة فى الاسلام[٣٩] أما « حقيقة » أن على وجود الجهاز السرى قدأنطوى أيضا على أدراك واع لمشكلة إزدواجية القيادة والصراع على السلطة ، فقد تأكدت من خلال إعتراض عبد القادر

عوده نائب الهضيبى على وجود الجهاز لأسباب فنية ، وهو ما أسلفنا الاشارة اليه ، حين قال عنه أنه يمثل (خطأ إدارى)[٤٠] .

وأدى رفض السندى الاذعان للهضيبى إلى استقالة الأخير ثم سحبت هذه الاستقالة عندما تقرر أحالة المشكلة إلى لجنة مكونة من ثلاثة من كبار الأعضاء ، والتى عملت على اقناع السندى بقبول سياسة الهضيبى ، ومع ذلك ورغم تعيين قائدين آخرين للجهاز من قبل اللجنة فى الفترة بين نوفمبر ١٩٥١ ونوفمبر ١٩٥٣ فإن أحداً منهما لم يستطع التخلص من نفوذ السندى بين أعضاء الجهاز ، فبعض الأعضاء كانوا غير معروفين للقيادة الجديدة ، كما أن البعض الآخر ظل مخلصا للقائد القديم ، وثأر السندى لنفسه بأن ألقى بثقله كله إلى جانب خصوم الهضيبى فى نزاعات أخرى أكثر عمومية ، وشن حملة دعائية لإضعاف مركزه ، وكان رد فعل الهضيبى هو قبول تحدى السندى له ، وبدأ بدوره فى تنظيم حركة مضادة لكسب تأييد الأعضاء الموالين للسندى[٤١] ، ولقد تصاعد النزاع داخل الجماعة بينما كانت العلاقات مع الحكومة آخذة فى التدهور .

وخلال عام ١٩٥٣ ظهرت دلالات عدة على وجود أزمة داخل جماعة الاخوان المسلمين وتوقع العديد من الناس أن القيادة ستضطر إلى إعادة الطمأنينة إلى الأعضاء من خلال أشعار خاص لهم حول (الأكاذيب) التى ظهرت فى الصحف حول الجماعة[٤٢] الا أن أعضاء الهيئة التأسيسية بدأوا — مع حلول شهر أغسطس — يعقدون اجتماعات محدودة غير رسمية لتدبر المشكلات الداخلية والخارجية ، التى أصبح لها الآن أبعادها الخطيرة .

بوتحول أحد اجتماعات الهيئة التأسيسية والذى عقد فى سبتمبر إلى نقاش مفتوح لكل التجاوزات والأخطاء فشمل أزمة سبتمبر ١٩٥٢ التى نشأت عن مسألة تعيين بعض الاخوان فى الوزارة ـ وهو ما أصبح معروفا الان لكثير من الأعضاء لأول مرة ـ وإجتماعات الهضيبى مع ممثلى السفارة البريطانية ، وتركز الجانب الأكبر من المناقشة فى جدال ساخن حول العلاقات مع الحكومة ، وأصبح عبد القادر عوده الذى كان تعيينه فيما مضى هو أحد شروط الهضيبى لقبول منصب المرشد العام ، المعبر الأساسى عن هؤلاء الذين سعوا إلى التهدئة فى علاقات الجماعة مع الحكومة وكذلك كان الهدف الأساسى للاتهامات التى وجهها الهضيبى بأن عملا طائشاً قد ارتكب وذلك حين كشفت أسرار خاصة بالجماعة للحكومة [٤٣] وانتهى هذا الطور من أطوار النزاع باجتماع آخر للهيئة التأسيسية فى ٨ أكتوبر ، وخلاله ركز الهضيبى جهده على موضوع إنتخابات مكتب الإرشاد ، وحقق فوزا باهراً ثم اتبع إنتصاره هذا بالتصدى لمحاولات إنهاء سيطرته على التنظيم وذلك من خلال تحديد فترة عضوية مكتب الارشاد بثلاثة سنوات (وهو ما يعد بمثابة إلغاء أو تعطيل فورى لهذا المنصب) عندئذ طلب « البيعة » من الهيئة كلها ، فبايعته [٤٤] .

ورغم المظاهر الخادعة للصداقة والود بين الزمر المتنازعة ، كان إجتماع أكتوبر والإنتخابات التى جرت رمزا لنقطة تحول على أكثر من مستوى [٤٥] ففى النهاية كان الضغط الحقيقى من أجل الاصلاح التنظيمى قد بدأ ، وللاصلاح هنا وجهان :

(١) وجه له صفة الاستعجال ، يتعلق بالمشكلة المنطلقة من الرأى القائل بأن الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد العام كانا أدوات طيعة فى يد المرشد

الذى لا تمثل إرادته المنفردة إرادة الجماعة ، وهى مشكلة تتعلق بإيجاد وسائل وأدوات يمكن من خلالها أن تحافظ الجماعة على سياستها تجاه الحكومة .

٢ — وعلى المدى الطويل ، مشكلة اضفاء الطابع الديمقراطى على الجهاز الإدارى للجماعة ، وفى حين بدا أن دوافع الإصلاح تنشأ أساساً عن الخلاف القائم بين الهضيبى وخصومه ، فإننا نجد لهذا الخلاف جذوراً أعمق: القضايا التى أثارتها خلافة الهضيبى للزعامة فى تنظيم تميز بالخضوع والطاعة التامة للقائد نتيجة لأن زعيمه الأول كان حائزاً لهذه الصفة ونتيجة لأن التنظيم اعتمد فى ممارسته لنشاطه لا على القانون بل على الجاذبية الشخصية لقائده ، فرغم أن التساؤلات بدأت تثار ، حتى فى فترة البنا ، حول مفهوم الطاعة المطلقة ، إلا أن هؤلاء الذين أيدوا هذا المفهوم لأسباب عديدة بدأوا يناقشون ما ينطوى عليه من دلالات . ومع بداية زوال المصادر الأساسية والمعنوية التى تستمد منها الجماعة قوتها ، تحول الانتباه إلى المعنى الحرفى لدستورها وما ينطوى عليه من مضمون لوحظ الآن فقط أنه لم يكن قابلا للمناقشة ! وأصبح البنا — فى رأى البعض — هو المناصر الحقيقى للديمقراطية ولم يكن رد الفعل هذا نوعا من الذكرى المفتقرة إلى الصدق أو تحديا كاملا للحقيقة ، وإنما نجم عن الصورتين المختلفتين للقائدين : وهو ما عبر عنه أحد الأعضاء بقوله « لقد وهبنا ولاءنا للبنا ، أما الهضيبى فلا يستحق هذا الولاء » .

وعلى مستوى آخر ، نبهت أحداث اجتماع أكتوبر المعارضة لكى تتخذ موقفا أكثر صلابة وأكثر ترابطا ، وأتهم الهضيبى وأنصاره بالتدخل السافر والشاذ والمخالف للأصول فى سير الانتخابات ، وعلى ذلك فقد نظر إلى الانتخابات انطلاقا من الحكم السالف الذكر ، على أنها زائفة وبعيدة عن التمثيل الحقيقى

للقوى داخل الجماعة . كان ذلك هو الجو النفسي للمعارضة عندما أصبح واضحاً في ذلك الوقت أن الهضيبي قد أوشك على كشف اللغز المحير الذي يحيط بعضوية وتنظيم الجهاز السري ، وكان الانتصار الذي أحرزه في أكتوبر على وشك أن يتوج بانتصار مشابه في الصراع الدائر للسيطرة على الجهاز السري . على أن الاخوان بهتوا حين قرأوا في الصحف في صباح ٢٠ نوفمبر نبأ موت سيد فايز — بقنبلة وضعت في صندوق من الفطائر وكان فايز شخصية بارزة في احداث ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، والرجل الثاني الآن في الجهاز السري ، وفي ٢ نوفمبر عقد مكتب الارشاد جلسة استغرق طوال الليل ، وفي صباح اليوم التالي أعلن عن طرد أربعة من أعضاء الجماعة هم : أحمد زكي حسن وأحمد الصباغ وعبد الرحمن السندي وأحمد عادل كامل ، وهم جميعا من أعضاء الجهاز السري ، وفي اجتماع المكتب حسم صوت الهضيبي الأمر بعد تعادل أصوات الأعضاء في التصويت على موضوع الطرد (خمسة الى خمسة) وبعثت السكرتارية بمذكرة لكافة الشعب تطلب منها عدم التقدم بأي استفسار حول الموضوع ، وفي تناول الصحافة لنبأ موت سيد فايز ، لم تنشر من قريب أو بعيد الى طبيعة انتماءاته ، على أن (الأهرام) لكي تجعل قراءها يتذكرون ويتعرفون عمدت الى وضع الأخبار المتعلقة بموت سيد فايز في موضع تالي لأخبار طرد الأعضاء الأربعة والتقرير اليومي الذي كانت تنشره عن محاكمة منفذي عملية اغتيال البنا .

وسعيا من مراسلي الصحف لالقاء بعض الضوء على واقعة الطرد ألحوا في طلب التفسير من المتحدث باسم الجماعة ، وتجنب المتحدث معظم الأسئلة ، ورفض بوجه خاص التعليق على امكانية أن يكون هناك ارتباط بين ما حدث

وأى (جريمة)ما . وبعد أيام قليلة تتلقى الأهرام من (مصدر مطلع) فى الاخوان المسلمين معلومات تفيد بأن قرار الطرد كان بمثابة عقاب من أجل (التقارير المديدة) حول اساءة الأعضاء الأربعة « للرسالة وللجماعة »[٤٧] . وظل هذا التفسير هو التفسير الرسمى ، ومن بين القصص العديدة التى أخذت تظهر منذ ذلك الوقت فصاعدا ، تلك القصة التى لاقت رواجا أكبر ، والتى تقول بأن فايز قتله واحد من الأعضاء الأربعة فى الجهاز السرى أو الأربعة جميعا ـ أو قتل بناء على أوامرهم ، فى اليوم المحدد لتقديم التقرير الذى أعده ـ والذى شمل تفاصيل بيانات الجهاز السرى التى حجبت طويلا ـ إلى الهضيبى[٤٨] . وحول قرار طرد الأربعة ، تحدث الهضيبى فى جمهرة كبيرة من أتباعه فقال : لن تأخذنا بهم شفقة[٤٩] .

وإذا كانت الحكومة قد حققت فى الجريمة ، فقد ظلت ذلك سرا ، ولم تكن هناك أوامر بالقبض كما لم توجه أية تهم ، ومن المعقول تماما افتراض أنها تابعت تلك الأحداث باهتمام بالغ ففى الليلة التالية لقرار الطرد ، تناول ناصر وبعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة العشاء مع الهضيبى وبعض أعضاء مكتب الارشاد[٥٠] أما مجلة الدعوة ، والتى تحددت هويتها الآن على نحو صريح بوصفها صوت القوى المعارضة للهضيبى ، فلم تشر بشىء الى مقتل فايز ، على أن رئيس تحريرها عشماوى لم يقف مكتوف الأيدى، فان المعارضة ـ وقد تأكد لها أن الهضيبى مصر على المضى فى طريقه ـ عزمت على التخطيط لإزاحته من موقع السيطرة على الجماعة .

وفى السابع والعشرين من فبراير وبعد انتهاء صلاة الظهر فى جامع الاخوان بالقاهرة التقت الزمرة المناهضة فى جلسة سرية، وفى الخامسة بعد الظهر توجهت

مجموعة من واحد وعشرين عضواً إلى منزل الهضيبي وطالبت بالإستقالة ، دون أن يستجيب الهضيبي ، ومن هناك إتجهوا للمركز العام للجماعة ، حيث كانت مجموعة أخرى قد تجمعت بالفعل وأحتل الجميع (حوالى سبعين عضوا) المبنى وأغلقوا البوابات بالسلاسل ثم أوضحوا أنهم قرروا البقاء حتى يقوم الهضيبي والمكتب بتغيير قرار فصل الأعضاء الأربعة إلى وقف مؤقت حتى تتم الإجراءات التالية :

١ — تشكيل لجنة لتقصى الحقائق .

٢ — وقف مكتب الإرشاد حتى تبت الهيئة التأسيسية فى أمر وجوده مستقبلا .

٣ — إنشاء لجنة من هؤلاء الأعضاء أنفسهم لإدارة التنظيم لحين إجتماع الهيئة التأسيسية وأبلغ هذا البيان تليفونيا إلى كافة الشعب وإلى الصحف .

وحاول بعض (المحايدين) من أعضاء مكتب الإرشاد اقتحام المتاريس لكن دون جدوى ، عندئذ دعى القادة إلى الاجتماع فى منزل الهضيبى ، وفى الواحدة ظهراً أصدر المكتب بيانا للصحف يستنكر فيه ما حدث . وكذب الاشاعة القائلة بأن الهضيبى قدم إستقالته ، كما دعى الأعضاء إلى إجتماع عام فى اليوم التالى ، وخلال الليل طلب كل من الطرفين من عبد الناصر المساعدة على رأب الصدع وإبقاء الموضوع بعيداً عن متناول الصحافه ونفى ناصر إمكانية تدخله فى شئون الصحافة . ولكنه رتب هدنه أرضت الجانبين معاً ، وفى الفجر فتح المتمردون البوابات وغادروا المقر ، وتضمن

الإتفاق تمهيدا أن يتضامن الجانبان معا فى إعادة إستتباب الهدوء بالمركز العام فى ذلك اليوم ، وأن يتم تشكيل لجنة للتحقيق ، أما هل يتعمق التحقيق بالأعضاء الأربعة المفصولين أم هؤلاء الذين احتجزا على نصائهم ، فتلك كانت حتما موضوعا للخلاف ، وكان عشماوى والحكومة هما أصحاب التفسير الأول أما التفسير الثانى فقد تبناه الهضيبى وأصدقاؤه[51] .

وفى الثالثة من مساء اليوم التالى ، ٢٨ نوفمبر ، عقد الاجتماع فى المركز العام ، ومن كل مكان كان الأعضاء يتوافدون وينضمون للحشد وكذلك كان هناك المنشقون وقادتهم ، وفى الرابعة وصل الهضيبى وتعالت هتافات الترحيب كالرعد من جمهرة الأعضاء ، والتى إعتبرت بمثابة تجديد للبيعة للهضيبى وإستنكارا جماهيريا لعشماوى . ثم ألقى الأعضاء النيادبون سلسلة من الخطب العاطفية ولمنفعله تأييدا للمرشد العام . وخلال الليل عقد المكتب إجتماعا مع قادة التمرد ولم يعلن شىء باستثناء أن إجتماعا آخر قد تقرر عقده فى اليوم التالى ، وأن الواحد والعشرين حضروا الذين هاجموا بيت الهضيبى قد أوقفوا ، فضلا عن إستمرار النقاش حول موضوع الاعضاء الاربعة المفصولين دون التوصل إلى نتيجة محددة . وفى نوفمبر أعلن مكتب الارشاد قراره بإيقاف أربعة من المشتقين لحين إجراء التحقيق عن طريق أعضاء يتم الاتفاق على تكليفهم ولجن تأديب : وكان ثلاثة من هؤلاء الاربعة من بينهم عشماوى هم قادة التمرد ، أما الرابع وهو سيد سابق فهو الذى أعلن أو أعلن نفسه قائدا للجماعة ، على أن الإجراءات التأديبية استمرت خلال الأيام القليلة التالية ، وفى ٩ ديسمبر تقرر فصل ثلاثة من المتهمين هم عشماوى ومحمد الغزالى وعبد العزيز جلال . وفى اليوم التالى لصدور القرار دعيت الهيئة التأسيسية للاجتماع ونظرت موضوع الأعضاء المذنبين مرة أخرى ،

وصدقت الهيئة التأسيسية على قرار المكتب واسكنهـا ـ وفى نفس الوقت الذى جددت فيه ثقتها بالهضيبى ـ شكلت لجنة من خمسة أعضاء لدراسة موضوع مراجعة دستور للجمعية.[٥٢]

وأعرب عشماوى عن أسفه بسبب فصله وأكد أن عملية الفصل تمت دون توجيه إتهامات ، ودون تحقيق ومحاكمة ، وأن الهضيبى تصرف بديكتاتورية ، وتعاهد الأعضاء المفصولين أنفسهم على أن يواصلوا عملهم (فى صالح الرسالة) إعتمادا على قدراتهم الذاتية [٥٣] ، أما الهضيبى فقد أعلن عقب إنتهاء الأحداث شكره لجمهور الأعضاء على تأييدهم له وصفحه عن هؤلاء الذين ندموا وثابوا إلى رشدهم ، كذلك أعرب عن أمله فى أن توحد الجماعة صفوفها وأن تنسى ما حدث ، على أن القلق كان يساور قطاعات هامة فى التنظيم[٥٤] ، لكن كانت هناك أيضا محاولات لتسوية بعض الخلافات التى استهلكت قوة التنظيم فى العامين الماضيين ، وفى النهاية قررت القيادة نشر سجلات الأحداث التى وقعت فى الشهر المنصرم فى كتيب صغير ، ردا على الاتهام الذى وجه الهضيبى بأنه سلوكه كان تعسفيا ، وكان الإستنتاج الذى توصل إليه الكتيب والذى لم يشر إليه فى أى مكان آخر ، هو أن السندى كان أهم الشخصيات التى اختبأت وراء الكواليس فى محاولة الإنقلاب داخل الجماعة [٥٥] .

وبعد الأزمة كانت المشكلة الرئيسية هى تحديد ما ينبغى عمله فيما يتعلق بالجهاز السرى ، بعد أن أصبح قادته ومناصروه خارج الجماعة ،وسوف يذكر أن أمنية الهضيبى فى حل هذا الجهاز ووجهت بمقاومة عنيدة ليس من جانب

قادته وحدهم بل ومن جانب أعضائه أيضا ، وكانت إحدى المشكلات الرئيسية التى واجهته هى ـ مدى إمكان التعرف على أسماء أعضاء الجهاز ، وكانت هناك مشكلة أساسية أخرى وهى إلى أى مدى انغرست فكرة الجهاز السرى فى أذهان أعضائه[٥٦] ، وعلى نحو تدريجى وخلال صراعه مع السندى ، تبلورت فكرة حل وسط فى صفوف مستشاريه ، نفذت بعد طرد السندى ، إذ تم حل الجهاز السرى بعد أيام قليلة . وأعيد تكوينه على أسس جديد ، وقائد جديد حيث عين يوسف طلعت ـ وهو تاجر حبوب من الاسماعيلية وعضو قديم فى الجماعة ـ قائداً له[٥٧] ، وعند تعيينه صدر له توجيه واحد : ان يهيء للجهاز (الوضع المناسب) وكان المقصود من ذلك دفع نشاط الجهاز فى إتجاه العلانية من خلال الزيادة التدريجية لحجم عضويته وإقامة نوع من التكامل والترابط بين نشاطه و بين نظام الأمر فى الجماعة العلنية ، وتخليصه من الطابع الارهابى. وكان عمل طلعت ـ كما أوضح وكيل الجماعة فيما بعد ، يتلخص فى : تجريد (الوحدة) من طبيعتها الخاصة وإعطائها طابعا آخر[٥٨] ، أو بمعنى أدق ، أن يشرف على عملية تصفيتها ، وكانت المشكلة الرئيسية أمام طلعت هى كيف يقنع قدامى أعضاء الجهاز السرى بالفكرة الجديدة وبالقيادة الجديدة فى الجماعة ؟ ، وكما إتضح فى النهاية ، كان مجرى الأحداث حاسما بالنسبة لتلك المحاولة الاصلاحية ، ففى يناير وفى أعقاب حل الجماعة ، أصبحت فكرة تصفية الجهاز السرى ـ بغض النظر عن نوعية نوايا طلعت وبعض الأعضاء الأعلى منزلة ـ تبدو وفى أقل تقدير ، فكرة أسىء توقيتها ، ذلك ان لم تكن فكرة حمقاء. فالدعوى القديمة القائلة بأن الجهاز السرى هو أداة دفاع لم تبد على هذا القدر من الافحام مثلما بدت عندما بدأت الجماعة تدخل طورا جديدا من أطوار المحنة .

الصراع مع ثورة يوليو : الجولة الأولى (يناير — مارس ١٩٥٤) :-

بعد التغلب على الأزمة الداخلية فى ذلك الوقت ، استأنفت الجماعة إجتماعاتها الأسبوعية وأنشطتها الأخرى . ففى منتصف ديسمبر ١٩٥٣ طلب بعض المعارضين ـ كما سبق أن رأينا ـ الصفح من المرشد ، بعد أن نكثوا بيمين الولاء، وقدنالواهذا الصفح ، أماقادة التمرد فقد ظلوا على عنادهم ،وواصلوا توجيه إتهاماتهم للهضيبي على صفحات مجلة الدعوة . على أن الهضيبي أحرزدون ريب إنتصاراً كبيراً على خصومه ، ولم يصل الأمر لهذه النتيجة لمجرد أن تأييد الأعضاء له كان تحقيقا لإلتزامهم ، بالبيعة ، بل ارتبط أيضا بوجهة نظرهم تجاه الموقف مع الحكومة ، فالأحداث التى وقعت كشفت النقاب عن السياسة التى بدأت الحكومة تصوغ خطوطها الأساسية فى الخريف لتبدأ تنفيذها عملياً منذ ذلك الوقت ، وتتمثل فى إخضاع التنظيم لسيطرتها من داخله بإضعاف مركز الهضيبي أولا ثم عزله من منصبه ، ومن هنا كان انتصار الهضيبي على المنشقين ضربة للحكومة أيضا ، وقد حفز هذا الإنتصار الحكومة على اصدار قرارها بحل الجماعة بعد ذلك بوقت قصير وكانت الفرصة ، بالمعنى الحرفى للكلمة ، سانحة تماما .

ففى ١٢ يناير ١٩٥٤ التقى طلاب الجامعة يقودهم بعض أعضاء الاخوان للاحتفال بالذكرى السنوية (لشهداء الجامعة) وأثناء إلقاء الأحاديث والخطب ظهرت عربة جيب عسكرية تحمل مكبراً للصوت وعدداً من الأشخاص عرفت هويتهم كأعضاء منتمين الى هيئة التحرير وتشكيلات الشباب التى ترعاها الحكومة . وخارج بوابات الحرم الجامعى كان أعضاء هيئة التحرير من

طلاب إحدى المدارس الثانوية المجاورة قد تجمعوا ووقفوا ينتظرون ، وبدأ الميكروفون الملحق فى الجيب والقريب من التجمهر الذى بدأ فى التجمع ، يذيع خطبا وطنية تنسجم مع الطبيعة الخاصة لذلك اليوم ، وطلبت منهم مجموعة الاخوان المتواجدة فى المكان الرحيل أو التحرك بعيدا عن المنطقة الخاصة بهم . ثم حدث تبادل للسباب والشعارات ثم وقعت معركة دخل الطلاب الواقفين خارج البوابات إلى الحرم الجامعى فور نشوبها بالرايات والأسلحة ، وانتهت المعركة بعشرات من الجرحى وباحراق العربة الجيب [٥٩] .

وفى ذلك المساء ، وخلال الإجتماع الأسبوعى للاخوان المسلمين ، كان الجو مشحونا بطريقة يمكن تمييزها بوضوح فى لحظات الأزمة المتوقعة أو الخطر الوشيك. [٦٠] وفى ١٣ يناير قرر مجلس الوزراء حل جماعة الاخوان المسلمين ، وحتى يتم إستعداد قوات الأمن ويتم إحكام السيطرة على الوجه القبلى ، لم يعلن قرار الحل إلا فى الساعة الثانية عشر وخمس وأربعين دقيقة فى الخامس عشر من يناير . وقد تذرع القرار بأن الجماعة أعلنت نفسها حزبا سياسيا وبالتالى أصبحت عرضة لأحكام قانون يناير ١٩٥٣ الخاص بالغاء الأحزاب وأضاف القرار أن هدف الثورة يتمثل فى تحرير البلاد من الفساد والامبريالية ، كما أشار إلى مجرى تطور العلاقات بين الحكومة والجماعة ، ونوه القرار باخفاق الهضيبى فى التقدم لمؤازرة الثورة يوم الثالث والعشرين من يوليو ومناهضته لقانون الأصلاح الزراعى بينما بادرت الحكومة الى اعادة التحقيق فى قضية مقتل البنا والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، والأزمة التى نجمت عن مسألة التعيينات الوزارية ، وانقاذ الحكومة للجماعه من التعرض لأحكام قانون الأحزاب السياسية الصادر فى يناير ١٩٥٣ ، ومطالبة الاخوان التى تلت ذلك

بالمشاركة فى السيطرة على شئون الدولة ، ومعارضة الإخوان لانشاء هيئة التحرير ، والإجتماعات التى عقدت مع البريطانيين ، والتخريب الذى حدث فى الجيش بسبب نشاط الجهاز السرى ، وأخيرا ما حدث فى الجامعة ، وعلى ذلك ومن أجل الإطاحة بالهضيبى وزمرته الذين كانوا يخططون لقلب نظام الحكم الحالى تحت ستار الدين ، تم حل الجماعة وكذلك أعلن فى الوقت نفسه أن المدارس والمستشفيات والعيادات التابعة للجماعة سوف تواصل عملها تحت أسماء مغايرة ، وأنه تم القبض على ٤٥٠ من أعضاء الجماعة. أفرج عن ٢٠ منهم فى الحال[٦١] ، وسارع الحزب الشيوعى إلى إصدار منشور يعد فيه يده للاخوان من أجل كفاح مشترك ضد (الدكتاتورية الفاشستية) ، ومسانديها الإنجلوامريكين . كذلك ناشد الكتيب الأعضاء أن يتبرأوا من قادتهم القدامى الذين كشفوا عما أبدوه من ميل مبكر للعمل مع مجلس قيادة الثورة ، أسهم أيضا (أمريكيون فاشست) ، ودعا المنشور الاخوان إلى (جبهة وطنية جديدة)[٦٢] .

وفى اليوم التالى ولفترة امتدت أياما قليلة خلال الشهر ، شنت الحكومة حملة صحفية ضد الهضيبى وزمرته ، وليس ضد الإخوان كجماعة . وتركزت الحملة على مجموع الانتقادات التى ظهرت داخل التنظيم ضد الهضيبى ، وبوجه خاص فشله فى الإقتداء بشخصية البنا ، وإساءته وإهماله لجوهر الرسالة . ولم يكن هناك ما يتصل بتهمة « الثورة » و « قلب نظام الحكم » سوى اكتشاف مخبأ للأسلحة فى عزبة يملكها أحد أعضاء الجماعة ، وقد انتشرت على نطاق واسع اشاعة تقول بأن تلك الأسلحة هى بعينها الأسلحة التى سبق أن خبأها أعضاء المجموعة العسكرية ، قبل الثورة ، بأنفسهم

هناك[٦٣] ، وأن هذا الاتهام جلب على الحكومة بعض السخرية كما عزز صورة الجماعة المضطهدة ، أما بقية المواد التى وردت فى بيان الوقائع فلم تكن موضع أى إهتمام جاد ، كما لم تتضمن أى هجوم مباشر على الجماعة . تلك الحقائق فى مجموعها أكدت الفكرة التى شاعت بأن الهضيبى كان الهدف الأول للحملة ، وأن مجلس قيادة الثوره كان يستهدف إعادة تشكيل الجماعه تحت رئاسة أسهل قيادة ، وساعد على تعزيز تلك الفكرة ، الزيارة التى قام بها ناصر ورفقاء بعض كبار المشاركين فى الحكومة العسكرية وبعض أعضاء الجماعة الذين لم يجر اعتقالهم ، لقبر البنا فى ١٢ فبراير وكلمات الثناء التى قالها فى الرجل وأهدافه[٦٤] .

وواصل التنظيم ، وتداخل على المستوى الاجرائى ، عمله على نحو غير رسمى تحت القيادة غير الرسمية لعبد القادر عودة ، فقد التقى الأعضاء الذين لم يتعرضوا للاعتقال فى جلسات صغيرة عقدت كل منها فى بيت واحد منهم ، كذلك سارعوا بتنظيم شبكة لجمع وتقديم الإعانات لعائلات الأعضاء المعتقلين . ورغم أن الحكومة ألقت القبض بالفعل على بعض الأعضاء وهم يقومون بتقديم الإعانات ، الا أنها لم تكن جادة تماماً فى عرقلة تلك العملية . وفى فبراير وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية للبنا والذى أقيم فى مقبرته ، أعلن عودة على الملا قناعته بأن الثورة حققت أهداف حسن البنا.[٦٤] وبدأ عوده مع آخرين سلسلة من المحادثات الخاصة مع الحكومة لإستعادة الشرعية للجماعة وقد طلب من الحكومة فى هذا الصدد (وقبل طلبه) السماح له بزيارة السجون كما التمس إستقالة الهضيبى وكانت هناك

خطط أخرى قيد المناقشة شملت تأسيس تنظيم (دينى) جديد ، بالمعنى الدقيق للكلمة تحت قيادة عبد الرحمن البنا[٦٦] ، على أن كل شيء توقف فجأة عشية الأزمة السياسية التى طوقت مصر كلها والتى شملت اللواء محمد نجيب البطل الشعبي للثورة والبكباشى عبد الناصر قائدها الحقيقى .

وكانت الأزمة بين نجيب وعبد النـاصر — فى صورتها الأولى والأساسية — مرتبطة بمطالبة محمد نجيب بسلطات تتناسب مع مكانته — كما أوضح نجيب — حول الاسلوب الواجب إتباعه فى إدارة شئون مصر . فمن وجهة نظر نجيب ، الأكبر سناً (وربما كان من كبر السن بحيث لم يكن ممكنا أن يصبح ثورياً أصيلا) فإن عملية أبعاد كافة الشرائح الاجتماعية مع إستمرار مسيرة الثورة أصبح أكثر فأكثر أمرا لا يحتمل — فنجيب لم يكن مستعداً لدفع الثمن من رصيد شعبيته الامر الذى يستلزمه إستمرار الحكم على أساس من الاهداف المعلنة الثوره[٦٥] ، ومن ناحية أخرى ، كان عبد الناصر ، وهو ابن جيل آخر وذو قناعة مختلفة أعمق إدراكا لحاضر ومستقبل مصر ، قد تجاوز بالفعل كل ما بدر منه من أعمال تنم عن سماحة الصدر فى الأيام الأولى للثورة وكل الأوهام التى كانت تراوده حول سهولة قيادة مصر إلى ما فيه رغدها ورفاهيتها[٦٨] . فقد وجد ناصر ، بعد أن أعلن الثورة وحقق التغييرات الخارجية فى الهيكل السياسى ، أن مسألة الحفاظ على إستمرار عملية التغيير وعمق تأثيرها تعنى أنه لا رحمة ولا هوادة مع الذين يعارضونها — سواء كانت معارضتهم إيجابية أو سلبية أو متجسدة عمليا . فنتيجة للامبالاة ، ومع تزايد حدة العداء للنظام وتزايد

ضرورة إجراءات القمع ، أصبح الخلاف بين القائدين أكثر توترا وفى الظروف القائمة فى تلك الفترة ، أصبح الخلاف مرتكزا على مسألة تحديد من الأولى بامتلاك سلطة البت النهائية فى شئون البلاد ولاى هدف ينبغى إستخدام هذه السلطة .

وظهرت بوادر الأزمة علناً مع استقالة نجيب فى ٢٣ فبراير وقبول مجلس قيادة الثورة للاستقالة فى ٢٤ فبراير ، وفى تلك الليلة تمت محاصرة منزل نجيب ، وفى ٢٥ فبراير حملت الصحف أنباء لبوادر الأولى للانقسام داخل مجلس قيادة الثورة ، وفى ٢٦ فبراير وفى الخامسة مساء — بعد وقوع عصيان مسلح تأييداً لنجيب وبعد الانتفاضة الشعبية التلقائية ، اضطر مجلس قيادة الثورة أن يعلن إعادة تقليد محمد نجيب منصب الرئاسة وبدا الوقت مواتيا تماما فى نظر هؤلاء الذين كان يحدوهم الأمل — وما أكثرهم — فى حدوث انقسام فى صفوف المجموعة العسكرية الحاكمة ، والذين صلوا لوقوع مثل هذا الانقسام الذى يصبح ممكنا بعده الاطاحة بنظام حكمها . وجنبا إلى جنب مع كل ضحايا مجلس قيادة الثورة وأولئك الذين ينتظرون بدورهم نفس المصير كانت جماعة الأخوان تشحذ قواها .

وفى صباح السابع والعشرين من فبراير الموافق الأحد ، وهو اليوم التالى لعودة نجيب المثيرة لتولى منصبه أندفعت جماهير غفيرة إلى الشوارع محتفلة بانتصار بطلها ، وكان للطلاب مظاهراتهم الخاصة . وكما كان متوقعا ، أصبح الاحتفال بعودة نجيب فرصه للمظاهرات المناهضة لعبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، ولم يكن نجيب يمثل بالنسبة لمعظم العناصر التى تحركت سوى رمزاً لمعارضة

عبد الناصر . وفى بعض الدوائر المحدودة كان نجيب يوصف بأنه مؤسس الثورة المضادة ، وساعد موقفه على تهيئة الجو للمعارضة التى سارعت إلى استغلال الموقف لتحقيق مصالحها المعادية للثورة . وعند كوبرى الخديوى إسماعيل أوقفت قوات الأمن أكبر المجموعات الطلابية وحاولت دفعها للخلف إلى الجيزة عبر النهر وتصاعد التوتر ومع الفوضى التى حدثت أصدر أحد الضباط أمرا باطلاق النار ، وأصاب وأبل النيران المشرات (يؤدى تعدد الأرقام المعطاة إلى صعوبة التحديد الدقيق لعدد المصابين) . وتحولت الجمهرة المتظاهرة إلى حشد هائج رغم ما أصابه من ذعر ، وتفرق جانب من الجمهرة فى اتجاه الجامعة عبر النهر ، وتوجهت مجموعة أخرى فى الاتجاه المضاد إلى القصر الجمهورى (قصر عابدين سابقا) حيث انضموا إلى الجماهير المحتشدة هناك تتلقى تحيات الرئيس نجيب من شرفة القصر . وجلب القادمون الجدد معهم عدداً من المناديل تقطر منها دماء الضحايا الذين أصابهم رصاص البوليس ، وأخذوا يلوحون بها على نحو مثيرهم يطالبون نجيب بالتحقيق والعقاب الفورى للمتفاحين . وكان القائد البارز لهذه الجماعة الثائرة على سفا كى الدماء وصوتها المتميز ، هو عبد القادر عودة الذى ظل حتى ذلك الحين معدوداً كواحد من مؤيدى مجلس قيادة الثورى البارزين . ودعاه نجيب للصعود إلى الشرفة وهدأ من ثورته ووافقه على إجراء تحقيق ، عندئذ صدر الأمر إلى الجمهور المحتشد بالتفرق [٦٩] ، وخلال الفترة الباقية من اليوم ألقى عودة عدداً من الخطب ووزع منشورات معادية للنظام ودفاعا عن الهضيبى وكل من اختلف مع النظام فى العام الأخير . ومثل العديد من المصريين خلال تلك الفترة ، أساء عوده فهم الموقف القائم وأخطأ فى حساباته لقدرة ناصر ومجلس قيادة الثورة على الصمود، وبالنسبة له بالذات كان خطأ مصيريا [٧٠] ، وفى ذلك

المساء تم اعتقال ١١٨ فرداً ، من بينهم ٤٥ من الأخوان المسلمين ، بما فيهم « عودة » ، أما بقية المعتقلين فكانوا من أعضاء الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الوفد ، كما تم اعتقال ستة من الأخوان المسلمين بسبب حادثة الكوبري .

ولم تنته الأزمة بعودة محمد نجيب لأن المشكلة الأساسية (والخاصة بمن الذي يملك السلطة ؟ وأسلوب إستخدامها) ظلت دون حل . وفي التاسع من مارس اعلنت الحكومة أن نجيب سوف يسند له ثانية منصبا رئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة ، وفي ذلك الوقت تقريباً كتب الهضيبي رسالة لنجيب من السجن يطالب فيها الافراج عن الاخوان المسلمين حتى تتم (موازنة الموقف).[71] وقد وعد نجيب الاخوان سرا بأنه سيتشاور مع الآخرين . وانضمت (الدعوة) الناطقة بلسان عشماوي إلى كورس المطالبين بالإفراج عن الأخوان ، ووصفت قرار الحل الصادر في يناير بأنه (خطأ)[72] ، وفي غضون تلك الفترة نفسها ، انفجرت المظاهرات اليومية لطلاب الجامعات مطالبة بعودة البلاد إلى الحياة البرلمانية طبقاً لما وعد به نجيب ، وبأن ينسحب الضباط من الحكومة إلى ثكناتهم — وكانت الجامعة مجمعة في تعبيرها موحدة في فعلها حتى الخامس والعشرين من مارس . وفي ذلك اليوم أعلن مجلس قيادة الثورة ، فيما اتضح أخيراً أنه كان مناورة بارعة من عبد الناصر ، أن الثورة قد اقتربت من انهاء مهمتها وأن البلاد سوف تستأنف الحياة البرلمانية السوية . وفي ذات الوقت أمرت وزارة الداخلية بالافراج عن الهضيبي والاخوان المسلمين تطبيقا لقرار صدر بالغاء قرار يناير ١٩٥٣ بشأن إلغاء الأحزاب السياسية ، ورفعت الرقابة تماما عن الصحف[73] ، وأصبح في إمكان أي شخص — لسوء الحظ — أن يقول ما يشاء .

وأصبحت جماعة الاخوان موضع اهتمام خاص من جانب الحكومة ، وفى الحادثات الخاصة التى جرت بشأن الأفراج عنهم ، تم الاتفاق على عدم تجميد أموالهم وممتلكاتهم العقارية وعلى عدم وضع أية قيود على انشطتهم . كما اتفق أيضاً — وهو ما أنطوى على دلالة خاصة بالنسبة للاحداث التالية — على أن يتم الأفراج عن كل المعتقلين من الأخوان ، العسكريين منهم والمدنيين وأخيراً كان على مجلس قيادة الثورة أن يصدر بيانا يشرح فيه الأسباب التى دعته إلى إصدار قرار حل الجماعة فى يناير السابق . وأعلن الهضيبى أن الجماعة ستقف منذ الآن فصاعدا إلى جانب الحكومة . وفى ليلة الإفراج ، التقى ناصر بالهضيبى فى منزل الأخير ، وفى تلك المقابلة تم الاتفاق على ضرورة تشكيل لجنة اتصال بالحكومة للتفاوض بشأن نقط الخلاف المعلقة[٧٥] .

والواقع أن المشكلة الملحة المتعلقة بموقع الجماعة الهام من القضية الداخلية المتفجرة هى التى تفسر المعاملة الرقيقة التى بذلت للاخوان . وقد جاء الرد على حسن المعاملة فى اليوم التالى وفى مكانين مختلفين . فبعد زيارة الهضيبى الملك سعود — الذى كان بمصر فى ذلك الوقت والذى لعب دورا هاما فى إعادة نجيب وفى الإفراج عن الهضيبى — وبعد زيارته للمستشفيات التى يعالج فيها الأخوان الجرحى فى حادثة الكوبرى ، تحدث الهضيبى فى اجتماع المركز العام للجماعة مستخدما كفكرة رئيسية الحاجة إلى (صفوف متراصه) فى الأمة ، وإلى (حياة نيابية نظيفة) . وصدر بيان رسمى للصحافة يكرر نفس الأفكار ويتضمن تلميحات بأن الأخوان لن يؤيدوا الاتجاه الذى ينادى بعودة الحياة البرلمانية الفاسدة للعهد البائد[٧٦] .

أما الموقف الذى اتخذته الجماعة رسميا فقد ظهر فى الجامعة بعد إطلاق سراح أعضائها وإعلان الموافقة على استئناف الأحزاب السياسية لنشاطها الشرعى حيث أصبحت مساهمتهم فى أعمال التأييد حذرة فى البداية ثم اختفت تماما ، رغم أنها كانت قبل ذلك الحين صاخبة وثابتة . وهؤلاء الذين واصلوا الحديث منهم كانوا يؤكدون أخلاصهم لقضية (الحياة البرلمانية النظيفة) ، ولم يرفع واحد منهم صوته ، طالبا بعودة الأحزاب السياسية . وعندما انسحب الاخوان ، انكمشت الحركة المناهضة للحكومة فى الجامعة . الأحاديث والخطب استمرت لبضعة أيام إلا أن الحماس فتر ، ودفع إنفجار أخير للحماس قلة من المتشبثين إلى خارج أراضى الجامعة ليقابلوا القوات المحيطة بالحرم الجامعى ، وليصبحوا فى مرمى البنادق التى أطلق الجنود منها الرصاص بناء على الأوامر الصادرة لهم ، وعندئذ كانت ثورة الحماس قد استهلكت نفسها ، وكان واضحا أن التوترات ومشاعر القلق طوال الأسبوعين الأخيرين وتلك الدقائق القليلة الماضية قد فاضت بها صدور الطلاب وهم يقفلون عائدين إلى الحرم الجامعى المشوشب ليجتروا — بوهن — المشاعر الفخورة لهزيمة مشرفة .

ولقد جلب الاخوان المسلمون على أنفسهم ، فى بقائهم مخلصين لمبدأ الحياة البرلمانية دون وجود احزاب وفى جنبهم المؤقت والعارض لثمرة التميز السياسى ، ازدراء ومقت زملائهم فى الجامعة . فالشيوعيون الذين مدوا لهم فى يناير يد الصداقة فى كفاحهم المشترك ضد (الديكتاتور الفاشستى) تحولوا الآن ليصبوا عليهم جام غضبهم متهمين أياهم — مثلما اتهمهم الوفد — بخيانة

القضية الوطنية المرة الثانية ، بل أن بعض الإخوان أنفسهم أصابتهم الحيرة من تداعى الأحداث ، وشعروا فى ذلك الحين بحماس لفكرة الاطاحة بالنظام فاق حماسهم للثبات على المبدأ ، وخلال فترة الاسئلة والاجوبة فى اجتماع الاثنين التالى ، سئل الهضيبي عن مغزى الحادثات الجارية بين الحكومة وبين قادة الجماعة ، وكانت إجابته : أنهم ينشدون رفاهية مصر ونحن ننشد رفاهية مصر والإسلام . لقد تقابلنا وتحدثنا بشكل عام حول الاشياء التى تهم شعب هذه الامة . وأيا كانت طبيعة الاشياء الاخرى التى تناولتها تلك الحادثات فقد ساد اتفاق كامل بين صفوف المعارضة الغاضبة على أن « صفقة ما » قد عقدت بين الطرفين وأنها أنقذت حياة النظام ، وأن الاخوان المسلمين — بانسحابهم من « الجبهة المتحدة » — يتحملون المسئولية الكاملة عن استمرار النظام قائما . والواقع أن كلا من الحكومة وقادة الجماعة كان لديهم من الاسباب ما يبرر ما أقدموا عليه : فالاخوان المسلمون يمكنهم أن يستندوا إلى الاضطراب الأيديولوجي الشديد فى وضعهم الراهن وإلى ظروفهم السياسية فى ذلك الحين ، أما الحكومة فتستطيع أن تستند إلى مبررات (أيديولوجية) ، إلا أن اعتبارات تكتيكية كانت موجودة أيضاً . وتجلت بوضوح فى الاحداث التى تلت .

فى الثامن والعشرين من مارس وبعد ثلاثة أيام من الحرية الكاملة وغير المحدودة للمعارضة ، تحرك ناصر وامتلأت الشوارع فى ذلك اليوم بالمظاهرات الشعبية ، والتى تطالب بالحفاظ على الثورة وأهدافها ، وباستمرار الغاء الاحزاب السياسية واندفعت حشود ضخمة من أعضاء اتحادات العمل والنقل التى

تسيطر عليها الحكومة ، والشبان المنتمين للتشكيلات شبه العسكرية الحكومية ، بحزمهم وبوجوههم « أفنديات » هيئة التحرير من مكان لمكان في المدينة ، تحملهم في أغلب الأحوال عربات نقل تابعة للدولة وكانوا يعبرون عن وجهة نظرهم بإستخدام العنف في أحوال عديدة — في أن الثورة قد جاءت لتبقى ، ومن بين أبرز الصور التي بقيت من أحداث ذلك اليوم الهجوم على مبنى الصحفية الوفدية (المصرى) ، والمسيرة الأكثر خطورة إلى مجلس الدولة حيث أعتدى المتظاهرون — أمام أعين الجنود ورجال البوليس المسلحين — على المبنى وطردوا منه القانونى الشهير دكتور عبد الرزاق السنهورى ، الذى أبد علنا رغبة نجيب فى إعاده تشكيل حكومة برلمانية ، وظل الجنود ورجال البوليس يقفون موقف المتفرج السلبي إلى أن حضر صلاح سالم وزير الدولة وفرق المتظاهرين .

وفى ذات المساء أصدرت الحكومة أوامر بحظر التظاهر منذ الآن فصاعدا ، وفى اليوم التالى ، وإستجابة « للارادة الشعبية التى عبرت عن نفسها بوضوح » ، قرر مجلس قيادة الثورة مرة أخرى بأن يأخذ على عاتقه مسئولية الحكم كامله(٧٧) ، ومن جديد ألغيت كافة الأحزاب السياسية ، بإستثناء جماعة الإخوان ، الذين وعد قادتهم بحسن التصرف ، على حد قول نجيب(٧٨) ، وهكذا عاد الهدوء من جديد ، فى ظل إحتلال عسكرى فعلى لشوارع القاهرة .

الصراع يبلغ الذروة ، (أبريل — أكتوبر ١٩٥٤) :

كان قبول الهضيبى لفكرة التعاون مع الحكومة صادراً فيما يبدو عن

بإقتناع تام ، فايا كان أمر هذا النظام ، ألا أنه كان يبشر بإمكانات أعظم كما كان أفضل — رغم كل شيء — من العودة مرة أخرى إلى النظام القديم ، وهو ما كان سيحدث حتما لو سقط مجلس قيادة الثورة ، وعلى مستوى آخر كانت هناك تلك الحقيقة الواضحة وهى أن الأفراج عن المعتقلين كان مشروطا بتعهد من الجماعة بالتعاون ، وفى كل من الحالتين كان الموقف يعكس نوعاً من الحل الوسط تفرضه الظروف القائمة ، على أن ثقة الهضيبي الحذرة والمحدودة فى إمكانية قيام « عهد جديد من التعاون » لم يكن يشاركه فيها كل الاخوان خاصة هؤلاء الذين لم يغفروا للحكومة حلها الجماعة فى يناير ١٩٥٤ ، فهم لم ينسوا ما خلفه هذا الحل من دروس ومن الواضح أنه مع حلول شهر مارس ، كانت فكرة إعادة تنظيم الجهاز السرى فى صورته القديمة — التى إستنكرت رسمياً — والتى أثارها وحفز عليها قرار يناير ، قد بلغت ذروتها . فتحت ضغط الأحداث كان بعض هؤلاء الذين أيدوا الفكرة الإصلاحية الخاصة بتسريح الجهاز السرى قد تغاضوا عن تأييد هذه الفكرة . ومن الواضح أن الهضيبي ، بعد أن فوض بعض مرؤسيه لتنفيذ السياسة الجديدة ، لم يكن مدركا لما كان يحدث ، والواقع أن الجهاز السرى القديم قد تم إستبداله بنظام جديد مع فارق واحد رئيس هو أن قيادته أصبحت موالية للهضيبي ، ورغم أن حالة السلام الرسمى كانت قد أعلنت بين الحكومة والجماعة ، ألا أن كلا من الطرفين كان يسن أسلحته سرا إحتياطاً لما أعتبره البعض فى كلا الجانبين حرباً مستمرة حتما حتى النهاية .

وفى أبريل قدمت الحكومة للمحاكمة بعض الضباط الذين أشتبه فى

تورطهم فى قلاقل الشهرين الماضيين ، ومن بين هؤلاء كان هناك من ينتمون إلى الإخوان المسلمين والذين كان على الحكومة ، طبقاً لاتفاق ٢٦ مارس لا أن تفرج عنهم فحسب بل أن تعيدهم أيضاً إلى أعمالهم . وفشلت المحادثات بين الهضيبى والحكومة حول هذا الوعد الذى لم تف به ، وكان أول ضابط قدم للمحاكمة هو عبد المنعم عبد الرؤف العضو القديم فى كل من مجلس الثورة والجماعة ، وقد فاجأ عبد الرؤف هيئة المحكمة العسكرية بطلبه الموافقة على إستدعاء محمد نجيب وعبد الناصر كشهود دفاع ، وبعد أن رفضت المحكمة هذا الطلب ، نفذ عبد الرؤوف خطة ناجحة للهرب من سجنه[٧٩] ، وكانت تلك بداية مشئومة لعهد جديد من التعاون . وليس معروفاً أين تنقل عبد الرؤوف أو إلى أى مكان ذهب بعد هروبه ، إلا أنه أصبح شخصية هامة ومخططاً بارزاً من مخططى الجهاز السرى الذى أعيد تشكيله حديثاً .

ولم تكن محاكمة الضباط سوى البداية لتلك السلسلة من الوعود التى نكث بها . فقد عجزت الحكومة أيضاً عن إصدار التوضيح الذى وعدت به بخصوص الأسباب التى دعتها إلى حل الجماعة ، كما أهملت مطالبات قادة الجماعة بتوضيح رسمى لموضوع الابطال القانونى لقرار يناير . وإستجابة من الهضيبى للضغوط العنيفة التى حاصرته بعث بخطاب لرئيس الوزراء فى الرابع من مايو ، وجد طريقه للشارع من خلال آلة نسخ الرسائل . وفى الخطاب أعرب الهضيبى عن شعوره بخيبة الأمل بسبب فشل مجلس قيادة الثورة فى الوفاء بوعوده ، فيما يتعلق بقرار الحل والإفراج عن المحتجزين ، كما أضاف بعض الملاحظات حول الموقف الراهن فى البلاد واقترح بعض الإجراءات

التى يمكن أن تؤدى إلى الإستقرار ، وفى البداية أوصى (بإعادة الحياة البرلمانية) ، ذلك أن « البلدان الحديثة » ، يجب أن تحكم بهذا الأسلوب على حد قوله ، وفشلنا فى الماضى ليس عذراً كافيا للتخلى عن المبدأ ، وأضاف أن « التعلم هو نتيجة للممارسة الفعلية للحياة البرلمانية » . وفى ملاحظته الثانية طالب بإلغاء الأحكام العرفية والإجراءات الاستثنائية ، التى يرى أنها تخلق جوا من الذعر ، ودعا — ثالثا — إلى إعادة الحريات ، وخاصة حرية الصحافة ، وفى ذلك خاطب ناصر قائلا : ولسوف تستفيد من المعارضة فى الصحافة »[٨٠] . ولم يكن خطأ الهضيبى الأساسى أنه وجه للمجلس مثل هذه الملاحظات بل كان الخطأ فى نشرها على الملأ ، وكان ظهور الخطأ فى صورة (منشور) بمثابة تلميح رسمى إلى عودة الصراع من جديد .

وكان الخطاب أحد أعمال الهضيبى الأخيرة كقائد للجماعة وبعد إشرافه على إصدار العدد الأول من الصحيفة الأسبوعية (الإخوان المسلمون) التى طال التخطيط لها والتى طال إنتظارها (والتى لم يقدر لها كما أتضح فيما بعد أن تعمر طويلا) ، أخذ فى الإعداد لزيارة طويلة لبلدان الهلال الخصيب . وقبل سفره علم أن خط سيره سيتضمن زيارة مجاملة للملك سعود بناء على دعوة من الأخير ، لتقديم إحترامه وشكره على تدخله لدى السلطة المصرية فى صالح الجماعة فى مارس . وفى اللحظة الأخيرة قررت الحكومة — إذ لم تكن ترغب فى منع الهضيبى من السفر للسعودية — أن ترسل ممثلا لمجلس قيادة الثورة (هو صلاح سالم وزير الارشاد القومى فى ذلك الوقت) فى زيارة على إلى السعوديه (فى فترة وجود الهضيبى)[٨١] . وعشية سفره استدعى

الهضيبي لمقابلة رسمية مع رئيس الوزراء ، ألا أنه رفض الذهاب . ولقد قيل أن ناصر كان يحاول أن يطلب منه أن يعده بألا يهز سمعه المجلس العسكرى الحاكم فى العالم العربى ، وكان من الواضح أن الهضيبى شعر بأنه لم يعد هناك ما يمكن قوله بينهما ، وقد أرسل إلى ناصر فى الليلة السابقة رسالة نقلت فحواها أيضاً المحيطين به والتى شرح فى مضمونها أسباب رحلته ، ولقد روى أنه قال فى تلك الرسالة : « سوف أمكث خارج البلاد لمدة شهرين ، أفعل ما فى أمكانك حتى يتوفر جو التفاهم بيننا ، فالخلاف القائم بيننا ليس فى صالح البلاد . » وإذا أعتبر الهضيبى نفسه عقبة فى طريق السلام بين الحكومة والجماعة ، فقد آثر الإنسحاب ، ليرشح عبد الرحمن البنا كحارس لمهمة السلام ، وهو المنافس القديم للهضيبى والمعروف بميله لتأبيد عبد الناصر[٨٢] ومنذ ذلك الحين فصاعداً ، أصبح دور الهضيبى هامشياً تماماً ، إذ آل مصير الجماعة — إلى أياد أخرى .

ولم تتابع أخبار رحلة الهضيبى إلى السعودية ولبنان سوريا والاردن وحدود إسرائيل سوى الصحيفة الأسبوعية الجديدة للجماعة ، أما الأخبار الأكثر أهمية والتى ظهرت فى الصحف المصرية فقد دارت حول إستئناف المفاوضات مع البريطانيين من أجل تسوية نزاع السويس . وقد دعت الجريدة الأخوانية ، كعادة الاخوان إلى (الجهاد) ضد البريطانيين ، وبنفس الأسلوب الحماسى ، إستنكرت المنشورات السرية للجماعة أعمال الحكومة ليس فقط بسبب إغتصابها لحقوق الشعب ، بل أيضاً من أجل « الخيانة » التى تهددها للقضية الوطنية . وحمل أبرز هذه المنشورات « الاخوان فى المعركة » وهو منشور مطبوع على آلة ناسخة فى شكل مشابه

لنموذج المجلة ، حمل شعار (صوت الرسالة الإسلامية) ، وقد طالب بأن تتم إذاعة ونشر الأنباء دون رقيب عليها سوى الله ، وأتهم منشور آخر الحكومة بأنها تتفاوض فى الواقع ، من أجل تجديد معاهدة ١٩٣٦ ، وكذلك آتهمها بأنها وقعت إتفاقا سريًا مع إسرائيل ، قيل أنه إشترط حياد إسرائيل فيما يتعلق بالمفاوضات الإنجليزية المصرية فى مقابل الحياد المصرى فى أى نزاع عربى إسرائيلى ، كما تضمن الإنسحاب المصرى من سيناء — فيما عدا قوات رمزية — وبذل جهود إسرائيلية مصرية مشتركة للحفاظ على إستمرار إستتباب الهدوء فى جبهة غزة ، كما اتهمها بأنها وافقت على امتداد الإمبريالية الأمريكية داخل مصر ، من خلال قبولها للمساعدة الفنية المعروفة بالنقطة الرابعة ، ومنح امتيازات البحث عن البترول فى الصحراء الغربية ، وقد وصل هذا الكتيب السرى وغيره من المنشورات الى الشوارع عن طريق بعض كبار مسئولى الجهاز السرى الذى أعيد حديثا وبمعرفة دكتور محمد خميس حميدة الوكيل السابق للجهاز ورئيسه الحالى . كل ذلك كان جزءاً من حملة مكثفة على نحو خاص ، من الكتيبات السرية شنتها أكثر من مجموعة من المجموعات المؤيدة والمناهضة للحكومة ، والتى بدأت بخطاب ٤ مايو (إلى عبد الناصر) وإستمرت محتدمه حتى أكتوبر ، فلقد فتحت إتفاقية الجلاء الباب على تيار فياض من المنشورات والكتيبات والنشاط الأكثر خطورة .

وفى ٢٧ يوليو أعلنت حكومتا مصر وبريطانيا موافقتهما المشتركة على رؤوس موضوعات أتفاق كأساس لمعاهدة جديدة تسوى النزاع الإنجليزى المصرى التاريخى ، وفى ٣١ يوليو نشرت صحيفة بيروتية بأحرف

ضخمة وعناوين بارزة رأى زعيم الإخوان المسلمين فى الاتفاقية ، وكانت النقاط الرئيسية فى نقد الهضيبى هى كما يلى :

١ — كان من المفروض أن ينتهى أجل معاهدة ١٩٣٦ بعد أقل من عامين ، وإذ ذاك كان على بريطانيا أن تجلو عن القاعدة وأن تتركها دون أساس قانونى يمكنها من العودة إليها فيما بعد أما المعاهدة الجديدة فتمنحها هذا الحق باشتمالها على مادة تسمح بإعادة تشغيل القاعدة فى حالة حدوث أى إعتداء على أى دولة عربية أو على تركيا .

٢ — المادة التى تسمح بإعادة تنشيط القاعدة فى حالة إعتداء على تركيا يربط مصر والدول العربية بها وبالتالى يربطهم جميعا بالمعسكر الغربى .

٣ — الفقرة التى تسمح لبريطانيا بصيانة القواعد الجوية تمثل تهديداً لمصر وهى ، وعلى المدى الطويل ، إداة لدوام السيطرة .

٤ — المدنيون الذين سيناط المساعدة فى تشغيل المعدات هم ، بطبيعة الحال ، شخصيات عسكرية فى ثياب مدنية .

٥ — جددت الاتفاقية أجل المعاهدة ١٩٣٦ لفترة خمسة سنوات أخرى وسمحت بإجراء تشاور لمراجعة الموقف عند إنتهاء فترة العمل بها ، وهو نفس النوع من البنود التى كفل فى الواقع ، الاستمرار الدائم لمعاهدة ١٩٣٦. بناء على هذه البواعث جميعا رفض الهضيبى الاتفاقية مؤكداً أن أى اتفاقية بين مصر وحكومة أجنبية ينبغى أن تعرض على (برلمان منتخب) بارادة حرة .

بحيث يمثل إرادة الشعب المصرى ، وعلى صحافة متحررة من الرقابة وتملك حرية المناقشة(٨٤) .

وكان صدى نقد الهضيبى الصريح للنقاط الأساسية للاتفاقية فى القاهرة مروعا وزاد الأمر سوءاً ذلك البيان المطول والأكثر تفصيلا الذى ينقد الاتفاق والذى تضمنه خطاب موجه إلى عبد الناصر بتاريخ ٢ أغسطس وموقع من خميس حميدة وكيل الجماعة بإسم مكتب الارشاد ، وقد نشر على الملأ أيضا بإستخدام آلة طبع المنشورات السرية . وفضلا عن إنتقاد بنود الاتفاق أعاد هذا البيان تأكيد حق الإخوان المسلمين فى أعلان رأيهم حولها وأضاف صدور كتيبين هامين آخرين حول الموضوع مزيداً من التصدع والإضطراب فى الموقف ، أحدهما ، ويتعرض للاتفاق بالنقد ، وقع بإسم محمد نجيب ، وقد نفى فى الواقع أى دور لنجيب فى الاتفاق ، أما الكتيب الثانى والذى أنتقد الحكومة بوجة عام فقد وقعه وزير سابق — عرف فيما بعد أنه سليمان حافظ — وزير الداخلية فى وزارة نجيب الأولى ، وأوضح التشابه فى التصميم والطباعة والورق ، المصدر المشترك للكتيبتين : مطابع الاخوان المسلمين . وكان عبد القادر عوده هو الذى تسلمهما لإعدادهما للنشـــر(٨٥) .

وقد ظل التوتر الذى آثاره رد الفعل بسبب بنود الاتفاق ، توتر محكوما ومسيطراً عليه طوال فترة تغيب الهضيبى ، الذى كان ما يزال فى سوريا ، وعبد الناصر ، الذى سافر إلى السعودية فى الفترة من ٥ إلى ١٧ أغسطس بغرض الحج وحضور مؤتمراً لقادة البلدان الإسلامية الذى اقترح عقده

مؤخراً بمدينة مكة ، وعاد الهضيبى يوم الأحد الموافق ٢٢ أغسطس . وفى نفس اليوم ، بدأت الحكومة حملتها العنيفة لتفنيد هجومه على الاتفاقية ، معتمده أساساً على أحياء قصة (المعاهدة السرية) التى زعم أن الهضيبى تفاوض بشأنها مع البريطانيين فى ذلك الربيع ، والتى قيل أنه قدم خلالها تنازلا أكثر مما قدمت الحكومة . ولقد أستقبل الهضيبى أستقبالا طيباً حاراً فى ذلك المساء عندما وصل إلى المركز العام ، حيث قدم رده الأول والوحيد على إتهامه بإجراء محادثات سرية وأرسل به فى خطاب إلى عبد الناصر ، كذلك تضمن الخطاب التماساً بأن تترك فرصة للاخوان ليقولوا ما عندهم ، حتى يمكن للشعب أن يحكم علينا من خلال أفعالنا ، وليس من خلال كلماتكم . ومرة أخرى وزع هذا الخطاب فى صورة منشور .

وفى ليلة الثلاثاء التالى كان اللقاء الأسبوعى التقليدى — وهو اللقاء الأخير — لقاء مشحوناً ، ففيه وقف الهضيبى أمام الجمع الكبير وأخذ يكرر ، من أجل هؤلاء الذين لم يسمعوه يوم الأحد الماضى ، تفاصيل رحلته خارج البلاد وتفسيره للمحادثات التى دارت بينه وبين (تريفور إيفانز) ممثل السفارة البريطانية ، ثم تناول موضـــوع توقف الجريدة الأسبوعية والتى إحتجبت بعد العدد الثانى عشر ، فقال أن الرقابة الصارمة تجعل عملية إصدار الجريدة متعذرة للغاية وغير مجدية عملياً[٨٦] . ومع إستمرار الإجتماع تزايد سخط الإعضاء ، الا أن الهضيبى بذل كل ما فى وسعه لحفظ النظام بالقليل المتعمد من أهمية الموقف وبطلبه الغاضب بإلتزام الصمت عندما وقف بعض الأعضاء وأطلقوا فى جو الليل المشحون شعارات مثيرة وشتائماً للحكومة ، وأرتفع صوته مرة واحدة فوق مستوى طبقة الصوت المعتاده له

عندما يتحدث إلى الأعضاء وذلك عندما وبخ أحد الشبان بسبب صيحته « الموت للخونة » — ثم ختم حديثه بعبارات هادئة ، تركت أثر عميقاً فى نفوس الأعضاء المجتمعين ، حول إستعداده لما سوف يحدث ، أيا كان ، وتمسكه بأحد الشعارات الأساسية للجماعة (الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا).

وكانت تلك أيضاً هى المرة الأخيرة التى رآه فيها الأعضاء ، إلى أن تم أعتقاله وقدم للمحاكمة بعد ذلك ببضعة شهور. وخلال نهاية الأسبوع التالى وفى أعقاب صدام مسلح بين الجماعة والسلطة ، سنتعرض له بعد قليل ، أختفى الهضيبى ومعه أقرب مستشاريه (حسن العشماوى وصلاح شادى). فقد نصحه الأنذان وبعض أصدقائه المقربين بالإبتعاد خشية الإغتيال أو الإعتقال ، وكان الهضيبى متهيئاً بالفعل لتقبل هذه الفكرة بسبب إيمانه لذى ظل قوياً بأن فى مقدوره بأن يؤدى خدمات أعظم للجماعة بالاحتجاب عن نشاطها المباشر ، وأضفى مكتب الارشاد مسحة رسمية على غيابه بإعلان أن المرشد قد قام بأجازة. وخلال الشهرين التاليين بذلت الحكومة أقصى جهدها فى ذات الوقت الذى أستغلت فيه أختفاء الهضيبى — لتشديد حملتها عليه لتؤكد عدم أنتوائها أعتقاله ، وذلك بهدف تبديد هالة الاستشهاد التى أخذت بالفعل تحيط به(٨٧).

ومنذ ذلك الوقت إستخدمت الحكومة منهجاً مزدوجاً للهجوم ، فمن ناحية أطلقت العنان لحملة صحفية مكثفة ومستمرة ضد الهضيبى و (عصابته) وضد سياستهم. ومن ناحية ثانية ، شددت إجراءات الأمن وفرضت رقابة أكثر صرامة ، ومستفزة أحياناً ، على ذلك القدر الضئيل الذى بقى من

نشاط الجماعة . وربطت الحملة الصحفية بين عدد من العناصر لا رابط بينها في الغالب ، بل والمتعارضة أحياناً ، أولها : المعاهدة السرية بين الهضيبي والبريطانيين والتي كانت النقطة الأساسية التي ما لبثت أن أضيف إليها تفاصيل كثيرة تضمنت قبوله (شروطاً للجلاء) منها مبدأ الدفاع المشترك مع العرب ، والخبراء العسكرين والتحالف مع الإنجليز بعد الجلاء ، مع التنويه الخاص إلى سرية تلك المفاوضات . وثانيها علاقته مع الملك المخلوع والفئات الحاكمة السابقة (الهلالي وماهر والنقراشي) التي عولجت بتفصيل شديد ، وبالتأكيد على زياراته للقصر وتعاونه مع العهد البائد ، وعجزه عن تحديهم في الوقت الذي تحدى فيه ثورة أبناء الأمة والشعب . وثالثاً : أنسجام سياسته مع سياسات الإمبرياليين والصهاينة وخدمتها لأهدافهم على حساب مصر ، ورابعاً : إنضمامه للشيوعيين في محاولة التنسيق والربط بين (قوات التخريب) ، وهكذا تمت بالفعل إعادة أحياء النزاعات القديمة وعلى نحو مفصل ، بحيث تأكد بذلك كله — مضافاً إليه كل الأشياء الأخرى التي قيلت — المغزى المطلوب وهو أن الهضيبي و (عصابته) وجهازه السرى قد إنحرفوا عن مبادىء الجماعة .

وفضلا عن ذلك كان للحملة وجهان آخران :

١ — تضمنت إفتتاحيات الصحف والمجلات الرسمية ، ردودا وتفنيدات للمنشورات السرية التي ملأت الشوارع ، دون أن تنشر نصوصها أو تشير إلى مضمونها على نحو دقيق أو كامل(٨٨) .

٢ — كانت الصحف تنشر أعمدة يومية تقريباً تتضمن رسائل زعم أن

بعض الإخوان بعثوا بها للحكومة يستنكرون موقف الهضيبى بوجه خاص أو الجماعة بوجه عام فى مناهضة مجلس قيادة الثورة ، وتلك وسيلة تقليدية فى مصر لهز الثقة فى الخصم السياسى أو للتمهيد جماهيريا لتبنى إتجاه معين أو مناهضتـــه[89] .

وكان الغرض المتوخى من نشر هذه الأنباء هنا وهناك فى الصحف والمجلات هو تبرير إيقاف نشاط الجماعة ، وفى ٢٨ أغسطس نشرت الصحف بحروف بارزة تقارير صادرة عن وزارة الداخلية حول (الإعتداءات على البوليس والشعب) من جانب الاخوان المسلمين بعد إنتهاء صلاة الجمعة فى مسجدهم بالروضة ، ومضى التقرير يقول أنه بعد خطبة قصد منها إثارة الشعب ، ترك الاخوان المسجد وتهجموا على البوليس وجمهور المتفرجين من المارة ، أما ما حدث بالفعل فكان مختلفاً إلى حد ما ، فالخطبة كانت فى الواقع مناشدة أخرى من قائد طلابى قديم صديق لعبد الناصر من أجل العمل على إستعادة الهدوء وإطلاق الحريات ، وقد تضمنت الخطبة ما يناسب المقام من الأيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وإنتهى اللقاء وبدأت جموع المصلين فى التفرق فى اللحظة التى بدأت فيها محاولة مستفزة من قوة عسكرية يقودها البوليس (وصلت أثناء الصلاة وأحاطت بالجامع) لاعتقال الخطيب مما أثار ثائرة الحشد وبرر إستخدام العنف ، بما فى ذلك رصاص البنادق ، للسيطرة على الموقف[90] .

وفى العاشر من سبتمبر أوردت الأنباء حادثاً مشابها بمسجد الإخوان بطنطا ، (إعتداء الاخوان المسلمين على المواطنين) ، معركة فى المسجد

إستخدم أمام المسجد خلالها السكين فى الهجوم على خصومه ، وفى اليوم التالى أنكرت الحكومة فى الصحف واقعة تدخل الحرس الوطنى الذى ترعاه الحكومة ولذى لم يشر له رسمياً على الإطلاق (والذى وصلت أخباره إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من المعركة) مما أوحى لعديد من المراقبين بأنة حادث مدبر آخر ، وبعد هذا الحادث أتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لفرض رقابة أكثر صرامة على المساجد من خلال وزارة الأوقاف[٩١] .

وبعد نشوب معركة بين الاخوان المسلمين والبوليس المحلى ببلدة ميت غمر ، وقيام مظاهرة صغيرة فى إحدى مباريات الكرة وبعد الهجوم الذى شنه الحرس الوطنى على إحدى عيادات الإخوان فى السويس وتحطيمها ، إلى جانب أحداث المساجد ، تم إعتقال عدد محدود من الاخوان ، وفى أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر حدثت عملية تطهير داخل قوات البوليس[٩٢] ، وإنتشرت قصة فى ذلك الوقت تتحدث عن إعتقال فصيلة من جنود البوليس وضابطها قيل أنه عثر معهم ، عندما أوقفوا وهم فى طريقهم إلى عملهم — على منشورات وكتيبات للجماعة لتوزيعها ، كما أعتقل واحد من الاخوان أيضاً بسبب تعديه على أحد ضباط الجيش فى الشارع ، وأعتقل عدد آخر من الاخوان بتهمة إخفاء أسلحه[٩٣] ، وأعتقل أيضاً هؤلاء الاخوان الذين أشتبه فى دخولهم فى (جبهة وطنية) مع الشيوعيين .

وفى يونيو أعلنت الجريدة الشيوعية السرية (راية الشعب) وقد تناست تنديدها بإستنكارها العلنى للاخوان بعد مسيرة الجماعة فى مارس ، أن : مقاومة الثورة تقودها قوتان رئيسيتان هما الحزب الشيوعى وجماعة الاخوان .

المسلمين ، وأوصى نفس المقال بوجوب بذل جهد مشترك من أجل (إسقاط حكومة جمال عبد الناصر)[٩٤] . وجدد العرض مرة أخرى فى يوليو ، وقبل بعض الاخوان اليد التى أمتدت للتعاون ، وخلال يوليو وأغسطس وضعوا معاً خطة مظاهرة مشتركة ومسيرة إحتجاج إلى قلب العاصمة ، والتى كان عليها أن تثير إنتفاضه شعبية تسقط عبد الناصر ، تبدأ من مسجد الاخوان بعد أداء صلاة الجمعة وأمتلأت الخطة برموز وإشارات عدة لاستخدامها فى التعرف على أعضاء المؤامرة أثناء تجمعهم فى المسجد والمنطقة المحيطة به[٩٥] على أن الخطة لم يكتب لها النجاح لأسباب مختلفة أهمها التنبيه الذى وجه فى اللحظة الأخيرة من الداخل ، ومن كبار المسئولين فى الجماعة إلى حماقة التحالف مع الشيوعيين وإلى استحالة ذلك من الوجهة الايديولوجيه بالنسبة للاخوان ، ولم يتجسد هذا التعاون المحدود عمليا ألا فى الاتفاق الذى تم على تعاون كل من الطرفين فى توزيع منشورات الآخر ، وفى أثناء هذا النشاط تم ضبط بعض الإخوان وإعتقالهم[٩٦] ، ولم يعرف من بين الشخصيات الهامة التى أرتبطت بهذا الاتصال سوى سيد قطب رئيس قسم نشر الدعوة والمشرف على تحرير صحيفة الجماعة ومؤلف معظم المنشورات السرية ، وقد أصبح سيد قطب — بعد ذلك — المتحدث الرئيسى بإسم الجماعة بعد حلها الأخير عام ٥٤ وآخر شهدائها عام ١٩٦٦[٩٧] .

وبلغت الأمور فى القاهرة ذروة درامية مع إعلان مجلس قيادة الثورة فى ٢٣ سبتمبر ، تجريد ستة من المصريين من جنسيتهم بدعوى تشويههم لسمعة بلادهم فى الخارج وإضرارهم بعلاقاتها مع جيرانها العرب ، وكانت التهمة الموجهة إليهم (خيانة الوطن) . وهؤلاء الستة — وكانوا جميعا

خارج البلاد — م سعيد رمضان وعبد الحكيم عابدين وسعد الدين الوليلى ومحمد نجيب جويفل وكامل إسماعيل الشريف (وكلهم من الاخوان المسلمين) ، ومحمود أبو الفتح أحد الوفديين البارزين وأحد أفراد العائلة التى كانت تملك الجريدة الوفدية (المصرى) والذى عرف عنه تحالفه مع الاخوان المسلمين وكان الاخوان الخمسة وقتئذ فى سوريا يحضرون مؤتمراً عقد بدمشق وقد حملوا مسئولية تلك المنشورات التى صدرت عن المؤتمر باسم الجماعات الموجودة فى العراق والاردن والسودان ، مدافعة عن قضية الاخوان ضد حكومة مصر ، وتشديد حملة الصحافة السورية المناهضة لمجلس قيادة الثورة ، وكذلك حملوا مسئولية تسرب الأنباء التى يذيعها راديو إسرائيل حول النزاع فى مصر[٩٨] ، وتوترت العلاقات بين مصر وسوريا بسبب موضوع النشاط المستمر للاخوان فى سوريا ، وبسبب مصير هؤلاء الاخوان الذين جردوا من الجنسية ، ونجم عن هذا التوتر هجوم عنيف على سوريا فى الصحف المصريه — أستدعت بطبيعة الحال زيارة عاجلة قام بها رئيس الوزراء السورى ورئيس هيئة الاركان[٩٩] ، وكذبت الحكومة الاشاعات التى راجت حول منح سوريا حق اللجوء السياسى لهولاء الاخوان ، الا أن أنباء راديو إسرائيل فى ١٣ أكتوبر أوردت هذا النبأ الذى تأكدت صحته خلال يوم واحد فى الاذاعة المصرية المحدودة الانتشار[١٠٠] ، وبعد هذه التجربة فرضت الحكومة رقابة مشددة على سفر الاخوان المشتبه فيهم ، وهى خطوه تواقتت مع تلك الهجرة المحدوده إلى الكويت والبحرين والسعودية وسوريا .

وحوالى منتصف سبتمبر ، كان عبد الناصر قد كف عن الظهور علنا

لبعض الوقت بسبب المخاطر التى كانت تهدد حياته ، وعندما أحيط الهضيبى علما بذلك ، بعث برسالة أخرى ، صدرت أيضا فى صورة منشور ، وفيها طالب بوضع حل للتوترات الراهنة بالسماح بمناقشة نزيهة حول القضايا الهامة فى جو من الحرية ، كما التمس وقف أثارة وتحريض الجماهير وساطات البوليس ضد الاخوان ، وهو يقول فى تلك الرسالة : « أنه واجبك أن تحمى الجماهير سواء أخطأت أم أصابت » ، وأخيراً فيما يتعلق بمخاطر إستخدام العنف أكد الهضيبى لرئيس الوزراء أن بمقدوره أن يتجول كما يشاء ليلا أو نهاراً وحيدا وفى أى وقت ومكان دون أن يخشى شيئا من الإخوان المسلمين ، ويبدو أن ناصر وافق على ذلك ، إذ عاد إلى الظهور فى الأماكن العامة نحو نهاية الشهر .

أما السؤال الذى حير المراقبين والمشاركين فى الأحداث خلال شهر سبتمبر فهو لماذا لم يصور قرار الحل بعد إختفاء الهضيبى وإستمرار حربه المنشورات والنقد القاسى للمعاهده وتهديد حياه عبد الناصر ؟ . . وبين عدد من التفسيرات المحتملة تبرز التفسيرات التالية : أولا : المفاوضات مع البريطانيين كانت فى المرحلة الحساسة قبل النهائية ، وكان من قبيل الحماقة أن تورط الحكومة نفسها فى نزاع داخلى — وهو الأمر الذى تترقبه باهتمام السفارات الأجنبية — قد تكون محصلته دموية وغير مضمونة فى وقت واحد معا ، أما السببان الثانى والثالث فيرتبط كل منهما بالآخر وينجمان عن الدروس المستفاده من نتائج (حل) يناير القصير الأجل ، وقد عبر عنهما مقال بقلم أنور السادات أبرز صوت حكومى فى المعركة الصحفية مع الجماعة فى ذلك الوقت ، كتبه ردا على آلاف الخطابات والبرقيات » التى وصلته

من مواطنيه يطالبون فيها بالقضاء على الإخوان المسلمين ، وقال فيه أن تاريخ مصر الحديث مشيراً على الأرجح إلى عام ١٩٤٨ ، أبرز التقلبات الأساسية لمشاعر الشعب فى مثل هذه المسائل ففى كل الفترات التى أضطهدت فيها الجماعة نجدها أكتسبت تعاطف الأمة على إتساعها ، وعلى ضوء هذه الحقيقة فإن (الرجل الحكيم) لا يجب أن يقع فى نفس الخطأ . فالشعب وحده هو الذى يفعل ما يشاء حتى يظل يريد دائماً ما يفعله(١٠٢) وهكذا بدا واضحاً أن الحكومة كانت تعمل على تهيئة (الشعب) لهجومها على الأخوان حين يأتى أوانه . . . وهكذا كانت الاحاطة سابقة على الحقيقة ، وليس العكس ، والحملة الصحفية مقصود بها إضعاف مركز الهضيبى وسياسته ، كما سيضفى إبراز الحوادث التى وقعت طابعاً مثيراً على الأعمال العدوانية للجماعة ضد الشعب ، وستثير لدى المواطنين الإحساس بضرورة إتخاذ موقف حازم ، وكان هذا هو السبب الثانى لاحجام الحكومة عن إصدار قرار الحل الذى لا مفر منه ، فالواقع أن الحكومة كانت فى وضع الإستعداد إذ لم يكن هناك بد من الصراع ، أما السبب الثالث لتبرير عدم صدور قرار الحل مبكراً ، فهو الاعتقاد بأن الصدام يمكن حصره فى نطاق ضيق أو يمكن حتى تجنبه أصلا ، ورغم أن صحافة الحكومة لم تكن تراعى ذلك دائماً فإن الحملة الصحفية ركزت هجومها على الهضيبى ومؤيديه فقط بدعوة إنحرافه عن مبادىء الإسلام ومبادىء الجماعة .

وفى نفس الوقت بدأت حملة أخرى لإثبات أن للحكومة نزعتها الإسلامية ففى أغسطس بدأت جريدة (الجمهورية) شبه الرسمية ، نشر سلسلة من

المقالات كتبها أنور السادات توضح طبيعة الإسلام الحقيقى والمتسامح[١٠٣] وإلى جانب بيانات الأزهر المعتادة والصادرة بتحريض رسمى من الحكومة حول هرطقات الاخوان المسلمين ، حثت الحكومة على أهمية إصلاح المناهج التعليمية بالأزهر بحيث تتجاوب مع إحتياجات المجتمع المصرى[١٠٤] ، وبعد عودة عبد الناصر من رحلة الحج فى أغسطس ، تحدثت الصحف بلهجة التأكيد عن دوره البارز فى إنعقاد (المؤتمر الإسلامى) لقادة البلاد الإسلامية فى الحج كذلك نال نشاط المؤتمر إهتماما كبيراً وتغطية منتظمه من الصحافة بعد تعيين أنور السادات أول سكرتير عام له[١٠٥] ، وكان فى مقدور رجال مجلس قيادة الثورة باعتبارهم مسلمين محترمين ، أن ينجزوا فى هجومهم على الهضيبى ما سبق أن فشلوا فيه فى يناير ١٩٥٤ وهو أن يضعوا الهضيبى خارج الجماعة بمعنى أيدلوجى وتنظيمى أيضا ، وأن يضمنوا إخراجه من التنظيم من خلال نجاحهم فى إخراجه أيدلوجيا ، ولقد أيدت أحداث سبتمبر وأكتوبر داخل التنظيم نفسه فكرة أن عبد الناصر أختار ألا يتحرك ضد التنظيم على أمل كسب ولائه بعد التخلص من الهضيبى وأنصاره .

ورغم ظهور كل الذين سبق فصلهم خلال أزمة نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ فى المركز العام للجماعة خلال شهر مارس ، الا أن القضايا الأساسية للصراع التى هزت وحدة التنظيم كانت ماتزال قائمة ، وقد تجددت المناقشة والخلاف بعد توزيع مذكرة من المركز العام ، فى أحد أيام شهر مايو ، تتناول الموقف الذى على الأعضاء أن يتخذوه تجـاه الآثمين (المفصولين) حيث يجب مقاطعتهم وتجنبهم[١٠٦] ، وكانت «الدعوة» الناطقة بلسان معارضى الهضيبى

هى خير مثال للحالة المستعصية التى بلغتها الحرب الأهلية داخل صفوف الجماعة ولقد أتخذ الخلاف طابعا قانونيا ، يدور حول مقولة القوى المعارضة للهضيبي بأن الهيئة التأسيسية هى الأعلى مرتبة فى سلسلة مراتب السلطة بالتنظيم ، وكان منشأ هذا الرأى أعتقاد المعارضين أن الهيئة هى الجبهة الوحيدة التى تستطيع أن تلغى الأوامر التى صدرت بفصل بعض الأعضاء من الجماعة ، والأخطر من ذلك فى ذلك الوقت الراهن ، أنها تستطيع المحافظة على السياسات التى جعلت من الحكومة والجماعة خصمين عنيدين(١٠٧) .

وقد أضفت المعارضة الرسمية للجماعة ضد المعاهدة التى سميت باتفاقية الجلاء ، وإختفاء الهضيبى ، مزيدا من الأهمية على مطالب المنشقين بالا تقف الجماعة مكتوفة الأيدى ، وأن عليها أن تفعل شيئا ، وأن يكون هذا الشىء ، من خلال الهيئة التأسيسية . وكان الاجتماع السنوى للهيئة قد تحدد له يوم ٩ سبتمبر ، وظل الهضيبي فى إختفائه ألا أنه أرسل خطابا مطولا ليقرأ أمام الأعضاء المجتمعين وفيه إستعرض تاريخ العلاقات بين الحكومة والجماعة ، مشيرا بوجه خاص إلى الوعود التى بذلت فى مارس وفشلت الحكومة فى تحقيقها(١٠٨) ، ولم ينجز شىء فى الاجتماع بخلاف قراءة الخطاب ثم أرجىء الاجتماع حتى ٢٣ سبتمبر لاعطاء (لجنة الاتصال بالحكومة — السيئة الطالع — فسحة من الوقت لتصفية الجو(١٠٩) ، ومما يذكر أن هذه اللجنة كانت روح التفاؤل قد أوحت بتكوينها وأثبتت أهميتها فى محاكمات الضباط التى تمت فى أبريل .

وبعد أحداث مارس توزعت صفوف الجماعة بين إتجاهات ثلاثة : مجموعة تزعمها عبد الرحمن البنا ، وربما بدعم من المنشقين على اختلافهم ،

وكان هذا الإتجاه جاهزا لتأييد المجلس العسكرى الحاكم ، وكان أحد أسباب التأييد معارضة المضيبى المعروفة ضده . وفى الطرف الآخر كانت هناك المجموعة المؤيدة للهضيبى والتى تلاقى الآن معارضة شاملة . وأخيراً كانت هناك مجموعة (حميدة) وكيل الجماعة وكانت تسمى نفسها (المحايدون) وكانت تأمل فى التوفيق بشكل ما بين المجموعتين الآخريتين المتخاصمتين ، وبين الجماعة والحكومة بوجه عام[110] ، وفى هذا الإطار جرى الصراع على السلطة داخل التنظيم .

وفى ٢٣ سبتمبر أجتمعت الهيئة التأسيسية مرة ثانية ، ورأس الاجتماع نائب المرشد العام (د. حميدة) الذى كان فى وضع لا يحسد عليه طول الفترة التى إستغرقها الطرفان المتخاصمان فى عرض آرائهما ، وفجأة ، وفى محاولة واضحة لقطع الطريق على كل من الفريقين المتنازعين ، قدم المحايدون القرار التالى (وأفلحوا فى تمريره) :

١ — أن مجلس قيادة الثورة قد أنجز ما يستحق التقدير بقضائه على الملكية والاقطاع وبتمهيده الطريق لقيام مجتمع أفضل .

٢ — أن مجلس قيادة الثورة يستحق كل شكر وعرفان لجهوده التى بذلها من اجل صالح الأمة .

٣ — أن على الحكومة أن تقر بحق الأخوان المسلمين فى أن يناقشوا معها مختلف القضايا ، وبوجه خاص إتفاقية الجلاء وأن عليها أن تفهم أن انتقاداتهم لا تنطوى على ما يسىء إلى (إخلاص) مجلس قيادة الثورة .

٤ — أن على مجلس قيادة الثورة وجماعة الأخوان المسلمين أن يعملا معاً من أجل ما فيه خير العقيدة والأمة . وعندئذ أرجيء الإجتماع للاستراحة أما ما حدث بعد ذلك فهو موضع خلاف ، على أن من الواضح أن قرارات أخرى تمت صياغتها ثم أعلنها عبد القادر عودة للصحافة تلك الليلة على أنها القرارات التى أتفق عليها الجميع ، وقد شملت تلك القراوات مايلى :

١ — إنسحاب مرشد عام الجماعة مدى الحياة وهو رفض صريح لمحاولة تحديد مدته بثلاث سنوات .

٢ — حل الهيئة التأسيسية والإعداد لانتخابات جديدة .

٣ — تعديل دستور الجماعة فى نقاطه المتعلقة بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية وسلطة ومسئولية مكتب الارشاد ، وقد قدمت الصحافة الحكومية هذه القرارات بوصفها محصله إجتماع (جانبى) عقده مؤيدو الهضيبى الخمسة والعشرين فى غياب بقيـــة الأعضاء ، وبالتالى فهى لا تمثل الرأى الحقيقى للهيئة(١١١) ، والواقع أن تأييد الهضيبى والمحايدين لتلك القرارات وأرفاق القرارات السابقة بها ، والتى أستصدرت بهدف إظهار نوايا التصالح مع الحكومة هذا التأييد بين بمزيد من الوضوح أن الهيئة التأسيسية لم تزل عاجزة عن مواجهة المسائل المطروحة وأنها أنتهت إلى حل وسط لن يرضى أحداً من الأطراف ، على أن الحكومة للتى عانت نوعاً من الهزيمة فى ذلك الحين ، أو هكذا كان تقدير الموقف فى القاهرة ، حتى أن مراسل النيويورك تايمز لخص هذا الموقف بقوله أن الأخوان المسلمين تحدوا ناصر (بفظاظة ووقاحة) بتأييدهم للهضيبى زعيما مدى الحياة(١١٢) .

وبعد أن أصبح الجهاز الإدارى للجماعة فى أيدى أنصار المضيبى ، بدأت الإستعدادات على الفور لإجراء الإنتخابات ، وفى أعقاب تلك الخطوة ظهرت الإتهامات بالفساد فى مجلة المعارضة (الدعوة) وبذلت جهود مكثفة من جانب رئيس الوزراء ، (عبد النـــاصر) للتخلص من المضيبى ، فأجرى إتصالات سرية ـ خلال الأسابيع الثلاثة التالية ـ بكل خصوم المضيبى وبالمحايدين أيضاً الذين اهتم بهم إهتماماً خاصاً ، ممثلين فى شخص د. خميس حميده (المتحدث بلسانهم) فى محاولة منه لإقناعهم بحماقة الإبقاء على المضيبى وهو ذلك الموقف الذى يتعذر الدفاع عنه ، وقد أجرى عبد الناصر تلك الإتصالات وسط الإستعدادات الأخيرة والحاسمة لإنهاء المفاوضات المصرية الإنجليزية ، وفى ١٩ أكتوبر وقع ناصر وانتونى ناتنج المعاهدة الجديدة التى سوت فى تلك الفترة النزاع الإنجليزى المصرى .

وقد أثمرت تلك الجهود التى بذلها ناصر ، ففى ٢١ أكتوبر أوردت الصحف نبأ (إنقلاب داخل جماعة الإخوان المسلمين) وقيل أن اثنين وسبعين عضواً إجتمعوا وقرروا الموافقة على القرارات الجديدة التالية : (١) إعتبـــار المرشد العام فى أجازة مفتوحة . (٢) اقالة مكتب الإرشاد الحالى . (٣) الغاء كل قرارات الفصل والإيقاف وحل كافة الشعب التى انشئت خلال السنوات الثلاث الماضية (٤) بطلان قرارات ٢٣ سبتمبر (٥) تشكيل لجنة مؤقتة لإدارة شئون الجماعة لحين إنعقاد الهيئة التأسيسية لتعيد تنظيم العمل الإدارى ، وكان حميده ومجموعة من المحايدين وكذلك عبد الرحمن البنـــا من بين أعضاء اللجنة المؤقتة (١١٣) .

واستقبل معاصرو المضيبى هذه الأنباء باستهجان شديد وأعربوا فى اليوم

التالى عن إستنكارهم للمناورة باشتباكهم مع قادة الإنقلاب ومؤيديهم فى مشاجرة حامية بالمركز العام ، كما تحدثت صحافة القاهرة عن معركة أعقبها إستتباب النظام من جديد وجرت مفاوضات انتهت إلى حل وسط فى صورة قرار صادر باسم اللجنة المؤقتة يتضمن تشكيلا جديداً لمكتب الإرشاد ، الذى ضم خمسة من خصوم الهضيبى ، وارجاء انتخابات أعضاء الهيئة التأسيسية التى كانت قد بدأت بعد إجتماع ٢٣ سبتمبر ، وذلك حتى يتمكن المكتب الجديد من إستعادة السيطرة على التنظيم ، وتمت الدعوة إلى إجتماع فى ٢٣ أكتوبر ، وقيل أن موضوع الإجتماع هو مناقشة المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلى للجماعة ، وقد أوردت الصحافة الأجنبية تلك القصة التى كانت الأوسع قبولا لدى الناس وأقربها إلى الصحة وهى أن (حميدة) استنكر - فى إجتماع الإحتجاج - إنقلاب (الإثنين والسبعين) وأنه دعا لإجتماع فى ٢٣ أكتوبر لكى يناقش معهم الموضوعات الأساسية للخلاف (١١٤) ، ورغم أن (حميده) قد وقف من وجهة فنية إلى جانب الهضيبى ، إلا أن هدفه لم يكن يتعدى تجنب كشف مظاهر الإنهيار فهو منذ ذلك الإجتماع فصاعداً بدأ يضع ثقله كله فى جانب القوى المناهضة الهضيبى .

على أن الصراع لم يكن قد إنتهى إلى حل بعد ، رغم أن ما نشرته الصحافة كان يوحى بإنتهائه ، ذلك أن الصحف كانت تعكس الصورة التى تريد الحكومة إقناع الناس بها ، والجهد العنيف من جانبها لكى يتم عزل الهضيبى عن الجماعة ، ورغم أن هذه السياسة أثبتت نجاحاً فى التحليل النهائى ، إلا أن ذلك النجاح كان يرجع لأسباب أخرى منفصلة عن المناورات الحكومية ، فالخطة القائمة على أضعاف مركز الهضيبى كزعيم للجماعة والعمل من أجل صدور

قرار عزله من داخل التنظيم نفسه لاقت استياء كل قيادات الجماعة . ولم تكن الإتهامات والاتهامات المضادة بالخيانة والخديعة فيما بين أعضاء الجماعة تحدد لحسب المواقف التى ينبغى أن يتمثل فيها ولاء المرء وإخلاصه ، وإنما أثارت أيضاً التساؤلات حول « لمن يمنح الأعضاء ولاءهم » ، ومن يقف مع من وضد من ؟ وكان ذلك هو السؤال الذى أصبحت له أهمية ملحة . وكان السؤال المتعلق بهوية المدير الفعلى للتنظيم سؤالا تتوقف إجابته على السؤال السابق الخاص بالولاء ، ومن هنا كان السؤال المرتبط به « من أين تأتى الأوامر ؟ » قد أصبح مبهما هو الآخر . وبالنسبة لهؤلاء الذين يهتمون بأفساد أمور الإخوان المسلمين ، ربما بدا هذا الموقف بمثابة إنتصار مباشر لهم ، مع ذلك فهو من ناحية أخرى يترك تنظيما خضع لقواعد الطاعة الصارمة للقيادة شبحا بدون قيادة . إن أحداث ٢٠ و ٢١ أكتوبر لم تكن سوى نهاية سلسلة من الأحداث فى الإتجاه نفسه ، كان التأثير المتراكم فيها قد تعدى انهيار القيادة إلى انهيار موازٍ لتسلسل الأوامر والسلطة والإنضباط ، وتلك الحقيقة أوضحتها أحداث الأسبوعين التاليين والدور البارز الذى لعبه فيها الجهاز السرى .

لقد سبق أن ذكرنا أن الهدف من تعديل الأوضاع القديمة للجهاز السرى قد تعرض لتحوير ملحوظ نتيجة لأزمة يناير (١٩٥٤) مع الحكومة ، ومع الافراج عن الإخوان المحتجزين خلال شهر مارس ، أصبح للجهاز السرى أهميته الجديدة فى نظر بعض هؤلاء الذين أيقنوا أن المعركة مع الحكومة هى أمر لا يمكن تجنبه ، ولقد بدا أن الهضيبى ظل غير مدرك أن الجهاز قد عاد إلى طابعه السابق ، ذلك الطابع الذى كان سبب فى الإنشقاق داخل الجماعة ، إذ كان الهضيبى يعتبر أن مشكلة الجهاز السرى قد حلت أو فى سبيلها إلى الحل بعد أن فوض

لها بعض مرؤسيه المخلصين ، وكان واضحاً أن يوسف طلعت (الرئيس الجديد لمجموعة الجهاز السرى) قد حاول باخلاص تام إتمام المهمة الملقاة على عاتقه ، رغم المخاطر التى تعرضت لها حياته ، والتى كان مصدرها القيادة القديمة للجهاز التى إعتبرته (خائناً) . وفى يناير اقتنع طلعت بنصيحة عبد المنعم عبد الرؤوف حول وجوب إعادة تنظيم وحداته ، إعتقادا منه ـ وإنسجاماً مع حيثيات تعيينه رئيساً للجهاز ـ بأن ذلك سيسهل عملية (غزو) المجموعة السرية . ومن المسلم به أن دواعى عبد الرءوف كانت من نوع مختلف ، فقد بدأ عبد الرؤوف ومعه صلاح شادى ـ فى ذلك الوقت أو بعده بقليل ـ تنفيذ برنامج تجنيدى جديد زادت سرعة إيقاع تنفيذه بعد الإفراج عن الإخوان المسجونين فى مارس ، وفى مارس أيضاً أقيمت سلطة عليا جديدة للتنظيم فى صورة (لجنة عليا) مهمتها توجيه المجموعة السرية ، ولقد تعددت الروايات حول أسماء أعضاء هذه اللجنة إلا أن من الواضح أن الأعضاء القياديين فيها هم الشيخ محمد فرغلى من مكتب الإرشاد ومحمود عيد ، رئيس المكتب الإقليمى بالقاهرة ، أما أعضاؤها الثلاثة التالين فى الرتبة لهم فهم : يوسف طلعت للنشاط المدنى ، صلاح شادى للبوليس وأبو المكارم عبد الحى للجيش .

وفى أعقاب قرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٤ بدأت اللجنة أول نشاط لها واقتصر على إرسال خطابات التهديد لهؤلاء القادة الذين أدى عدم إعتقالهم إلى الشك فى تواطئهم مع الحكومة ، وكان عبد القادر عوده من بين من تسلموا هذه الخطابات .

وقد إستمر هذا النوع من النشاط طوال العام بينما كان النزاع داخل

التنظيم مستمراً كذلك ، ولقد رأينـا أن المجموعة خاضت منذ مايو ١٩٥٤ حرب منشورات شاملة ضد الحكومة ، فكانت تطبع وتوزع المنشورات كلما جد فى الموقف جديد ، وبحلول شهر يوليو أصبح واضحاً أن فكرة (الإنتفاضة الشعبية) ، صارت عنصراً أساسياً فى تفكير قيادات الجهاز السرى .

وكان عبد المنعم عبد الرؤوف هو البادىء بطرح هذه الفكرة ، عندما أختفى بعد نجاحه فى الهرب من السجن فى إبريل ، ولجوئه إلى حماية أعضاء الجهاز السرى ، ولاقت الفكرة تأييدا حماسياً من إبراهيم الطيب رئيس قطاع القاهرة فى الجهاز ، كذلك بدأ فى طرح أفكار أخرى ، وكلهاتقوم على هدف أساسى واحد هو إغتيال عبد الناصر وعرض عبد الرؤوف مرتين على طلعت فكرة أرتداء بعض أعضاء الجهاز ثيابا عسكرية لكى يخترقوا ويدمروا المقر الرئيسى لمجلس قيادة الثورة بمن فيه من الوزراء المتواجدين بطبيعة الحال ، وفى المرتين رفض طلعت الاقتراح ، ألا أن الاقتراح فى المرة الثانية نال تأييد الطيب الذى عرض تدبير الأسلحة اللازمة للهجوم ، وإقترحت خطة أخرى ، تستهدف قتل ناصر بالذات ، باستخدام حزام ناسف من الديناميت يرتديه واحد من الأعضاء ، بحيث يشق طريقه فى اللحظة المناسبة إلى عبد الناصر ، ثم ينفجر الحزام ليأخذهما معاً إلى الدار الآخرة ، لكن احدا من المتطوعين لم يتقدم .

على أن فكرة المظاهرة الشعبية كانت هى الفكرة التى لاقت قبولا أفضل بين الأعضاء إذ كانت تنطوى على الحد الأقصى من إحتمالات النجاح بالنظر

إلى السخط المتفشى على النظام بين الجماعات السياسية النشطة فى البلاد ، وما بدا من عدم اكتراث شعبى بمصير الحكومة ،فضلا عن الصراع الواضح المستمر بين نجيب وعبد الناصر وما ينطوى عليه من مخاطر على وحدة الجيش ، تبلورت الخطوط الأساسية للخطة على النحو التالى : مظاهرة عامة تتواقت مع إنقلاب مضاد يقوده نجيب ، يبرز للعيان مدى السخط داخل صفوف الجيش،وسيكون على الإخوان أن يطلقوا شرارة التمرد الشعبى ، فاذا ما نجحت الخطة فسوف تأتى حكومة برئاسة نجيب محل حكومة مجلس قيادة الثورة ، وفى حالة وقوع تدخل بريطانى ، فسوف تغلق كافة مداخل القاهرة ويبدأ تنفيذ خطة قائمة على حرب العصابات ، وقد كان فى خيال عبد الرؤوف أن تكون المظاهرة مظاهرة مسلحة تتلوها سلسلة من الإغتيالات لأعضاء مجلس قيادة الثورة (١١٦) .

وفى الرابع من أكتوبر قام طلعت بزيارة الهضيبى فى الاسكندرية وأبلغه أن هناك إضطرابا وتحيرا لأحد اثهما داخل الجماعة حول الأهمية الخاصة لعمل شىء ما فى الوقت الراهن والصورة التى يأتى عليها هذا العمل ، وطلب من المرشد العام حضور إجتماع عام من أجل تصفية الجو وإستعادة الروح الحكيمة للجماعة ، وأخبر الهضيبى طلعت أنها رغبة مكتب الإرشاد أن يظل مختفياً ، كما ذكر أن القلق إنتابه فى الأيام القليلة الماضية فيما يتعلق بامكانية وقوع أحداث العنف والإغتيال ، ثم أضاف : إذا كنت ترغب فى الإنضمام لمظاهرة تؤيدها كل قطاعات الأمة ، فلا مانع . على أنه ينبغى أن تعتمد أساساً بحرية الصحافة والبرلمان ، واحالة الإتفاقية الخاصة بالجلاء الى الشعب ، كما ينبغى أن تكون مظاهرة سلمية،وأكد الهضيبى رفضه القاطع لتأييد أى (عمل اجرامى) وأصر على أنه سيعتبر نفسه بريئاً من دم أى انسان (١١٧) .

ولقد أظهر الهضيبى نوعاً من الشك فى مجرد إمكان التنفيذ العملى لخطة المظاهرة إلا أنه نصح طلعت ، بناء على إقتراحاته السابقة ، إذا كان ما يزال مهتماً ، أن يتصل بعبد القادر عوده ذلك أن عوده هو الأداة الأساسية للاتصال بنجيب ، ولا ريب أن الهضيبى كان يعنيه الا يقدم الإخوان على أى فعل من جانبهم دون وجود خطوة سابقة من جانب الجيش ، والتقى طلعت بعوده ، الذى وعد أن يتبنى موضوع المظاهرة فى إجتماع اللجنة المؤقتة وبعد أن فعل ذلك نقل إلى طلعت رأى اللجنة التى لا تنظر الآن بعين الرضا إلى الخطة الخاصة بالمظاهرة الشعبية (١١٨) ، وعند هذه المرحلة التى وصلت إليها الأمور ، بدىء داخل الجهاز السرى فى إعداد الخطط لإغتيال عبد الناصر .

ومنذ الأيام الأولى لأكتوبر قررت المجموعة التى سميت فيما بعد ـ دون ايضاح شىء عنها ـ قياده الجهاز السرى . القيام بأنشطة إرهابية ، وكان المعنى المحدد لذلك أن يتم إغتيال عبد الناصر ، وقد أختارت القيادة محمود عبد اللطيف ، وهو سمكرى من ضاحية إمبابة بالقاهرة ، لإنجاز هذا العمل ، وكان هنداوى دوير المحامى قائد قطاع إمبابة ، هو الذى أبلغه بهذا القرار ، وترك له ثلاثة أيام مهلة لاتخاذ قراره ، وفى ١٩ أكتوبر وهو اليوم الذى وقع فيه عبد الناصر معاهدة الجلاء مع البريطانيين ، قرر عبد اللطيف قبول مهمة إغتياله ـ بسبب ما إرتكبه من خيانة بتوقيعه المعاهدة التى أهدرت حقوق الأمة ، وقد خطط لتنفيذ المهمة فى نفس اليوم إلا أن الظروف لم تكن مواتيه ـ وسط هذا الحشد المتجمع والمختار بعنايـــــــة — لتنفيذ الخطة بنجاح ، لذا تم تأجيلها إلى وقت آخر أكثر ملاءمة .

وخلال تلك الفترة وفى الرابع والعشرين من أكتوبر ، زار كمال خليفة وهو واحد من أبرز أعضاء مكتب الإرشاد ، جمال سالم نائب رئيس مجلس الوزراء ، وأطال فى تقديم تهانئه للحكومة على إنهائها الناجح للمفاوضات وتوقيع المعاهدة ، كذلك راجت إشاعة ربما لم تكن بعيدة عن الصحة حول إعتزام الهضيبى إصدار بيان جديد يسجل فيه رأيه الذى يميل إلى تأييد المعاهدة ، والتى تناقض الخطوط الأساسية السابقة للاتفاق . وبدأت (لجنة الإتصال بالحكومة) تواصل بدأب مساعيها لرأب الصدع ، وفى مساء ٢٦ أكتوبر ، كان ممثل لمكتب الإرشاد يجلس مع السادات فى مكتبه للحصول على موعد للالتقاء برئيس الوزراء من أجل بذل محاولة أخرى لحل بعض المسائل موضع الخلاف [١١٩] . وفى ذلك المساء نفسه زار عضو بارز آخر فى الجماعة واحد كبار المسئولين فيها هو عبد العزيز كامل رئيس قطاع الأسر ، منزل هنداوى دوير ، صديقه ورفيقه فى الجماعة من حى إمبابة بالقاهرة ، ولم يكن عبد العزيز كامل يعلم أن دوير قام فى صباح نفس اليوم بتسهيل رحيل محمود عبد اللطيف ـ كجزء من مؤامرة إرهابية ـ إلى الاسكندرية [١٢٠] .

وفى ذلك المساء بينما كان عبد الناصر يلقى خطابه أمام حشد كبير من المواطنين عن كفاح مصر وكفاحه الوطنى ليعلن اكتمال هذا الكفاح باتفاقية الجلاء ، أطلقت عليه ثمانية رصاصات واللحظة ظلت عالقة فى الأذهان لفترة طويلة بسبب دراميتها ، توقف رئيس الوزراء عن الكلام بينما الرصاصات تدوى ثم استأنف حديثه ، وهو يطالب الحشد باشارات من يده بالتزام الهدوء ، بعد أن اخترقت شحنة الرصاصات بأكملها الزحام المحتشد ، وخلال ساعات ،

كانت كلمات ناصر فى تلك اللحظة والتى نقلت بالأذاعة وأعيد إذاعتها من راديو القاهرة إلى أنحاء العالم العربى :

« أيها الناس . . أيها الرجال الإحرار . . أنا جمال عبد الناصر منكم ودمى فداء لكم ، سأعيش من أجلكم وأموت وأنا أعمل لكم ، سأعيش لاكافح من أجل حريتكم وعزتكم ؛ أيها الأحرار . . أيها الرجال . . وحتى لو قتلونى فقد وضعت فى نفوسكم العزة فليقتلونى الآن ، فقد غرست فى ضمير هذه الأمة الحرية والكرامة والعزة . من أجل مصر ومن أجل حرية مصر ، سأعيش من أجل مصر وفى سبيل مصر سأموت »[٢٢١] .

وأنهى رئيس الوزراء خطابه ، ولم تكن أى من الرصاصات الثمانية قد أصابته ، ثم ودع الجماهير ، وفضلا عن أن الحادث قد وفر له أحدى الوسائل القليلة للانقاذ المؤقت حتى ذلك الوقت — من خضم الصراع والعداء الذى ميز علاقاته بالشعب الذى يحكمه ، فقد وفر له أيضاً الفرصة الأكيدة للتخلص من جماعة الأخوان المسلمين وفى التاسع من شهر ديسمبر التالى كان قد تم شنق ستة من الأخوان ، وكان قد تم بالفعل أعتقال الألوف من أعضاء الجماعة ، وأصبح التنظيم مقضياً عليه تماماً .

ما بعد السقوط (أكتوبر — ديسمبر ٥٤) :

وفى اليوم التالى لمحاولة الاغتيال (٢٧ أكتوبر) قام عبد الناصر برحلة العودة الظافرة من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفى الإحتفالات التى أعقبت

وصوله فى الصباح المتأخر أندفعت الجماهير — التى تتألف أساساً من أعضاء نقابات النقل التى تسيطر عليها الحكومة — من محطة السكه الحديد ، حيث كانت فى أستقباله وتحيته ، إلى المركز العام للاخوان المسلمين ، وتعالت الصيحات خلال المسيرة: الموت للخونة والويل للاخوان والموت لاخوان الشيطان ، وما أن وصلوا هناك حتى أكلوا ما بدىء فيه مساء اليوم التالى لإعلان هوية مرتكبى المحاولة :من تحطيم المركز العام للجماعة . فبعد أن فتشت الجماهير المندفعة والأفوى من البوليس — كما جاء فى تعليق الصحيفة الحكومية — مبانى المركز العام وأضرمت فيها النيران ، ونفس النتيجة لحقت بكل المقار فى شتى أنحاء البلاد .

وأنتهى اليوم وقد قال الشعب كلمته : هكذا قالت صحيفة الحكومة التى نشرت أيضاً قراراً بحظر قيام أية أحتفالات أخرى ، وفى ٢٩ أكتوبر ظهر عبد الناصر فى إجتماع حاشد فى ميدان الجمهورية ، وأستهل الحملة التى أستمرت طوال الشهرين التاليين على الاخوان ، ومن بين ما قاله فى ذلك اليوم . لن تتوقف الثورة أبدا ، وإذا لم تكن قادرة على الاستمرار كثورة بيضاء أذن فسوف نجعلها حمراء[١٢٣] ؛ وفى ٣٠ أكتوبر تم أعتقال حسن الهضيبى وفى ذلك المساء بدأت الدعاية الحكومية بصورة جديدة وأستهل صلاح سالم وزير الإرشاد القومى والمتحدث الرسمى بإسم مجلس قيادة الثورة منذ ذلك الحين فصاعدا ، الهجوم الدعائى بقوله : أود أن أبلغ الجميع تفصيلا بأبعاد المؤامرة الكبرى التى كشفت فى أعقاب محاولة الإعتداء على حياة عبد الناصر[١٢٤] ، وطوال الشهرين التاليين لم تحتوى صفحات الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عملياً على شىء آخر .

وكانت الحكومة ترفق بالتقارير اليومية حول الاعتقالات والاعترافات وصفاً مثيراً (للمؤامرة) وتلخص مضمون الآلاف من الكلمات التي ألفت تلك القصة ــ التي تمت صياغتها من خلال الاعترافات العديدة للاخوان والتي تناولت ما كانوا يأملونه وما كانوا يتوقعونه ويحلمون به إلى جانب ما كانوا يخططون له بالفعل ــ في أن الجماعة عملت من أجل إنتزاع السلطة عن طريق خطة محبوكة لتدمير العاصمتين القاهرة والاسكندرية ، ووضع شحنات الديناميت في كل الكباري والمصانع في كافة أرجاء البلاد ، وشل المواصلات وأغتيال مائة آخرين (بخلاف أعضاء المجلس العسكري الحاكم) من ضباط الجيش والشخصيات المدنية ، وكل رؤساء الحكومات العربية . وفضلاعن هذه المادة الضخمة والتي ربطت بصورة أو بأخرى بمحاولة الاغتيال ، واصلت الصحافة تكثيف الهجـــــــوم ، الذي كان قد بدأ في يناير وأستؤنف في أغسطس على الهضيبي وعلى التنظيم أيضا هذه المرة ، وقدمت الأدلة الجديدة أحياناً والقديمة أحياناً أخرى ، لإثبات أن الاخوان كانوا عملاء وخداما للملكية والفئات الحاكمة القديمة والانجليز والفرنسيين والصهاينة والامبريالية الغربية وللشيوعية والرأسمالية ، كذلك وجهت إتهامات ذات طابع خاص وشخصي للجماعة بوجه عام ولبعض أعضائها بوجه خاص ، وبزغت من جديد المزاعم القديمة حول لا أخلاقية سلوك السكرتير العام عبد الحكيم عابدين ، كما أضيفت مزاعم جديدة وطازجة تتراوح بين الشذوذ الجنسي إلى الزناالذي رمي به عابدين وأيضا سعيـــد رمضان ، وكلاهما كان ما يزال في سوريا كذلك أتهم أعضاء آخرون بإتخاذ عشيقات وأصطياد النساء من الطرقات ، وبتهريب أموال التنظيم (١٢٥) ، وكانت التهمة الأم لهذه التهم والتي شكلت

الأساس الجامع لهما جميعاً هي أن قادة الجماعة ليسوا سوى « تجار دين » يستغلون ثقة أتباعهم لمنافعهم الشخصية الخاصة أو يسيرون بهم في اتجاه « دولة دينية » بدائية وهمجية تتحالف مع الإمبرياليين والرأسماليين وفي هذا الصدد فإن السلطات الدينية والباقوري (الأخ السابق ووزير الأوقاف حالياً[*]) وكبار المسئولين من شيوخ الأزهر ، أداء لواجبهم الوظيفي ، أدانوا الجماعة من أجل ما أسماه الشيوخ « الفتنة »[126] . وأستمر جو التوتر والخوف قائماً مع إستمرار التقارير حول المؤامرت الجديدة للاطاحة بالحكومة ورئيس الوزراء ومع نهاية نوفمبر أعلنت الحكومة أعتقال ١٠٠٠ عضو من الأخوان المسلمين[127] .

وفي الثاني من نوفمبر شكل مجلس قيادة الثورة (محكمة الشعب) لمحاكمة أعضاء الجماعة ، برئاسة جمال سالم وعضوية كل من أنور السادات وحسين الشافعي ، وكان أغلب الشخصيات الهامة في الجماعة قد تم أعتقالهم في الأسابيع القليلة الأولى التي أعقبت محاولة الاغتيال : ففي ٢٧ أكتوبر سلم هنداوى دوير نفسه ، وصدر قرار أعتقال الهضيبي في ٣٠ أكتوبر (ليست هناك معلومات واضحة حول ما إذا كان قد سلم نفسه للسلطات) ، وفي ١٨ نوفمبر ألقى القبض على حيدة لاشتراكه في أعمال الجهاز السري[128] ، وقبض على إبراهيم الطيب في الثاني عشر من نوفمبر وعلى يوسف طلعت رئيس الجهاز السري في ١٤ نوفمبر ، وعندما تم أعتقال الأخير نشطت البورصة المصرية التي كانت — طبقا للتقارير — قد تعرضت للركود بعد محاولة

(*) وقت إعداد هذه الدراسة .

الاغتيال[١٢٩] ، وخلال تلك الفترة تم أعتقال كل الأعضاء الآخرين فى مكتب الإرشاد والمؤيدين البارزين للهضيبى ، وقد بقى ثلاثة فقط من بين هؤلاء الذين أتفق على أنهم لعبوا دوراً بارزاً فى أحداث تلك الفترة مطلق السراح حتى الآن وهم : حسن العشماوى وعبد المنعم عبد الرووف وأبو المكارم عبد الحى .

وفى التاسع من نوفمبر بدأت المحاكمات وكانت أولى القضايا قضية المتهم بإرتكاب محاولة الاغتيال محمود عبد اللطيف ، وطلب إلى ثلاثة من أبرز المحامين فى مصر — محمود سليمان غنام وفتحى سلامة ومكرم عبيد — أن يتولوا الدفع عنه ، الا أنهم رفضوا نظراً لأنهم أعتبروا مثل هذا (الجرم) غير جدير بأى دفاع ، وعينت المحكمة محامياً هو حمادو الناحل ، الذى كانت تجربته الأولى والوحيدة مع الاخوان هى الدفاع عن مغتالى حسن البنا ، وأقر المتهم بأنه مذنب فيما يتعلق بتهم إرتكاب (أفعال مناهضة لشكل الحكم الحالى) باشتراكه فى مؤامرة إجرامية للقيام بعصيان مسلح وثوره وبالشروع فى قتل رئيس الوزراء ، وقبل أن تنتهى محاكمته فى ٢٠ نوفمبر تم استدعاء تسعة عشر شاهداً ، كلهم من الإخوان المسلمين ، ثم استدعى الهضيبى للمحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ، ثم أستدعى فى تلاحق سريع كل من هنداوى دوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت ، ثم أعضاء مكتب الارشاد ، لتنتهى المحاكمة فى الثالث من ديسمبر[١٣٠] .

وفى الجلسات الأولى للمحاكمة أدى ذكر إسم محمد نجيب إلى عزله من منصبه كرئيس للجمهورية وتحديد إقامته فى منزله ، وكان نذير سقوطه ،

ذلك الاستدعاء ، الذى تم فى نفس اليوم لأخيه على ، سفير مصر فى سوريا ، وزعم أن الاستدعاء تم للتشاور حول الموقف المتدهور للعلاقات بين مصر وسوريا(١٣١) ، ولقد ذكر اسم نجيب مع أسماء محمد حسن العشماوى وزير التعليم السابق (الذى اعتقل) وعبد الرحمن عزام الأمين السابق للجامعة العربية (الذى لم يتعرض للاعتقال) — وذلك فى سياق مناقشة للتخطيط لظاهرة الشعبية ، وهى المناقشة التى دارت بين الإخوان وتوصلوا إلى ضرورة وجود شخصية وطنية تعمل على إعادة النظام فى البلاد ، وعندما انتهت المحاكمة لم يكن هناك أى دليل مادى يثبت أن أيا ممن ذكرت أسماؤهم كان مشاركا عن علم فى أى مرحلة من محاولة الاغتيال ، أو أن أيا منهم كان على علم بطبيعة الدور الذى رسمه الإخوان له(١٣٢) ، ورغم توافر أدلة كافية على وجود نوع من الاتصال بين نجيب والإخوان ، إلا أنه ليس واضحا الشكل الذى اتخذه هذا الاتصال أو إلى أى مدى تورط فيه نجيب ، وشهادة الإخوان فيما يتعلق بهذه النقطة لم تكن واضحة بما فيه الكفاية — بحيث أوحت بغياب أى تخطيط فعلى — ولم يقدم نجيب المحاكمة(١٣٣) ، ومن الواضح بالنسبة لنجيب على الأقل ، أن ناصر قد اختار للحفلة التى اكتسب فيها شخصية كبيرة لكى يسوى — دفعة واحدة وإلى الأبد — خلافه الذى لم يحل مع رئيس الجمهورية المتمتع بشعبية بين الجماهير ورغم أن عزل نجيب لم تكن له أصداء شعبية ، إلا أن أحد المراقبين لاحظ بذكاء أنه نتيجة لذكر اسم نجيب فى محاكمات الإخوان ، تحلل الموقف تدريجياً من الوضوح الكامل إلى موقف يكتنفه الغموض فى أذهان الناس .

أما المحاكمة نفسها فكانت معرضاً لا ينسى للحقوق التى تملكها الحكومات

التورية وتستحوذ عليها فيما يتعلق بالمعاملة القانونية الواجبة، فقد كان واضحاً منذ البداية أن استيضاح معالم الدعوى وتحديد مدى كل ذنب على حدة هو آخر ما كانت تستهدفه الحكومة ، وفى تلك القضايا التى عين فيها الدفاع من قبل المحكمة ، كان المحامون يسألون أسئلة ويصوغون تعليقات كان من الأفضل تركها للادعاء ، أما القاضى (رئيس المحكمة جمال سالم) — فقد نصب نفسه مدعياً عاماً ، فكان يقاطع كما يحلو له إجابات الشهود إذا لم تحز الإجابة رضاه ، وكان يضع الكلمات فى أفواههم ويكرههم أحياناً بالتهديد — على الإجابات المطلوبة ، وكانت أسئلته تصاغ بطريقة بحيث تحول دون أى إجابة تختلف عن الإجابة التى تطلبها المحكمة وأية محاولة لإضافة لتفاصيل أخرى كانت تصد فى الحال . وفى بعض الأحيان كان يشتبك فى حوار ومجادلة مع الشهود توجه فيها إهانات وقحة ، وفى بعض الحالات كانت الإهانات تصدر من المحكمة وحدها ، وكانت المحكمة تمارس بحرية تامة مواجهة شاهد بآخر ، وتلفيق شهادة أحدهما لاستفزاز الآخر ، وكان يسمح للجمهور ، بل كان يشجع فى أحوال كثيرة ، بالمشاركة فى الضحك والسخرية من الشهود وتوجيه الإهانات لهم ، وفى مناقشة الشهود لم تكن غالبية الأسئلة الموجهة لهم مرتبطة بالجريمة ، فكانت تتضمن بدلا من ذلك امتحانات فى تفسير الآيات القرآنية ، وقواعدها النحوية القصد منها إرباك الشهود .

ولقد اضطرب الشهود ، وانتابهم الخوف ، كما أنهم فى الأغلب الأعم ، كانوا يفتقرون إلى الحياد ، أما الأدلة فكانت حافلة بالمتناقضات ، وكان مرجع ذلك لأسلوب معاملة المحكمة للشهود من ناحية وإلى تحفظ الشهود ، وعدم توفر الرغبة لديهم فى الإفصاح ، وفضلا عن ذلك فقد عكست هذه الأدلة

من جهة ثانية وضع كل شاهد داخل الجماعة ، وبالتالى عكست المستويات والمنطلقات المتعددة التى نظر منها للمسائل موضع التحقيق ، كما أن السهولة الملحوظة التى انهار بها الولاء ، ووجه بها الأعضاء أصبع الاتهام كل منهم نحو الآخر ، أظهرت إلى أى مدى اهتزت مشاعر الثقة المتبادلة ، ونفس الشيء حدث أيضاً فى التحقيقات التمهيدية ، والتى ظهرت من خلالها معظم (الاعترافات) وكان من أسباب هـذا الانهيار السريع للبنية التنظيمية ما حدث من تعذيب فى السجون[١٣٤] على أن الأخطر من ذلك كان انهيار الروح المعنوية للتنظيم فلم يكن الجهاز السرى الجديد قد تمرس بما فيه الكفاية بحيث يطور الثقة المتبادلة بينه وبين الأعضاء أو ، وهو الأهم ، بين الأعضاء والقادة ، وفيما يتعلق بالحالة الأخيرة ، ورغم وجود سلطة عليا معترف بها رسمياً ، إلا أنه لم يكن هناك فى واقع الممارسة ، تسلسل واضح ومحدد للسلطة . وكان التنظيم العام للجماعة فى حالة من الانقسام الداخلى العميق بخلافاته الداخلية المحترمة بحيث كان من السهل نسبياً العمل على تعميق ما أصابه من تفسخ ، بالإعلان على أوسع نطاق جماهيرى ممكن عن (اعترافات) و (خيانات) — بعضها حقيقى والبعض الآخر ملفق — تنسب إلى عدد كبير من أعضائه ، ومن الأمور ذات المغزى فى هذا الصدد أن الجزء المتبقى من الجهاز السرى والذى كان ما يزال يمارس نشاطا ، قام — بعد أن نشرت الصحف بعض الروايات عن (الخيانة) المزعومة التى أدت لكشف مكان اختفاء الهضيبى — بتوزيع منشور ينكر فيه هذا الزعيم ويؤكد التعاون المستمر والولاء الكامل للأعضاء[١٣٦] ، وقد أضفت الصحف طابعاً دراميا مثيراً على المسألة عندما لاحظت أن يوسف طلعت كان الرجل الوحيد الذى استطاع — خلال المحاكمة — أن ينظر مباشرة إلى وجه الهضيبى[١٣٧] .

ولقد قامت الصحف بالتغطية الكاملة لوقائع المحاكمة — باستثناء بعض التعليقات البذيئة للمحكمة — وكانت ترفق بنصوص أقوال الشهود تفسيرات مبهمة لم تكن دائماً أو فى أغلب الأحوال تنسجم مع الحقائق المعروفة ، على أن فصل الوقائع عن افتتاحيات أعمدة الأخبار التى تنقل المحاكمات لم يكن متعذرا نظراً لأن معظم الشهادات كانت متاحة ، ولقد اعتمدنا على هذه الشهادات بصورة أساسية فى محاولتنا صياغة روايتنا الخاصة للأحداث ، انطلاقاً من أن هذه الشهادات وبافتراض أن الحكومة قد أخرجت من جعبتها — خلال المحاكمات والتحقيقات التمهيدية وفى الصحافة — كل ما تحوزه من بيانات حول نشاط الإخوان ، يمكن لنا أن نقدم بعض الملاحظات الموجزة حول ادعاء الحكومة وحول ما حدث بالفعل .

كانت الفكرة الأساسية التى صدر عنها الادعاء بسيطة للغاية . فاغتيال رئيس الوزراء هى بداية (عصيان مسلح دموى) يستهدف الإطاحة بالنظام الحاكم ، والهضيبى و (عصابته) هم المسئولون عن التخطيط المتعمد والواعى لهذا كله ، ولقد سبق أن رأينا أن الأمر لم يكن كذلك على وجه التحديد ، فالواضح أن محاولة الاغتيال قد وقعت لا بسبب النشاط الفعال من جانب قيادة الجماعة بل وقعت بالأحرى نتيجة لعدم ممارسة هذه القيادة لنشاطها ، وكل صلة مباشرة أو حقيقة بين القادة وبين القيام بعصيان مسلح أو حتى إعداد خطط غير واضحة أو محددة من أجل (مظاهرات شعبية) ظلت فى الواقع مفتقرة إلى الدليل . كذلك ظل دون دليل ، أن مسألة التظاهر قد تعدت مرحلة المناقشة ، بل ولم تتضح هوية المشتركين فى المناقشات على نحو قاطع ، ولقد جسدت شهادة رئيس الجهاز السرى الخصائص الأساسية للافتقار إلى

القدرة على التخطيط ، فلقد أبدى جهلا مطبقاً بالمسائل مثل تنظيم الاسلحة والتصرف فيها ومشكلات التماسك والتوزيع التنظيمى ، بل ووضح عدم اكتراثه بها ، وتقرير طلعت المقدم للهضيبى فى الاسبوع الاول من أكتوبر حول الاضطراب واليأس الذى أصاب الصفوف هو مثال واضح آخر على ذلك .

وعلى وجه الإجمال ، يمكن القول بأن الإخوان المسلمين - مع التسليم مرة أخرى بأن كل الأشياء التى يمكن تأويلها كأفعال مضره بالبلاد قد أذيعت على الملأ - كانوا بعيدين تماماً عن أن يكونوا ندا لخوض معركة مع الحكومة ، وربما كان فى مقدورهم أن ينهضوا فحسب ، وعلى نحو تلقائى ، لتأييد حركة منتظرة ومرجوة من جانب الجيش ، ويجدر أن ننوه هنا إلى أن ناصر ونظامه كان يفتقر إلى التأييد فى ذلك الوقت ولو أنه سقط صريعاً تحت وابل الرصاص الذى أطلق عليه لسقط بالتالى النظام الحاكم كما كان متوقعاً ، ولكان مرتكب المحاولة - الذى شنق بسبب إخفاقه - قد صار بطلا قومياً .

أما الفقرة الثانية فى قرار الإتهام ، والخاصة بمسؤلية الهضيبى وعصابته فهى أبعد من سابقتها عن المعقولية فى ضوء الشواهد المتاحة ، ذلك أن المحاولة كانت مسألة مبادرة فرد أو مجموعة داخل الجهاز السرى تمت دون علم باقى الأعضاء ، وربما دون علم قائد الجهاز نفسه ، كما أنه من المؤكد أن أحداً من الأعضاء من خارج الجهاز السرى لم يشارك فيها ، ولم يكن أحد من الشهود - باستثناء محمود عبد اللطيف صاحب المحاولة نفسه وهنداوى دوير رئيسه فى الخلية وإبراهيم الطيب رئيس مجموعة القاهرة - يملك أى ضوء مباشر على الإطلاق ليلقيه على المحاولة ، أما هؤلاء الأعضاء الذين كان ممكناً أن يدلوا بمعلومات مفيدة بالفعل

(وهم حسن العشماوى وعبد المنعم عبد الرءوف) فكانوا مطلقى السراح . ولم توضح المحكمة أو الشهود من هو الشخص الذى أصدر القرار فالمتهمون اعترفوا بأنهم أخبروا بأن (القيادة) قد أتخذت قرارها بقتل ناصر ، لكنهم لم يتمكنوا من تعقب مصدر القرار إلى أبعد من رؤسائهم المباشرين ، ولقد لمح الطيب ، وهو يبلغ القرار إلى دوير ، إلى أنه لم يستطع الحصول على موافقة الهضيبى - ودلت الشواهد أثناء المحاكمة على أن الهضيبى كان بريئاً من قرار القتل ، وهو ما سبق أن أوضحناه ، وأنه قاوم مثل هذا الحل للمشكلة ، ولقد حاول الطيب وعبد الرؤوف معا التخلص من الرئيس الرسمى للجهاز السرى ، يوسف طلعت ، الذى كان واضحا أنه يجهل الخطة الموضوعة للاغتيال ، والاحتمال الأقرب إلى الصحة هو أن عبد المنعم عبد الرؤوف كان المخطط الرئيسى للعملية وأنه تصرف بمبادرته الخاصة بتعاون محتمل - وأن لم يقم عليه الدليل - من الشيخ محمد فرغلى (مستشار الجهاز السرى فى اللجنة العليا وعضو مكتب الإرشاد) وبمساعدة الطيب الذى كان يملك صلاحية كافية بوصفه رئيساً لقطاع القاهرة ، لكى ينقل أمراً من (القيادة) إلى دوير وعبد اللطيف دون أن يلاقى إعتراضاً .

على أن الدلائل لم تتوافر فى إتجاه نفى إحتمال صدور قرار رسمى بعملية الإغتيال فحسب ، بل وأوضحت أيضاً موقفاً لم تعد فيه القيادة فى التنظيمين العلنى والسرى تمارس السلطة الفعلية ، وقد سجل طلعت تلك الحقيقة ، فيما يختص بالمجموعة السرية عندما أورد فى تقرير له الجدل الذى ثار حول أساليب العمل بينه وبين الطيب وعبد الرؤوف وتجاهلهما لآرائه وإستبعادهما الواضح

له فى خططهم الخاصة ، ولم يضف طلعت فى شهادة كانت فى النواحى الأخرى صريحة ومباشرة إلى حد بعيد أية معلومات تتصل عملياً بمحاولة الإغتيال ، لسبب واضح هو أنه لم يكن يملك ذلك ، وكان الطيب فى مرحلة أخرى هو الذى عرض تزويد عبد الرؤوف بالأسلحة ، وليس طلعت الذى لم يكن يعلم الكثير حول موضوع توزيع الأسلحة .

وفى القطاع العلنى من تنظيم الجماعة كان الاضطراب أكثر تفشيا ، فالهضيبى فى إختفائه لم يكن على إتصال بالحالة الراهنة للأمور سوى فى أضيق الحدود ، بعد أن فوض أتباعه المخلصين فى ممارسة سلطاته فى كل من القطاعين ـ وتباعا ، عانى هؤلاء والمستويات الأخرى للقيادة سواء فى ذلك أصدقاء الهضيبى أو خصومه إحباطات تراكمت على مر الشهور فى العلاقات القائمة بينهم وبين الأعضاء ـ خلال يوليو وأغسطس وسبتمبر ومع تزايد عمق الأزمة فى الهيئة التأسيسية وبداية سفور ما أصابها من تفسخ ، بينما أملت حدة النزاع إصدار بيانات الولاء ، التقى أعضاء الهيئة التأسيسية (فى جماعات) لمناقشة موضوع إنتقال السلطة ومركز القوة عملياً إلى الجهاز السرى المجهول الهوية وغير القابل للانضباط (١٣٨) ، وفى مكتب الإرشاد ، عبر المعارضون لسياسة أنصار الهضيبى عن قلقهم المتزايد بسبب فقدان المكتب لنفوذه والاحباط الذى تعانيه إرادته .

وفى يوليو ومع ظهور منشور (الإخوان فى المعركة) ، قدم عبد العزيز عبد الستار، وهو واحد من أقدم أعضاء الجماعة وعضو مكتب الإرشاد، استقالته من الجماعة ولم يوافق على سحبها إلا بعد أن صدر أمر إلى كل الشعب بوجوب

عـــدم إعتماد أية تعليمات موجهة للاعضاء إلا إذا كانت صادرة عن مكتب الارشاد [139] كذلك ذكر عضو آخر فى المكتب هو عبد الرحمن البنا، إن المكتب تخلى عن مسئوليته فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الجماعة وادارة شئونها [140] .

ولقد سبق أن رأينا، فى معرض الحديث عن توقيع المعاهدة مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر أن عضواً، هو كمال خليفة قد زار نائب رئيس الوزراء لتقديم تهانئه وان المجلس أرسل فى ٢٤ أكتوبر مبعوثاً خاصاً إلى الحكومة يحمل عرضاً آخر للمصالحة وأن أحد قادة الجماعة (عبد العزيز كامل) قام فى ٢٦ أكتوبر وهو نفس يوم محاولة اغتيال عبدالناصر بزيارة هنداوى دوير ولم يحدثه الأخير عن الخطة الموضوعة . والتى كانت فى طريقها للتنفيذ فعلا . ومن بين مؤيدى الهضيبى وخصومه فى القيادات العليا للجماعة لم يكن هناك من يدرى شيئاً عن الأحداث المتوقعة، ذلك أنهم كانوا بعيدين تماماً عن أى أتصال حقيقى أو تأثير ملموس فى الأعضاء .

والشاهد الأكثر وضوحاً على ما أصاب البنية الرسمية للتنظيم من شلل وتصدع يقدمه الأعضاء انفسهم، فجو الحيرة والغموض الذى اعقب اختفاء الهضيبى، والذى نجم عن تصوير الحكومة الملتبس والمضلل لمجرى الصراع بين المتخاصمين داخل التنظيم ازداد تفاقمه نتيجة لاقتصار وسائل الاتصال على على كل المستويات فى الجماعة ـ منذ أغسطس حتى أكتوبر ـ على المنشورات السرية وعلى الأحاديث الشفوية، وكان الاهتمام الرئيسى للمنشورات ـ فيما عدا استثناءات قليلة ـ يتركز فى الخلاف مع الحكومة ودعم الروح المعنوية

بصفة عامة ، أما الاتصالات الشفوية فقد عقدها التشكك والمبالغة وهما مظهرين طبيعيين لموقف تفاقم توتره فى جو انعدام الثقة الذى بدأ يستنزف القوة الأساسية للجماعة . والواقع أن أقوال الأعضاء فى المحاكمة كانت تجسيداً حياً لتالك التشكيلة من الشائعات والمعتقدات التى سادت فى كل من التنظيمين العلنى والسرى فيما يتعلق بما قاله هذا الشخص أو ذاك من قيادات الجماعة وما أعتقده وفعله أو أراد أن يفعله .

لقد دفعت تلك الحيرة الشاملة يوسف طلعت إلى الذهاب للهضيبى فى مكمنه بالاسكندرية فى أكتوبر ، يلتمس من الزعيم أن يعود للظهور العلنى ، حتى ينقشع جو الاضطراب الذى استقر فى رؤوس الأعضاء ، ونتيجة لفشل طلعت فى مهمته تلك ، إلى جانب كل عناصر عدم الاستقرار فى تسلسل السلطة ، أصبحت الفرصة سانحة أمام الراغبين فى العمل أن ينفذوا ما أرادوا ، ولقد صور أحد المشاركين فى محاولة الاغتيال ذلك الاضطراب والتشوش الذى أصاب الجماعة على مستوى الأعضاء ، فقد تحدث هنداوى دوير عن فقدان الجماعة لاهتمام الأعضاء ، وبعد وصف الانقسامات القائمة داخل التنظيم ومحاولة تعديل تكوين الهيئة التأسيسية لكى تصبح أكثر تمثيلا للاخوان ، تحدث كذلك عن كيف فقدت الهيئة والمرشد العام القدرة على توجيه الأمور . وفى تلك الظروف أصبح الجهاز السرى هو الركيزة الحقيقية للنشاط ، وباستثناء الجهاز السرى ، وجدنا أن الجهاز الإدارى للجماعة قد أصابه الشلل ، ويقر خميس حميده نائب المرشد العام بأسف ناظراً للمشكلة من الجانب الآخر بأن (القيادة) فشلت فى السيطرة على الجهاز السرى (١٤١) ولقد أوجزت تلك العبارة

إيجازاً موفقاً المشكلة التى أدت مرة أخرى إلى انهيار جماعة الإخوان المسلمين .

وفى الرابع من ديسمبر ، نطق الحكم الأول لمحكمة الشعب على هؤلاء الذين شاركوا فى محاولة الاغتيال والقيادات العليا للتنظيمين العلنى والسرى ، وحكم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على سبعة من أعضاء مكتب الإرشاد وكلهم مستشارين للهضيبى ، هم كمال خليفة ومحمد خميس حميدة وأحمد عبد العزيز عطيه وحسين كمال الدين ومنير الدولة وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق ، وحكم على اثنين من أعضاء المجلس هما عمر التلمسانى وأحمد الشريطى بالسجن خمسة عشر عاماً ، وأطلق سراح ثلاثة من أعضاء المجلس هم عبد الرحمن البنا وعبد المعز عبد الستار والبهى الخولى ، والثلاثة كانوا أصدقاء الحكومة وصدر الحكم بالإعدام على سبعة من أعضاء الجماعة هم : حسن الهضيبى ومحمود عبد اللطيف وهنداوى دوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت والشيخ محمد فرغلى وعبد القادر عودة ثم خفف مجلس قيادة الثورة حكم الإعدام بالنسبة للهضيبى إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة على أساس أن الهضيبى ، ربما سقط تحت تأثير المحيطين به ، وهو رأى يعززه سوء حالته الصحية وتقدمه فى السن[١٤٢] ، وقد رفضت الحكومة التماساً قدمه عبد القادر عودة بإعادة النظر فى قضيته .

وفى التاسع من ديسمبر ورغم الاحتمالات التى تصاعدت من أرجاء العالم العربى وبرغم حالة من عدم التصديق فى مصر ، تم تنفيذ أحكام الإعدام ، وقد سجل عدد من المراقبين الكلمات الأخيرة للمحكوم عليهم بجوار المشانق : كان كل من محمود عبد اللطيف وهنداوى ودوير يرتل الآيات القرآنية وقد

ظهر عليهم ـ هكذا قيل ـ رعب شديد ، أما الطيب فقد صاح بغضب : المحا كمة كانت مهزلة ، أعداؤنا هم قضاتنا ، والتمس طلعت الصفح من الشيخ فرغلى ، الذى كان يشعر بأنه مسئول عن الإيقاع به ، ثم أضاف : ربما غفر الله لى ولهؤلاء الذين سببوا لى الضرر . أما فرغلى وكان فى حالة سلام واضحة مع نفسه ، فكان تعليقه الوحيد : أنا مستعد للموت وإننى لسعيد بلقاء ربى ، وأنهى «عوده» الدقائق الأخيرة من حياته وهو يقول ماوحاً : الحمد لله الذى أماتنى شهيداً وإنه لقادر على أن يجعل دمى لعنة تحيق برجال الثورة(١٤٣) .

واستقبل الناس فى مصر أنباء الإعدام بصمت ذاهل مرتعب واتخذت الحكومة احتياطاً لها بتعزيز الدوريات والمواقع العسكرية حول المدينة وخارج البلاد ، وقامت مظاهرات الاحتجاج فى الأردن وسوريا وباكستان(١٤٤) ، وفى دمشق أقام مصطفى السباعى قائد الإخوان هناك صلاة الغائب على أرواح من أعدموا وطالب جمهور المصلين (بالانتقام للشهداء) وأيده الجمهور المتجمع ، ومرة أخرى وصلت العلاقات بين مصر وسوريا إلى نقطة التدهور(١٤٥) .

وبعد شنق الإخوان جرت الأحداث فى مناخ أكثر رداءة وفوض عمل المحكمة الثورية إلى ثلاثة أفرع يرأسها ضباط أقل رتبة وعندما أغلقت المحكمة أبوابها فى بداية فبراير ، كان قد تم محاكمة ١٠٠٠ من الإخوان ، وعلى وجه الإجمال حكم على خمسين بالإعدام ، إلا أن هذه الأحكام خففت جميعاً فيما عدا ستة منهم ، ونصف هؤلاء الذين حوكموا تم الإفراج عنهم أو حكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ ، كذلك مثل أغلب أعضاء الهيئة التأسيسية ، أمام المحكمة . إلا أن هؤلاء الأعضاء إما أفرج عنهم أو حكم عليهم مع وقف التنفيذ . ولشهور عديدة فإن عدداً لا يحصى من الإخوان الذين

حوكموا وبرئوا والذين لم يقدموا إلى المحاكمة أصلا ظلوا داخل السجون ، والجدير بالذكر هنا أن من أن بين الإخوان الذين قدموا للمحاكمة لم يكن هناك غير تسعة وعشرين من القوات المسلحة معظمهم كانوا من القوات المقاتلة، وقدموا جميعاً فى المحاكم الثانوية ، ودلالة ذلك فى سياق الموقف العام للمحاكمات ، أن جريمتهم الأساسية هى جمعهم بين الانتماء للدولة والجماعة معاً ، ونتيجة ذلك بالنسبة لهم هى أن وضعهم كان شاذاً ، من حيث أن وجود (الخلايا) التى تقوم بأعمال تخريبية داخل القوات المسلحة كان من الموضوعات الرئيسية للنزاع بين الحكومة والهضيبى ، الذى أنكر بإصرار وجود هذه الخلايا ، أما الأحكام التى صدرت على كل من أبو المكارم عبد الحى وعبد المنعم عبدالرءوف الضابطان الهاربان فكانت من نوع مختلف : إذ حكم عليهما غيابياً بالإعدام رمياً بالرصاص(١٤٦) .

هوامش الفصل الخامس

١ — البيـان فى أكثر من موقع ، سنتناول التفاصيل الواردة فى التقرير فى المواضع المنـاسبة وحول تغطية صحفية للاجتماع ونتائجه أنظر المصور ٨ أغسطس ١٩٥٢ ص ٣٣ .

٢ — آخر ساعة ٦ أغطس ١٩٥٢ ص ٦ .

٣ — أنظر المصور على سبيل المثال ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ . الدعوة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ،ص ٨ ، ٣٠ مارس ١٩٥٤ ص ٦ وحتى يعلم الناس ، ص ٥ — ٦ .

٤ — أنظر شريف : الإخوان فى حرب فلسطين ، ص ٥ — ٦ الخولى قائد الدعوة ، ص ٨٧ ـ ٨٨ ، الغزالى ، الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ، ص ٥ ـ ٦ وأنظر خاصة كتاب الحجاجى الرجل الذى أشعل الثورة ، فى أكثر من موضع و ٢٣ .

٥ — أنظر هايدن (Surprise Dictatorshlp)

وأنظر أيضاً المصور ٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

٦ — أنظر نجيب ، قدر مصر ص ١٣٦ ـ ١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٥٩ المصور (٨ أغسطس ١٩٥٢ ،ص ٣٠ ـ ٣١، ١٧ أكتوبر ١٩٥٢ ص ٢٠ ـ ٢١ .

٧ — أنظر آخر ساعة ١٩ نوفمبر ١٩٥٢ ص ٢، فيما يتعلق بالصور والأحاديث فى الجامعة .

٨ — حتى يعلم الناس ص ٨ ، نجيب ، قدر مصر ص ١٦٣

١٦٧ — وأنظر حول التصور البعيد عن الواقع (القائل بأن المضيبي قد اتخذ هذا الموقف بسبب إهتمامه بالمحافظة على (العهد البائد) فى الطابع المتخلف للقرية المصرية) .

٩ — أنظر الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠

١٠ — أنظر كيرة محكمة ، ١ ص ٤٣ وأنظر أيضاً حتى يعلم النـاس ص ٩ـ ١٠ وهنـاك بديل محتمل لهـذا التسلسل للاحداث يسير على النحو التالى : قدمت للهضيبى قائمة بثلاثة أسماء للتوقيع عليها (الباقورى ، صالح عشماوى ، عبد القادر عودة) ولان الاسمين الآخيرين عرفوا فى الجماعة كخصوم له ، لذا بدا العرض له كمحاولة للاخوان للحد من سلطته داخل الجماعة . ومن ثم فقد اقترح من جانبه اسمى الدل وحسن عشماوى ، وكلاهما من أصدقاء عبد الناصر ومن المخلصين له فى نفس الوقت . وبما أن الحـكومة صممت بوضوح فى وقت لاحق أضعاف مركز المضيبى ، فان هذا التفسير يبدو جديرا بالتأمل على أنه ، وأيا كانت وجهة النظر التى يمكن قبولها فى هذا الصدد ، فقد اعترضت الحـكومة على حسن عشماوى لأنه « صغير السن » وعلى الدله لأن أحد لم يذكيه من رؤسائه فى مجلس الدولة ، أنظر حول هذه المسألة : الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ، وأنظر أيضاً الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ص ٧ ، ١١

١١ — الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٥٩٤ ص ٤ ـ ٥ .

١٢ — أنظر حتى يعلم الناس ص ١٠ ـ ١١ .

١٣ — أنظر الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ . وكان

فرع طنطا من بين الفروع التي تلقت هذا الأمر . وكان يسيطر عليه أفراد عائلة حسين الشافعي ، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، كذلك كان واحدا من الأفرع التي عانت انقساماً شديداً حول مسألة قيادة الهضيبي .

١٤ — أنظر نجيب ، قدر مصر ، ص ١٧٥ ـ ١٧٨ السادات ، صفحات ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ وأنظر كذلك :

(C. O. C. xxvi, 168 — 9 1952)

١٥ — أنظر حتى يعلم الناس ص ٤ ومن أبرز هؤلاء الزملاء : عبد المنعم عبد الرؤوف ومعروف الحضرى الذى برز دوره خلال ملحمة الدفاع عن الفالوجا فى حرب فلسطين والذى كان عضوا فى كل من الجماعة وتنظيم الضباط الأحرار .

١٦ — كان الأعضاء الذين تم اختيارهم هم عبد القادر عودة وصالح عشماوى ومحمد كمال خليفة . . ومن أجل وصف للجلسة الإفتتاحية فى ٢١ فبراير وملخص للكلمات التى ألقيت أنظر المصور ١٦ يناير ١٩٥٣ ص ٣٨ والدعوة ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ص ١ ، ٣ .

١٧ — أنظر نجيب قدر مصر ص ١٨١ من أجل عرض لأهداف ومنطلقات هيئة التحرير .

١٨ — أنظر : حتى يعلم الناس ص ٢١ ـ ٢٢ .

١٩ — المصور ٥ فبراير ١٩٥٣ ص ١٦ كيره محكمة جـ ١ ص ٤٤ ، حتى يعلم الناس ص ١٣ ـ ١٤ .

٢٠ — نجيب قدر مصر ص ١٨٣ ـ ١٨٤ وأنظر أيضاً الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥ ، حتى يعلم الناس ص ١٥ . ويرجع نجيب الفشل الذى واجهته هيئة التحرير إلى « النفوذ المدمر » للإخوان المسلمين ومن بين التفسيرات المحتملة لهذا الفشل ـ بما فى ذلك اللا مبالاة بل والموقف العدائى من الشعب فى تلك الفترة ـ ربما تعد مقاومة الإخوان للتنظيم الجديد هى العامل الأقل أهمية .

٢١ — أنظر المصور ٢٣ يناير ١٩٥٣ ص ٣٨ الجيل الجديد ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ١٣ ، وكيره ، محكمة جـ ١ ، ص ٤٣ ـ ٤٤ وقد صورت الحكومة دورها فى هذه الواقعة على أنها محاولة « لإنقاذ » الجماعة ، ذلك الكرم الذى قوبل من جانب الإخوان بانكار الجميل .

٢٢ — أنظر خاصة الجمهورية ٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥ ، وحتى يعلم الناس ص ١٢ ـ ١٣ وربما لم تكن المجابهة شاملة كما جادلت الحكومة ولا عديمة الضرر كما أصرت الجماعة أنظر الشهادة الهامة التى أدلى بها أحد أعضاء الوفد فى الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٠ .

٢٣ — أنظر المصور ٢٠ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٨ . من أجل صورة نجيب وهو يبكى .

٢٤ — روز اليوسف ١٠ أغسطس ١٩٥٣ ص ٤ .

٢٥ — وتلك الحقيقة لم تساعد الحكومة فى علاقاتها

الأخرى مع المناهضين للاخوان. وقد اتخذ الهضيبى موقف المعارض بالفعل من سياسة الحكومة فى تشكيل محاكم خاصة، وتسبب - إمتناعه هو وأغلبية الإخوان، عن إبداء الإبتهاج بالمصير الذى لقيه عبد الهادى أعدى أعداء الجماعة، فى إثارة ضجة كبيرة داخل الجماعة. (أنظر بصدد هذه النقطة والصفحات التالية ص ١٣١ - ١٣٣) وأنظر حول إجراءات محاكمة عبد الهادى: أمين حسن كمال محكمة الثورة (القاهرة ١٩٥٣) ج ١ ص ١ - ١٩، ٦١ - ١٨٨ وأماكن متفرقة أخرى.

٢٦ — الجيل الجديد ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣ ص ٦.

٢٧ — أنظر حتى يعلم الناس ص ١٥. ولقد كان واضحاً أن بعض الأعضاء بانضمامهم لتلك المعسكرات كانوا يمزجون بين الدوافع الوطنية وبين خدمة الجماعة. وكان التسلل بهدف التجسس بمثابة مشكلة واجهتها الحكومة كما واجهتها الجماعة.

٢٨ — إلى الاخوان العدد ٨، ص ٧

٢٩ — المصدر نفسه العدد ٨ ص ٤

٣٠ — الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥، ١١ (٢٨ أغسطس ١٩٥٤) ص ١، ٩ و ١٦ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ - ٥.

٣١ — يمكن الاطلاع على رواية الهضيبى الخاصة فى رسالة رمزنا لها بالحرف (K) من ملاحق النسخة الأصلية من هذه الدراسة. وانظر أيضاً «حتى يعلم الناس» ص ١٥ - ١٨ وافتراض الهضيبى أن الحكومة

كانت على علم بذلك هو افتراض صحيح دون ريب ، وقد تأكدت هذه المسألة أكثر، بصورة غير مباشرة فى مقال رسمى حول إتفاقية الجلاء نشر بالمصور ٩ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٦ - ٧ .

٣٢ — أنظر : (N. Y. T) ، ١٥ يناير ١٩٥٤ ص ٥ .

٣٣ — الجمهورية ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ ص ، ص ٩ حيث انطوى على شجب قاس لموقف الهضيبى .

٣٤ — الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٤ ص ٨ ، ٣ (٢٦ يناير ١٩٥٤) ص ٣ ، الدعوة ٥ يناير ٥٤ ص ١٣ - ١٦ .

٣٥ — أنظر فى هذا الصدد بوجه خاص الجيل الجديد ٩ أكتوبر ١٩٥٣ ، ص ٣ .

٣٦ — فيما يتعلق بهذه المناقشة العامة تشتمل المصادر المنشورة والأكثر إلماماً بالموضوع : الدعوة ٥ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ١٣ ، ١٦ (١٢ يناير ١٩٥٤ ص ٣ ، ١١ ، ١٤ الجيل الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ وص ٨ ، ٩ (١٧ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٧ الجمهوية ١٦ يناير ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ (٣٠ يناير ١٩٥٤) ص ٣ ، (كيره محكمة ج ٢ ، ١٦ - ١٧ . وانظر أيضاً حول التفاصيل الفصل الرابع من هذا الكتاب .

٣٧ — فى المصور ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ ص ١٥ رفض الهضيبى إبداء أسباب إستقالته إلا أنه أشار أيضا الى أن الأمر لن يختلف ســواء بقى أو ذهب . وتؤكد الدعوة ملاحظة الهضيبى هذه فى عدد ٥ يناير ١٩٥٤ ، وهى الملاحظة التى أنكر

أنه أبداها بعد ذلك بوقت قصير .

٣٨ — كيره ، محكمة ج ١ ، ص ٤٧ .

٣٩ — الجمهورية ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣

٤٠ — أنظر فيما سبق الفقرة الأخيرة من الجزء المعنون بـ (قائد جديد) فى الفصل الرابع .

٤١ — أنظر الجمهورية ١٨ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، كيره محكمة ج ١ ، ص ٤٧ – ٤٨ وروزاليوسف ٧ ديسمبر ١٩٥٤ ص ١٢ – ١٣ وواضح أن السندى تخلى فعلا عن بعض الأسماء ثم حاول التكيف مع الوضع على أمل استبدالهم وواضح أيضاً أنه فعل ذلك من أجل كسب الوقت .

٤٢ — أنظر على سبيل المثال « الى الإخوان » ، العدد ٨ (١٩٥٣) ص ٤ ، كذلك نشرت الدعوة ١٤ أبريل ١٩٥٣ ص ٤ بعض الإستنكارات فى صالح الجماعة . أنظر عبد الباسط البنا ، منى الى شهيد الإسلام ، ص ٧–٨–٩ ، وكان عبدالباسط البنا – أحد أفراد أسرة البنا من أوائل من شككوا فى ١٩٥٣ فى دوافع « القيادة الصغيرة » (الهضيبى) فيما يتعلق بعجزه عن تأييد الحركة المباركة « للجيش » والمقال المنشور فى التحرير (٢١ أكتوبر ١٩٥٤) ص ١٠ ، فى الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١٩٢٧ . يؤكد انزعاج أسرة البنا من الموقف الذى نتج عنه تعيين الهضيبى مرشداً عاماً .

٤٣ — الجيل الجديد ١٤ سبتمبر ١٩٥٣ ص ١٢ – ١٣

الجمهورية ٢٦ يناير ١٩٥٤ ، ص ٣ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٤، ص ١٠ الدعوة ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٧ . وقـد نشرت الدعوة (٨ سبتمبر ١٩٥٣) ، نبأ الإجتماع ، ولم تورد سوى القرارات العامة التى اتخذت فيما يتعلق بالقضايا العامة .

٤٤ — الجيل الجديد ٨ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ ـ ٩ .

٤٥ — أنظر الدعوة ١٣ أكتوبر ص ٤ من أجل صورة فريدة للخصمين ، الهضيبى وعشماوى وهما يتبادلان الحديث فى ود فى مكتب مجلة الدعوة . والعدد الصادر فى ٥ يناير ١٩٥٤ من هذه المجلة مهم للغاية بالنسبة لهذه المناقشة كلها .

٤٦ — الأهرام ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٧ .

٤٧ — الأهرام ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٦، ١١، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ ، ص ٦ .

٤٨ — أنظر بوجه خاص آخر ساعة ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ وحول الخطأ الرسمى أنظر جماعة الإخوان المسلمين « القول الفصل » (١٩٥٤) ص ٤ .

٤٩ — الأهرام ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ ص ١١ .

٥٠ — الجيل الجديد ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ص ٨ ـ ٩ .

٥١ — حول أحداث اليوم أنظر الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٦ وحول رواية المقر الرئيسى أنظر : « القول الفصـل » ص ٢٠ ـ ٣٩ وحول الأحداث من وجهة نظر عشماوى أنظر الدعوة (١ ، ٨ ، ١٥ ديسمبر ١٩٥٣) .

٥٢ — نشرت الأهرام والجمهورية (الجريدة اليومية

الجديدة التي ترعاها الحكومة) معظم هذه المعلومات .

٥٣ — أنظر على سبيل المثال الغزالي ، في موكب الدعوة ص ٢١٨ وأعداد مجلة الدعوة منذ ذلك التاريخ .

٥٤ أنظر « إلى الإخوان » رقم ٩ ، ١٩٥٣ ص ٨ .

٥٥ — القول الفصل ص ٣٧ ـ ٣٩ .

٥٦ — أنظر بوجه خاص الجمهورية ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١٠ .

٥٧ — الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ آخر ساعة (٢٤ نوفمبر ١٩٥٤) ص ٦ ، وأنظر من أجل رواية مفصلة ومعادية حول حياة طلعت ١ التحرير ٧ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ١٣ ـ ١٦ .

٥٨ — الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ ، ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٥ ، ، ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٦ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨ وقد ذكر طلعت فيما بعد أن الهضيبي أخبره في ذلك الوقت باللهجة العامة : « بلاش روح العصابة » .

٥٩ — تورد روايات عديدة لشهود عيان . الفكرة القائلة بأنها مدبرة من الحكومة ويحتوى العدد ١٣ يناير ١٩٥٤ ص ١ من الجمهورية على البيان الذى أعلنه وزير الداخلية حول تحقيق الوزارة في « المعركة » بين مجموعتين داخل الجامعة .

٦٠ — كان المتحدث الرئيسي في تلك الليلة في المقر الرئيسي

وفى الجامعة هو نافاب سافافى ، قائد الفدائيين المسلمين فى إيران والذى وصل إلى مصر فى ١٠ يناير وأعلن : لقد قتلت رازمارا « أنظر الجمهورية ١١ يناير ١٩٥٤) ص ١ .

٦١ — الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٤ ، ص ٥ ، ١١ أو أى صحيفة يومية أخرى فكلها نشرت نفس الرواية ، وقد نشرت ترجمة لقرار الحل فى « الوثائق »

مارس ١٩٥٤ ص ٩٤ — ١٠٠ .

٦٢ — أنظر : لسان حال الحزب الشيوعى : « راية الشعب » ١٣ يناير ١٩٥٤ ، فى مواضع مختلفة وأنظر أيضاً « الطلبة » ٢١ يناير ١٩٥٤ ، ص ٢ .

٦٣ — الجمهورية ١٨ يناير ١٩٥٤ ص ٥ .

٦٤ — الجمهورية ١٣ فبراير ١٩٥٤ ص . ، الدعوة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ١ ، ص ٧ وقد إستمرت مجلة عشماوى فى الظهور بعد صدور قرار الحل، وهى حقيقة أكدت للمراقبين أن الجماعة ستعود ثانية . وبعد العدد الصادر فى ١٩ يناير ١٩٥٤ توقفت الصحيفة فجأة عن شن هجماتها على الهضيبى وأخذت تدعو إلى « الوحدة » .

٦٥ — الدعوة ١٦ فبراير ١٩٥٤ ، ص ١.

٦٦ — الدعوة ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٧ ، كيره ، حكمة، جـ ١ ، ص ٥٢ ، جـ ٢ ، ص ٩ ص ٢٣ — ٢٥ .

٦٧ — أنظر نجيب : قدر مصر ص ٢١٣ ، ٢١٦ .

٦٨ — أنظر فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر (القاهرة ١٩٥٥

ص ٢٠ ـ ٢٦ ، ٤٨ ـ ٥٢) .

٦٩ — حول رواية نجيب الخاصة بأحداث القصر الجمهورى ، أنظر نجيب قدر مصر ص ٢٢٩ . وفى الجمهورية أول ديسمبر ١٩٥٥ ص ٥ أصر عودة على أنه كان هناك بهدف وحيد هو تفريق الزحام المحتشد .

٧٠ ـ الدعوة ٥ أكتوبر ١٩٥٥ ص . ويوضح كيره فى محكمة ج ١ ، ص ٥٢ أن مجلس قيادة الثورة شعر بأن عودة غدر به وهى حقيقة توضحها المعاملة السيئة التى لقيها فى السجن وحول هـذه النقطة ورد المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ص ١ . التماساً رسمياً قدمه شقيق عود. للتحقيق فى سوء المعاملة التى لقيها أخيه . وجريدة المصرى بوصفها جريدة وفدية حفلت فى تلك الفترة الى خلت من الرقابة بمعلومات مفيـدة للغيـاية ، وهو ما دفعت ثمنه غاليا بعد ذلك عندما أعيدت الرقابة على الصحف كما سيتضح بعد قليل .

٧١ — المصرى ١٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ . وقد صودر هذا العدد على وجه السرعة بسبب هذا التقرير .

٧٢ — الجمهورية ١٧ مارس ١٩٥٤ ص ١ ـ والانكار كان كاذبا .

٧٣ — الدعوة ١٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ ، ومواضـــع متفرقة .

٧٤ — المصرى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ص ١ .

٧٥ ـ المصرى الدعوة ٣٠ مارس ١٩٥٤ ، ص ٣ .

٧٦ — الجمهورية ٢٧ مارس ١٩٥٤ ص ١ ، ٦ ، ١١ وكل الذين فصلوا من الجماعة حضروا الاجتماع الأول فى المقر الرئيسى . ولقد نشرت آخر ساعة (٣١ مارس ١٩٥٤ ص ٦) تفاصيل محاولات كل الجموعات الأخرى فى مصر ، وخاصة الوفد. للتأثير على فكر الإخوان . وكانت « آخر ساعة » تعد فى ذلك الحين صوتا شبه رسمى للحكومة ، وتعبر فى الغالب الأعم عن الأمانى والتطلعات الرسمية ، وقد اختتمت تلك المقالة حديثها بالملاحظة المتفائلة التالية : « ان التيار السائد داخل الإخوان هو حمـــاية أهداف الثورة ومقـاومة أى محاولة للرجوع إلى الخلف » .

٧٧ — وجهت الدعوة (٣٠ مارس ١٩٥٤ ص ١) حديثها فى إحدى الصفحات الإفتتاحية للاخوان قائلة : « هذا يومكم ، فهلموا » .

٧٨ — « قدر مصر » ص ٢٣٥ .

٧٩ — من أجل وصف مختصر لمحاولة الهرب ، وهى واقعة لم تنشر فى ذلك الوقت ، أنظر الجمهوريه ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

٨٠ — أنظر الملحق (E) فى النص الأصلى لهـذه الدراسة .

٨١ — من أجل تقرير عن الرحلة أنظر : جريدة الإخوان المسلمين ١٠ يوليو ١٩٥٣ ص ١ .

٨٢ — أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ . وكان

من الواضح فى ذلك الوقت أن النفور الشخصى بين كل من الهضيبي وعبد الناصر كان عنصراً رئيسياً من عناصر النزاع .

٨٣ — العدد ١١ يوليو ١٩٥٤ ص ١ ـ ٥ .

٨٤ — جريدة الهدف ٣١ يوليو ١٩٥٤ ص ١ ، وقد وجدت نسخ عديدة من هذا العدد طريقها فى الحال إلى القاهرة. كذلك أذيع الحديث من راديو دمشق .

٨٥ أنظر حول هذه المنشورات الثلاثة وموجز نقد الهضيبي الملحق (H) و (I) فى النص الأصلى لهذه الدراسة

٨٦ — أنظر حول مجادلة الحكومة بأن الصحيفة توقفت لأسباب مالية : الجمهورية ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٨ .

٨٧ — بذلت مجلة عشماوى « الدعوة » ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ص ٦ جهداً كبيراً للتذكير برفض البنا لفكرة الهروب ، فى موقف مشابه تماماً فى يناير ١٩٤٩ .

٨٨ — أنظر الجمهورية على سبيل المثال ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٩ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٩ ـ وفى الموضع الأخير أشار المتحدث الحكومى إلى ورود ذكر الضباط فى أحد المنشورات اسم « رجال الانقلاب » بدلا من « الثورة » ، وقد علق ، وقد أغضبته الإهانة ، بقوله أن الهضيبى ربما أعتقد أنه مجرد « انقلاب « لأنه » لم يتعامل معه كما تعاملت كل الثورات مع الخونة والمحتالين والمنافقين . . وفى المستقبل

القريب . . سوف يشعر الهضيبى بأن ما حدث فى مصر كان ثورة وليس إنقلاباً .

٨٩ أنظر الجمهورية ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، ١٠ ثم يومياً تقريباً بعد ذلك .

٩٠ — أنظر البيان الرسمى فى الجمهورية ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ ص ١ . وقد علق الكاتب على الحدث منذ بدايته حتى نهايته . وفى الأسبوع التالى إستخدم الخطيب أثناء الصلاة الآيات (٢ : ٨٦ ،) (١٦ : ١٢٥ - ١٢٨) ، والتى تأمر بالتحمل والصبر والمغفرة .

٩١ — حول الحادث أنظر الجمهورية ١١ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١ وحول إنكار الحكومة أنظر عدد سبتمبر ١٩٥٤ وقد استاءت الحكومة من التقرير المنشور فى مجلة (Time) ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٥ حول « فرض الرقابة على خطب الصلاة وقد أكدت المجلة أن « هتلر نفسه أو ستالين لم يحاولا أبدا املاء كل كلمة يقولها الواعظ ، وأنكر ، الباقورى وزير الأوقاف فى صحيفة محلية أن خطب الصلاة تكتب للوعاظ ، وإنما تتم مراقبتهم بتحديد الموضوعات المحظورة - أى « السياسة المعادية » ، أنظر الجمهورية ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

٩٢ — أنظر Development of the Quarter جريدة الشرق الأوسط سنة ١٩٥٥ ص ٥٧ ، وأنظر (NYT, 8 Oct, 1954). ولم تنشر الصحف المحلية فيما نعلم إلى القصة .

٩٣ — الجمهورية ١١ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١ ، ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١٠ .

٩٤ — راية الشعب ١٩ يونيو ١٩٥٤ وأعيد نشر أجزاء منه فى « التحرير » ٩ نوفمبر ٥٣ ، ص ١٧ .

٩٥ أنظر المصور ٣ ديسمبر ١٩٥٤ ص ١٦ - ١٧ ، ٢٤ من أجل رواية جزئية للاتصال بين الجماعتين . وقد مكنت المعرفة السابقة لكاتب هذه الدراسة بخبر المظاهرة المقترحة من حضور حادث ٢٨ أغسطس فى المسجد. كذلك ربما دفعت المعرفة السابقة للحكومة بالموضوع إلى إستخدام القوة .

٩٦ — الجمهورية ١٧ سبتمبر ض ١ ، ٩ .

٩٧ — الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٩ ، ٢١ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ، وانظر المقدمة .

٩٨ — الجمهورية ٤٢ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ٩ ، ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص . ٩ ، .

٩٩ — الجمهورية ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ .

١٠٠ — الإذاعة المصرية ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

١٠١ — أنظر الملحق (L) فى النص الأصلى لهذه الدراسة .

١٠٢ — الجمهورية ٨ أكتوبر ١٩٥٤ ص ١٢ .

١٠٣ سميت السلسلة « نحو بعث جديد » وظهرت طوال الفترة من منتصف أغسطس حتى طول سبتمبر .

١٠٤ ـــ الجمهورية ٢ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٥ ، ٤ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٥ .

١٠٥ أنظر على سبيل المثال: الجمهورية ٨ أغسطس ١٩٥٤ وص . ، ١٣ أغسطس ٥٤ ، ص .

١٠٦ ـــ أنظر الدعوة ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ ص ١٦ .

١٠٧ ـــ أنظر بوجه خاص : الدعوة ، ٢٠ يوليو ١٩٥٤، ص ٧ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ .

١٠٨ ـــ أنظر الملحق (M) فى النص الأصلى لهـــذه الدراسة .

١٠٩ ـــ الدعوة ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١٦ .

١١٠ ـــ الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٥ .

١١١ ـــ أنظر حول هذه التطورات كلها : الجمهورية ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ومواضع أخرى متفرقة .

١١٢ ـــ (NYT) ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ، ٨ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٩ .

١١٣ ـــ الجمهورية ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، الدعوة ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٣ .

١١٤ ـــ (NYT) ٢٢ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٩ .

١١٥ ـــ نود أن ننبه القارىء فيما يتصل بهذه النقطة إلى إلى أن روايتنا لما حدث تقوم أساساً على عدد هائل من شذرات المعلومات التى ظهرت أثناء محاكمات الإخوان وبعدها ونشرت فى الصحف ، وإلى أن هذه المراجع قد اختصرت

وحذف منها بدقة شديدة فى هذه الطبعة المنقحة للدراسة .

١١٦ — أنظر النقاط الأساسية فى الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ ، ٤ ، ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٩ و ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ و ص ٨٢٧ .

١١٧ — الإقتباسات السابقة من أقوال طلمت يصعب التحقق منها ، على أننا نعتقد أنها تعكس الجو العام الموقف ، أنظر الجمهورية ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، ٨ ، ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ ، ٧ ، ٨ .

١١٨ — ربما كان المقصود باللجنة هنا «اللجنة العليا» السالفة الذكر ، إلا أن السياق لا يؤيد هذا التصور ، فربما كانت أيضاً تجمعاً يضم بعض الاخوان ومحمد نجيب ، وهو أمر لم يشر إليه أحد ، إلا أنه إحتمال منطقى فى ضوء هذا السياق ، أنظر الجمهورية ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٧ ، ٨ .

١١٩ — الدعوة ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ٥ ، كيره ، محكمة ، ج ١ ، ص ٥٨ — ٥٩ . وقد وصفت الحكومة تلك الزيارة بأنها جزء من مخطط قصد به إخفاء النية الحقيقية للجماعة فى ذلك اليوم . ونحن نعتقد أن هذه الزيارة وزيارة كمال خليفة والتطورات الأخرى المذكورة فى الفقرة تؤكد فى الواقع ما نذهب إليه من أن هذه الأحداث فاتت على القيادة .

١٢٠ — الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ .

١٢١ — أنظر (من بين المراجع العديدة حول الحادث ، بما فى ذلك الصحف اليومية) .

العرض الجيد المنشور في المصور ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١٢ ـ ٢١ . وقد شاع الإعتقاد في ذلك الحين بأن الحكومة أعدت لهذا الحادث لكي تخلص نفسها من الجماعة ، وهو اعتقاد عززه معالجة الأنباء بصورة مرتبكة .

١٢٢ — الجمهورية ٢٨ أكتوبر ١٩٥٤ ص ٩ .

١٢٣ — الجمهورية ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ٣ ، ٤ .

١٢٤ — أنظر الحديث في كبره محكمة ، ج ١ ، ص ٧١ ـ ٧٤ .

١٢٥ — يرجع السبب الأساسي في تشدد مجلس الثورة بالنسبة لرمضان وعابدين إلى إحساسه بأن هذين الرجلين كانا وراء الحملة الصحفية المعادية التي انطلقت من سوريا حيث عاشا منذ حرما من الجنسية المصرية . أنظر حول سوء العلاقات بين البلدين . آخر ساعة ، ٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٨ـ٩ . وقد نشرت أخبار اليوم (١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ١) نبأ إستدعاء على نجيب سفير مصر في سوريا، وقد سجل الإستدعاء حقيقة تدهور العلاقات بين البلدين كما كان نذيراً أيضاً ـ من حيث أن السفير هو شقيق محمد نجيب ـ بمزيد المتاعب بالنسبة لرئيس الجمهورية .

١٢٦ — التحرير ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ ص ٧ . ويحمل التعبير معنى « التحريض » أو « العصيان المسلح » الذى تشنه الجبهة المعادية للثورة .

١٢٧ — الجدول الكرونولوجى (MEA) ديسمبر ١٩٥٤ ، ٤٠٦ .

١٢٨ ــ لم يكن هنداوى يتوقع إعتقاله نتيجة لدوره « المحايد » وقد غضب عندما أخبر ان الهضيبى قد أبلغ السلطات ، وذلك صحيح ، بأنه فوض للتعامل مع الجهاز السرى . وقد أخبر المراسلين بما يأتى : « طالما أن المسألة وصلت إلى هذا الحد ، فانى مستعد للكلام ، وعندما أفعل فسوف أتكلم لوجه التاريخ « أنظر الأهرام ، ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١١ . ولم تكن أقوال حميده أثناء المحاكمة من التاريخ الذى تنبأ به إلا أنه قال أشياء مفيدة فيما يتعلق بوصف تسلسل الأحداث .

١٢٩ — الجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١٢ ، آخر ساعة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٤٠ ـ ٤١ .

١٣٠ ــ نشرت الصحف اليومية تقارير أوافية عن المحاكمات لكن من أجل ملخص واف وجيد لها أنظر : كيره محكمة ، ج ١ ، ص ٧٥ ـ ٢٢٠ ، وأنظر فيما يتعلق ببقية المتهمين الصفحات من ٣٩ إلى ١٨٠ بنفس المرجع (الجزء الثانى) وقد ظهرت نصوص المحاكمة دون تعلقيات الافتتاحيات أيضافى مسلسلة أخرى سميت محكمة الشعب (القاهرة ١٩٥٥) إلا أنها لم تكتمل بعد أن نشر منها خمسة أجزاء .

١٣١ ــ الجمهورية ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ ، ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ .

١٣٢ ــ أنظر التحرير ، ٣ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٧ ، من أجل تكذيب عزام .

١٣٣ ــ ذكرت التقارير أن الفشل فى محاكمة نجيب

كان مرتبطا بزيارة وفد سودانى ناقم على ما حدث — وقيل أنه هدد أيضا بعدم السكوت على ما حدث ـ انظر حول هذه الزيارة وحول البيانات المسالمة : الجمهورية ، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ١ . وقد اقتصر الدليل الوحيد ضد نجيب على المنشور الذى ظهر بتوقيعه يتضمن هجوما على الاتفاقية التى توصل إليها فى أغسطس والذى أعد للنشر فى مكتب عوده ، وأضاف حضور الأخير إلى شرفة القصر الجمهورى فى فبراير شاهدا جديدا فى دعوى الحكومة .

١٣٤ — لقد كثرت الاشاعات وانتشرت حول التعذيب فى السجون حتى أن الحكومة أصدرت تكذيبا رسميا فى مجلة « آخر ساعة » القريبة منها (١٥ ديسمبر ١٩٥٤ ص ٣ ـ ٦) ... وقد شجعت الصحف على المساهمة فى كسر حدة الرواج الذى لاقته فكرة التعذيب ، من خلال نشر صور وتحقيقات حول الظروف الملائمة التى يعيش فيها المعتقلون فى السجون . أنظر المصور ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٠ — ٢١ ، ٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ١١ ـ ١٥) التى نشرت صورا للمساجين وهم يشربون الشاى ويتريضون فى الحدائق ، وأظهرت إحدى الصور صاحب محاولة الاغتيال وهو « يتشمس » مدليا يده فى حوض للزهور ! وإذا أهملنا الحكايات الأكثر إثارة التى ذكرت هناك ، فمن الواضح أن العنف قد استخدم لانتزاع المعلومات وقد وجد الموقف العام أحسن تصوير له فى تلك القصة التى انتشرت فى ذلك الوقت : فلقد فقد ناصر قلمه الحبر

وأبلغ هذا الأمر إلى وزير الداخلية . وبعد لحظة وجد القلم بعد أن ظهر أنه لم يبحث عنه جيدا وطلب ناصر أن يبلغ الأمر ثانية إلى وزير الداخليـة . أجاب وزير الداخلية بارتياب : « كيف حدث ذلك . لقد قبضت بالفعل على عدد من الاخوان الذين اعترفوا بأنهم سرقوا قلمك » .

١٣٥ — تحدثت الحكومة والصحف كثيرا عن هـذه المسألة . أنظر على سبيل المثال · المصور . ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ، الجيل الجديد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ـ ٧ .

١٣٦ — المصور ٢٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٢ .

١٣٧ — الجيل الجديد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٤ ـ ٧. وربما كانت أقوال طلعت بالذات هى التى مكنت الحكومة من تعزيز دعواها ضد الهضيبى .

١٣٨ — أنظر كيره ، محكمة جـ ٢ ، ص ٢٣ ـ ٢٦ ، والملحق (A) فى النص الأصلى لهذه الدراسة .

١٣٩ — الجمهورية ٢٣ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٤ .

١٤٠ — الجمهورية ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٨ .

١٤١ — الجمهورية ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٥ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ ص ٣ .

١٤٢ — الجمهورية ٥ ديسمبر ١٩٥٤ ص ١ ، ٣ ، وانظر صور المتهمين وهم ينصتون إلى النطق بالحكم فى آخر ساعة ، ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ٣ ـ ٦ .

١٤٣ — حول الصور وروايات متشابهـة للكلمات الأخيرة انظر ((paris Match) (١٨ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٤)

ص ٦٢ ـ ٦٥ وقد جمع هذا العدد من الشوارع بأمر الحكومة

١٤٤ ـ أنظر : آخر ساعة ٦ ديسمبر ١٩٥٤ و ص ١٤ ، ٩ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ٥ انظر أيضا : "Notes on the quarter", MW, Apr. 1955 ، ص ٢٠٦ .

١٤٥ — انظر خاصة . آخر ساعة ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ ، ص ٥ ـ ٦ . وقد قوى الشعور بأنه من غير المحتمل ، مع وجود فارس الخولى على رأس الوزارة السورية ، أن تحدث حركة ضد الاخوان ولكن قصد مما نشر تحت اسم « الارهاب » والذى ظهر مرات عديدة ، وقوف جيران مصر العرب مع عدالة القضية . وقد استنكر السلوك السورى بوصفه « تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية لمصر » .

١٤٦ — بدأت محاكمة الشخصيات العسكرية يوم ١٣ ديسمبر ونظرت قضيتهم أمام المحاكم على نحو متقطع حتى ٣ يناير ١٩٥٥ : انظر فيما يتعلق بالأحكام الصادرة . الجمهورية ١٩ ١٩٥٥ ، ص ٧ ـ ٨ ، ٢٠ يناير ١٩٥٥ ، ص ٧ ، ٩ فبراير ١٩٥٥ ص ٣ .

رقم الإيداع ٧٧/٣٣٥٥

الترقيم الدولى ISBN ٩٧٧ — ٧٠٤٧ — ١٥ — ٠

دار مأمون للطباعة

شارع خيرت درب البندق : ت ٢١٢١٨

بعد أكثر من ربع قرن على صدامهم الدامى الأول مع الرئيس **جمال عبد الناصر** ، عاد **« الاخوان المسلمون »** للنشاط السياسى وآن أن ينكسر حاجز الصمت الذى أحاط بهم وأن ننظر إلى تاريخهم بعيداً عن التطرف الهستيرى معهم أو ضدهم .

واستجابة لهذه الحاجة ، جاء التفكير فى نشر الترجمة **الكاملة** لهذا الكتاب الذى حصل به مؤلفه **« ريتشارد ب. ميتشل »** على درجة الدكتوراه من جامعة برنستون الأمريكية ، وهو دراسة موضوعية مقبولة من الاخوان المسلمين وبدرجة ما من خصومهم .

والكتاب يضم **ثلاثة أجزاء** فى مجلد واحد ، يعرض الأول **لتاريخ الجماعة** منذ نشأتها حتى الصدام مع مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ . وخصص الثانى لدراسة **الهيكل التنظيمى** والنظم الداخلية لها . ويحلل الأخير **أيدلوجية** الاخوان المسلمين .

والدراسة التى قدم بها **« صلاح عيسى »** لهذا الكتاب بعنوان **« الاخوان المسلمون : مأساة الماضى ومشكلة المستقبل »** تتناول تحليلاعلمياً محايداً للقوانين التى حكمت تحالفات الاخوان المسلمين السياسية منذ قيادة **حسن البنا** و **حسن الهضيبى** و **سيد قطب** وإلى اليوم .

وهذا الكتاب هو الأول من **« دفاتر التاريخ العربى »** التى تطمع أن تطرح للحوار العلمى الديموقراطى كل قضايانا ، كخطوة أولى **« نحو عصر تنوير عربى جديد »** .

الناشر
مكتبة مدبولى
٦ — ميدان طلعت حرب

الثمن ١٥٠ قرشاً